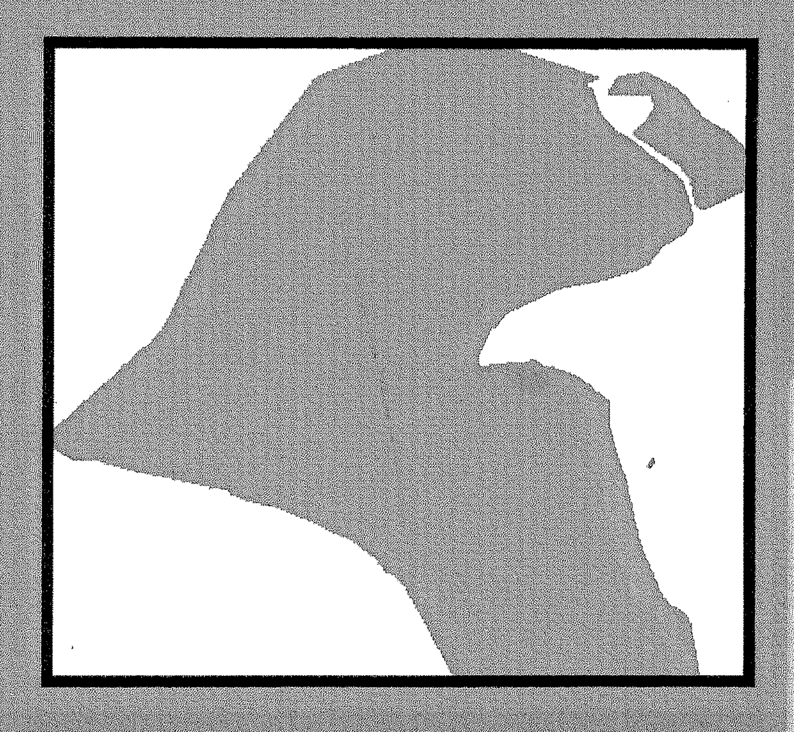
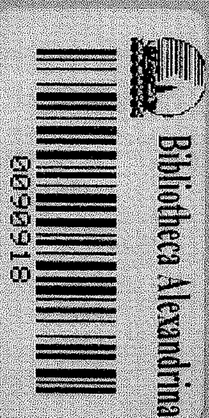
الكويت... الحقيقة

تأليف

الدكتور عصام الطاهر





صندوق بريد ٩٣٠٢٠٢
عمان - الاردن

الكويت ... الحقيقة

الكويت ... الحقيقة

د.عصام الطاهر

اشراف

دار الشروق

1996

■ الدكتور عصام الطاهر (الكويت ... الحقيقة)

■ الطبعة العربية:

الاصدار الاول ١٩٩٦



أشرف على النشر

■ دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف: ٦١٨١٩٠ / ٦١٨١٩١ / ٦٢٤٣٢١ فاكس: ٦١٠٠٦٥

ص.ب ٩٢٦٤٦٣ الرمز البريدي ١١١١٠ عمان – الأردن

■ دار الشروق للنشر والتوزيع

رام الله – فلسطين

■ رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(١٩٩٦/١/٤٤)

رقم التصنيف: ٥٦٩١ر٣٢٩

المؤلف ومن هو في حكمه: د. عصام الطاهر

عنوان المصنف: الكويت ... الحقيقة

الموضوع الرئيسي: ١- مذكرات، تاريخية، اجتماعية، سياسية

٢-

رقم الايداع: (١٩٩٦/١/٤٤)

بيانات النشر: عمان- دار الشروق

* تم اعداد بيانات الفهرسة الاولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

هذا الكتاب

أثناء عملي طبيبا ثم رئيسا لاطباء الجيش في الكويت مدة خمس سنوات (١٩٦٠ - ١٩٦٥)، رأيت ان اسجل ملاحظاتي ومشاهداتي للنواحي المختلفة من حياة هذا البلد الذي احببته وامضيت فيه فترة من حياتي كنت فيها محاطا بالود والمحبة من اصدقائي وزملائي ومرضاي، مواطنين ومغتربين.. وقد بادلتهم الود والمحبة حيث كنا جميعا نعمل في سبيل غاية واحدة وهي خدمة هذا البلد العربي العزيز على الجميع.

لقد وجدت في الكويت جوانب وصورا من الحياة مختلفة عما ألفته في غيرها من البلدان العربية والاجنبية التي سبق لي وان عشت فيها، مما حفزني على تسجيل ما شاهدته فيها في تلك الفترة. ومع علمي بأن هناك تغيرّا اكيدا قد حصل في مجالات مختلفة بحيث تغيرت معها بعض الصور التي رسمتها لها في هذه المذكرات، الا انني آثرت الاحتفاظ بها كما هي وكما سجلتها في حينها. ولا بد لي من الاشارة الى أن تسجيلي لتلك الملاحظات لم يكن أكثر من تحقيق لهواية شخصية، حيث لم يخطر ببالي حين كتبتها أن انشرها في كتاب، الا أنني رأيت بعد مضي كل هذه السنين أن أعود الى اوراقي القديمة التي اقنعتني بصلاحيتها أن تكون كتابا.. وذلك بعد أن نحيت منها كل ما هو شخصي وخاص يمس أوضاعا معينة عن الكويت وناسها، مسؤولين وغير مسؤولين..

وعلى هذا فان ما رأيت نشره الآن ليس الا سجلا للجانب العام من مشاهداتي وانطباعاتي حتى يشاركني القارىء الاطلاع عليها كما كانت دون إضافة او تغيير. ذلك أنني قد انتهيت من كتابتها في آخر سنة ١٩٦٧، ولم أشأ أن أُبدّل فيها أو أن اضيف اليها اية عبارة، بل تركتها كما هي كي يحكم التاريخ عليها.

اما لماذا تعمدت ان اقتصر في مذكراتي ومشاهداتي على هذه الفترة بالذات، فيعود الى ان طبيعة عملي الرسمي خلالها قد أتاحت لي فرصة الاطلاع على امور لا

تتوافر للمقيم العادي. كذلك فإن الكُتّاب والمؤرخين يقدرون ان هذه الفترة كانت فترة متميزة في تاريخ الكويت، فهي تمثل الحلقة الوسطى بين كويت الامس وكويت اليوم.. ذلك أنني حين كتبت هذه المذكرات، كان القديم ما زال ماثلا وكان له حضوره الواضح، مثله مثل اطلالة التجديد والتطور اللذين كانا قد أخذا يشقان طريقهما.

وأملي ان يكون الكتاب بهذه الصورة أوفى بالغرض واشمل للفائدة.. ذلك ان الكثيرين قد كتبوا عن الكويت الحديثة مما بات معروفا للجميع، فجاء كله متشابها في صوره بحيث يغلب عليه طابع الاثارة والمبالغة سعيا وراء ارضاء الجهة التي كلفتهم بكتابة ما كتبوا، مما زهّد القراء في قراءة مثل هذه الكتب الانشائية المادة والمتماثلة العبارات، والتي لا هدف لها في الغالب سوى الدعاية.. ولعله هنا يكمن الفرق الاساسي بين هذا الكتاب وتلك الكتب.

واني لواثق ان الكتاب سيكون موضع تقدير ايجابي من كل العقلاء من ابناء الكويت الذين آمل ان يترفعوا عن الحساسية المفرطة التي ولّدها لدى بعضهم المديح غير المحدود الذي حرص كل من كتب عن بلدهم ان يمنحهم اياه، وذلك طمعا في زيادة المكافأة التي تدفع له دون ان يأخذ بالاعتبار احترام الحقيقة وعقول القراء، وهو ما هدفت اليه.

المؤلف

تقــديم★

بقلم: الدكتور روبرت فيرنيا
بروفيسور الأنثروبولوجيا ودراسات الشرق الأوسط
جامعة «أوستن» - تكساس - الولايات المتحدة

لقد خاضت الولايات المتحدة الحرب حماية لاستقلال الكويت الذي تعرض للإعتداء من جاره العراقي. وفي كتابه المثير، عرض الدكتور عصام الطاهرخلفيات هذه العلاقة بين البلدين والحجج التي استند إليها العراق والتي تعود إلى العهد العثماني. ذلك أن نشأة الكويت كدولة جاءت في آخر مراحل الاستعمار البريطاني في الخليج وذلك عام ١٩٦١، حينما وجدت بريطانيا ضرورة تغيير وضع الكويت من محمية بريطانية إلى دولة مستقلة، وذلك تحسباً من مطالبة العراق بها في عهد قائد العراق الأسبق عبد الكريم قاسم. فقد رأت بريطانيا أن الكويت عندما تكون مستقلة، فإنه يكون من السهل أن تطلب المعونة الدولية لحماية هذا الاستقلال، في حين أنها لو بقيت تحت الحماية البريطانية فلن يكون أمامها سوى طلب المعونة من حاميتها (بريطانيا). إن ما قام به المؤلف من عرض لتلك الفترة (١٩٦١) قد أزال الكثير من الغموض حول العلاقات العراقية الكويتية.

جاء الدكتور عصام الطاهر إلى الكويت في عام ١٩٦٠ وعمل بالجيش الكويتي طبيباً عسكرياً، ثم ما لبث، إثر استقالة رئيس الأطباء الانكليزي، أن أصبح هو رئيساً للأطباء. وبقي في هذا المنصب حتى عام ١٩٦٥ عندما استقال للالتحاق بجامعة فيينا لإكمال تحصيله العلمي. وعلى هذا يكون المؤلف قد عايش أوضاع وأحداث الكويت عندما نالت استقلالها عام ١٩٦١. وقد مكّنه موقعه المتميز من أن يكون شاهداً على الأحداث التي مرت بها تلك الدولة منذ عهدها المبكر بالاستقلال،

★ عرض موجز لتقديم الطبعة الإنكليزية للكتاب الصادرة في الولايات المتحدة.

مما كان حافزاً له على تسجيلها في أوراقه الخاصة. (أقام المؤلف فترة أخرى في الكويت ولكن كرجل أعمال هذه المرة امتدت من ١٩٧٣ حتى ١٩٩١).

لقد جمعت المؤلف مع أهل الكويت صفات أساسية مثل العروبة والإسلام، غير أنه لم يكن يتمتع بالجنسية الكويتية، تلك الجنسية التي اكتسبت أهميتها من ظهور الثروة البترولية.

إن تجربة الدكتور الطاهر ورؤيته للأشياء من الداخل، قد أعطته نظرة متعمقة لا بل ومتميزة حاول أن يشركنا فيها من خلال هذا الكتاب المليء بالحيوية والإمتاع.

لقد عرض لنا المؤلف خلفية نشأة الكويت، وهذا ما جعله يعود بنا قرنين من الزمن. فقد أوضح لنا أن للكويت تاريخاً (رسمياً) تمت كتابته مؤخراً، وأنه جاء ليحقق رغبات أهل الكويت Wishful Thinking في أن يكون لهم تاريخ حتى ولو كان مخالفاً للوقائع التاريخية المحققة والموثقة، وهذا ما حرص المؤلف على توضيحه. فبالرجوع إلى بدايات القرن السابع عشر، يبين لنا المؤلف كيف أن التنافس الاستعماري بين الأوروبيين والعثمانيين في الخليج، اقتضى استغلال التنازع القبلي الحاد بين القوى المحلية، كوسيلة لبسط النفوذ عليها واخضاعها، وذلك ما حدث بالنسبة (لقرية) «القرين» أو ما أصبح يسمى مؤخراً بالكويت. لقد أثرى الدكتور الطاهر المصادر المطبوعة عن هذه الحقبة التي امتدت ٢٥٠ عاماً بإدخاله معرفته ومعلوماته الشخصية التي استقاها من خلال مناقشاته وإطلاعاته.. وسوف يلاحظ في عرض المؤلف التاريخي كيف أن هذه الفترة كانت مليئة بالمغامرات والإثارة وفي بعض الأحيان بالغدر والخداع.

لقد أبرز المؤلف السمات الغالبة على تلك الفترة التي سبقت ظهور ما يعرف اليوم بالكويت، في أنها كانت تتسم بالميكافيلية التي مارسها جميع الفرقاء، غرباء ومحليين.. ففي عام ١٨٩٩ قام الشيخ مبارك الصباح الذي كان يمثل السلطة المحلية المعترف بها من قبل الحكومة العثمانية، بعقد معاهدة سرية مع بريطانيا وذلك سعياً وراء قوة تؤيده إزاء منافسيه المحليين في داخل الكويت ذاتها، ومن منافسيه القبليين من خارجها. وقد وجدنا كيف أنه بعد هزيمته في معركة «الصريف» سنة ١٩٠١ أمام جيش عبد العزيز الرشيد المدعوم من العثمانيين، يستعين بالقوات البريطانية للدفاع

عنه.. وقد كان لهذه الهزيمة ولتلك الدعوة من الشيخ موضع الترحيب من البريطانيين لأنها عززت مواقعهم في المنطقة بوجه عام، كما منحتهم الفرصة لقضم أجزاء من الامبراطورية العثمانية. وهذا ما أتاح لهم العمل على الحيلولة دون تمدد النفوذ الروسي الساعي إلى إقامة ميناء على الخليج مما يشكل له منفذاً على المياه الدافئة. وعلى هذا فإن أهمية الكويت بالنسبة لبريطانيا في عصر ما قبل النفط، وما حظيت به من وجود معتمد سياسي وبزيارات دورية للسفن الحربية البريطانية، لم يكن بالتأكيد بسبب وجود (لؤلؤها وسمكها)، ولكن الاهتمام جاء بسبب كون الخليج الطريق الذي يربط بينها وبين مستعمراتها في شبه القارة الهندية. إن الحكومة البريطانية في تلك الأيام لم تكن في حاجة لأن تدعي أمام الرأي العام وهي تقوم بحماية الشيخ مبارك أنها تفعل ذلك من أجل خير ومصلحة الكويت، ذلك أن سكان الكويت، مختلفي المنابت والأصول، كان سيذهلهم لو علموا أن هناك من يتعامل معهم كأمة وشعب.

إن تلك المنطقة الواقعة على الساحل اجتذبت أناساً من أنحاء الخليج القريبة منها، حيث اتخذوها ملجأً آمناً يتعيشون فيه على الصيد والغوص والتجارة. وقد وجد هؤلاء أنهم في حاجة إلى من يحميهم من اعتداءات البدو، فتعاقدوا من أجل ذلك مع شيوخ عشيرة الصباح التي حطت بالقرب من قريتهم لتوفير الحماية لهم. ولكن هؤلاء الشيوخ لم يلبثوا أن وجدوا أنفسهم في حاجة لمن يحميهم من منافسيهم من الجيران، فوضعوا أنفسهم أيضاً تحت الحماية البريطانية.

وبعد هزيمة الامبراطورية العثمانية وانهيارها إثر الحرب العالمية الاولى، أصبح الخيار بالنسبة لوضع الكويت واحداً من ثلاث خيارات؛ إما أن تكون جزءاً من الامبراطورية البريطانية (تتبع الهند إدارياً)، وإما أن توضع تحت الانتداب (تتبع العراق إدارياً)، أو أن تستمر محمية تمكّن بريطانيا من حماية مصالحها الاستعمارية في الخليج. وكان الخيار الأخير هو ما جرى الأخذ به، وهو ما اتفق مع رغبات شيوخ الكويت الذين كانوا يعملون بإشراف المقيمين السياسيين البريطانيين.

لقد عرض المؤلف صورة مشوقة وجذابة لما أسماه «بالمفاوضات البريطانية الانكليزية» حين قام المندوب السامي البريطاني في العراق، والمعتمد الانكليزي في الكويت وبحضور ممثل عن السعودية، برسم حدود الكويت من خلال قلم أحمر

أخرجه المندوب السامي من جيبه وجرى به على خريطة المنطقة. وهكذا فإن ترسيم وتحديد حدود الكويت - خلق الكيان - لم يكن نتيجة لجهد أو لنضال سكان الكويت أو شيوخها، بل كان نتاج عمل سلبي شكله ذلك القلم الأحمر.

لقد سجل لنا الدكتور الطاهر بكل دقة انطباعاته عن الأيام الأولى لاستقلال الكويت، والذي جاء كما ذكرنا بناء على مصالح القوى الأجنبية وليس لاعتبارات كويتية محلية، مما يفترض معه أن يكون حافزاً لمضاعفة الجهد لخلق إدارة أكثر تنظيماً. ولكن الذي حدث بالفعل أن الشيوخ في الكويت قد عمدوا إلى فرض رغباتهم ومصالحهم الشخصية التي كانت تتعارض وتتداخل مع محاولات الموظفين الموكل إليهم إدارة تلك الوزارات الحديثة، والذين كانوا في معظمهم من غير الكويتيين، حيث كانوا يبذلون جهداً حثيثاً كي يجعلوا منها وزارات عصرية منظمة. فموظف أجنبي في تلك الحكومة المحدثة، كالمؤلف مثلاً، كثيراً ما كان يجد نفسه في مأزق بين سلطات الشيخ المطلقة، وبين الواجبات المنوطة به بحكم وظيفته كرئيس لأطباء الجيش؛ إن الروايات التي يذكرها المؤلف عن تلك الممارسات تتسم بالصدق وبراعة العرض وسلاسته.

لقد كانت الكويت عند بداية الاستقلال تحت حكم شيخ يمسك بين يديه كل وسائل السلطة، فكان له و(لأعوانه) القول الفصل في كل السلطات، وهذا ما بيّنه الدكتور الطاهر بعرضه للعديد من الأمثلة والأحداث اليومية التي مرت بها الكويت في أوائل الستينات. واعتقد أن الغربيين الذين عملوا في الكويت لابد وأن يجدوا كل المتعة فيما كتبه المؤلف العربي الذي زامل الكثيرين منهم.

لقد كان الموظفون - غير الكويتيين طبعاً - أكثر الناس عرضة لنزق رؤسائهم الكويتيين. فمن الممكن أن يجد ذلك الموظف نفسه بين عشية وضحاها مجرداً من كل مسؤولياته ومن تصريح إقامته، وهو الأمر الذي كان يحدث دون إبداء أي سبب أو مبرر وبدون منحه فرصة للاعتراض أو التظلم. حيث يتم اعتقاله بصورة مفاجئة وإبقائه في السجن إلى حين ترحيله عن الكويت.

قد يبدو من المستغرب أن يسمي المؤلف ممارسات التفرقة بين الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين بـ «العنصرية في الكويت». ذلك أن من شأن هذا التعبير أن يكون

موضع استغراب القاريء الامريكي الذي ربما رأى فيه استعمالاً غير دقيق. إذ بينما يتم اكتساب الجنسية الامريكية بغض النظر عن الأعراق وصلة الدم، فإننا نجد أن الجنسية في الكويت لا تمنح إلا إذا كان الشخص منحدراً من ثلاثة جدود كويتيين، وعلى هذا فإن الكويت تعتبر غير الكويتيين وكأنهم ينتمون إلىأقوام وأجناس أخرى. ومن هنا نشأت اسطورة «العنصرية في الكويت»، واتضح أن استعمال الدكتور الطاهر لهذا المصطلح لم يأت من فراغ، خاصة وقد ساق لنا العديد من الأمثلة والبراهين على ممارسات هذه العنصرية..

إن المرء يمكنه أن يعزو الطريقة السطحية التي أدار بها الشيوخ شؤون الكويت إلى السرعة المفاجئة التي تكونت بها دولتهم؛ فسنوات النضال الطويلة من أجل الاستقلال هي التي تؤدي عادة إلى تكوين كوادر قادرة من الحكام المستقبليين. ويكون الامتحان الصعب أمامهم هو في تحويل قدراتهم من ممارسة الكفاح أثناء السعي إلى الاستقلال، إلى الانتقال لأعمال السلم والبناء.. وهو ما لم يكن جزءاً من التجربة الكويتية. وبقي علينا أن ننتظر لنرى إن كانت آلة الحرب الامريكية المتطورة التي (زارت) الكويت كجزء من حرب الخليج ستكون أكثر منفعة للمجتمع الكويتي من (زيارات) سفن البحرية البريطانية قبل عدة عقود!

إن كوني «انثروبولوجي» كرّس معظم حياته العلمية لدراسة العالم العربي، فإنني أرحب بهذه المذكرات كونها اسهاماً هاماً وإضافة لكتب محدودة العدد كتبت من قبل شرق أوسطيين لتقديمها لقراء أجانب. إن الاعتراف الدولي بالروائي المصري العظيم نجيب محفوظ، هو الذي فتح الباب وكان له الفضل لترجمة الروايات العربية التي بدأت تحتل بدورها مكاناً في المكتبات الغربية جنباً إلى جنب مع الشعر الفارسي لتعطي القارئ الغربي فكرة ولو محدودة عن نظرة الشرق أوسطيين لأنفسهم. وأنه من المهم أن يضاف مثل هذا الكتاب إلى غيره من المؤلفات الأدبية، ذلك أن هذا الكتاب الفريد في نوعه والموضوع من قبل مشارك وشاهد على الأحداث في لحظة هامة من تاريخ الكويت، لهو خير دليل على تعدد الطرق التي يمكن من خلالها التعبير بالكلمة عن تجربة انسانية حية.

الدكتور عصام الطاهر مواطن من العالم العربي وقد عاش بالإضافة إلى الكويت

في العديد من البلدان العربية والأوروبية، أولاً كطبيب ثم كرجل أعمال ناجح، لهذا فقد جاء كتابه هذا نتاج تجربة ومعاناة الاغتراب الذي امتد ثلاثين عاماً.

وبالرغم من أننا – المؤلف وأنا – لسنا بأصدقاء، وأصولنا مختلفة تماماً، فإنني من خلال تجربتي مع العالم العربي الذي يصفه المؤلف، أستطيع أن أتفهم وأقدر أكثر من الآخرين ما ذهب إليه في كتابه. لا بل أستطيع أن أجزم أن الكثيرين من القراء سيشاركونني هذا الرأي كل بطريقته الخاصة.

إنه لمن المفيد والمهم أن تجد مثل هذه المذكرات مكانها بجانب وسائل التعبير المختلفة كالروايات والاشعار والأفلام والموسيقى ووسائل التواصل الأخرى، وسيكون باستطاعتها اختراق الحواجز بين الأمم والقوميات المختلفة خصوصاً واننا نقترب من نهاية القرن العشرين.



صورة للمؤلف اثناء تأدية عمله وهو باللباس الرسمي
(أخذت سنة ١٩٦١)

الفصـــل الأول

لمحة تاريخية عن نشأة الكويت

لمحة تاريخية عن نشأة الكويت

بعد أيام من التحاقي بالعمل الذي بدأته بمعسكر اللواء السادس، كان عليّ كما أفهمني الممرض الشاويش في العيادة، ان أقدم نفسي للعم[1] «أبو يوسف»! ولما استوضحته عن هذا العم! قال إنه المقدم يعقوب بصاره آمر الجيش، ولم ينس الشاويش ان يوصيني خيراً بكاتب العم أيضا وهو الأخ «ضيدان»!

دخلت الى الصالون الكبير الذي يشغله آمر الجيش، وبنظرة سريعة أردت فيها أن أحدد ظروف المكان وأوضاعه، وجدت أمامي مكتباً ضخماً فخماً ترفرف عليه أعلام مختلفة الألوان والأشكال،ولم تكن النظرة الاولى كافية لتمييزها. وعلى جانبي الغرفة امتد عدد كبير من الكنبات الخضر، وأمام المكتب ذي الأعلام، مكتب آخر أقل منه فخامة يجلس وراءه شاب ممتلىء الجسم، باللباس الوطني (دشداشة). والى يمين المكتب الفخم دكة كبيرة (شازلون) يتكىء عليها رجل ضخم الجثة أشيب عاري الرأس وبلا حذاء، ويلبس كسوة عسكرية، البنطلون مفكوك الحزام، والجاكيت محلول الأزرار.. وأسرع الشاويش الذي كان يتقدمني ليفتح الباب، بأداء تحية عسكرية شديدة وهو يصيح بأعلى صوته: «عمي أبو يوسف هذا هو الطبيب الجديد جاء يسلم عليك». وأسرع الى العم يقبل يده، والعم مضطجع على أريكته ويقول «يا هلا يا هلا بالطبيب اتفضل اجلس» فجلست. وبعد السؤال عن الصحة والأحوال، أمر الجالس وراء المكتب المقابل بإحضار الشاي.

---

(١) لهذه الكلمة معنى خاص في الخليج والجزيرة العربية فهي ما ينادي به الخادم سيده، أو الأقل شأنا للاكثر شأنا.

قال لي العم أبو يوسف : أنت جديد على الشغل العسكري؟

قلت: نعم.

قال: أنا أحمل البندق (يقصد البندقية) من أيام «حرب الجهرة» وكنت أيامها وليد (أي ولد).

قلت: ومتى وأين كانت هذه الحرب؟

واهتز العم أبو يوسف آمر الجيش مستنكراً فداحة جهلي.

قال: ما تدري متى كانت، وفين كانت حرب الجهرة؟

قلت: أنا كما تعلم جديد في الأمور العسكرية، ولا بد ان هذه من المعارك التي سأدرسها مستقبلاً.

قال: شنو (أي ماذا) تقول يا ولدي، هذه معارك وحروب شابت منها الرؤوس وتحدثت عنها البوادي والعرب في كل مكان،وأنت ما تدري عنها شيء، شنو الذي تعرفه أنت؟

قلت محاولاً إبعاده عن امتحاني في هذه المعركة: أين كان موقعك وأي وحدة كنت تقود؟

قال: مثل هذه المعارك الكبيرة لا قائد لها سوى الشيوخ طال عمرهم، وقد كان الشيخ سالم هو القائد للقوة المحصورة في القصر الأحمر، ومن يومها وأنا خادم الشيوخ أقف بالباب وأحرسهم[1]. وفي أيام الشيخ أحمد الجابر دافعت عنه ضد ثورة التجار، وعندما قام عمي أبو مبارك طال عمره (علمت فيما بعد انه يقصد الشيخ عبدالله مبارك) بإنشاء الجيش، قال ما لينا سوى خادمنا يعقوب يتولى الجيش، وعيّنني آمر الجيش، ومن يومها وأنا زي ما تشوف ليل ونهار قاعد هنا أخدم الشيوخ.

وكان العم أبو يوسف فخوراً بأنه لا يقرأ ولا يكتب، ولا ينسى وهو يذكر هذه (الميزة) له أن يؤكد عدم مبالاته بهذه (الخرابيط)، ويعني بالخرابيط أمور الكتابة والمراسلات في الجيش،لأن له ذاكرة تجعله يحفظ كل الأمور المهمة التي يطلع بها. ثم هو لا يشعر بعقدة عدم القراءة والكتابة،وذلك لسبب رئيسي ولسبب فرعي، أما الرئيسي فلأنه موضع ثقة الشيوخ، وأما الفرعي فلأن معظم الضباط هم مثله جهلاً

---

(١) اكد لي اكثر من ضابط أن قائد الجيش العم أبويوسف لم يشترك (بحرب الجهرة) وانه لم يكن يومها في الكويت ابدا!

بالقراءة والكتابة، أو هم – على الاكثر – يتمتعون بالقدرة على فك الخط.



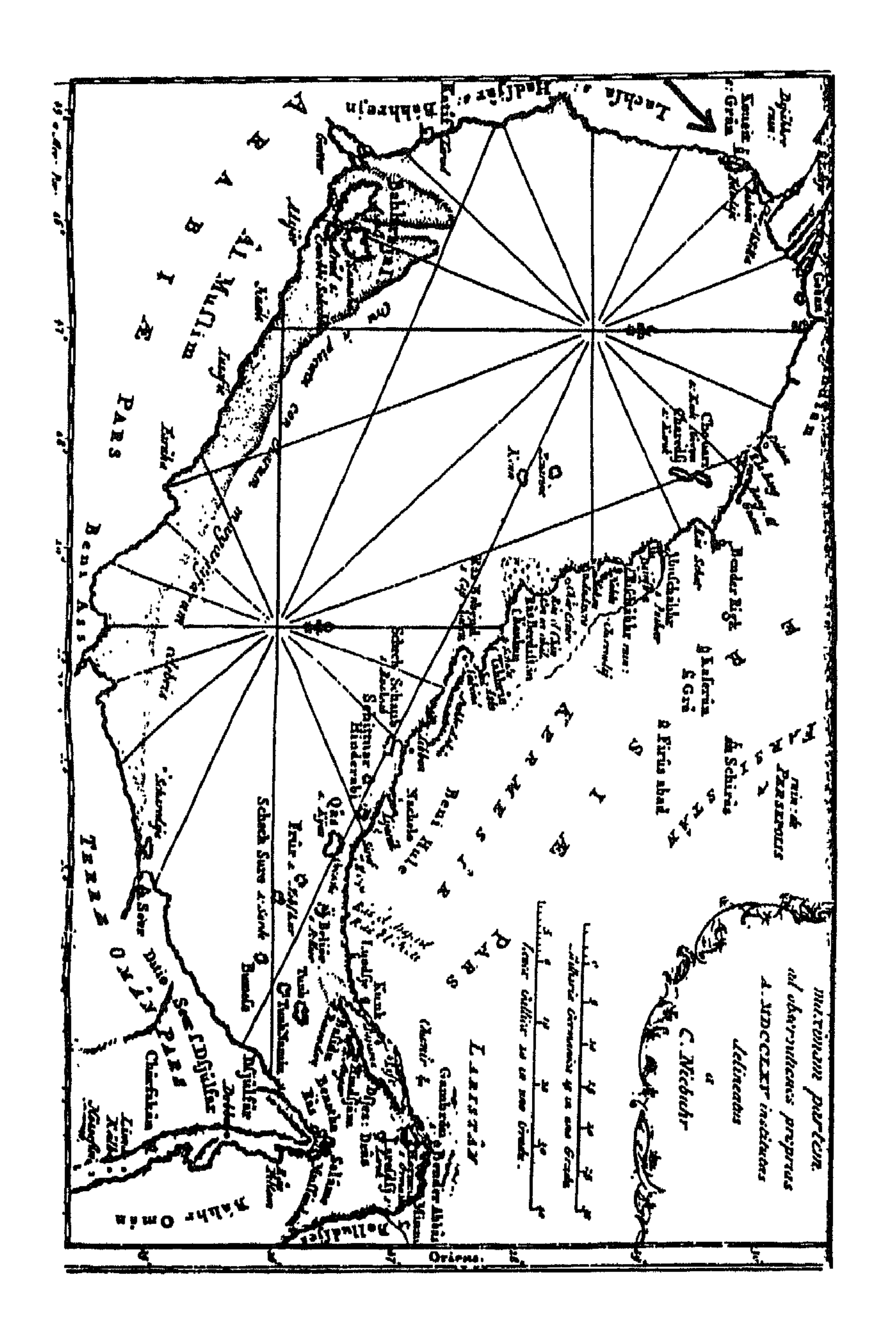
أقنعتني هذه المقابلة بالطريقة الحكيمة التي يلجأ اليها موظفو الخارجية والسياح وأمثالهم من المستشرقين والباحثين، حين يلجأون الى دراسة تاريخ البلد قبل الحضور اليه، وذلك تجنباً لاتهامهم بالجهل، وحتى لا يتصرفون مع الناس المهمين كالعم أبي يوسف مثل ما تصرفت. لهذا فقد جعلت بعضا من وقتي لدراسة تاريخ الكويت.. فقرأت كتباً كثيرة، من جملتها الكتب التي وضعها مؤرخون وكتّاب بناء على تكليف من حكومة الكويت. وقد لاحظت ان غالبيتها تميل الى محاولة البحث عن أصول وجذور قديمة لهذا البلد، مع خلق أحداث والمبالغة في وصف أخرى. مع اني لا أظن انه يعيب الكويتيين ان يكون بلدهم حديثا، ما دام بلدهم كذلك، أو أن لا يكون لهم تاريخ خاص بهم ذي بال، فهم لم يكونوا موجودين قبل بضع مئات من السنين.. وعلى هذا رأيت أن أسجل الحقائق المؤكدة والثابتة من تاريخ الكويت، منحّياً جانبا كل ما هو متناقض ومشكوك فيه من ذلك التاريخ.

نشأة الكويت:

لا يعرف على وجه التحديد تاريخ موثق ودقيق للكويت قبل سنة ١٩٠٠، ومع ذلك فإن من المفروض ان هناك تأريخاً لما جرى عبر قرنين سابقين على هذا التاريخ شكلت بعض المراجع أساساً مقبولاً له.

ومع ان الثابت ان اسم الكويت قد أشير اليه لأول مرة في خريطة سجلها الرحالة الدانمركي «نيبور» (Carsten Niebuhr) سنة ١٧٦٥، حين وضع نقطة على خريطته في الشمال الشرقي للجزيرة العربية مسمياً اياها بـ«القَرين – الكويت»، فإن بعضهم يقدر أنها كانت موجودة قبل هذا التاريخ ربما بمئة عام ولكن تحت اسم «القرين» فقط، كما روت وثائق شركة الهند الشرقية الهولندية.

ومع أن اسم «القرين»، وهو التل أو الأرض العالية، كان يطلق على أكثر من موقع على ساحل شبه الجزيرة العربية الشرقي، فإن اسم الكويت، تصغير كوت، كان



خريطة الخليج الفارسي كما رسمها الرحالة نيبور وهي أقدم إشارة إلى وجود (القرين - الكويت)، وذلك سنة ١٧٦٥

هو الآخر يطلق على الحصن الصغير أو البيت المحصن.

وتميل أغلب الروايات عن نشأة الكويت الى القول بأن أحد شيوخ قبيلة «بني خالد»، التي كانت مسيطرة على شرق الجزيرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهو الشيخ «برّاك»، الذي تمشيخ على قبيلته ما بين ١٦٦٩ - ١٦٨٢، هو أول من أنشأ مبنى في الموقع الذي عرف فيما بعد باسم الكويت. وكان المبنى أقرب لأن يكون كوخاً كبيراً إكتفى بأن أقام عليه أحد عبيده حيث كان الشيخ يلجأ اليه للراحة خلال رحلات القنص أو لغايات الغزو والرعي. وقد عرف عن هذه القبيلة مناوشتها للعثمانيين الذين كانوا يحتلون المنطقة الواقعة جنوب البصرة حتى منطقة الاحساء منذ سنة ١٥٥٥. ونظراً لبعد المكان وجفافه وقلة سكانه، فإن الدولة العثمانية لم تكن توليه عنايتها واهتمامها، بحيث فضلت اطلاق يد شيخ هذه القبيلة في تلك الأنحاء. ومع الوقت ونظراً لتقابل هذا الموقع مع الشواطىء الايرانية، ولتوسطه بين البصرة وقطر والبحرين، فقد كان ممراً لبعض صغار التجار والبحارة وصيادي السمك. فأحاط به بعض الأفراد من العشائر الموالية لبني خالد يلوذون به ويعملون على خدمة المارين (بكوتهم) ويشاركونهم أحياناً تجارتهم. أو يلجأون لصيد السمك والغوص في البحر بحثاً عن اللؤلؤ، بالاضافة الى تجارة تهريب المؤن من العراق والهند الى داخل الجزيرة العربية. وقد انضم اليهم بعض الايرانيين والنجديين وأعراب الاحساء ومن كل الأفراد والعائلات الذين بينهم وبين عشائرهم علاقات سيئة.. فتشكلت من هذه المجموعات الصغيرة المتنافرة والمتباينة الطباع والأساليب والعنعنات القبلية، ما عرف فيما بعد باسم الكويتيين. والذين باتوا متفقين على قبول ما تمليه عليهم حياتهم المستقرة الجديدة في قريتهم الصغيرة[1].

قلنا انه بالرغم من تنافر هذه العوامل، فإنها قد ساعدت على تطلع هؤلاء

---

(١) يقول الكاتب الفرنسي جان جاك بيريبي J.J.Berreby في كتابه (Le Gulfe Persique) الذي ترجم الى العربية باسم «الخليج العربي» طبعة المكتب التجاري للطباعة والنشر - بيروت، سنة ١٩٥٩ في الصفحة ١١٣ «ان هذا الجون - الخليج الصغير - الرائع بمياهه الفيروزية العميقة، الذي يشق قلب الصحراء، قد جذب في الماضي فريقا من البدو البائسين الفقراء للاقامة فيه عند ساحله.. وأن هؤلاء البدو صمدوا في وجه غضبات الصحراء وتمسكوا بتلك البقعة القاحلة..».

السكان الى التشبث بالاستقرار حول بيت (أو استراحة) شيوخ بني خالد، وذلك طمعاً في حمايتهم لهم من اعتداءات وغزوات القبائل الأخرى التي كانت كالعادة تطمع في غزو السكان المستقرين القريبين منهم حيث يطمعون فيهم ويحقدون عليهم ويغارون منهم.

كيف أصبح «الصباحيون» شيوخاً على الكويت:

كان من الملاحظ أن أغلب الذين أقاموا حول هذا الكوخ الكبير – ولنسمه الآن القرية –، حيث لم يكن عددهم ليزيد عن بضع مئات، كانوا من قبيلة «العتوب»، نسبة الى بني عُتبة، التي تنتسب الى قبيلة أخرى أكبر منها اسمها «عِنَزة» عرف عنها التنقل وراء العشب والماء ما بين نجد والعراق. وكان ممن حط بالقرب من الكويت بعد حوالي مئة عام من بناء ذلك الكوخ، عشيرة الصباح وعشيرة خليفة، وكلتاهما ينتهي نسبها الى قبيلة عنزة. أما سبب نزوحهم فهو ما ذكرناه من السعي وراء العشب ولحوادث الثأر الدارجة عند هؤلاء الناس. وقد بدأوا رحلتهم من نجد الى قطر، حيث أقاموا تحت حماية عشيرة «مسلم». ثم قتلوا أحد أفراد تلك العشيرة، فأخرجتهم من أرضها وركبوا البحر الى شواطىء ايران. ثم تحولوا الى «أُم قصر» قرب البصرة، فأبعدتهم عنها الحكومة العثمانية «لما كانوا يقومون به من السلب والنهب وقطع الطريق»(1). فحطوا رحالهم في «الصُّبيّة» وهي على بعد ٢٥ كم من قرية الكويت، ويقال ان ذلك قد حدث سنة ١٧١٠ .

قلنا ان أهل الكويت كانوا مشغولين في الصيد والغوص وعمل «الفلايك» – السفن الصغيرة – والتجارة، وانهم كانوا عرضة للغارة عليهم. وهم بحكم عملهم لم تعد لهم دراية في شؤون القتال والغزو. وكانوا مضطرين الى ترك بيوتهم بضعة أشهر كل عام سعياً وراء رزقهم البحري. فراحوا يبحثون عمن يحميهم ويكفيهم مؤونة القتال، ويحرس لهم بيوتهم وأكواخهم. ووجدوا في عشيرة الصباح الحماة المطلوبين،

---

(1) «تاريخ الكويت» الاستاذ عبدالعزيز الرشيد (دار مكتبة الحياة – بيروت – بدون تاريخ) الصفحة ٣٣ .

اتقاء لهم، ومنعاً لأذى الآخرين عنهم. فاستأجروهم لهذا الغرض، وجعلوا منهم حرساً يشبه الحرس البلدي ونظام الخفراء في زماننا. وقد جعل الكويتيون للصباحيين حصة في عملهم البحري والبري،فكانوا يتقاضون ضريبة على القوافل الخارجة من الكويت، وكذلك على حصيلة ما يصطادونه من السمك، ويستخرجونه من اللؤلؤ.

وكما حدث في أنحاء مختلفة وفي ظروف مشابهة في التاريخ، حين يتحول الحرس، وهم القوة المسلحة في بلد سكانه عُزّل، الى أداة إكراه وتخويف، وانحياز الى جهة ضد أخرى، أو لتغليب فريق على فريق، فقد أمكن لرئيس الحرس أن يتحول من قابض لأجر حراسة بالاختيار، إلى أن يفرض نفسه ليكون حكماً بين الناس، وأن يأخذ المال منهم كضريبة واجبة الأداء. خاصة وان بني خالد، سادة المنطقة كلها – شرق الجزيرة العربية –، كانوا مشغولين عنهم في نزاعاتهم مع الوهابيين (السعوديين). فسنحت الفرصة لصغار الشيوخ أمثال آل الصباح الى مزاولة شيء من الحرية في التحكم بشؤون السكان الخاضعين لهم. وهكذا أصبح آل الصباح شيوخاً على الكويت. وكان صباح بن جابر أول هؤلاء الشيوخ سنة ١٧٥٢[١].

لقد أخذت الكويت في عهد هذا الشيخ دور احدى المحطات الصغيرة للقوافل القادمة من سوريا للاتجار أو للسفر الى الهند. وكان من الذين تأكد مرورهم بها الدكتور «إيفز» (Edward Ives) الرحالة الهولندي سنة ١٧٥٨ وهو في طريقه من الهند الى حلب فأوروبا، حيث اعتبر الطريق الصحراوي من الكويت وعبر بادية الشام الى حلب، أقرب من الطريق الى البصرة فبغداد ثم عبر الصحراء الى حلب.. خاصة وانه يتجنب بذلك الجمارك الباهظة التي كان يفرضها كلٌّ من والي البصرة ووالي بغداد على المارين بمدنهم.

الى جوار هذا الوضع التجاري الخاص للكويت، والذي سنتحدث عنه

---

(١) تشارك في البداية آل خليفة مع آل الصباح في دخول الكويت، غير ان آل خليفة شعروا بعدم امكانية ان تكون لهم حصة في الحكم، فنزحوا عن الكويت سنة ١٧٦٦ الى بلدة «الزبارة» قرب قطر وامام جزر البحرين. وقد نشأ خلاف بينهم وبين «آل مذكور» حكام البحرين، انتهى باحتلالهم لها واصبحوا سنة ١٧٨٢ حكاما على البحرين وما زالوا الى الآن.

بتفصيل أكثر في المستقبل،فإنها مع جارتيها قطر والبحرين، استفادت من نزاعات الجارين الكبيرين، الفارسي والعثماني، مما مكنها من سرعة التطور النسبي.. ففارس تعرضت للغزو الأفغاني ثم العثماني ثم الروسي. حتى عندما ظهر الملك نادر شاه سنة ١٧٢٦، فانه كان ضعيفاً في تحركه البحري نحو الشواطىء العربية المقابلة له في الخليج،حيث اعتمد في اسطوله البحري على سفن بحارتها من العرب وقادتها من الفرس. وحسب قول الرحالة «نيبور» فإن البحارة ثاروا على ضباطهم وانحازوا بسفنهم الى العرب – العثمانيين (Description de L Arabie) صفحة ٢٧٣ .

أما العثمانيون في العراق فقد كان الشغل الشاغل لوالي بغداد هو تلقي الأوامر من استانبول بالتحرك دائماً نحو الشرق – فارس، وليس جنوباً الى ما يلي البصرة. مما زعزع مركز العثمانيين في ضواحيها الجنوبية، وزاده سوءاً مناوشة بعض القبائل من العرب المستقرين في الجانب الشرقي والشمالي من الخليج – وهم مزارعون وغير البدو الرحل – وأشهرهم بنو كعب، فهؤلاء كانوا يناوشون حكّام البصرة بين الحين والآخر بدعم وتحريض من الفرس.

بدايات التدخل الانكليزي في الخليج الفارسي..كانت تجارية:

لم يكن الانكليز أول من اهتم من الدول الأوروبية بشؤون الخليج، فقد سبقهم الى ذلك البرتغاليون ثم جاء الهولنديون وبعدهم كان الانكليز، أما الفرنسيون فقد كان اهتمامهم محدوداً. وكان هذا الاهتمام البريطاني منذ القرن الثامن عشر قد أخذ في بدايته طابعاً تجارياً، تمثل في تأسيس وكالات تجارية في موانئه وبعض مدنه غايتها تأمين بيع المنتجات البريطانية، وكذلك تأمين البريد من الهند واليها. حيث كانت تتولى ذلك شركة الهند الشرقية من خلال وكلاء معينين لها في تلك الأنحاء. وقد تطور هؤلاء الوكلاء ليصبحوا قناصل بريطانيين تختلط مهمتهم التجارية بالنفوذ السياسي. ولما كان النزاع كبيراً ومتكرراً بين الفرس والعثمانيين، فان موقف الوكالات التجارية البريطانية بات صعباً في الكثير من الأحيان،حين كانوا يتعرضون للضغط من الفريقين المتحاربين، كل منهما يطلب المساعدة ضد الفريق الآخر. وحتى يضمن كل

فريق انحياز هذه الوكالات اليه، فانه كان يزايد على الآخر في منحها امتيازات أكثر. وكان أهمها حق الوكالة التجارية في تحصيل جماركها الخاصة على السفن الانكليزية، وايضاً مرافقة قطع من الاسطول البريطاني لحماية السفن التجارية البريطانية في المياه والسواحل وداخل الموانىء. حتى أفضت مزايدات الفرس والعثمانيين الى منح الانكليز حق قيام حراسة خاصة من جنودهم على مقار تلك الوكالات - القنصليات.

هذا ومما ساعد في الاستجابة الى المطالب الانكليزية المتصاعدة، ان واقع الحال فيما يتعلق بالأمن البحري في الخليج كان مفقوداً حتى بعيداً عن النزاع الفارسي العثماني. ذلك ان بعض القوى المحلية كانت تثير المتاعب للتجارة الدولية في الخليج. وكانت أهم تلك القوى،القبائل والمشيخات العربية المقيمة على الجانب الفارسي من الخليج وأشهرهم بنو كعب، حيث كانوا يهاجمون القوافل البحرية دون تمييز. مما دعا شركة الهند الشرقية للاستنجاد بالاسطول البريطاني وبشاه فارس «كريم خان زند» لمحاربتها. وقد فشلت الحملة المشتركة على تلك القبائل سنة ١٧٥٩ . وكذلك فشلت حملة أخرى كانت هذه المرة انكليزية عثمانية سنة ١٧٦٥ ، حيث تمكن بنو كعب من الاستيلاء على جزيرة «خرج» التي كانت ما زالت بيد الهولنديين، واتبعوا ذلك بالاستيلاء على مدينة القطيف في الاحساء، وتحولوا لحصار البصرة سنة ١٧٧٥ بالتعاون مع حليف بريطانيا في معركتها السابقة الشاه كريم خان زند!

كان من الطبيعي ان تقف بريطانيا الى جانب حاكم البصرة أثناء هذا الحصار الذي جعل من الطريق التجاري والبريدي عبرها محفوفاً بالمخاطر وشبه مستحيل، خاصة وان الحصار استمر لأكثر من عام، وانتهى باحتلال الفرس وبني كعب لها. وقد تسبب ذلك في أن يبحث الانكليز عن موقع لتجارتهم وبريدهم يكون بعيداً جنوباً عن البصرة.. ووجدوا في الكويت المكان المناسب.

نشأ عن ذلك كالعادة، ضرورة وجود ممثل انكليزي في الكويت وذلك سنة ١٧٧٦، حيث عين اللفتنانت «تويس» (Twiss) قبطان احدى السفن الانكليزية أول وكيل تجاري بريطاني في الكويت. وقد أشير الى هذا التعيين ضمن رسالة موجهة

من القنصل البريطاني في حلب الى الوكيل التجاري في البصرة مستر «لاتوش» (Latouche) مؤرخة في ١١/٦/١٧٧٦[1].

وجد الانكليز في الكويت محطة تصلح لمساومة الأتراك على منحهم امتيازات معينة فيما لو اعادوا الوكالة الى البصرة. فقد كان موضع الاستغراب لدى الأتراك ان الانكليز ترددوا في اعادة وكالتهم الى البصرة بعد عودتها للحكم العثماني، متعللين بسبب بدا واهيا، وهو ان ممثلهم - مستر «هارفرد جونز» (Harford Jones) السير فيما بعد - متردد في العودة الى البصرة بسبب رطوبتها وعدم ملاءمتها لصحته - مع العلم ان الرطوبة في الكويت أعلى منها في البصرة -، وانهم لذلك مضطرون الى تسجيل وكالة لهم في الكويت بصورة رسمية وذلك سنة ١٧٩٢ .

ولما لم يكن بامكان الكويت ان تعوض عن البصرة، كما نصح مدير الوكالة الجديد مستر «مانيستي» (Manesty)، فقد بدأت بريطانيا بمعاودة الاتصال مع والي بغداد لاعادة الوكالة للبصرة مقابل الاستجابة لبعض الشروط في صالح امتيازات اضافية تمنح للوكالة وممثلها. وقد أملت هذه الشروط اعتبارات مستجدة كانت انعكاساً لتوتر العلاقات البريطانية الفرنسية في أوروبا أثر قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، وايضا لوقوف بريطانيا الى جانب تركيا ضد أطماع فرنسا في الشرق خاصة في مصر وهي ولاية عثمانية.. وعندما تطور الوضع الى ان تعرضت بعض السفن البريطانية الى التفتيش من قبل قطع الاسطول الحربي الفرنسي، فان بريطانيا لجأت الى الفلايك الكويتية الصغيرة لحمل بريدها بحيث لا تلفت نظر القطع الفرنسية. ولما ازداد التوتر ووصلت قطع من الاسطول البريطاني الى الخليج، بات الطرفان يلجآن الى

---

(١) يلاحظ أن الرسائل المتبادلة بين المسؤولين البريطانيين حتى ما يقارب منتصف القرن التاسع عشر، لا تشير الى وجود شيء اسمه الكويت، بل تتحدث عنها باسم «القرين». حتى شيخ الكويت نفسه في رده على احدى رسائل Manesty المؤرخة في ٢٩/٦/١٧٨٩، يشير الى علاقة بلده بمتصرفية البصرة وحاكمها سليمان باشا بالنص الآتي حرفياً «ان مدينة القرين هي مِلك للباشا وسكانها هم خدمه..». (The town of Grain belongs to the Bacha, the inhabitants of it are his servants..).

وفي رسالة من الكابتن Hennell الى مجلس مديري شركة الهند الشرقية بتاريخ ٢٤/٤/١٨٤١، يتحدث عن عدم صلاحية (الكويت) لانشاء محطة عسكرية لتزويد السفن البريطانية بالماء والفحم ويذكر اسمها al Qarin، وليس الكويت، سبع مرات.

الفلايك الكويتية والعربية الأخرى في نقل البريد وبعض المواد التجارية لكلتا الدولتين. وبات متعذراً عليهما تفتيش هذه السفن الصغيرة لكثرتها ولجوء بعضها للتسلح دفاعاً عن نفسها. ويبدو ان شيخ الكويت كان أكثر ميلاً لبريطانيا متعللاً للمحيطين به بأنها أكثر مودة لدولة الخلافة العثمانية من فرنسا. وعلى هذا فقد سمح سراً للقنصل البريطاني في البصرة بتفتيش جميع السفن الكويتية بحثاً عن الرسائل الفرنسية المتوجهة الى البصرة في طريقها الى قنصل فرنسا في بغداد مسيو «روسو» (Rousseau). وكذلك ايعاز شيخ الكويت لربابنة السفن الكويتية بتسليم بعض الرعايا الفرنسيين الذين كانت تنقلهم هذه السفن الى الانكليز.

العلاقات البريطانية الكويتية.. البدايات:

من الصعب على أي باحث ان يتصور علاقة بريطانيا بالكويت وكأنها علاقة بين دولتين. فالكويت لا يمكن وصفها بدولة قياساً على المتعارف عليه من كلمة دولة. فهي لم تكن إلا بلدة حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين، فكيف بنا ونحن نتحدث عن أوائل القرن التاسع عشر. وعلى ذلك فإن الكويت في نظر بريطانيا – وفي حقيقة الأمر وواقعه – لا تشكل سوى واحدة من مشيخات عدة تطل على الخليج الفارسي – العربي. وهي بهذا المعنى لا تستطيع ان ترسم سياسة مستقلة لنفسها أو وضعاً سياسياً قائماً بذاته. وهي لهذا السبب كانت ومنذ البداية، تمثل نقطة في محيط من العوامل التي تؤثر في المنطقة. وقد أدرك حكامها – أو بالأحرى حاكمها (شيخها)–، منذ سمع الناس بها، ان وجودها ووجوده مرهونان بتوازنات القوى الأكبر المحيطة بها. وهي كلها بمقاييس المساحة وعدد السكان والقيمة الدولية أكبر من الكويت بكثير.. فإلى الشمال كانت العراق أو الدولة العثمانية صاحبة الامبراطورية الواسعة، وأمامها شرقاً على الساحل المقابل فارس ومالها من تطلعات نحو التوسع وبسط النفوذ واعادة تاريخها القديم. وخلفها غربا الجزيرة العربية بقبائلها الكبيرة الكثيرة العدد، وبالدعوات الدينية الأصولية التي مثلتها الدعوة الوهابية. وجنوبها دول – مشيخات – أكبر منها تتمثل في مسقط وعمان. ثم تأتي القوى

الأجنبية من بريطانية وفرنسية. وعلى هذا، فان ما كان يصيب الكويت من خير أو شر، لم تكن هي المقصودة به لذاتها، ولكنها كانت ممراً لكل هؤلاء وساحة صراع بينهم، يمرون بها دون أن يحسبوا لها حساباً سواء كانت في مركز الصديق أو العدو. ومن أجل ذلك فان علاقتها معهم كانت متقلبة وغير مستقرة.. ومن ذلك علاقتها ببريطانيا وهي الدولة العظمى التي لم يكن من المعقول ان تستمر في علاقتها مع الكويت - أو حتى مع غيرها - بخط مستقيم تحكمه الصداقة أو العداوة. فدولة مثل بريطانيا، التي لها مصالح كبرى تكاد تشمل العالم كله، لم يكن من الطبيعي ان تجعلها في خدمة (صداقة) تقوم بينها وبين بلدة وميناء صغير يطل على الخليج العربي كالكويت. كذلك فإن دولة مثل بريطانيا التي لها علاقات وتحالفات مع دول عظمى، كان من الطبيعي أن تكون لعلاقاتها وتحالفاتها هذه الأولوية على أي (تحالف) صغير مع شيخ كشيخ الكويت.. فكم تعادت مع فارس ثم صادقتها، وكم تحاربت مع العثمانيين ثم تحالفت معهم. كذلك كان حالها مع القوى القبلية النافذة في الجزيرة العربية. ثم ان سياستها في الخليج كانت تحكمها علاقتها مع الهند بوصفه أحد الطرق الهامة المؤدية اليها، وكذلك سياستها مع الدول الأوروبية وتنافسها معها على التوسع نحو الشرق واقتسام امبراطورية الرجل المريض - تركيا.

حال الكويت في القرن التاسع عشر:

ظل حال قرية الكويت على ما أوردناه، لا يكاد يسمع بها أحد خارج ضواحيها وعند غير سكانها والمحيطين بها من بدو وأعراب حتى أول القرن العشرين. فقد مر بالكويت مثلاً سنة ١٨٣١ الرحالة «ستوكويلر» (Stocqueler)وكتب مقدراً سكانها بأربعة آلاف نسمة وان طولها ميل وعرضها ربع ميل، وانه وحتى ذلك الوقت فان اسمها كان يختلط باسم «القرين». كما ان الملاحظ ان المؤرخين خلال بحثهم لم يعثروا على أسماء لأدباء أو شعراء أو رجال علم، كذلك كان الحال بالنسبة للنواحي الصحية والتعليمية والحضارية، كالمدارس والمستشفيات والأطباء، وكالبريد والبرق والهاتف. فجميع الكتب التي أتيح لي فرصة الإطلاع عليها، لم تشر الى أي من

تلك المعالم الحضارية، بل ان بعضها لم يمكن تحقيقه الا في النصف الثاني من القرن العشرين. ومع هذا فلنستمع الى أحد محبي المجاملة المتأثرين بعطف حكام الكويت الحاليين وهو الاستاذ قدري قلعجي، الصفحة ٩ من كتاب «الكويت باقلام نخبة من كتّاب العرب» (دار الكاتب العربي - بيروت، بدون تاريخ)، حين يكتب ليصف لنا تلك الحقبة من الزمن فيقول:

«وحين تناثر الشرق العربي ما بين الامبراطوريتين الكبيرتين العثمانية والفارسية التي بسطت نفوذها على أرض العراق، وخف شريف مكة مسلما مقاليد البيت الحرام الى الامبراطور العثماني سليم الأول(١)، ظلت منطقة الخليج العربي وفيها رقعة الأرض التي تقوم عليها كاظمة الأمس فكويت اليوم(٢)، محافظة على سيادتها مستقلة بذاتها تتمتع بأرفع شكل من أشكال الحكم المعهودة يومذاك.. واذا ما غزتها الجيوش الأجنبية من برتغالية أو هولندية(٣) واذا ما حدد لها الناب الفرنسيون أو الانكليز أو الأتراك، فاغتصب هؤلاء أو أولئك موطىء قدم لهم في تلك الأرض، كانت القوى الوطنية والجيوش الأهلية (هكذا في الاصل)، ما تلبث ان تدحرها مخرجة اياها من الأرض التي اغتصبت(٤)

---

(١) يقصد الفترة التي كان فيها الحكم العثماني قد بلغ اوجه وذلك في القرن السادس عشر، وكان يهدد العالم كله ويخضع له اكثر من خمسين أمة وشعباً، ويكتب سلاطينه الى ملوك اوروبا ردا على رسائلهم قائلين «وصل كتابكم اعتاب ديواننا..» الخ.

(٢) كاظمة هي الموقع الذي جرت فيه معركة (ذات السلاسل) سنة ٦٣٣م، اول معركة بين الفرس والعرب وتقع قرب موقع الجهراء الآن. وهي غير الكويت والتي تبعد عنها نحوا من ثلاثين كيلو مترا. ويؤكد ذلك الاستاذ عبدالعزيز حسين وزير الدولة الكويتي حين يقول «ولم يذكر التاريخ العربي قيام مدن ذات شأن في ارض الكويت الحالية قبل نشأة مدينة الكويت ذاتها» صفحة ٢١ من كتاب «المجتمع العربي بالكويت» - معهد الدراسات العربية العالية - سنة ١٩٦٠ .

(٣) لم تشر اي من الكتب التاريخية الى قيام جيوش برتغالية او هولندية بغزو الكويت، ولا بد ان ذلك يعود الى ان الكويت لم تكن موجودة بعد في فترة الصراع الهولندي البرتغالي على منطقة الخليج في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

(٤) لم يعرف عن الفرنسيين الاهتمام الجدي بالكويت الى حد التفكير بالاستيلاء عليها، اما علاقة الكويت بتركيا فانها انعكاس لواقع الحال في تلك الايام حين نرى رجال العشائر والبدو يضعون انفسهم تحت حماية الدولة العثمانية تأمينا لانفسهم وتسلحا بنفوذها وخوفا من غزو الآخرين لهم، وتمشيا مع شعور المواطنين وعواطفهم الدينية. اما بريطانيا فسنرى كيف ان شيخ الكويت هو الذي رأى ان يطلب منها القيام بحمايته بمعاهدة سرية، وهو ما سيأتي بيانه واسبابه.. وبالفعل فقد نزلت قوات اجنبية في ارض الكويت عدة مرات، ولكن الملاحظ أنها كانت دائما انكليزية، والى ان نزولها كان دائما بناء على طلب شيوخ الكويت ورغبتهم، وعلى هذا كان خروج تلك القوات من الكويت يتم بمجرد الاتفاق مع هؤلاء الشيوخ وبدون اللجوء الى المعارك والحروب وما يلزمها من «القوى الوطنية والجيوش الاهلية».

والحصن الذي بنت، لتعود راية الحرية خفوقاً في العلاء، وعلم الوطنية خطوراً في السماء، ولتعود تربة هذا الوطن منبتاً للرمح المسدد وملعباً للحسام المهند..»!



ان المؤرخين لم يجدوا احداثا بارزة كي يحدثونا عنها، وكل ما رووه كان من الامور الاعتيادية في مثل تلك النواحي حين تقوم القبائل والعشائر بغزو الواحدة منها الاخرى للسلب والنهب او للثأر. وكان هذا الغزو يحدث احيانا لحساب الغير او تنفيذا لتعليمات الدولة العثمانية. ذلك ان الكويت وغيرها من تلك الانحاء، كانت كما ذكرنا، تتبع الحكومة العثمانية وواقعة تحت سيادتها. وقد جرت عادة العثمانيين حيث كانوا، في امبراطوريتهم الآسيوية او الاوروبية او الافريقية، على عدم التدخل في شؤون الناس اليومية مكتفين باعلان ولائهم، ودفعهم للضريبة، واستعدادهم لامداد الجيش العثماني بالرجال عندما تقوم اسباب تتطلب ذلك. ولم تكن لتعتدي على الكيان السياسي بدليل ابقائها على زعماء القبائل وحكام الامارات. كان هذا سلوك العثمانيين خاصة في اطراف امبراطوريتهم حيث الصحراء والبادية وقلة الثراء وانتفاء دواعي الاهتمام[1].

(١) في الكتاب الرسمي الذي اصدرته حكومة الكويت تحت اسم «حقيقة الازمة بين الكويت والعراق» سنة ١٩٦١ جاء فيه قولها «وقد كانت الكويت الى عهد قريب بلدا صحراويا صغيرا فقيرا محروما من اسباب الرفاه والحضارة وفي مقدمتها الماء، وان هذه العوامل التي كانت مبعث شقاء هذه البقعة من الارض وشقاء اهلها دهرا طويلا، كانت في الوقت نفسه سببا لجعلها بعيدة عن مطمح الانظار سواء بالنسبة للدولة العثمانية التي امتد نفوذها الى معظم الاقطار العربية، او بالنسبة الى البعثات الاستعمارية الاوروبية التي كانت تؤم الخليج بحثا عن مراكز لها وقواعد لسفنها».

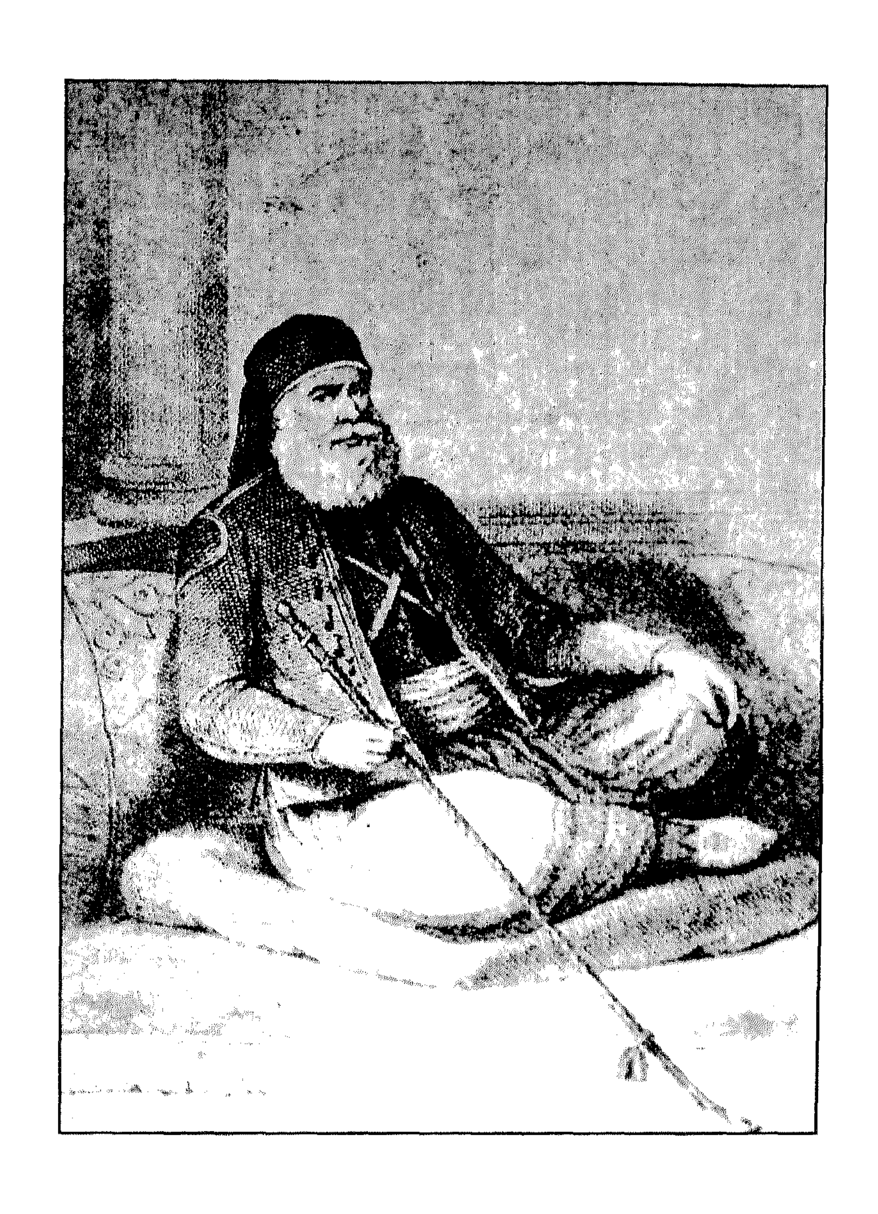
العلاقات البريطانية الكويتية - سياسياً:

ذكرنا فيما تقدم أن الاهتمام التجاري البريطاني في الخليج قد امتد إلى الكويت نتيجة لتأزم الوضع في البصرة سنة ١٧٧٥، مما أدى إلى تنقّل الوكالة التجارية البريطانية ما بين البصرة والكويت. لكن الاهتمام السياسي البريطاني في الخليج جاء بعد ذلك على أثر صعود نجم الوهابيين في الجزيرة العربية حين هزموا بني خالد وأصبحوا مسيطرين على شرق الجزيرة بما فيها البحرين ومسقط وما يعرف الآن باسم «الامارت المتصالحة - الامارات العربية المتحدة فيما بعد -». ثم لم يلبث الوهابيون أن اتجهوا غرباً واحتلوا الحجاز، ودفع لهم شريف مكة الزكاة. وقد فعل الوهابيون ذلك منتهزين انشغال فارس في مشاكلها الداخلية، وتركيا في حروبها مع روسيا ثم فرنسا التي احتلت مصر. وعلى هذا فقد بات خطرهم كبيراً حتى على العراق، مما دفع استانبول إلى الاستنجاد بمحمد علي باشا والي مصر، الذي أرسل ابنه طوسون باشا الى الحجاز للاستيلاء على مكة سنة ١٨١١ والوصول إلى عاصمة الوهابيين في نجد «الدرعية» واحتلالها ثم تدميرها سنة ١٨١٨ .

وقد سبق ذلك أن شعر البريطانيون بخطر احتلال فرنسا لمصر سنة ١٧٩٨ وما شكّله ذلك من خطر على طريق الهند وتجارتها مع الخليج. حيث أسهمت في اخراج فرنسا من مصر، مما أضعف النفوذ الفرنسي في المحيط الهندي وبحر العرب. وقد عمدت بريطانيا الى تدعيم نفوذها بأن عقدت معاهدة مع مسقط وعمان، ثم مع غيرها من المشيخات المتصالحة وأهمها «رأس الخيمة»، التي كانت تتعرض سفنها للقوافل التجارية البريطانية[1]. مما دعا بريطانيا الى الاستعانة ضدها بقطع من الاسطول البريطاني لوضع حد لأعمال القرصنة تلك. وكان دافع بريطانيا الى عقد تلك المعاهدة مع مسقط هو الاهتمام الذي أبداه الفرنسيون بها، وهو ما اتّضح من رسالة بعث بها نابليون إلى امام مسقط «سلطان بن أحمد» سنة ١٧٩٩، يعلن له فيها صداقته ويكلفه بنقل رسالة منه إلى ملك «ميسور» في الهند «تيبوصاحب» الذي كان يحارب الانكليز

---

(١) كان «القواسم» شيوخ رأس الخيمة من غلاة الوهابيين اتباع مذهب الشيخ محمد بن عبدالوهاب الذين كانوا يؤمنون بأن أخذ الغنائم فريضة دينية.



محمد علي باشا والي مصر

هناك. وقد حدث أن وقعت تلك الرسالة بيد الوكيل البريطاني في اليمن فأوقفها. ويبدو أن نابليون لم يكن يعرف أن الانكليز كانوا قد سبقوه بعام واحد إلى عقد أول معاهدة مع حاكم عربي في الخليج وهو سلطان - إمام مسقط بالذات، وقد جرى تثبيت لتلك المعاهدة بتعيين وكيل سياسي بريطاني فيها سنة ١٨٠٠.

هذا وقد كانت تلك المعاهدة نموذجاً للمعاهدات الأخرى التي عقدتها بريطانيا فيما بعد مع شيوخ المنطقة[١].

وكانت المعاهدة التالية مع «القواسم» شيوخ «رأس الخيمة» سنة ١٨٠٦ ، الذين كما ذكرنا كانوا من أخطر القراصنة في الخليج. وبالرغم من توقيع تلك المعاهدة،فان الاسطول البريطاني قام بعد ذلك بعامين بالقضاء عليهم. هذا وقدلاحظ لوريمر (Lorimer، سياسي ومؤرخ بريطاني كلف رسميا بكتابة تاريخ الخليج)،ان الكويت لم تكن من بين تلك المشيخات التي وقعت مثل تلك المعاهدات التي فرضت على جميع شيوخ المنطقة الذين كانت تثبت مشاركتهم في أعمال القرصنة. وقد عزا لوريمر ذلك الى العلاقة الطيبة التي كانت تربط شيخ الكويت جابر بن عبدالله ببريطانيا «فقد كان يُنظر اليه على أنه صديق للحكومة البريطانية» (مجلدات الخليج الفارسي - طبعة بومباي ١٩١٥ الصفحة ١٠٠٩). وهي علاقة ولاء كانت أهم لدى بريطانيا من قضية القرصنة ذاتها، لأن الثابت ان السفن الكويتية كانت تساهم بها من خلال توزيعها للاسلاب التي كان القواسم يغنمونها، وذلك بعد أن يتم تخزينها في البحرين أولاً تمهيداً لاعادة بيعها بواسطة السفن الكويتية.

---

(١) كانت كلها معاهدات اذعان دون ريب، أي معاهدات غير متكافئة جرت العادة على تسميتها بمعاهدات (صداقة) بينما هي في الحقيقة معاهدات بين كبير جدا وصغير جدا، بين قوي جدا وضعيف جدا. وقياسا عليه فان أهم بنودها كان ما عرف باسم «العزل» أو «الخصوصية» والأولوية في التعامل: عدم الاتصال بالدول المعادية لبريطانيا، اعطاء تجارتها الأفضلية، انشاء وكالات تجارية، السماح للسفن بالتزود بالمؤن، وفي اغلب الاحيان الاحتفاظ بقاعدة اونقطة او محطة عسكرية، واخيرا وجود مستشار بريطاني للحاكم. وانطلاقا من هذه الشروط، فقد كان من مصلحة بريطانيا ان يتمدد نفوذ هذا الحاكم وان تتسع رقعة ارضه على حساب جيرانه، لانه كلما حدث ذلك فإن النفوذ البريطاني يتمدد هو الآخر لتنسحب شروط تلك المعاهدة على هذه البقعة الجديدة او تلك. ومثال ذلك ان بريطانيا التي كانت لها وكالة تجارية في كل من بندر عباس والبحرين، اللتين كانتا تابعتين لسلطان مسقط، فانها كانت تساعد هذا السلطان كلما تعرضت مصالحة هناك لأي خطر.

تركز اهتمام بريطانيا بالكويت في بدايات القرن التاسع عشر وكما يقول لوريمر، في كونها (رديفاً) للبصرة تستعمله كمركز لوكالتها التجارية كلما تأزمت علاقتها بالعثمانيين،حين كانت تنقلها الى الكويت كمؤشر على توتر تلك العلاقة. وقد حدث ذلك لمدة سنتين ١٨٢١ - ١٨٢٢، حين تأزم الموقف بين والي بغداد داود باشا والمقيم البريطاني فيها مستر «رتش» (J.C. Rich). وقد عادت تلك الوكالة الى البصرة بعد تدخل حكومة الهند البريطانية مع الباشا وسوّت علاقته بالمقيم البريطاني. وهذا يعزز ما ذهبنا اليه من أن العلاقة البريطانية الكويتية لم تكن مقصودة لذاتها، بل تحكمها علاقات بريطانيا بالجهات الأكبر والأكثر تأثيراً في المنطقة[1].

الانكليز والحملة المصرية على الوهابيين:

لعب الانكليز دوراً في صد الحملة المصرية الثانية بقيادة خورشيد باشا قائد جيش محمد علي باشا والي مصر على الوهابيين، وقد استفاد في سياق هذا الدور شيخ الكويت. ذلك ان هذه الحملة تعدت في غاياتها ضرب الوهابيين الى رغبة مصر في السيطرة على الخليج ذاته، وهو ما يتعارض مع المصالح البريطانية هناك. فقد كلفت بريطانيا سنة ١٨٣٩، من خلال المقيم الانكليزي في الخليج الكابتن «هنل»

---

(١) لدينا على ذلك شواهد عدة، منها ان شيخ الكويت لما وجد ان الحملة العثمانية التي قادها علي باشا والي بغداد على الوهابيين سنة ١٧٩٨، قد وصلت الاحساء مارة بالكويت، فإن شيخها انحاز الى الباشا لان الكويت باتت جزءا من المنطقة التي وقعت في يده بصورة واقعية.
ومثال آخر، انه لما قام الصراع بين داود باشا والي بغداد، وخصمه علي رضا باشا سنة ١٨٣١، وانتهى لصالح رضا باشا، فان داود باشا شرع في تحريض قبائل «المنتفق» جنوب العراق و «بنوكعب» في المحمرة، تحريضهم على حصار البصرة. وقد وجد شيخ الكويت جابر، انه لا يستطيع الوقوف على الحياد خشية من قوة هذه القبائل وبطشها، فاشترك معها في الحصار. ولما انتصر رضا على المحاصرين، سير قواته لضرب المحمرة، وخشي شيخ الكويت ان يأتي الدور عليه، فبادر الى مساعدة الباشا ضد حلفاء الامس. وقد تمكن رضا باشا من دخول المحمرة وقام بتدميرها واعلان تبعيتها للبصرة. ورأى الباشا ان تكافىء الدولة العثمانية شيخ الكويت، فاقترح عليها منحه مائة وخمسين (كارة) تمر سنويا، وذلك تقديرا لظروفه المالية الصعبة، خاصة بعد ان عرف ان موارد عيش هذا الشيخ تعتمد على هدايا اصدقائه من اعيان البصرة كآل الزهير وآل السعدون.

(Hennell)، شيخ الكويت «جابر» في حمل رسالة منه الى خورشيد باشا يطلب منه فيها التوقف حيث هو في الاحساء والبحرين. فقد خشيت بريطانيا بعد ان وجدت الباشا يعلن السيادة على البحرين التي تربطها ببريطانيا معاهدة حماية، خشيت أن ينتقل ليعلن هذه السيادة على المشيخات الأخرى. وقد سر شيخ الكويت لهذا التكليف، لأنه يحمل ضمنا معنى ان الحكومة البريطانية تفرض حمايتها المبطنة على مشيخته حين تمنع خورشيد باشا من الاتجاه أكثر نحو الشرق. مع انه كان يستفيد مادياً من وجود خورشيد باشا حول الكويت، حيث كان يتخذ من مشيخته مركزاً نشطاً في تموين الجيش المصري. وكان الانكليز على اطلاع تام على هذا السلوك لشيخ الكويت،الا أنهم قدروا ظروفه، خاصة وان خورشيد باشا قد أرسل مندوباً عنه وهو الملازم محمد رفعت، الذي أقام لدى مجلس الشيخ يراقب تصرفاته. وكان كل من الانكليز والشيخ، يخشيان ان يكلف خورشيد باشا مندوبه بأن يطلب من الشيخ قبوله باعلان سيادة محمد علي باشا على الكويت أسوة بما فعله مع البحرين حين ضغط مندوب القائد خورشيد باشا على شيخها عبدالله آل خليفة لاعلان سيادة محمد علي باشا عليها وقبل الشيخ بذلك رغم تحذير كابتن هنل له[1].

هذا وقد تفهم الانكليز موقف شيخ الكويت المتذبذب.. فعندما قام الكابتن «هنل» بالمرور بسفينته الحربية على مشايخ الشارقة وأم القيوين ودبي وأبو ظبي والبريمي، لإلزامهم بالتوقيع على تعهد بعدم التعاون مع الحملة المصرية، وان يعلنوا عدم مقابلتهم لأي مبعوث لقائدها خورشيد باشا، فانه قدر موقف شيخ الكويت الحرج عندما وجده يتهرب من مقابلة مندوبه الملازم «ادموندز» (Edmunds).. فقد حدث عندما رست سفينته الحربية في ميناء الكويت، ان أطلقت مدافعها، وكالعادة،

(١) يعلل بعضهم تصرف خورشيد باشا مع البحرين في طلبه السيادة عليها، وهو الامر الذي لم يفعله مع الكويت، باحد امرين: الاول ان البحرين كانت تدفع الزكاة لآل سعود الوهابيين، ولما كان محمد علي باشا قد قضى عليهم، فإنه اعتبر نفسه وارثا لحكمهم، وبذلك طلب فرض السيادة على البحرين واجيب الى طلبه من قبل شيخها. والثاني ان خورشيد باشا ربما اعتبر مجرد وجود مندوبه المشار اليه – محمد رفعت – لدى شيخ الكويت قبولا من الشيخ لهذه السيادة، خاصة وان شيخ الكويت كان يكرر دوما استعداده لان يكون في خدمة الباشا مدللا على ذلك بتزويده للحملة المصرية بالمؤن اللازمة.

تحية لشيخها. ولكن التحية لم يرد عليها بالمثل. مما أضطر ادموندز لارسال رسالة خطية للشيخ،فلم يرد عليها خطياً خشية ان تؤخذ عليه كدليل مادي، بل انه اكتفى بنقل رد شفوي بعد تأخر متعمد. وأضاف بأن منع أي فرد من أقاربه أو مواطنيه من زيارة السفينة. وهنا أصر ادموندز على مقابلة الشيخ، فأذن له، ولكن بعد ان جعله ينتظر ثلاثة أيام إمعاناً منه في اظهار عدم اهتمامه بالتعاون مع الانكليز. وعندما تمت المقابلة، عمد الشيخ الى جعلها مقابلة عامة، بأن أوعز الى عدد كبير من الأشخاص بحضورها، كما أنه لم يقم من على كرسيه تماماً للترحيب بالزائر كما جرت العادة.. وقد قدر «هنل» هذا الموقف من قبل الشيخ، واعطى تفسيراً لحكومة الهند بأن الشيخ فعل ذلك بسبب وجود المندوب المصري محمد رفعت يومياً في مجلس الشيخ[1].



بعد حوالي ثلاثين عاماً على هذه الحادثة، كان للانكليز مع الكويت حكاية أخرى، تأتي في سياق أحداث أكبر من الكويت. وخلاصة ذلك انه بعد انتهاء الحملة المصرية على الجزيرة العربية،عاد الوهابيون الى السيطرة على المنطقة، وتولى زعامتهم فيصل بن تركي. ولما توفي سنة ١٨٦٥ جاء بعده ابنه عبدالله، الذي تصالح مع العثمانيين وأعلن ولاءه لهم. وكدليل على رضا الدولة العثمانية عنه، فقد منحته لقب – رتبة قائمقام –. إلا أن أخاه سعود نازعه الحكم وتغلب عليه، ففر شمالاً الى مدينة «حائل» مركز آل الرشيد خصوم السعوديين التقليديين. وأرسل مستنجداً بوالي بغداد مدحت باشا، الذي وجدها فرصة لاعادة النفوذ العثماني الفعلي على نجد والاحساء. وهنا برز الانكليز الذين خشوا ان يصل هذا النفوذ الى المشيخات المطلة على الخليج والتي تربطها ببريطانيا معاهدات حماية، خاصة وانه كان من جملة القوة التي استعان بها مدحت باشا في حملته، قوة بحرية كان لا بد لها من أن تتعامل مع هذه المشيخات

---

(١) في قائمة للمصاريف ادرجها المقيم السياسي هنل وتاريخها ١٨٤١/٧/٢٤ عن قيمة الهدايا التي قدمها لشيوخ الخليج، جاء فيها ان هديته لنائب شيخ الكويت كانت ١٠٠ روبية. (من أجل توضيح القيمة الفعلية للروبية في ذلك الوقت، فان ثمن الحصان العادي على سبيل المثال كان يساوي ٣٠٠ روبية).

ذات المواني البحرية، وهو ما قد يغري شيوخها بالوقوف الى جانب تلك الحملة واللجوء الى العمل البحري الذي حرّمته بريطانيا عليهم. وبالفعل فقد كان التصور الانكليزي قريباً من الواقع، فعندما تحركت السفن العثمانية سنة ١٨٧١، لنقل الجنود في البحر نحو الجنوب حيث مرفأ رأس تنورة، وكذلك الفرسان في البر، فقد جرى تجميعهم في الكويت، التي لم يكن من خيار لشيخها عبدالله الصباح إلا في الانضمام اليها خاصة وقد وجد أهل الكويت يتطوعون لخدمتها. وقد نجحت الحملة، وتمكنت من عزل كل من الأخوين عبدالله وسعود، وعينت برّاك أحد شيوخ بني خالد أعداء السعوديين القدماء حاكماً على نجد والاحساء، وانسحبت بعد ذلك القوة العثمانية من المنطقة. ولم تشأ بريطانيا ان تعاقب شيخ الكويت، معللة ذلك بأنه غير مرتبط بمعاهدة معها كغيره من شيوخ الخليج[1].

هذا وقد ترتب على هذه الحملة والمشاركة الكويتية بها،ان منح مدحت باشا الشيخ عبدالله بن صباح شيخ الكويت رتبة قائمقام واسمى الكويت «قضاء»، وهي تسمية تطلق على النواحي النائية،ويكون مديرها تابعاً لأحد السناجق، والذي بدوره يتبع أحد المتصرفين، وهذا يتبع احد الولاة. وقد أعفى مدحت باشا الكويت من الرسوم الاميرية والخدمة العسكرية بسبب فقرها. وكان هذا اشعارا من قبل تركيا وقبولاً من الشيخ بأنه تحت السيادة العثمانية[2].

---

(١) كانت بريطانيا قد اجرت تعديلا وشروطا اضافية على معاهداتها السابقة مع هؤلاء الشيوخ، وذلك حين الزمتهم بالتوقيع على معاهدة معدلة سنة ١٨٦١ تنص على عدم دخول هذه المشيخات في اي حرب حتى ولو كان هناك اعتداء عليها وذلك اكتفاء بحماية بريطانيا لها. هذا وقد اوعزت حكومة الهند الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج «بيللي» (Lewi Pelly) بأن يؤكد لهؤلاء الشيوخ تحذير الحكومة البريطانية لهم من التدخل أو الاتصال بالحملة العثمانية إكتفاءاً بتعهداتها لهم.

(٢) حتى نجد وهي الاقدم عهداً في قيام مشيخات وامارات شبه مستقلة بها، فان «اتشيسون» مسؤول الشؤون الخارجية في حكومة الهند البريطانية، اشار في مذكرته الى وزارة الخارجية في لندن في ٣/٥/١٨٧١، الى ان الحكومة البريطانية لا تستطيع التدخل المباشر ضد حملة مدحت باشا باعتبار ان اهداف تلك الحملة بعيدة عن مشيخات الساحل التي تربطها ببريطانيا معاهدات. خاصة وان الدولة العثمانية قد اكدت في مذكرتها المرسلة من «الباب العالي» الى السفير البريطاني في استانبول «اليوت» (Eliot)، ان هدف الحملة هو معالجة شؤون نجد. وقد جاء في تلك الرسالة: «بان الدولة العثمانية دولة مستقلة لها الحق في معالجة شؤونها الداخلية وفق ما يتطلبه الامر.. وبأن الامام عبدالله (آل سعود) ليس حاكما مستقلا ولكنه قائم مقام عثماني يحكم باسم الدولة العثمانية..».

الفصل الثاني

أيام الشيخ مبارك

أيام الشيخ مبارك الصباح
١٨٩٦ - ١٩١٥

فترة حكم الشيخ مبارك تلقي الضوء على جوانب مختلفة من حياة الكويت، فإن الأسباب والطريقة التي تولى بها مبارك مشيخة الكويت، ثم الاسلوب الذي حكم به، يعطي فكرة واضحة ودليلاً على ما كانت عليه أحوال الكويت في مطلع القرن العشرين. فعلى أثر وفاة الشيخ عبد الله بن صباح قائمقام الكويت سنة ١٨٩٢، تولى الحكم اخوه الشيخ محمد الذي أشرك معه أخاه جراح مسنداً اليه الأمور المالية.

وكان مبارك وهو الأخ الثالث طامعاً في مشيخة البلد[١]، ولهذا كانت له مشاكل كثيرة مع أخويه. فهو يتهمهما بأنهما قد أسلسا قيادهما لأحد أعيان البلد ودهاتها وهو «يوسف آل ابراهيم»، بينما هما يبعدان أخاهما مبارك عن مجال الحكم. كذلك فإن الحال بلغ بالشيخ محمد حداً من التقتير بحيث انه كان يقصّر في مصروف مبارك البيتي، ويصر على عدم إعطائه ما يخصه من ميراث أبيه. فاضطر مبارك الى أن يعتمد في معاشه على غزواته الشخصية لحسابه الخاص، حين كان يخرج مع بعض العبيد والعربان على أمل اقتسام الاسلاب مما يقع بأيديهم من بعران وأغنام، وهذا كما أسلفنا أمر طبيعي بين هؤلاء الناس في تلك الأنحاء. وكانت غزوات مبارك بسيطة، القصد منها الارتزاق وليس الاعتداء، ويدلنا على هذا ان مبارك موّن احدى غزواته بالجمال من سوق الكويت بخمسمائة ريال[٢].

والملاحظة العامة على الشيخ محمد بحسب وصف المؤرخ الكويتي السيد

---

(١) يقول وزير الدولة الكويتي السيد عبدالعزيز حسين في كتابه «المجتمع العربي بالكويت»: «وقد ذكر بعض المؤرخين ان انكلترا كانت على علم بهذا الخلاف بين الاخوة علمها بطموح مبارك وامانيه الكبار وانها كانت تغذي هذا النزاع وتشجع مبارك للانفراد بالحكم دون اخويه» (الصفحة ٢٧).

(٢) من كتاب السيد عبدالعزيز الرشيد (الصفحة ١١٤). وقد ذكر السيد الرشيد ايضا كيف قام جراح بالطواف بسوق اللحم في الكويت ليوصي البائعين بان لا يعطوا لبيت اخيه مبارك لحما على الحساب، ويبدو ان هذا العمل كان موضع استنكار حتى اهل ذاك الزمان، (الصفحة ١١٩).



الشيخ مبارك بن صباح الصباح
(١٨٩٦ - ١٩١٥)

عبد العزيز الرشيد، انه كان بعيداً عن الشر محباً لقومه.. ولكنه كان بخيلاً متردداً وضعيف الشخصية وكذلك كان أخوه جراح. أما مبارك، فقد أجمع الذين كتبوا عنه وعاصروه على أنه كان طموحاً مراوغاً وقوي الشخصية. وقد أفاض الرشيد في عرضه للعلاقة المتوترة بين الأخوة الثلاثة، وعن الوساطات المتعددة من أهل الخير في الكويت والبصرة لتسوية النزاع فيما بينهم ولكن دون جدوى. ويميل المؤرخ إلى إلقاء جانب من اللوم على الأخوين محمد وجراح، وكيف أدى هذا إلى إيغال صدر مبارك عليهما وتصفيته لهما مستعيناً بولديه جابر وسالم. وبمراجعة كتاب «تاريخ الكويت» (انظر صفحة ١٢٠)، نجد وصفاً دقيقاً وتفصيلاً مع تعليق يمكن وصفه بأنه عاطفي ووجداني حول تلك الحادثة مما لا تسمح قوانين المطبوعات في بعض الدول الآن بنشره بالرغم من مضي قرن عليها وتكرار أحداث مشابهة لها في منطقتنا العربية حتى الآن... والغريب أنه في الوقت الذي تحول هذه القوانين دون نشر مثل هذه التفاصيل عن تلك الحادثة القديمة، فإننا نجد أن كاتبها وناشرها كان مواطناً كويتياً عاش عمره في الكويت، بينما نلاحظ مؤرخين محترفين ومحدثين ولا تربطهم بالكويت سوى العلاقة المادية لا يأتون على ذكر هذه الحادثة بتاتاً، علماً بأن شيخ الكويت الذي صدر كتاب الرشيد في أيامه،(١) واسمه أحمد جابر الصباح، قد أعطى الإذن للمؤلف بالاطلاع على وثائق الديوان الأميري الرسمية، بعد أن استأذنه في كتابة تاريخ الكويت كواجب وطني.

أما عن العبارات التي استعملها السيد الرشيد في وصف الشيخ مبارك فهي من الشدة والعنف بحيث لم تترك جانباً من شخصية الشيخ الخاصة والعامة إلا وقد أشار إليها (أنظر الصفحات ١٨٩ - ١٩٢ من كتابه). ولما كان الرشيد من أهل العلم والرأي، فقد اهتم بالحديث عن علاقة الشيخ مبارك بالعلوم والمعارف، مشيراً إلى عدم اهتمامه بمثل هذه الأمور. ودلل على ذلك بأن المدرسة «المباركية» التي تحمل اسمه قد تبرع بنفقاتها آل ابراهيم بمبلغ خمسين ألف روبية من أصل ثمانين

---

(١) صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٢٦ في بغداد لتعذر وجود مطبعة في الكويت في ذاك الزمان. وقد فقدت هذه الطبعة ربما لما جاء فيها عن تلك الحادثة أو لقلة المطبوع منها أو لقلة القارئين والمهتمين في ذلك الوقت. وقد أعيد طبعه عدة مرات - دار مكتبة الحياة، بيروت - حيث كان يشرف على طباعته بعد وفاة والده، ابنه يعقوب الرشيد وهو شاعر كويتي معروف وعمل سفيراً للكويت في العديد من الدول. والكتاب يباع في الكويت ولا تخلو مكتبة عامة منه. وقد أضاف إليه الناشر الجديد بعض المجاملات التي لا بد منها.

ألف روبية هي كل تكاليف المدرسة..».

وقد وصفه أمين الريحاني الفيلسوف والأديب الرحالة اللبناني في كتابه «نجد وملحقاته» (دار الريحاني - لبنان، الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٤، الصفحة ١٠٩)، بأنه: «كان حاد المزاج شديد البأس كثير التقلب، فيه شيء من الأسد وأشياء من الحرباء، بدوي الطبع حضري الذوق.. كان يلقب «بالحواقة»، أي الذي يلف ويدور ويسير على عكس الخط المستقيم، نصف عمله سر لا يدركه سواه، والنصف الآخر خدعة باهرة،أو خدعة مضحكة،أو خدعة كثيفة مدلهمة..». ويصف علاقته بالشيخ خزعل حاكم المحمرة «.. وكان الاثنان يجتمعان على ضفاف نهر «قارون - كارون» أو شاطىء الخليج ليقضيا اياما وليالي بين سرب من القيان والراقصات..»[1].

ويقول عنه الشيخ حافظ وهبة في كتابه «جزيرة العرب في القرن العشرين» (مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، طبعة رابعة، صفحة ٨٦)، «وكان لا يعف عما في ايدي الناس، فقد كان يتوسل بأوهى الاسباب لفرض الضرائب على الناس وابتزاز اموالهم.. وقد خرج في آخريات ايامه عن تقاليد العرب والدين، فكان يجاهر بالمعصية حتى في رمضان، مما جعل أهل الكويت يضجون منه».

أما ما يقوله أحد الصحفيين واسمه عبدالمسيح الانطاكي في الشيخ مبارك:

«أفضت امارة الكويت البهية لعهدة دراية ولياقة سيدنا ومولانا المتفرد بالذكاء والدهاء والحزم وحسن العزيمة سمو الشيخ مبارك باشا ابن الصباح..».

«أما حزمه فمما يزعزع الجبال ولا يتزعزع»

«أما عزيمته فلا تقاوم..»

«أما بعد مواقع نظره فيخترق حجاب الغيب..» (كتاب «الرياض المزهرة» - مطبعة العرب- سنة ١٩٠٧، الصفحة ١٩٩).

هذا ومما لاحظته من قراءاتي لكتب المؤرخين المكلفين بكتابة تاريخ الكويت،

---

(١) هناك تشابه كبير وتطابق غريب بين شخصية واخلاقيات مبارك وصديقه خزعل، حيث ارتبطا بعلاقة حميمة كانت مضرب الامثال.. ذلك أن خزعل هذا كان مثله مثل مبارك طامعا في حكم مشيخه «المحمرة» التي كانت تحت حكم اخيه الشيخ «مزعل». فقام هو الآخر بالتخلص من اخيه بعد عام واحد من فعلة مبارك، وذلك سنة ١٨٩٧ حيث نصب نفسه شيخاً على المحمرة..



الشيخ خزعل بن جابر حاكم المحمرة
(١٨٩٧ - ١٩٢٥)

انهم يوردون اقتباسات واسعة من كتابات الانطاكي لوصف الاحوال التي كانت عليها منطقة الخليج في بدايات هذا القرن، والتي من المعروف انها كانت بدائية ومنعزلة. وانه لولا الوضع البائس الذي كان عليه (الصحفي) المذكور لما قادته قدماه اليها..

وقد وضع كتابا جاء في ٢١٦ صفحة اسمى فيه الكويت والمحمرة «بالرياض المزهرة»، ولقب نفسه بأنه «خادم العربان». ورقّى فيه شيخي البلدين الى رتبة الملوك حيث نصبهما «ملكين على العراق»!.. والكتاب في حاجة الى التأمل لأنه بالفعل يصور حالة من التردي التي كان عليها الوضع في تلك المنطقة، بالرغم من ان غاية كاتبه كانت ابراز صورة اخرى «مشرقة وزاهية» على حد قوله. ونحن نورد بعضا من تلك الصور التي لا تخلو ربما من الطرافة.. فالانطاكي يريد أن يذكّرنا «بأن لنا ملوكا عظاما وامراء فخاما - يقصد سيديه مبارك وخزعل - نستطيع أن نلتف حولهم». وقد وصف لنا شوقه للقاء الشيخ مبارك «ان من كان مثلي مخلصا عاشقا لسمو مولاي وولي نعمتي سمو الشيخ مبارك باشا ابن الصباح لا عجب ان إستفزه الشوق للقائه وان افوز بلثم راحاته، لان زيارته فرض مقدس على خادم امين مثلي.. وقد تنازل فذكر عبده الخصيص وارسل من يدعوه الى حضرته الملوكية، فاسرعت ولثمت راحتيه».

والانطاكي منزعج من النفاق والمنافقين، لهذا نجده يعيب هذه الصفات على الصحفيين العرب وخاصة المصريين والمسلمين منهم على وجه الخصوص، لانهم طالما استهزأوا به لانه وطد نفسه «على رد كيد المنافقين وحارب الخائنين الذين سودوا صفحات الجرائد الخائنة بالمطاعن والاكاذيب على ذلك المولى العظيم والسيد السند الفخيم سمو مولانا وولي نعمتنا.. فنقرأ نحن معاشر العرب في جرائدهم الاسلامية - خاصة الجريدتين المصريتين المعروفتين، المؤيد واللواء -، المطاعن القبيحة على امرائنا وشيوخنا وملوكنا وندّعي اننا نخدم الاسلام. فهل بعد هذا برهان على جهلنا وانحطاط آدابنا.. فتذكرت لؤم اولئك الاعداء الطُغام

فاستنزلت عليهم لعنة الله والانس والجان».

وللانطاكي هذا موهبة خارقة في نظم الشعر في الصحو والنوم؛ إذ كان يفاجيء الشيوخ في الصباح بالقاء قصيدة في مدحهم نظمها وهو نائم، وهي في هذه الحالة لم تكن لتزيد عن خمسين بيتا.. وكان في بعض الاحيان يحلم بهذه القصائد بتكليف منهم «حيث امراني (يقصد هنا الشيخ مبارك والشيخ خزعل)، وامرهم مطاع، أن لا أتأخر عن رؤيا مثل هذه الاحلام..» (الصفحة ٥٠).

أما عن قصائده في الصحو فهي قد تصل الى بضع مئات من الابيات في مدح شيخ واحد - وهو ما عجز عنه المتنبي في مدح سيف الدولة -. ولما كانت طاقته الابداعية في نظم الشعر لا تسعفه دائما في نظم قصيدة وبهذا الطول في مدح كل شيخ - والشيوخ كثر -، فقد كان يتساهل مع نفسه احيانا بأن يعمد الى نفس القصيدة فيبدل الاسماء الواردة بها حسب الحاجة وعند كل زيارة.. ولهذا الانطاكي قصيدة يصف فيها رحلة صيد رافق فيها سيديه مبارك وخزعل لم تزد عن مائتي بيت الا قليلا. وقد اعتذر عن هذا التقصير بسبب ألم في احدى عينيه.. التي رأى عرضها على الطبيب بعد استئذانه سيده خزعل بعريضة كانت هي الاخرى قصيدة من ثلاثة وثلاثين بيتا، (الصفحة ١٠٤).. أما كتّاب «ملكيه» - الذين يلقبهم بالوزراء -، وكبار التجار امثال سعادتلو أفندم الميرزه حمزه خان، وسعادتلو افندم محمد علي خان، فإنه يكتفي في مدح الواحد منهم باربعين بيتا فقط.

أما عيناه الساحرتان فقد استطاعتا ان تجدا في «تربة الكويت أنها خصبة جدا على ما هو مشهور، وقد شاهدت الارض قد تفتقت وانبتت من وراء المطر الرذاذ»[1].



(١) يبدو ان هذا الصحفي بالذات، قد لفت نظر السيد عبدالعزيز الرشيد، فقد اشار اليه في =

في هذا الجو تولى مبارك الحكم، وقد ترك أبناء المغدورين الكويت، وكذلك فعل صاحبهم السيد يوسف آل ابراهيم، الذي واصل حملته على مبارك أمام الحكومة العثمانية في البصرة، حتى كادت أن تقدم القاتل للمحاكمة أمام محكمة البصرة لولا تدخل والي بغداد المشير رجب باشا الذي استجار به مبارك بوصفه مصدراً أعلى، بينما لجأ يوسف آل ابراهيم وأبناء القتيلين الى حمدي باشا والي البصرة، وهو أقل مقاماً من والي بغداد. وقد كتب المشير رجب باشا الى استانبول مسترحماً إغفال متابعة هذه القضية قائلاً «ان الحادثة التي جرت بين الشيخ مبارك الصباح وبين أخويه، من الحوادث المألوفة والتي ما زالت تقع بين الأعراب. وانها من الأمور العامة، ومن الجدير بالدولة العلية ان لا تعير هذه

= الصفحة ١٩٣ «...ولكن يؤسفنا ان كل ما خطته انامل ذلك الكاتب كذب صراح وافتراء محض، ولا عجب فعبد المسيح الانطاكي قد عاهد نفسه ان لا يفوه بكلمة يقال له فيها صدقت.. انه كان مضرب الامثال في الكذب الذي لم يقتصر على ما يكتب بل عمد الى نوع من الكذب غريب على اهل الكويت، وذلك حين زوّر صورا لمبان ومساجد نقلها من بعض العواصم وزعم انها مقامة في الكويت».

هذا وبمناسبة الحديث عن الانطاكي، فقد اطلعت مؤخراً على كتاب عن تاريخ الكويت صدر عن «دار ذات السلاسل» الكويتية سنة ١٩٨٤ للدكتور أحمد أبو حاكمة بعنوان «تاريخ الكويت الحديث» (١٧٥٠-١٩٦٥)، يصف حادث قتل مبارك لأخويه بايجاز يدعو الى التأمل والدهشة معاً، ذلك ان كتابه المكون من ٤٥٠ صفحة وادرج فيه عشرات المراجع والوثائق وسجّل ٥٩٠ هامشاً ضمنها الكثير من المعلومات الهامة وبعض المعلومات دون العادية.. نجده عند الحديث عن قتل مبارك لاخويه يعمد الى الايجاز الشديد. لا بل أنه يبدو وكأنه يريد ان يتجنب الحديث عن الموضوع.. فهو يذهب الى نصح القارىء بالرجوع الى المراجع الاخرى حول الحادثة «اننا لا نريد ان نسرف في اثر الخلاف بين مبارك واخويه مثلما فعل المؤرخون المحليون والاجانب بل نحيله عليهم» (صفحة ٣٠٧). واستمرارا لهذه (النصيحة)، فقد وجد أن عشرين كلمة فقط كافية لشرح مثل هذا الحدث البارز في تاريخ الكويت وهو المؤرخ المتخصص في هذا التاريخ. فقد قال بالحرف الواحد (صفحة ٣٠٧): «وقد وقعت القطيعة بينهما وبين اخيهما مبارك مما حدا بالاخير الى ان يتخلص من اخويه وينصب نفسه حاكماً على الكويت». ثم أنه لا يقف عند هذا الحد من التهاون غير المبرر اكاديمياً، بل انه يعمد الى استعمال عبارة مثل «وبعد وفاة الاخوين» حدث كذا أو كان كذا.. وكأنما اراد بمثل هذا التعبير الايحاء للقارىء بأن وفاة الاخوين محمد وجراح كانت طبيعية.

المسألة الأهمية والانتباه الزائد، لأن تدخلها في مثل هذه الأمور البسيطة قد يهدم أمانيها التي شيدتها لنشر نفوذها على الامارات العربية في الخليج، أو ربما يدعو بعض الدول الأجنبية للتدخل في الأمر فيحدث من جراء ذلك ما لم يكن في الحساب». وهي اشارة واضحة من رجب باشا الى ما كان يتوقعه من احتمال لجوء مبارك الى بريطانيا التي كانت تترصد أية فرصة تسنح لها للحصول على المزيد من النفوذ في المنطقة والتي لا مانع لديها حتى لو جاء هذا النفوذ من خلال حماية قاتل.

وقد روى لنا السيد الرشيد صفحة ١٢٦، ان مبارك تقدم بمضبطة الى الحكومة العثمانية باسم وجهاء الكويت يقرون فيها ان الذي قتل الأخوين - محمد وجراح - هو يوسف آل ابراهيم! وقد قام مبارك باجراء توقيع بعضهم على تلك الوثيقة بدون علمهم، وقدمها رداً على دعوى يوسف، بحيث تمكن في آخر الأمر من ان ينجح في استصدار «الفرمان السلطاني» بمنحه رتبة قائمقام ولقب باشا والاعتراف به شيخاً على الكويت حيث، وبحسب ما رواه «لوريمر»، تقرر له أجراً على هذه الوظيفة قدره ٣٠٠ جنيه في العام، وكان ذلك بعد عام من حادث القتل (١٨٩٧).

وقد أكد السيد الرشيد ان مبارك أثناء حكمه كان لا يتردد في اللجوء الى أي سبيل ميكيافيلي من أجل تحقيق أغراضه، وان الكويتيين كانوا ينظرون اليه وكأنه حاكم أجنبي مفروض عليهم، فلم يشاركوه في أمر ولم يستأنس هو برأيهم في مشكل. وانه اخترع لهم ضرائب ورسوماً لم يسمع بها الناس في أي زمان ومكان؛ فهو مثلاً شريك الثلث في كل ملك أو عقار أو بيع أو شراء أو أجر ولو تكرر هذا كل يوم لنفس العقار مرة أو مرات.. وفي الخارج كان كثير المنازعات والاقتتال والتآمر والمناورات. ويبدو انه كان يفعل كل هذا رغماً عن أهل الكويت وبدون علمهم. فقد تكرر قيامه واتباعه ومن يستأجر من العربان ويساهم من البدو بالهجمات على الآخرين، وكان أهل الكويت بالطبع يتحملون نتائج أعماله عندما كان الآخرون يقومون بالرد عليه بمهاجمته في بلده الكويت «قاموا بتلك الحملات مشتركين وغرضهم الوحيد مبارك وحده ولم يقصدوا أحداً من أهل الكويت بسوء». فكانت

له مثلاً منازعات مع أبناء أخويه، ومع ابن الرشيد، وابن سعود، وابن ثاني، والسعدون. ومع هذا فقد ظل الكويتيون وجيرانهم يساورهم الشك في أعمال مبارك وأسباب مشاكله مع الجيران في الداخل والخارج، لأنهم لاحظوا انها لم تكن كلها لحسابه أو لحساب الكويت بل ان لبريطانيا مصلحة معينة فيها وهي الدولة التي طلب مبارك حمايتها له بدون علمهم[1].



كان يوسف الابراهيم خصماً عنيداً بارعاً ومثابراً لا يتزحزح عن هدفه، فأخذ يحرض على مبارك كل من أمل منه التأييد والعون. فتوجه الى البحرين للاستعانة بشيخها ولم يوافقه هذا على مهمته. ثم توجه الى شيخ قطر قاسم آل ثاني، الذي تعاطف معه وبدأ يعد معه حملة للغزو، غير ان الشيخ لم يلبث ان عدل عنها. وأغلب الظن ان تصرف الشيخين جاء بناء على نصيحة انكليزية وذلك تمهيداً لاظهار فضلها على مبارك، وحتى لا يجد من يلجأ اليه - وقد تكاثرت عليه المشكلات - سوى الانكليز. غير ان الاستاذ عبدالعزيز الرشيد يعزو موقف شيخ قطر الى تعاطف سعيد باشا متصرف منطقة الاحساء الذي تتبعه قطر، تعاطفه مع مبارك وتهديده لابن ثاني.

ويواصل يوسف الابراهيم اتصالاته ومحاولاته.. فلجأ ومعه أبناء الشيخيين القتيلين الى عبد العزيز آل الرشيد أمير «حائل»، الذي وجدها فرصة مناسبة للانتقام من مبارك. لان الكويت كانت قد رحبت قبل ذلك بسنوات قليلة - سنة ١٨٩٢ - بلجوء الأمير الوهابي عبدالرحمن آل سعود اليها، وهو والد الملك عبدالعزيز آل سعود ملك السعودية فيما بعد. ولما شعر مبارك بنوايا ابن الرشيد باحتضان أبناء أخويه ومعهم يوسف الابراهيم، فانه بادر بدوره باظهار اهتمامه بابن سعود، وأخذ يهيئه لحرب ابن الرشيد. وكانت بريطانيا تميل الى إضعاف ابن الرشيد بوصفه ممثلاً للنفوذ العثماني في المنطقة.. وهكذا تحركت حملة مبارك - ابن سعود في ديسمبر سنة ١٩٠٠ نحو

---

(١) يقول الدكتور أبو حاكمة في وصف عهد مبارك بأنه «كان عهد استقرار واطمئنان» (الصفحة ٣٣٧).

الرياض، فاستولى عليها عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود جزئياً(١). ثم توجهت بعد ذلك الى معقل آل الرشيد الرئيسي في «حائل»، واعتقد مبارك ان النصر حليفه دون شك. فكتب الى الكويت يبلغ ابنه جابر «لقد سلمت لي نجد قاطبة دون معارضة، فارسلت عبدالعزيز (آل سعود) حاكما على الرياض، واقمت حكاما من قبلي على المدن الاخرى..». ولكن عبدالعزيز الرشيد قاومها مقاومة عنيدة، مما مكنه من هزيمتها في معركة اعتبرت في زمانها ومكانها معركة حاسمة وسميت بمعركة «الصريف» وهو موقع قريب من بلدة القصيم وذلك في ١٩٠١/٣/١٧، وكانت هزيمة لمبارك بالذات.. حيث قتل من رجاله حوالي ٧٠٠ رجل بينهم أخوه «حمود» وابن اخيه «خليفة»، وأخذ ابن الرشيد يتعقبه الى الكويت. ولم يجد الانكليز بدا من التدخل، لأن مبارك - كما سنرى بعد قليل -، كان قد وقع معاهدة سرية ليكون تحت حمايتهم، ولأنهم ضمناً كانوا موافقيه هو وابن سعود على حربهما لابن الرشيد. لهذا فقد أرسلوا بعض القطع البحرية، حيث نزلت منها قوات انكليزية على شاطىء الكويت ساعدت مبارك في إقامة الخنادق والاستحكامات حول الكويت، مما أخاف

---

(١) أراد ابن سعود أن يستدر عطف الدولة العثمانية على حملته مع مبارك على ابن الرشيد، فكتب يوسط السيد رجب باشا النقيب أحد أعيان البصرة البارزين ونقيب اشرافها حيث جاء في رسالته اليه «.. فنرجوا من تفضلاتكم ان تسترحموا لنا من حضرة والي البصرة ان يكتب لابن الرشيد ان لا يتعرض لنا.. ونحن خدام الدولة القديمين وعلى هذا عهد الله وميثاقه. إننا لا نزال نؤدي الخدمات اللازمة لحضرة امير المؤمنين ادام الله مجده وعزه. ونحامي أتم المحاماة على جميع اطراف الدولة العلية..». عبدالعزيز الرشيد صفحة ١٣٦ .

ملاحظة: عاود ابن سعود مهاجمته الرياض بعد عام من معركة الصريف وتمكن من احتلالها وذلك في ١٩٠٢/١/١٥ . وقد تبعه اليها والده عبدالرحمن، الذي كرر طلبه في ان يتوسط له رجب باشا النقيب لدى الدولة العثمانية.. وفي نفس الوقت كتب الى المقيم السياسي البريطاني في «بوشهر» يطلب مساعدة الحكومة البريطانية «أرجو من الله أن اجد منكم المساعدة ضد هؤلاء الذين ظلموني..».

كما كتب عبدالرحمن مرة اخرى يطلب تأييد الانكليز لابنه عبدالعزيز وذلك في ١٩٠٤/٨/٢١ حيث جاء في رسالة للكابتن نوكس قوله عن ابن الرشيد «لأن توصياة (هكذا في الأصل) بن رشيد مع اوادمه الذي يرسلهم لولدنا عبدالعزيز والى بلادينا (هكذا في الأصل) والينا انه ماشي بعسكر السلطان (العثماني) يقتلون رجالنا ويستولون على النساء والبلدان لأن آل سعود يُدخلون الانجليز في نجد، هذا وصاياه الى عامة عموم الناس..».

وفي اكتوبر ١٩٠٦ كتب يوسط شيخ قطر قاسم بن ثاني لدى السير بيرسي كوكس قائلا «..ان موارد نجد قد نفدت.. ويقترح ان يعقد مع الحكومة البريطانية اتفاقا سريا تلتزم بمقتضاه بالدفاع بحريا عن شواطئه ضد الاتراك.. ومقابل ذلك لا يرى مانعا من قبول ممثل للحكومة البريطانية..». (حافظ وهبه صفحة ٢٥٤).

ابن الرشيد ومنعه من دخولها[1].

هذا وقد انتهز يوسف آل ابراهيم الفرصة، فأخذ يغير على أطراف الكويت، وكان العثمانيون راضين عن ذلك، لأنهم باتوا متأكدين من وجود معاهدة الحماية البريطانية (السرية) على شيخ الكويت. وقد تمكن يوسف من ادخال بعض أعوانه بقيادة أبناء القتيلين الى بلدة الكويت سراً، وذلك سنة ١٩٠٢ كي يغتالوا مبارك، ويكون هو مستعداً بالسفن لغزو البلدة من ناحية البحر. ولكن كان لوجود احدى السفن البريطانية قرب الميناء – البارجة (Lapwing) – ما مكنها من ملاحظة سفن وفلايك يوسف، فقامت بابلاغ مبارك، وانطلقت تطارد سفن يوسف وتتبادل معها اطلاق النار، حيث قتل أحد الجنود البريطانيين وجرح اثنان منهم، وفر يوسف وجماعته[2].

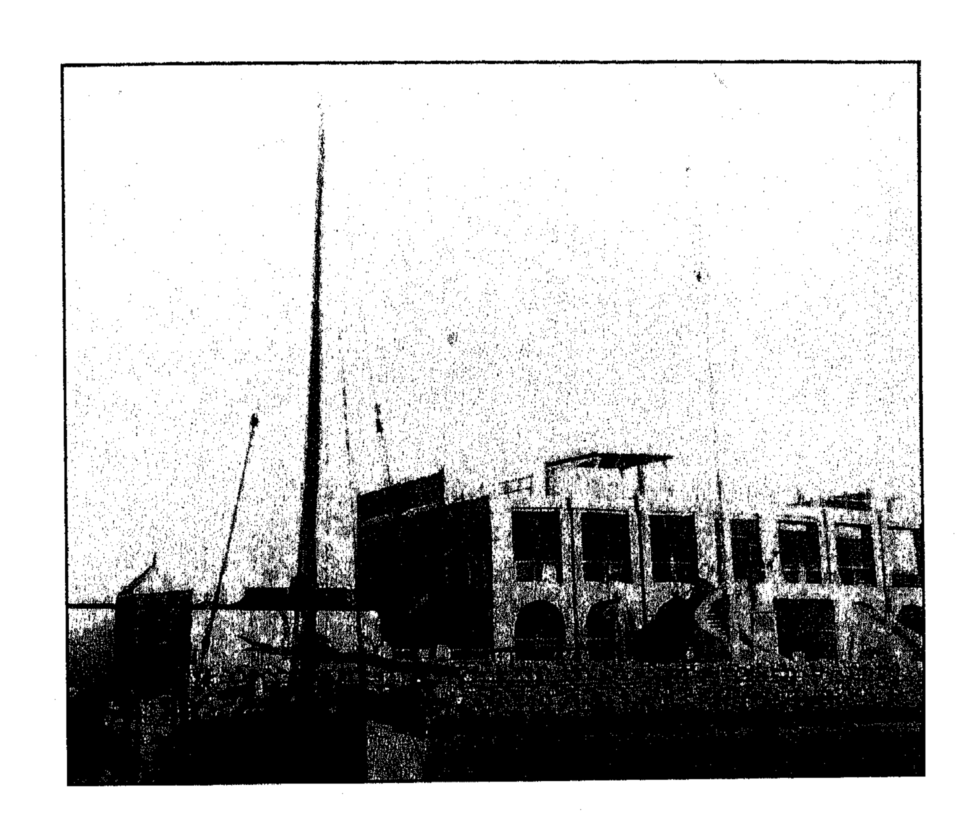
على أثر هذه المعركة، وصل الى الكويت والي البصرة محسن باشا، فأكد له الشيخ مبارك ولاءه للدولة العثمانية. وذهب الى بلدة «الفاو» في العراق – بعد ان استأذن المقيم السياسي البريطاني – وابرق لاستانبول معلناً خضوعه قائلاً: «ولا جرم ان الدولة العلية (العثمانية) تكره ما يقوم به ابن الرشيد من الأعمال العدائية على رعاياها أهل الكويت، الذين لا يحيدون عن طاعتها ولم يخرجوا على سلطانها ولم يتمردوا على أوامرها».

غير ان تركيا رأت، كما أورد الاستاذ عبدالعزيز حسين في كتابه «المجتمع العربي بالكويت» (الصفحة ٢٨)، وعبد العزيز الرشيد (الصفحة ١٤٤)، أن الحل الأفضل هو في إبعاد مبارك عن الكويت، وذلك بتعيينه في مجلس شورى الدولة، أو باسكانه في أحد أقطار المملكة العثمانية، مع دفع راتب شهري له قدره مئة وخمسون ليرة عثمانية. وقد حضر الى الكويت لتنفيذ ذلك قائد عثماني هو الامير الاي نجيب بك

---

(١) وقد وصف الاستاذ عبدالعزيز الرشيد صفحة ١٣٩ وقع الحادث على سكان الكويت بشكل عاطفي مؤثر فقال «ودموعها الحمر تجري كالسحاب المنهمر تندب قتلاها ندب الثاكلات، وقد عم الغم البيوت وشمل الاسى الافراد والجموع، فلا بيت الا وفيه عويل، ولا قلب الا وقد اضطرمت فيه النيران..».

(٢) ولم تفوت بريطانيا الفرصة، حيث طلبت من الشيخ مبارك ان يدفع ثمن هذه المساعدة، وذلك بان استولت – وطبعا تحت مظلة معاهدة الصداقة – على قطعة من ارض الكويت على الساحل بطول ميلين معفاة من الضرائب، أقيم على جزء منها فيما بعد دار المعتمدية البريطانية، وقد دفعت للشيخ مبلغ ستين ألف روبية لم تُعلن عنه في حينه.



أول دار للوكيل السياسي Political Agent أُنْـشِئتْ في الكويت

شقيق والي البصرة محسن باشا، ومعه نقيب الاشراف في البصرة رجب باشا النقيب وبارجة حربية اسمها «زحاف» وبعض الجنود. فاتصل الشيخ مبارك بالمقيم البريطاني، فأرسل اليه الطراد البريطاني «بومون» والبارجة «سفنكس»، واجتمع مبارك بقائدها. وقد نصحه القائد بأن لا يعطي الوفد العثماني جواباً حاسماً.. وأثناء الاجتماع الثاني بين الوفد والشيخ مبارك، دخل عليهم قائد البارجة البريطانية وصاح بهم مهدداً: «ان الحكومة البريطانية لا تسمح للشيخ مبارك بمفاوضتكم، وإني أطلب اليكم الآن أن تغادروا الكويت حالاً، وإلا سأضطر الى اطلاق النار على بارجتكم واغراقها في البحر بمن فيها». وبالفعل فقد غادر الوفد العثماني الكويت.

ومع ذلك فقد قامت تركيا بوضع حامية في كل من أم قصر وصفوان وبوبيان، ووافقت بريطانيا على أن ذلك لا يعد خرقاً لأي إتفاق لان هذه المناطق تقع تحت السيادة العثمانية.

غير ان الشيخ مبارك لشعوره بتعاطف الكويتيين مع الدولة العثمانية[1]، فقد روى لصاحب مجلة المنار الامام السيد رشيد رضا عندما سأله عن هذه الحادثة، ما يلي (وهو منشور في المجلد ١٦ صفحة ٣٩٨ من المجلة المذكورة): «فخرجت من عند الوفد بقصد مشاورة أهلي، وكانت الحكومة الانكليزية قد علمت بكل ما دبرته الدولة العثمانية.. فأرسلت مدرعتين وقفتا تجاه البلد، ورأيت أميرالاياً انكليزياً قد نزل من احدى الدارعتين ومعه بعض الجند. فسألني عما جرى، فأخبرته.. إذن فما كان من تدخل الانكليز في أمر الكويت لم يكن بطلب مني بل كان هذا هو سببه. وقد عرض عليّ الانكليز ان اختار لنفسي راية أرفعها علماً لبلدي وأعلن الاستقلال تحت

(١) كان المستر «اتشيسون» (Aitchison) الموكل بالشؤون الخارجية في حكومة الهند البريطانية والمسؤولة عن مناطق الخليج، يشير دائما في تقاريره الى حكومته بان معظم سكان الخليج من العرب، متعلقون بالدولة العثمانية بحكم العاطفة الدينية. ويؤكد الاستاذ العقاد في كتابه «رجال عرفتهم» (دار الهلال – القاهرة، بدون تاريخ، صفحة ٥٤)، هذا المعنى عندما يقول عن الزعيم المصري محمد فريد وعصره وتعلقة المشابه «شأنه في ذلك شأن جميع الشرقيين او جميع المسلمين خاصة. لان الدولة العثمانية كانت احدى الدول القلائل التي بقي لها استقلالها في الشرق، وكانت الى جانب هذا دولة الخلافة الاسلامية، فكان لها نصيب كبير من عطف الشرقيين الطامحين الى الاستقلال ومن عطف المسلمين الذين بايعوا آل عثمان بالخلافة بعد زوال الخلافة العباسية».

حمايتهم، فأبيت ذلك. وهذه الراية العثمانية تراها كل يوم مرفوعة على رأسي.. وان الوالد (يقصد الدولة العثمانية) إذا قسا في تربية ولده فإنه لا يخرج بذلك عن كونه والد وتجب إطاعته»[1].

معاهدة الحماية البريطانية على الكويت سنة ١٨٩٩:

كانت بريطانيا في هذا الوقت واحدة من أكبر الدول الاستعمارية في العالم. وكانت استراتيجيتها ان تمنع روسيا من الوصول الى الخليج والبحار الدافئة. وان تمنع فرنسا من الامتداد شرقاً، خاصة بعد سيطرتها على شمال افريقيا ورغبتها في سرعة وراثة الرجل المريض (تركيا). وكانت الدولتان - بريطانيا وفرنسا - تعمدان الى (الدفاع) عن تركيا بسبب ضعفها خشية أن ترثها الدولتان الصاعدتان الجديدتان: المانيا وايطاليا. ولم تكن فرنسا وانكلترا قد عقدتا بعد «الاتفاق الودي» سنة ١٩٠٤ لاقتسام المستعمرات بينهما. بل ان بريطانيا كانت تشعر بالخطر الفرنسي بسبب فتح قناة السويس بسيطرة فرنسية. لهذا فقد اهتمت كثيراً بالاتصال بالشرق عن طريق الخليج وشرق البحر المتوسط وذلك بأن سارعت الى احتلال مصر سنة ١٨٨٢. وشكلت من أجل ذلك لجنة برلمانية متخصصة لدراسة مد خط حديدي من الخليج (الكويت) الى الاسكندرونة أو بورسعيد على المتوسط، لتسهيل المواصلات التجارية وللتحرك العسكري اذا لزم الأمر. كذلك شعرت بريطانيا بخطر التقارب الروسي الفرنسي، والتقارب العثماني بين سلطانها عبد الحميد وألمانيا وامبراطورها غليوم (ولهلم الثاني). وعندما وجدت السلطان العثماني يمنح الكونت الروسي «كابنست» (Count Vladimir Kapnist) امتياز مد خط حديدي يصل طرابلس الشام ببغداد ثم الكويت وذلك سنة ١٨٩٨، وهو المعروف بمشروع «كابنست» والذي كان مخططا له أن يكون بتمويل فرنسي، فإن وزير خارجية بريطانيا «اللورد سالزبري» (Lord Salisbury)

---

(١) اغتنمت بريطانيا زيارة اللورد كيرزون نائب الملك وحاكم عام الهند للخليج في نوفمبر ١٩٠٣، بأن شملت زيارته الكويت لاعلان وتأكيد حمايتها للشيخ مبارك. واهدى كيرزون الى مبارك سيفا، اعلن مبارك سروره به وقال لكيرزون «انه قد اصبح الآن ضابطا عسكريا من ضباط الامبراطورية البريطانية». ويقول لوريمر، ان مبارك طلب أثناء المقابلة منحه نيشاناً أو لقباً، كما اشتكى من سوء أحواله المالية ء (صفحة ٢٢٠ من كتاب «الكويت في دليل الخليج» الجزء الاول، طبعة الكويت سنة ١٩٨١).

رأى أن على بريطانيا ان تتدخل، وذلك بالايعاز الى المقيم البريطاني في الخليج «الكولونيل ميد» (Lieutenant Colonel M.J. Meade) بعقد معاهدة مع شيخ الكويت تنص على ان لا يؤجر هذا الشيخ أو يتنازل عن أي جزء من ممتلكاته لأية دولة أجنبية دون اذن الحكومة البريطانية. وكان مبارك يرجو تلك الحماية بسبب مشاكله المتعددة التي كان يثيرها مع أقاربه وأهل بلده وجيرانه. وجاءت الموافقة البريطانية وكأنها تجاوب مع طلب مبارك الذي سبق أن تقدم به للمقيم البريطاني في بوشهر قبل ذلك في أكتوبر ١٨٩٧ . وكان هذا الطلب قد رفض في البداية نظراً لأن حكومة الهند البريطانية، التي كانت مسؤولة عن السياسة البريطانية في الخليج، كانت ترى ان المناطق الشمالية من الخليج ابتداء من الاحساء، هي من سيادة الدولة العثمانية. وتصف موانئها بما فيها الكويت بأنها موانيء تركية. ففي رسالة بعث بها المستر «فورد» السفير البريطاني في استانبول، الى وزير الخارجية العثماني أكد له فيها ان حكومة صاحبة الجلالة تعترف بسيادة تركيا على طول الساحل من البصرة الى القطيف[١]. ولكنها عادت بناء على نصائح وتوصيات الكولونيل «مالكولم جون ميد» وتأييد وزارة الخارجية في لندن، الى الموافقة على طلب الشيخ. حيث أشار الكولونيل ميد الى مشاكل الشيخ الداخلية والخارجية، وأكد انها فرصة لا تعوض، إذ يخشى انه لو فاتت هذه الفرصة على بريطانيا، فإن الشيخ ربما يرتد الى جانب الدولة العثمانية. وتشاء الصدفة أن يعين «اللورد كيرزون» (Lord Curzon) حاكما عاما على الهند، الذي كان من انصار امتداد النفوذ البريطاني في الخليج بلا حدود، على عكس سياسة حكام الهند السابقين. وهكذا حسم الموقف لصالح توقيع هذه المعاهدة في يناير ١٨٩٩ كواحدة من المعاهدات المانعة «العازلة» (Exclusive Treaties) التي سبق لبريطانيا أن وقعتها مع مشيخات الخليج: قطر ومسقط والبحرين وكان نصها كالآتي:[٢]

---

(١) وقد تأكد مثل هذا المفهوم في رسالة بعث بها السفير الجديد لبريطانيا في استانبول السير نيقولا اوكونور الى اللورد سالسبوري في ١٨٩٨/١٢/٢٢ يقول فيها: «..نود التذكير بتعهد بريطانيا السابق للاتراك في أن السيادة التركية تشمل جميع الساحل شمال القطيف».

(٢) يقول لوريمر «إن اخوي مبارك، حمود وجابر، كانا حاضرين عند التوقيع ولكنهما رفضا التصديق عليها لعدم موافقتهما على نصوصها، لكن مبارك اكد للكلولونيل ميد أن موافقة اخويه ليست امرا ضروريا كي تسري هذه الاتفاقية عليه وعلى خلفائه من بعده».

بسم الله الرحمن الرحيم

المقصود من تحرير هذا الصك الحقانية المعتبر انه قد تحقق العهد والقبول بين كرنل «ملكم جان» اندين ستاف كار باليوز جلالة الملكة البريطانية العظمى من جانب الدولة البهية القيصرية في طرف، وجناب الشيخ مبارك ابن الصباح شيخ الكويت في الطرف الثاني، بأن جناب الشيخ مبارك ابن الصباح المذكور برضائه واختياره يعطي العهد ويقيد نفسه وورثته وأخلافه الى الأبد بأن لا يقبل وكيلاً أو قائم مقام من جانب دولة أو حكومة في الكويت أو في قطعة أخرى من حدوده بغير رخصة الدولة البهية القيصرية الانكليس، ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بنوع آخر ولا يعطي للسكون قطعة من أراضيه الى دولة أو رعية أحد من الدول الآخر بغير ان يحصل الاجازة أولاً من دولة جلالة الملكة البريطانية العظمى. لأجل هذه الارادة وهذه المقاولة أيضاً تشتمل على كل قطعة في أرض الشيخ المذكور التي تكون حالاً في تصرف رعايا كل واحد من الدول الغير. ولأجل الشهادة لتكميل هذه المقاولة الحقانية المعتبرة، المحترم كرنل ملكم جان ميد اندين ستاف كار باليوز جلالة الملكة البريطانية العظمى في خليج فارس وجناب الشيخ مبارك، الأول منهما من جانب الدولة البهية القيصرية الانكليز والثاني منهما من جانب نفسه وورثته وأخلافه، كل واحد منهما بمحضر الشهود وضعا صحيحهم في هذا اليوم العاشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣١٦ مطابق جنوري ٢٣ ١٨٩٩

توقيع: مبارك الصباح
توقيع: محمد رحيم بن عبدالنبي صفر

توقيع: ليفتنانت كولونيل ام. جي. ميد
شهود: المقيم السياسي في الخليج الفارسي
توقيع: الكابتن ويكهام هور
توقيع: كالكون كاسكين

توقيع: كرزن اوف كالديستون نائب الملك والحاكم العام للهند
صودق عليها من قبل سعادة نائب الملك والحاكم العام في الهند في قلعة وليام في السادس عشر من فبروري ١٨٩٩ .

دبليوجي كننغهام

سكرتير حكومة الهند للشؤون الخارجية

AGREEMENT OF 23RD JANUARY 1899 WITH RULER OF KUWAIT.

(Translation.)

Praise be to God alone (*lit.* in the name of God Almighty) ("Bissim Illah Ta'alah Shanuho").

The object of writing this lawful and honourable bond is, that it is hereby covenanted and agreed between Lieutenant-Colonel Malcolm John Meade, I.S.C., Her Britannic Majesty's Political Resident, on behalf of the British Government, on the one part, and Shaikh Mubarak-bin-Shaikh Subah, Shaikh of Kuwait, on the other part; that the said Shaikh Mubarak-bin-Shaikh Subah, of his own free will and desire, does hereby pledge and bind himself, his heirs and successors, not to receive the agent or representative of any Power or Government at Kuwait, or at any other place within the limits of his territory, without the previous sanction of the British Government; and he further binds himself, his heirs and successors, not to cede, sell, lease, mortgage, or give for occupation or for any other purpose, any portion of his territory to the Government or subjects of any other power without the previous consent of Her Majesty's Government for these purposes. This engagement also to extend to any portion of the territory of the said Shaikh Mubarak which may now be in possession of the subjects of any other Government.

In token of the conclusion of this lawful and honourable bond, Lieutenant-Colonel Malcolm John Meade, I.S.C., Her Britannic Majesty's Political Resident in the Persian Gulf, and Shaikh Mubarak-bin-Shaikh Subah, the former on behalf of the British Government, and the latter on behalf of himself, his heirs and successors, do each, in the presence of witnesses, affix their signatures, on this the 10th day of Ramazan, 1316, corresponding with the 23rd day of January 1899.

(Sd.) M. J. MEADE, *Lieut.-Col.,*
Political Resident in the Persian Gulf.

(L. S.) (Sd.) MUBARAK-AL-SUBAH.

Witnesses:

(Sd.) E. WICKHAM HORE, *Captain, I.M.S.*
(Sd.) J. CALCOTT GASKIN.
(L. S.) MUHAMMAD RAHIM-BIN-ABDUL NEBI SAFFER.

(Sd.) CURZON OF KEDLESTON,
Viceroy and Governor-General of India.

Ratified by His Excellency the Viceroy and Governor-General of India at Fort William on the 16th day of February 1899.

Seal.

(Sd.) W. J. CUNINGHAM,
Secretary to the Government of India in the Foreign Department.



وقد أرفق المقيم السياسي البريطاني مع المعاهدة مذكرة سرية للشيخ مبارك قال فيها: «..وسنرسل خمسة عشر الف روبية اليك من خزانة الدولة من (أبو شهر)، والشرط في تنفيذ هذا القرار هو ان يبقى محفوظاً بالتستر ولا يعلن بدون موافقة الدولة القيصرية الانكليزية». (يرد النص الانكليزي الكامل لهذا الملحق في الصفحة التالية).

ومع ان الحكومة العثمانية لم تكن متأكدة من حقيقة وجود المعاهدة، الا انها احتجت بواسطة سفارتها في لندن على التدخل البريطاني في الكويت. وفي سبتمبر سنة ١٩٠٠، رد المركيز لانسدون (Marqius Lansdowne) «ان الحكومة البريطانية لا تعتزم التدخل بالوضع القائم في الكويت» وقد اعتبرت الدولة العثمانية هذا الجواب كافياً.

المعاهدة تحقق لبريطانيا ما فاق توقعاتها:

حالف الحظ بريطانيا التي وجدت انها كانت مصيبة عندما وقعت تلك المعاهدة مع الشيخ مبارك، حيث حققت لها احدى مصالحها الأساسية. فعندما اتفقت المانيا مع تركيا، على أثر زيارة امبراطور المانيا للسلطان عبدالحميد، على منح المانيا امتياز مد خط حديدي من برلين الى استانبول فبغداد فالكويت، توجهت بعثة هندسية المانية الى الكويت سنة ١٩٠٠ برئاسة «الهر ستمريش» القنصل الالماني العام في استانبول لفحص المكان، قابلت مبارك، ولكنه رفض منحها الاذن بالعمل مدعياً ان الكويتيين لا يقبلون بتأجير أو بيع أرضهم، وان اتفاق المانيا مع السلطان لا ينسحب عليه. وسارعت بريطانيا الى تقوية موقف الشيخ حين أخبر سفيرها في استانبول، السفير الالماني «البارون فون مارشال»، بأن هناك اتفاقاً ما مع الشيخ مبارك يمنعه من اعطاء أية تسهيلات بدون موافقة الحكومة البريطانية.

لقد استغلت الحكومة البريطانية مطامع الشيخ، فراحت تدافع عنه وتلزمه مقابل ذلك باجراء تعديلات على المعاهدة لصالحها. ومنها منعه من الاتجار بالسلاح بملحق خاص وقعه الشيخ سنة ١٩٠٠ . وملحق بالتنازل عن ميلين من ساحل الكويت اثر نجدتها له في أعقاب معركة الصريف كما سبق ذكره. وملحق ثالث بأن لبريطانيا وحدها حق فتح مكتب بريد في الكويت. ورابع بتعيين معتمد بريطاني

Letter accompanying the execution of the above Agreement.

Dated the 23rd January 1899.

From—LIEUTENANT-COLONEL M. J. MEADE, Political Resident in the Persian Gulf,

To—SHEIKH MUBARAK-BIN-SUBAH, Sheikh of Koweit.

After compliments.—In view of the signing to-day of the agreement, so happily concluded between you, Sheikh Mubarak-bin-Subah, on behalf of yourself, your heirs and successors, on the one part, and myself, on behalf of Her Britannic Majesty's Government, I now assure you, as Sheikh of Koweit, of the good offices of the British Government towards you, your heirs and successors as long as you, your heirs and successors scrupulously and faithfully observe the conditions of the said bond.

The three copies of the bond will be sent to India to be ratified by His Excellency Lord Curzon of Kedleston, Her Imperial Majesty's Viceroy and Governor-General in Council, and, on their return, one copy, duly ratified, will be conveyed to you, when I will take measures to send you, as agreed, a sum of Rs. 15,000 from the Bushire Treasury. A most important condition of the execution of this agreement is that it is to be kept absolutely secret, and not divulged or made public in any way without the previous consent of the British Government.

سياسي في الكويت سنة ١٩٠٤ هو الكابتن «نوكس» (Knox).[1] وخامس بتأجير قاعدة للاسطول البريطاني سنة ١٩٠٧. وسادس «بعدم منح الشركات الأجنبية امتيازات لاستخراج اللؤلؤ والاسفنج الا بإذن من الحكومة البريطانية»، وقد وقّع هذا الملحق عن الجانب البريطاني الكابتن «شكسبير» وذلك سنة ١٩١١. وقد كتب مبارك له رسالة اثر توقيعه على هذا الملحق جاء فيها «وكما تعلمون حضرتكم، اني لا أفتش عن فائدة دون استشارتكم في جميع الأحوال، واني لا أوافق على شيء دون أخذ رأيكم ورأي الحكومة البريطانية الجليلة..». (تجد النص الانكليزي الكامل لهذه الرسالة في الصفحة التالية). هذا وكان آخر هذه التعديلات على المعاهدة وأهمها، منح بريطانيا حق التنقيب عن النفط في الكويت سنة ١٩١٣، حيث وقعها عن الجانب البريطاني السير بيرسي كوكس» (Cox) المقيم البريطاني في بوشهر.

مع كل ما ذكرنا فإنه يبدو ان الانكليز كانوا متضايقين من المشاكل التي نشأت لهم عن حمايتهم للشيخ مبارك، فكتب وزير الخارجية البريطانية «المركيز لانسدون» الى السفير البريطاني في استانبول في ١٩٠٢/٢/٢١ مذكرة سرية رقم ٦٢ يقول فيها: «ان الوضع في الكويت يزداد حرجاً، وقد آن الأوان لمواجهته. لقد حمّلنا أنفسنا عبئاً ثقيلاً بالارتباط بزبون لا يطاق في شخص الشيخ، وهو كما يبدو متوحشاً (Savage) لا يوثق به ولا يعلم أحد أين تبدأ ممتلكاته وأين تنتهي. كما ان التزامنا نحوه غامض كحدود امارته غير واضحة المعالم. لقد أعلنا صراحة بأنه لا يتمتع «بالحماية» البريطانية، ومن ناحية

---

(١) كان أول عمل لهذا الوكيل السياسي ان بعث برسالة الى عبد الرحمن الفيصل آل سعود وذلك في ١٩٠٤/٧/٤ يقول فيها «ارجو ان اكتب اليكم لافيد بأن حكومة الهند قد عينتني وكيلا سياسيا لها في الكويت واني اقيم في منزل صديقنا مبارك الصباح. لا اعرف حتى الآن شيئا عن رغباتكم، وارجو ان تبيت واثقا اني حين اطلع عليها، سأنقلها بحذافيرها من خلال المقيم في الخليج الى حكومة الهند التي ستولي هذه الرغبات كل ما تستحقه من اهتمام».

وقد رد عليه عبدالرحمن قائلا «.. في ابرك الساعاة (هكذا ف الأصل) وصلنا مشرفكم العالي وامرتم أن حظرتكم العالية شرفتم الكويت.. أنا عرضت للباليوز خليج فارس (يقصد المقيم السياسي البريطاني)، أننا تحت حمايتكم لاننا تجنبنا الغير ولا قبلنا مراسلتهم (يقصد العثمانيين). الان نحن نحب طرفكم عن غيركم وداخلين على الدولة البهية القيصرية (يقصد انه في ذمتها ومستجيراً بها).. فاننا اذا ما نشوف منكم مساعدة لمنع عسكر الترك عنا بوجه السرع (هكذا في الأصل)..» (سجلات حكومة الهند IOR رقم A15/5/24). وفي ذات الوقت كتب الى والي البصرة يقول: «ان اسرتي عرفت منذ القدم بالطاعة للدولة والولاء لامام المسلمين.. واني مستعد لتقديم اية خدمة تطلبها الدولة.. كما ارجو اليكم ان تدفعوا معاشي الذي تأخر لعدة شهور..».

TRANSLATION OF A LETTER FROM SHAIKH MUBARAK-US-SUBAH, RULER OF KUWAIT, TO CAPTAIN W. H. I. SHAKESPEAR, POLITICAL AGENT, REGARDING PEARLING CONCESSIONS, DATED THE 2ND SHAABAN 1329 (29TH JULY 1911).

After compliments. We have received with the hand of friendship your letter dated the 2nd Shaaban 1329, equivalent to 29th July 1911, and in it you stated of a stranger who five years ago asked from us a concession to take sponges and at the time we rejected his request and that in this time came to you intimation from His Honour the Resident at Bushire mentioning that in these days possibly will come people seeking their own profit and from this profit will arrive loss to us and to our people and advising us not to agree to them before asking for his (Resident's) opinion. I am exceedingly grateful to the beloved of all (Resident) and as is known to Your Honour I do not seek profit without your consultation in every circumstance and I will do nought except it agree with your view and the view of the precious Government. In the expectation from Your Honour that you will reassure him (Resident) and present my thanks to him and may you be preserved.

Dated 2nd Shaaban 1329.



كابتن شكسبير الوكيل السياسي في الكويت

أخرى قمنا مرة بتقديم هدية له بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، وعرضنا عليه «وساطتنا الحميدة» بغض النظر عما تحمله من معنى. عندما أعطيناه وعدنا كنا نفكر على ما أعتقد بالكويت ذاتها، ان كان ثمة شيء من هذا القبيل، وليس جزيرة «بوبيان» أو غيرها من المناطق المتاخمة للكويت التي يتمتع الشيخ فيها بحقوق من نوع ما. ولقد نجحنا لحد الآن في الاحتماء أثناء مباحثاتنا مع الأتراك من جهة، ومع الحكومات الأخرى من الجهة الثانية، وراء اعلاننا المعقول بأننا نرغب في المحافظة على الوضع الراهن بخصوص الكويت، ولكني أشك فيما اذا كان هناك أحد يعرف ما هو هذا الوضع الراهن».



لقد ظلت مسألة حدود الكويت، وهل هي بلدة الكويت وحدها، أم هي وما حولها من صحارى وما بقربها من جزر، موضع خلاف بين المقيمين السياسيين البريطانيين في المنطقة الراغبين بتوسيع أملاك الشيخ حيث يتبع ذلك زيادة نفوذهم، وبين سياسة الدولة في لندن التي ترى الأمور بالعين الأشمل. وتقدر أن في تأييدها توسع تلك الأملاك مبعثاً لتوتر العلاقة مع تركيا، وفتح المجال أمام المانيا لزيادة تحريضها لتركيا كي تقف الى جوارها في الحرب التي كانت على الأبواب. ولهذا فقد رسمت لندن سياستها على اساس عدم التدخل في المنازعات الداخلية في عمق الجزيرة العربية بين رجل تركيا ابن الرشيد، وخصمه ابن سعود رجل الانكليز، الا في اضيق الحدود. وكانت بريطانيا في الوقت نفسه تجد شيئاً من الحكمة في وجهة نظر الساسة البريطانيين المحليين في الخليج التي أشرنا اليها، في أن زيادة رقعة أملاك شيخ الكويت أمر مرغوب فيه، لأنه شيخ صغير تسهل السيطرة عليه. وقد اختارت بريطانيا خطاً وسطاً فيه الجمع بين السياستين.. توسيع حدود الشيخ مبارك، وعدم تأزيم الوضع مع تركيا، وذلك بأن عمدت الى تمديد حدوده جنوباً وشمالاً مع اعلان سيادة تركيا الرسمية عليه حتى تقبل بهذا الاجراء. وعلى هذا، فعندما جرت المفاوضات في لندن بين الدولة العثمانية ممثلة بسفيرها ابراهيم حقي باشا، وبريطانيا ممثلة بوزير خارجيتها «السير ادوارد غراي» وبحضور السفير الالماني فيها «البرنس لخوفسكي» وذلك سنة ١٩١٣، فقد تم ضم رقعة واسعة من الأرض شمال الكويت اليها، بحيث رسم لها خط

يمر بجنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام. وحتى تبلع تركيا هذا التوسع الكبير، فقد وافقت بريطانيا على أن الكويت بحالها الجديد ما زالت تحت السيادة العثمانية، وأن لها أن تعين موظفاً رسمياً في الكويت تدليلاً على هذه السيادة، مع الاشتراط بأن لا يتدخل في شؤون الكويت الداخلية. وأن لا ترسل جنوداً يعسكرون فيها. كذلك ان يستمر البريد في الكويت بريطانياً[1] ثم اتبعت ذلك بأن عقدت مباحثات مع السعوديين في «عقير» في ذات العام، وذلك بدون حضور الشيخ مبارك، حيث ضغطت بريطانيا كي تمتد حدود الشيخ جنوباً بصورة كبيرة وغير متوقعة فجعلتها تصل الى موقع جبل مُنيفة.

مبارك والحرب العالمية الأولى:

عند اقتراب الحرب، أعطت بريطانيا وعودا أكثر سخاء لأمراء المنطقة وشيوخها كالشيخ مبارك الصباح، والشيخ خزعل خان حاكم المحمرة، والأمير عبدالعزيز آل سعود. وقد حمل هذه الوعود اليهم المعتمد السياسي البريطاني في الخليج، فكتب اليه الشيخ مبارك يقول:

«الى حضرة ذو الشوكة والاجلال ناظر داخلية الدولة البهية الهندية المعظمة ورئيس قناصل خليج فارس المحب العزيز كيرنل «كاكس» (Cox) دام محروساً. . بيد الطاعة والاخلاص تناولت رقيمكم السامي الجوابي المؤرخ في ٢١ آذار ١٩١٤ المتضمن مزيد الطافكم ومرحمتكم.. فإني يا مخلصكم أقابل هذا اللطف الجليل بمزيد الشكر والثناء والدعاء بدوام وجودكم وحسن موفقيتكم لا زلتم نائلين أشرف الدرجات وأعلا المقامات.. اننا لا نزال غريقين فضلكم واحسانكم ومرحمتكم. . ربنا يديم ويؤيد الدولة البهية بالعز والاقبال مع طولة عمر ملكنا المعظم - يقصد ملك

---

(١) بدأت هذه الدائرة تتبع حكومة الهند، وبعد احتلال الانكليز للعراق اصبح بريد الكويت عراقيا وذلك ما بين سنتي ١٩٢١ - ١٩٤١ مع استعماله طوابع هندية تحمل صورة ملك بريطانيا ومكتوب في ذيلها بالعربية كلمة الكويت. ثم ما بين ١٩٤١ - ١٩٤٨ عاد البريد الى الهند، وبين ١٩٤٨ - ١٩٥٩ عاد ادراجه ليكون انكليزيا.

بريطانيا - ويوفقنا لجلب رضاكم بالخدمة الخالصة»[1].

وعند إعلان الحرب قام المقيم البريطاني بابلاغ ذلك الى الشيخ مبارك، فرد عليه قائلاً: «..وبه أشرتم أن دولتنا البهية القيصرية الانكليزية أعلنت الحرب على دولة الألمان، فإن شاء الله دولتنا البهية هي المنصورة والمحفوظة بعناية الله. واني يا محبكم معكم ويتبعني جميع العشائر، وبكل اجتهادنا رجالنا وسفائننا تحت أمركم، انني معكم في كل ما تأمرون بالمال والرجال..».



كانت أول الأعمال الحربية في منطقة الخليج هي الحملة البريطانية على العراق. فبعثت بريطانيا الى الشيخ مبارك بكتابها الرسمي تاريخ ١٩١٤/١١/٣ «أطلب اليكم أن تهاجموا أم قصر وصفوان وجزيرة بوبيان وتحتلوها. وان تسعوا بعد ذلك بمعاونة السير الشيخ خزعل خان والأمير عبدالعزيز بن سعود والشيوخ المخلصين الآخرين في تحرير البصرة من الحكم التركي.. واني أقطع لكم بالنيابة عن الحكومة البريطانية بعض وعود خاصة لشخص سعادتكم وهي:

١ - أن تبقى بساتينكم التي هي الآن في حيازتكم، أعني بساتين النخيل الواقعة في ما بين «الفاو» و«القورنة» في حيازتكم وحيازة نسلكم معفاة من الضرائب والرسوم.

٢ - أن تحميكم الحكومة البريطانية فيما لو هاجمتم صفوان وأم قصر وجزيرة بوبيان واحتللتموها من كل العواقب التي تنتج من جراء ذلك العمل.

٣ - ان تعترف وتقبل الحكومة البريطانية بأن تكون مشيخة الكويت مستقلة

---

(١) الرسائل المتبادلة بين شيوخ الكويت وممثلي بريطانيا منقولة عن كتاب «تاريخ الكويت السياسي» (طبعة بيروت سنة ١٩٦٢)، للسيد حسين خلف الشيخ خزعل، والذي نقلها بدوره عن محفوظات الديوان الاميري في الكويت ووثائق وزارة الخارجية البريطانية في لندن.. وقد عمد الى ان يبقيها كما هي بنصها الاصلي دون تدخل منه، لا في اللغة العربية الركيكة التي كتبت بها ولا باخطائها اللغوية والاملائية.

تحت الحماية البريطانية[١].

وقد أصدرت الحكومة البريطانية قراراً بمنح الشيخ مبارك لقب سير وأصبح لقبه K.C.S.I.K.C.I.E.

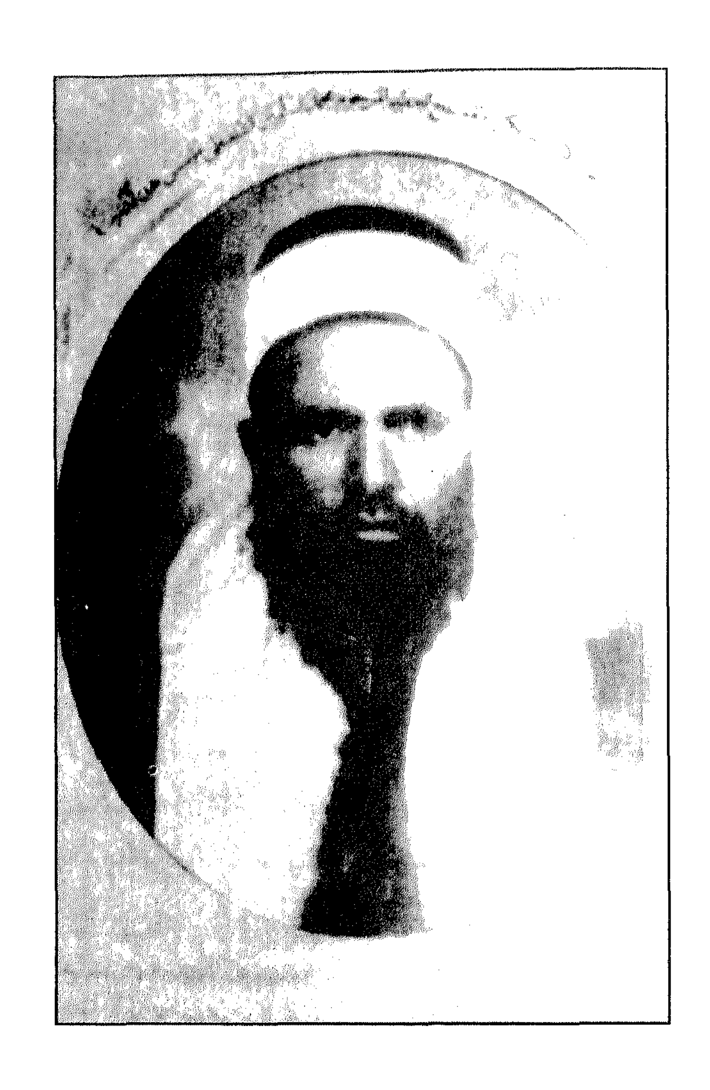
عندما حاول شيخ المحمرة خزعل خان التقدم بمساعدته الى الحملة البريطانية على البصرة، ثار شعبه ضده، فطلب الانكليز من الشيخ مبارك ان يعاون الشيخ خزعل للقضاء على الثورة. فشرع الشيخ مبارك في تجنيد أهل الكويت الذين رفضوا ذلك، وثاروا على مبارك وحملوا السلاح ضده، فتراجع وقال لزعمائهم: «أنا لم أرد رجالاً للقتال، وإنما طلبت سفناً لنقل أثاث أخي خزعل وأمواله وعائلته الى الكويت».

وطبيعي فإن مبارك شعر ببعض الحرج أمام بريطانيا التي أولته ثقتها، وأراد أن يثبت أنه جدير بهذه الثقة، لهذا فقد عمد الى معاقبة من اشتبه في أنهم دعوا الى هذا التمرد. فاستدعى السيدين محمد الشنقيطي وحافظ وهبة[٢] الى قصره أمام الوكيل السياسي الانكليزي «الكولونيل غراي». وبادرهما بالقول «بأنه مسلم وعثماني ويغار على دينه وعلى دولته ولا يحب أن يتعرض لها بسوء.. وانه بلغه ان المذكورين قد حرضا على العصيان ضده، وانه لكونه الحاكم فلا يقبل ان ينازعه أحد، وليس عنده من اجراء ضدهما سوى القتل». وبعد جدل بينه وبين الرجلين اللذين دافعا عن نفسهما. التفت مبارك الى الوكيل الانكليزي قائلا: «أسمعت ما قاله الرجلان من الاعذار»؟ فقال الوكيل: «نعم سمعت وقد صدقت السيد حافظ وهبة وأما صاحبه الشنقيطي فإني ما زلت به مستريباً». وقد استشاره مبارك في الذي يرى عمله. فقال الوكيل: «سأخبرك برأيي بعد ثلاثة أيام». وبعد ثلاثة أيام وصلت باخرة انكليزية تولت اعتقال ونفي عدد من معارضي بريطانيا في منطقة الخليج، وبدأ البحث عن السيد الشنقيطي فاذا به قد

---

(١) وهو ما يقوم دليلا على ان الكويت لم تكن حتى ذلك التاريخ مشيخة مستقلة، وان الوعد بالاستقلال جاء من جهة لا تملك منحه قانونا، لان الكويت كانت ما تزال «قضاء» يتبع ولاية البصرة وتحت السيادة العثمانية.

(٢) كان الاثنان يعملان مدرسين في الكويت، الاول من شنقيط في موريتانيا، والثاني من مصر، وقد اصبح حافظ وهبه فيما بعد سفيرا للسعودية في لندن لمدة خمسة وعشرين عاما وتوفي في نوفمبر ١٩٦٧ .



الشيخ محمد الشنقيطي

هرب. أما باقي زعماء الحركة فقد لاقوا من مبارك العقاب الرادع (عبد العزيز الرشيد الصفحات ١٧٦-١٧٧).

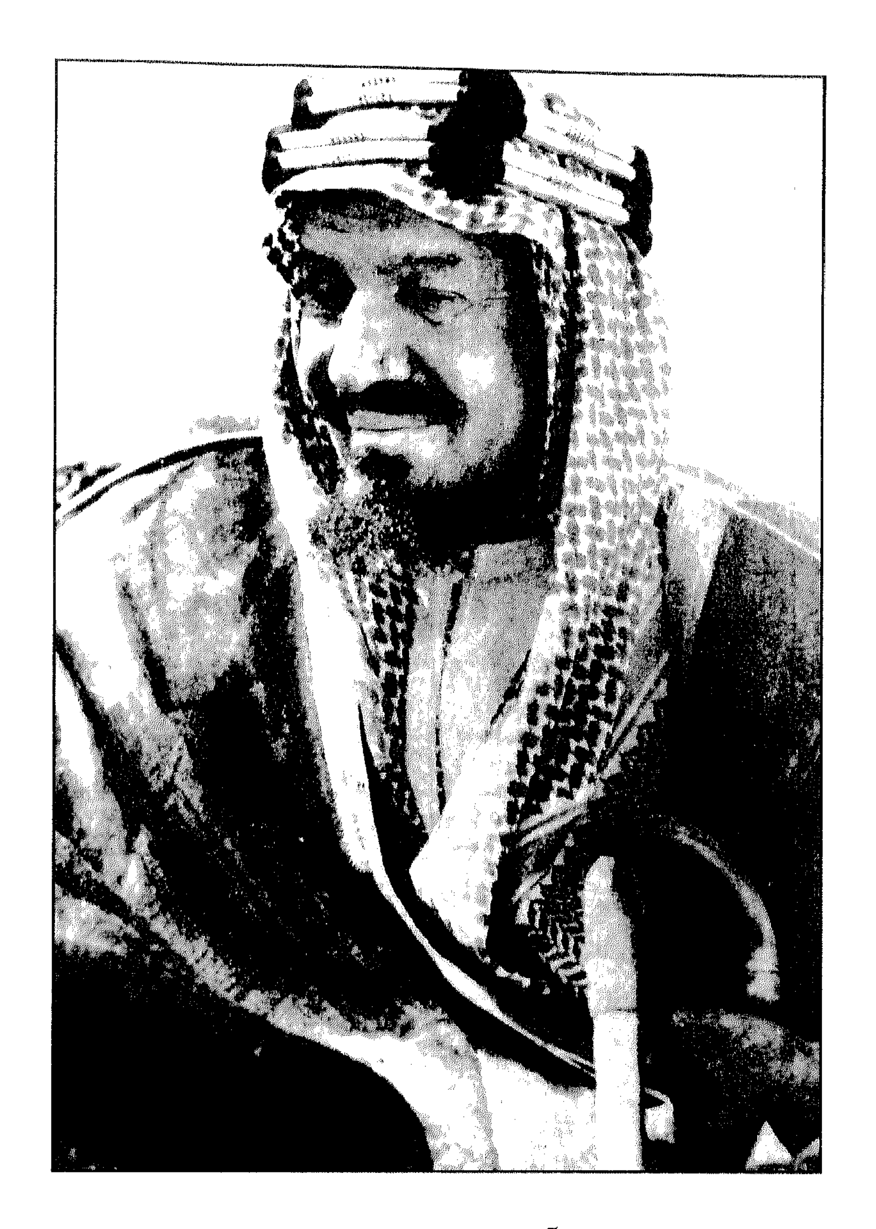
هذا ويحسن بنا أن نكمل قصة الشنقيطي ومصيره، فإنه عاد الى الكويت في عهد الشيخ سالم بن مبارك، فاستدعاه اليه ووبخه على حضوره، وأمره بمغادرة البلاد خلال ثلاثة أيام «وانك ان لم تفعل فسيكون جزاؤك الحرق»! وقد أجاب السيد الشنقيطي بأن وجوده في الكويت ليس تحدياً للشيخ سالم، وانه عندما تركها أيام مبارك، فإنه فعل ذلك فراراً من اعتقال الانكليز له. ولكن الشيخ سالم أصر على أن يغادر الكويت، ففعل.

وقد قدم الشيخ سالم تقريراً عن الذي فعله الى الوكيل الانكليزي لأخذ رأيه، فكان رده «ان هذا الرجل غير مقيد في دفتر من تحاذر الحكومة البريطانية منهم (القائمة السوداء)، ثم انه مقيم في بلاد نجد وهي بلاد مسالمة لنا، كما انه لم يأت بشيء مخل بالسياسة أثناء اقامته هناك، والوقت الآن وقت هدنة بحيث انه لو كان حتى من الأعداء فليس لنا عليه شيء، وأترك أمر التصرف بعد ذلك اليك».

ولكن الشيخ سالم لم يقتنع بحسن نوايا الشنقيطي، ورأى أن يكتب الى حكومة البصرة واصفاً لها السيد الشنقيطي بأنه «من أهل الحركات ومن المهيجين». ولكن المستر «ولسن» حاكم البصرة السياسي حفظ الشكوى وترك السيد الشنقيطي حراً.. ويبدو أن الشنقيطي كان له تلاميذ ومريدون من أهل المنطقة، وان المؤرخ عبد العزيز الرشيد كان في طليعتهم لأنه أولى هذه الحادثة وهو من معاصريها، اهتماماً ظاهراً وأفرد لها في كتابه عدة صفحات أوردنا خلاصتها في الأسطر السابقة. فقد عاب على الشيخ سالم تصرفه بمرارة شديدة «ان هذه الحادثة من سالم وهو الرجل الصالح التقي لمحزنة جداً بل نراها من أعظم سيئاته ولا مبرر لعمله. لأن مثل الاستاذ الشنقيطي ليس أهلاً للطرد والنفي، وهو العالم الفذ والمحقق البحّاثة والتقي الورع..» (عبد العزيز الرشيد الصفحات ٢٠٤ - ٢٠٧)

مبارك وابن سعود:

على أثر انتهاء لجوء عبدالرحمن آل سعود وابنه عبدالعزيز الى الكويت الذي تم



الملك عبد العزيز آل سعود ملك العربية السعودية

(١٩٠٢ - ١٩٥٣)

باستيلاء عبدالعزيز على الرياض سنة ١٩٠٢، واتساع نفوذه في نجد، ساور الشيخ مبارك الخوف منه، ورأى ان يتناسى خصامه مع ابن الرشيد وآثار هزيمته في معركة «الصريف».. فاتصل به سنة ١٩٠٥ وأعلمه بحياده في أي نزاع ينشأ بينه وبين ابن سعود. وقد ضَمِنَ مبارك بذلك رضاء الدولة العثمانية صديقة ابن الرشيد.

وعندما توفي عبدالعزيز ابن الرشيد وتولى بعده ابنه متعب، كتب اليه مبارك في ١٩٠٦/٤/١٣ يقول: «اني متكدر جداً من أعمال ابن سعود، وقد جرت الأمور في نجد على غير ما اشتهي، أما الآن فإنا وإياكم عليه، والكويت وحائل (عاصمة ابن الرشيد) شقيقتان، ومصلحة البلدين واحدة، ولكم مني ما تشاؤون من المساعدات. وأرجو أن يكون على يدكم الفوز وتخليص نجد من سلطة الوهابيين التي تخشاها الكويت بقدر ما تخشاها أمراء حائل».

وفي الوقت نفسه بعث الشيخ مبارك برسالة الى عبدالعزيز آل سعود يقول فيها بلهجة الأب الناصح لما له من حقوق عليه حين كان لاجئاً في الكويت وحين أيده في استرداد الرياض عاصمة السعوديين من ابن الرشيد. . «يا ولدي أنا معك في كل حال وحين، قواك الله وتولاك، لا تترك هذا الكلب - يقصد متعب ابن الرشيد - ولا تدعه يستريح ولا تصالحه، وأنا أبوك مستعد لمساعدتك في كل ما تريد، وان الفرصة أصبحت مواتية للقضاء على حكم آل الرشيد في نجد نهائياً خاصة بعد مقتل عبدالعزيز الرشيد المحارب العنيد، وأنا ذلك الرجل الذي لا يتغير بمرور الأيام، وان الكويت والرياض بلد واحد، فواصل حرب ابن الرشيد، وأنا وراك أشد أزرك ولا أدخر وسعاً في مساعدتك».

وتشاء الصدفة والقدر ان يضع الكاتب رسالة كل أمير بظرف الأمير الآخر، وان ينكشف موقف مبارك للطرفين، مما دعاهما للاتفاق وقيام الهدنة بينهما لمدة ثلاث سنوات.

غير انه على أثر مقتل الأمير متعب ابن الرشيد وتولي أخيه الأمير سلطان، تجددت الحرب بينه وبين ابن سعود. وعندما قُتل الأمير سلطان، تولى أخوه سعود

الحكم، فعاد مبارك الى لعبته القديمة، بأن بعث الى الأمير الجديد رسالة تعزية وتشجيع، وبعث بأخرى لابن سعود في نفس المعنى.. وهنا أيضاً لعب القدر لعبته حين عمد أحدهم الى ابلاغ ابن سعود بمضمون رسالة مبارك الى ابن الرشيد، مما زاد في توتر الموقف بينهما. وقد وصف السيد عبدالعزيز الرشيد سلوك مبارك هذا مشيراً الى انه «كان يلبس لكل زمان لبوسا، بل تراه وهو يحرض ابن الرشيد على ابن سعود ويحرض ابن سعود ايضاً في ذلك الوقت نفسه على ابن الرشيد، يمثل تلك الأدوار تحت طي الخفاء..» (الصفحة ١٨٢).



سارت الأمور في علاقة مبارك وابن سعود على هذا النحو من المكر والمناورة والدهاء، وكان الزمن في صالح ابن سعود مع خصومه كافة، حتى ان الدولة العثمانية رأت ان تسوي أمورها معه بعد احتلاله للاحساء. وانبرى الشيخ مبارك للقيام بالمهمة كوسيط بين الطرفين، وذلك بعد ان أخذ رأي الانكليز الذين طلبوا منه أن يعمل على فشل المفاوضات.. (أنظر عبدالعزيز الرشيد صفحة ١٨٠).

قام الوفد العثماني المكلف بمفاوضة ابن سعود بزيارة مبارك أولاً، وكان ابن سعود ينتظر الوفد في أقرب موقع من الكويت وهي «الصبيحية». وقد أخبر الشيخ مبارك الوفد بأن ابن سعود ضعيف وتافه ولا يستطيع حماية البلاد التي في يده.. وعندما غادر الوفد العثماني الكويت الى الصبيحية، أمر الشيخ مبارك ابنه جابر بمرافقة الوفد. وحمّله رسالة سرية الى ابن سعود ينصحه فيها بأن يكون صلباً في مفاوضاته مع الوفد، لأن الدولة العثمانية مهزومة، وان من المستحسن ان يطرد الوفد العثماني.. وعندما تم اللقاء بين الوفد العثماني وابن سعود بحضور جابر بن مبارك، أخذ ابن سعود يهدد أعضاء الوفد ويتوعدهم، وقال انه اذا طلع عليهم اليوم التالي وهم في تلك النواحي فإنه سيقطع رؤوسهم وانه لايقبل بالمفاوضة معهم، وإذا كان لهم أي بحث فليكن مع مبارك. . و استغرب الوفد موقف ابن سعود، وأرسل جابر الى والده مبارك

يبشره ويطمئنه الى ما قاله ابن سعود، والى نتيجة مهمة الوفد الفاشلة. غير ان عضواً في الوفد العثماني وهو السيد طالب باشا النقيب، أدرك ان وراء كلام ابن سعود شيئاً ما. وصدق ظنه عندما فوجيء في منتصف الليل بابن سعود يحضر الى مخيم الوفد العثماني ويلتقي في جلسة سرية مع أعضائه، ويعرض عليهم كتاب مبارك.. وقدم لهم عريضة تشرح أسباب استيلائه على الاحساء. وأوجزها في انها كانت من أملاك آبائه، وان الدولة العثمانية كانت قد اغتنمت فترة الخصومات بين فريقين من آل سعود واستولت على الاحساء (سنة ١٨٧١) ولم تحسن إدارتها. وكثر فيها قطاع الطرق، وتقدم الأهالي بعرائض يطلبون عودة آل سعود لحمايتهم.. فاتفق الوفد مع ابن سعود على أن ينوب عن الدولة العثمانية في ادارة الاحساء وتكون الشؤون الخارجية لتركيا، وان تمده تركيا بالسلاح والمال.. عاد الوفد الى الكويت، وزار مبارك، ونقل إليه فشل مهمته، وأبدى مبارك أسفه لذلك وغضبه على ابن سعود..

وبعد أسبوعين تم خلالهما عرض مبدأ هذا الاتفاق على استانبول، جاءت الموافقة الى ابن سعود على صورة برقية من وزير الحربية العثمانية أنور باشا يقول فيها: «الى والي نجد وقومندانها عبدالعزيز باشا السعود: أعرض التبريكات، راجياً من المولى تعالى ان يوفقكم لبذل الخدمات المبجلة في سبيل الدين والدولة».

وتقرر في أثر ذلك منح ابن سعود الوسام المجيدي الأول.

لما علم الشيخ مبارك بالاتفاق العثماني مع ابن سعود، بعث اليه برسالة يقول له فيها: «لا تصدق يا ولدي أكاذيب السيد طالب، ولدي يا ولدي اني اريد ان اتظاهر امام الاتراك بالبعد عنك والجفاء لادرك لك الغاية التي تنشدها. واني لم اعمل ذلك الا من اجل مصلحتك بعد ان تبين لي ما طلبته الدولة العثمانية، فقد كان فيه اجحافا بحقك والتقليل من سلطتك والواجب يحتم عليّ القيام بمحافظتك وصيانتك..»!

الفصل الثالث

ما بعد مبارك.. وحتى الاستقلال

ما بعد مبارك.. وحتى الاستقلال

عندما توفي الشيخ مبارك سنة ١٩١٥، تولى بعده ابنه الأكبر جابر. وقد طلب «اللورد هاردنك» (Lord Hardinge)، نائب الملك بالهند، من «الكولونيل غراي» الوكيل السياسي في الكويت، نقل تعازيه للشيخ الجديد.. فرد عليه الشيخ بالرسالة التالية:

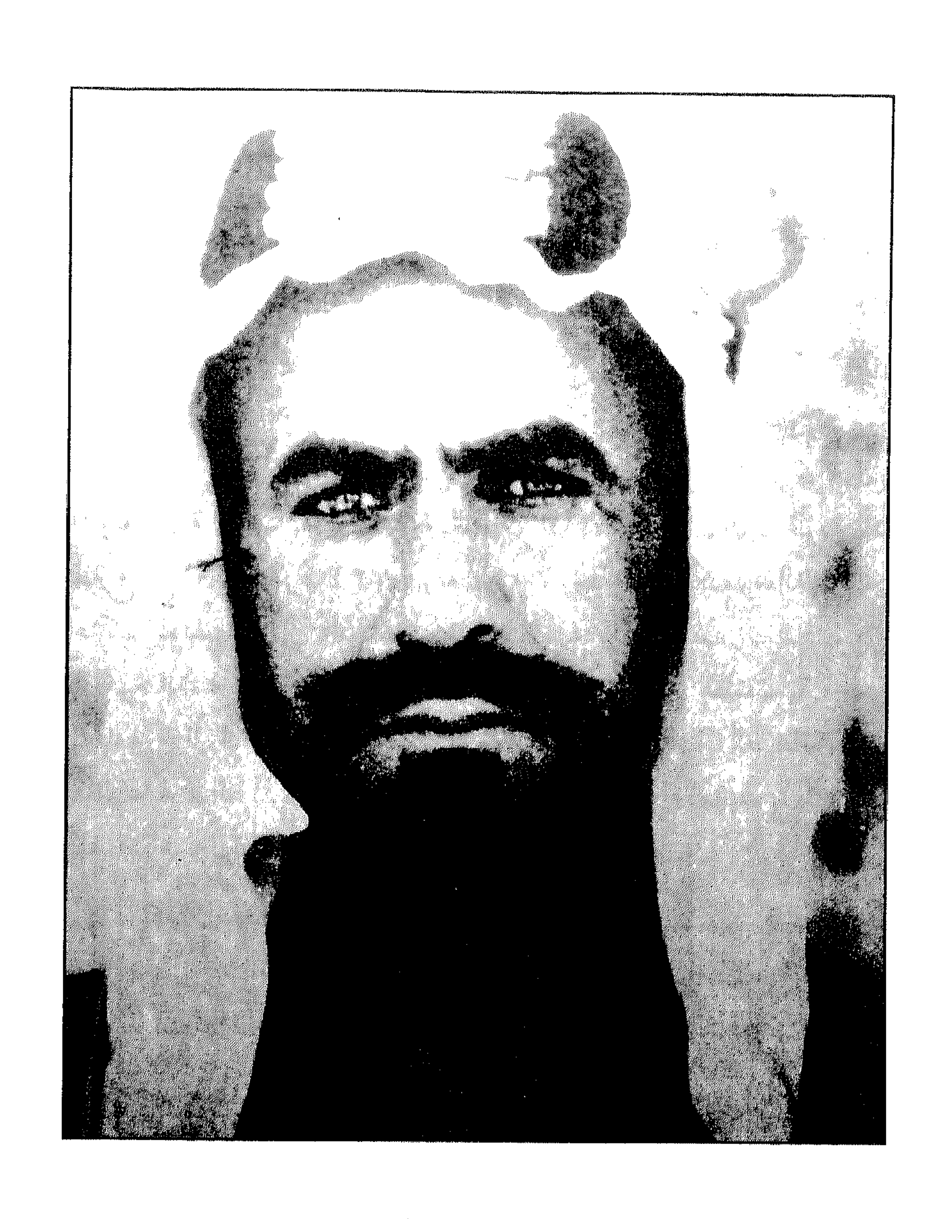
«الى حضرة عالي الجاه الأفخم المحب العزيز كرنل و. ك. كري بولتكل اجنت الدولة البهية القيصرية الانكليزية بالكويت دام محروساً.. ان يد الوداد أخذة كتابكم المؤرخ في ٢٩ محرم ١٣٣٤ وبه تأمرون ورد لحضرتكم رسالة من حضرة جلالة حاكم الهند ورجال الدولة الهندية متظمنة مزيد الأسف والكدورة بوفاة الوالد المرحوم الشيخ مبارك.. وأرجو ان تعرضون تشكراتي الصميمية وخلوصي لحاكم الهند ورجال الدولة. اننا انشاء الله ملازمين روابط المحبة والصداقة وسالكين على ما كان عليه الوالد المرحوم وواقفين بالطاعة لأوامر الدولة البهية. وعلى كل حال انشاء الله تشاهدون منا الخدمات الخالصة ازيد مما سلف..»[1].

كذلك بعث «السير برسي كوكس» المقيم السياسي بالخليج برسالة للشيخ جابر يوصيه بمراجعة الوكيل البريطاني في الكويت في المهام السياسية، وينبهه الى ضرورة التعاضد والاتفاق مع أخيه سالم. وقد رد عليه الشيخ جابر بكتاب قال فيه:

«الى حضرة ذو الشوكة والاجلال كرنل سير بيرسي كاكس بلتكل رذدنت في خليج فارس وقنصل جنرال الدولة الفخيمة في فارس وعربستان دام محروساً.. ان يد الاحترام تناولت أمركم السامي المؤرخ ١٦ ديسمبر ١٩١٥.. اننا نشكر عواطفكم

---

(١) نود تأكيد الاشارة الى أن هذه الرسالة وأمثالها قد وردت هكذا بالأصل - لغة واملاء.. كما أكده مؤلف كتاب «تاريخ الكويت السياسي» في الجزء الخاص بالشيخ جابر - الصفحة ٨ .



الشيخ جابر بن مبارك الصباح

(١٩١٥ - ١٩١٧)

الجليلة وشفقتكم الخالصة القديمة أيدها الله مدى السنين.. وعلى كل حال انشاء الله تشاهدون منا الطاعة والخدمة الخالصة وكمال المسرورية.. فأخي سالم تلو أمركم هذا، وهو يكرر الدعواة الخيّرة لحضرتكم السامية، فكما تعتقدون ان أخي المومى اليه لا ينفك عن معاضدتي واقتفاء مسلك الاتحاد والخلوص الذي تبعه والدنا المرحوم بكل استقامة مع رجال الدولة البهية الانكليز..».

حدود الكويت مرة أخرى:

كانت قضية الحدود بين الكويت وجيرانها، وكذلك أطماع ابن سعود في جيرانه حلفاء الانكليز، من الأمور التي تشغل بال الحكومة البريطانية. وقد عمدت الى تسويتها أثناء الحرب بصورة مؤقتة ضمن معاهدة «دارين» في يناير ١٩١٥، التي وقعتها بريطانيا مع ابن سعود. فقد جاء في المادة السادسة من المعاهدة: «يتعهد ابن سعود كما تعهد آباؤه من قبل، ان يتحاشى الاعتداء على الكويت والبحرين ومشايخ قطر وسواحل عُمان المشمولة بحماية الحكومة البريطانية ولها صلات عهدية مع الحكومة المذكورة، وان لا يتدخل في شؤونها وتحدد حدود هذه الأقطار في ما بعد»[(١)].

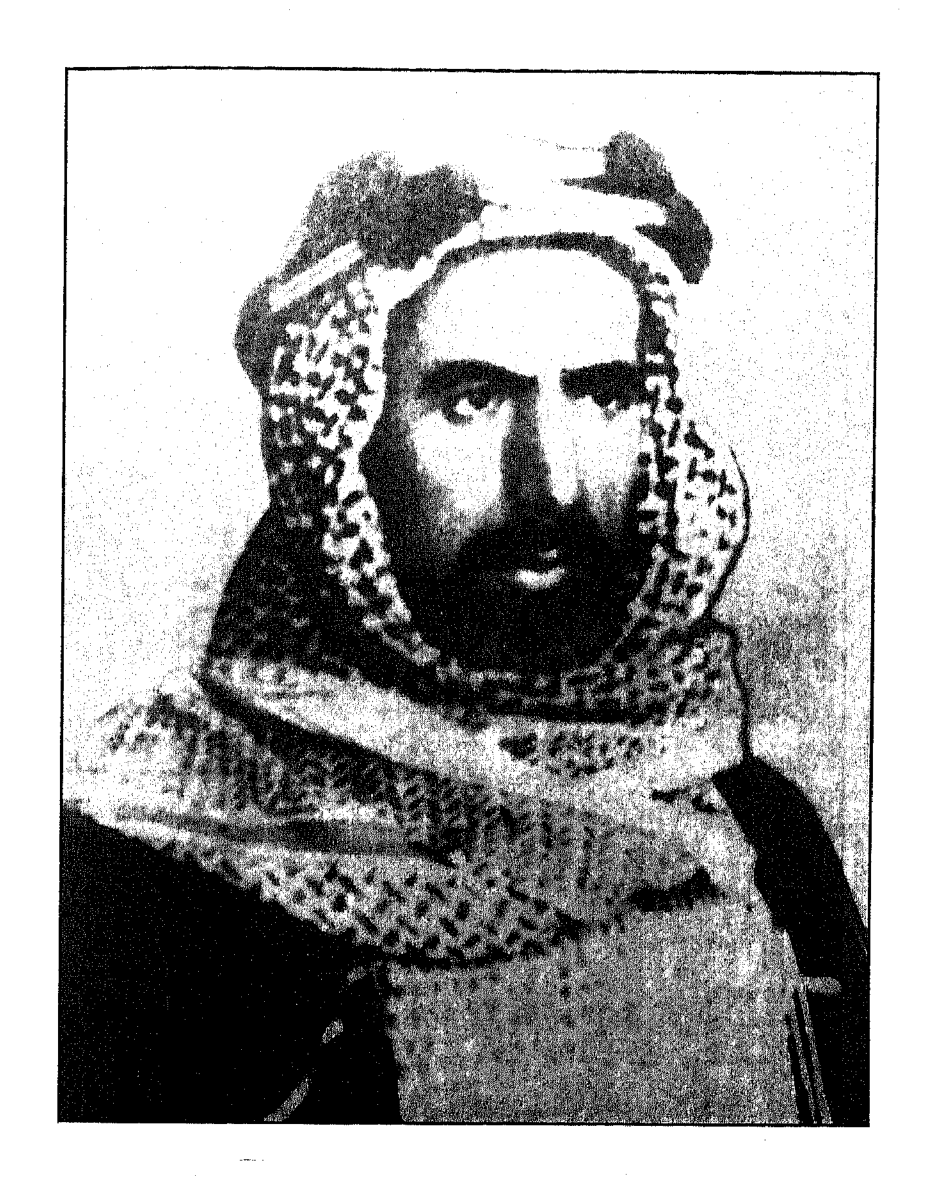
هذا وقد أغتنم شيخ الكويت سالم[(٢)] فترة الحرب في الاشتغال بالتهريب الى

---

(١) من الملاحظ ان هذه المعاهدة لا تختلف في جوهرها كثيراً عن تلك التي عقدها الشيخ مبارك سنة ١٨٩٩ . ذلك ان بريطانيا بعد ان اعترفت بابن سعود أميراً على نجد والاحساء والقطيف وجبيل.. فانها أخذت عليه العهد بأن يمتنع عن كل مخابرة أو اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو دولة أجنبية.. وان لا يتخلى ولا يبيع ولا يرهن بأية بصورة من الصور ولا يمنح امتيازاً لدولة أجنبية أو لتبعية دولة أجنبية دون رضا الحكومة البريطانية..

وملاحظة أخرى، وهي ان ابن سعود وهو يوقع هذه المعاهدة، فانه كان قد سبقها بسبعة اشهر فقط، أي في ١٩١٤/٥/١٥، بتوقيع معاهدة سرية مع الدولة العثمانية يحرص فيها على نيل اعترافها به اميراً على نجد والاحساء والقطيف مقابل تعهده بعدم التعامل مع اية قوة اجنبية - والمقصود هنا الانكليزية بالذات-. وان لا يعطيها أية امتيازات.. كما تعهد بمساعدة الحكومة العثمانية في حالة دخولها في حرب ضد أية قوة اخرى..

(٢) تولى الحكم بعد أخيه جابر (وهو الذي لم يدم حكمه الا نحو عام واحد). ومما تجدر ملاحظته ان سالماً هذا كان نقيضاً لوالده في سلوكه الشخصي، حيث عرف عنه عفة اللسان والبعد عن المباذل وقلة الكلام وحفظ بعض أبيات الشعر، وهو في ذلك يتشابه مع ابنه الشيخ عبدالله كما سيأتي ذكره.



الشيخ سالم بن مبارك الصباح
(١٩١٧ - ١٩٢١)

داخل السعودية، وهو ما أنعشه مادياً. وكان هذا موضع شكوى ابن سعود لأنه يحرمه من عائدات الجمارك. فاحتج الى الانكليز وهدد الكويت. مما دعا بريطانيا الى الايعاز الى ممثلها في الكويت مستر «بل» بالطلب من الشيخ سالم ان يتولى موظفون انكليز الاشراف على ما يخرج من الكويت من السلع والبضائع. فاعترض سالم في بداية الأمر مؤكداً استعداده للقيام بالمهمة باخلاص بوصفه وكما جاء في رسالته الى بل «من الساهرين على مصلحة الحكومة البريطانية وعلى ما يعود عليها بالنفع.. وأتعهد الآن وحدي بأن لا يخرج من الكويت شيء الا بعلم المعتمد البريطاني». ولم تُرض عباراته هذه بريطانيا، بل قامت بتنفيذ ما أرادت،وتمت الرقابة الدقيقة على كل صغيرة وكبيرة من واردات الكويت وما يمر بها من بضائع ترانزيت للتهريب.

كذلك فقد انتقد ابن سعود الاحتكاكات التي كانت تقوم بين البدو من أتباعه والبدو المتواجدين بالقرب من الكويت، وهروبهم في اتجاهها كلما قام بتعقبهم. وادعاء سالم انهم من رعاياه ولهم عليه واجب الحماية واللجوء. وقد طلب من بريطانيا ان تكون حكماً بينه وبين ابن سعود. وكان من جملة ما جاء في كتابه للمعتمد البريطاني حول ذلك «وانني أقبل اذا ماحدث شيء من الغارات بين أهل البادية أو قام نزاع،فالفصل فيه للحاكمين (أي له ولابن سعود). فاذا ما عجزا، فيرجع الأمر الى وكلاء بريطانيا في الكويت».

علاقة الكويت بالسعودية عقب الحرب:

عندما انتهت الحرب، بدأ الأمر يستقر أكثر فأكثر لابن سعود باعلان نفسه سلطاناً على نجد وإماماً على غلاة الوهابيين المعروفين باسم «الاخوان». وقرر ان الوقت قد حان لأن يُعدّل من حدوده مع الكويت التي فرضت عليه بموجب معاهدة «عقير» السالفة الذكر. حيث اعتبر ان حدود الكويت قد جرى تمديدها بشكل مجحف غير مقبول لديه. وبدأ بمناوشة الشيخ سالم، وكانت أولى معاركه معه تُعرف باسم «معركة حَمْضْ» سنة ١٩١٩، حيث سجل نصره الأول عليه.. واغتنم ابن سعود الفرصة

حين حاول الشيخ سالم، وذلك سنة ١٩٢٠، أن يمارس سلطته على أقصى نقطة من تلك الحدود جنوباً، وذلك بانشائه أحد المخافر الحدودية. وكلف بعض البدو المسلحين التابعين له بالاقامة في موقع يعرف بجبل «منيفة» الذي يبعد عن بلدة الكويت حوالي ٢٥٠ كم. وهنا بادر ابن سعود الى الايعاز لأنصاره من «الاخوان الوهابيين»، بمهاجمة الموقع المذكور وقتل معظم رجال سالم.. وكان فزع سالم من هذه الحادثة كبيراً، وخشى ان يتقدم ابن سعود لاحتلال الكويت ذاتها. وهذا ما دعاه الى انشاء سور من «الليبن» حول الكويت بأقصى سرعة، بحيث ان بناءه أُنجز في أربعة أشهر، ما بين مايو وسبتمبر ١٩٢٠[١].

حادثة الجهراء:

وهي الحادثة التي بدأنا بها حديثنا مع «العم أبو يوسف» كما جاء في الفصل الأول من هذا الكتاب، والتي يحلو لبعض العجائز من الكويتيين، ويشاركهم بعض مجامليهم من (المؤرخين)، بتسميتها (حرب الجهرة).. وخلاصة الحادثة ان بعض البدو وكان يقودهم أحد الأعراب المدعو «فيصل الدويش»، وهو من «الاخوان الوهابيين» المحسوبين على ابن سعود، كان يمر بناحية الجهراء وذلك في ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٠ ملاحقاً اعداءه من قبيلة «شَمَّر» الذين نزلوا فيها مع زعيمهم «ضارى بن طوالة». فظن أهلها وشيخ الكويت، أنهم قادمون بقصد الاعتداء عليهم، فتصدوا لهم، ولكنهم هزموا واستنفذت ذخيرتهم. فلجأوا بمن فيهم الشيخ سالم الى مبنى، يسمى بالمقارنة الى ما حوله من أكواخ، بالقصر الأحمر. وهو مبنى بسيط عبارة عن ساحة من الأرض العراء محاطة بعدة غرف وحولها جميعاً سور كان كافياً لأن يجنب الهاربين بطش المحاصرين لهم. وقد جرت مفاوضات بين الطرفين، تركزت على طلب الدويش من الشيخ سالم ان يلتحق بالدعوة الوهابية السلفية باعلان انه «موحد»، وان يطهر بيته وبلده من «الشرك والمنكرات». وهي اشارة بالمفهوم الوهابي الى الابتعاد عن «البدع» التي أبعدت الاسلام عن أصوله. وكذلك الى وجود

---

(١) تم هدم السور سنة ١٩٥٧ لاغراض توسيع مدينة الكويت، واحتفظ ببواباته كشيء أثري.



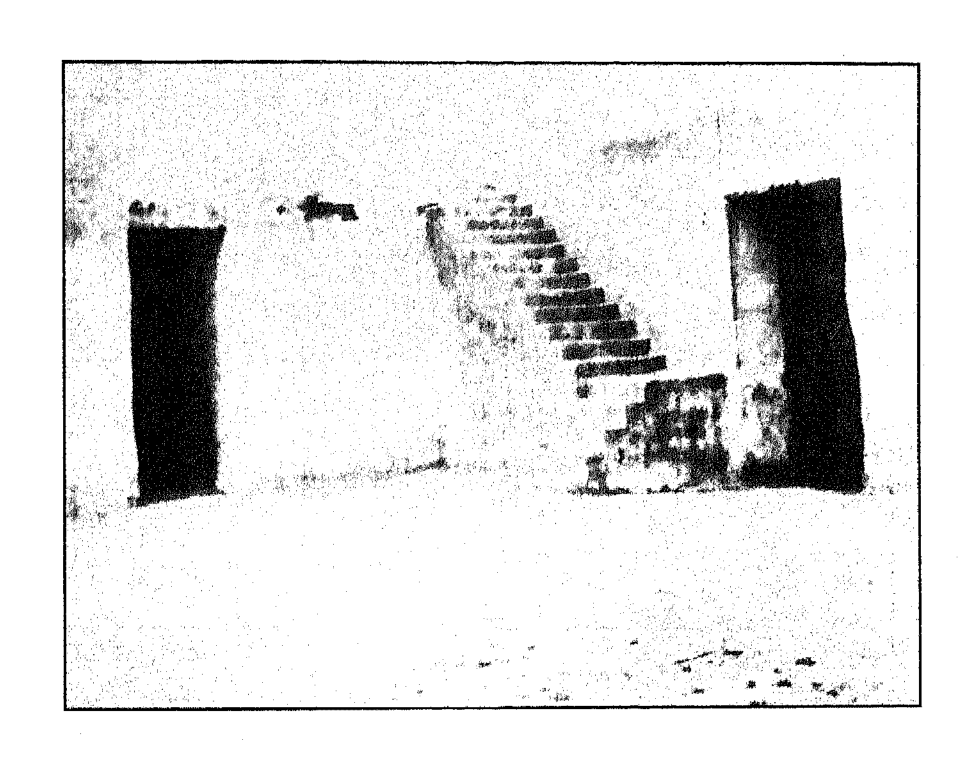
الشيخ فيصل الدويش قائد «الاخوان» في حادثة الجهراء سنة ١٩٢٠م
(يلاحظ أن الصورة ليس فوتوغرافية، ذلك أن التصوير الفوتوغرافي يعتبر من المحرمات عند متشددي الوهابيين)

«المنكرات» أي الخمر وما شابهها من «موبقات» في بيت الشيخ سالم وبلده الكويت.. وقد قبل سالم شروط الدويش خشية بطشه به وخوفاً من مهاجمة (القصر الأحمر) الذي احتمى به حيث لاقى هو ومن معه الجوع والعطش. وهكذا ابتعد الدويش قليلاً عن المكان الى منطقة تسمى «الصبيحية»، ليعطي لسالم ما طلبه من فرصة للخروج «والعودة الى الكويت للتشاور مع أهله». ولم يكن هؤلاء «الأهل» سوى الاتصال بالمقيم السياسي البريطاني في «بوشهر».. ولما مضت أيام ثلاثة ولم يأت رد سالم الى الدويش، بادر هذا الأخير بارسال وفد الى الكويت لمقابلة سالم. فأوعز الانكليز اليه بعدم مقابلة الوفد بادعاء المرض. وذلك حتى يعطي الفرصة «للميجر مور» الوكيل السياسي للتشاور مع رؤسائه وتلقى تعليماتهم. فجاءت الى مياه الكويت قطعتان حربيتان هما «لورنس» و«سبيكل» وطائرتان. وهنا أذن الميجر مور للشيخ سالم بمقابلة وفد الدويش بحضوره، حيث سلم الشيخ الى الوفد رده على الدويش. وخلاصته انه تحت الحماية البريطانية، وانه اذا تعرض أحد له بسوء، فانه سيتعرض للضرب من الطائرات والبوارج البريطانية. وحتى تؤكد بريطانيا رد الشيخ هذا، قامت طائراتها بالقاء مناشير على قوات الدويش تحمل ذات المعاني التي ذكرها الشيخ سالم في كتابه الذي سلمه للوفد[1]. وقد خشى الدويش من القوة البريطانية وانسحب من المنطقة. وبعث برسالة الى الشيخ سالم فيها عتاب ومرارة يدلان على السذاجة البدوية التي كان عليها هذا الرجل حين صدّق وعد سالم بأنه مقتنع بما دعاه اليه ولكنه فقط يريد مشاورة

---

(١) نص المنشور
الى الشيخ فيصل الدويش وجميع الاخوان الذي معه:
ليكن معلوماً لديكم بأنه طالما ان أفعالكم ضيقت على البادية وحتى على «الجهرى» أيضاً، وبما ان الحكومة البريطانية لم تدع لتعمل أكثر مما هي عادتها ان تسعى بحسب الصداقة وراء الاصلاح، فاما الآن ما دام انتم تهددون، ليس فقط ضد حقوق سعادة شيخ الكويت التي تخالف تأميننا له، بل ضد مصالح بريطانيا وسلامة الرعايا البريطانيين. ولا يمكن بعد للحكومة البريطانية ان تقف على جانب بدون دخولها في المسألة. ثم من التأمينات التي نطق بها من مدة قصيرة سعادة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل السعود: كي. سي. اي آي. الى فخامة السر برسي كوكس المندوب السامي في العراق، تثق الحكومة البريطانية ان أفعالكم هي بعكس إرادة وأوامر الأمير المشار اليه. ولا شك ان سعادته سينبهكم بذلك عندما يعلم بأفعالكم. فبناء عليه بهذا ننبهكم بأنه اذ تجربون ان تهجموا على مدينة الكويت فحينئذ ستحسبون مجرمين بالحرب ليس عند سعادة شيخ الكويت بل عند الحكومة البريطانية ايضاً. فالحكومة البريطانية لم تعتبر ذلك بل ستقابل هذا بأفعال عدائية بواسطة القوة التي تفتكر لائقة،هذا ما لزم اعلامه لكم.
تاريخ ٧ صفر ١٣٣٩

ميجر جي سي مور الوكيل السياسي لدولة بريطانيا في الكويت



«القصر الاحمر» حيث حوصر الشيخ سالم في حادثة الجهراء»

أهله، فقد جاء فيها:

«من فيصل بن سلطان الدويش الى سالم الصباح سلمنا الله واياه من الكذب والبهتان، وأجار الله المسلمين يوم الفزع الأكبر من الخزى والخذلان. أما بعد، فلما جاءنا ابن سليمان (الذي تولى المفاوضة أثناء حصار الشيخ في القصر الأحمر)، يقول أنك عاهدته على الاسلام والمتابعة (يقصد اعتناق الدعوة الوهابية)[1].. كففنا عن قصرك بعدما خرب، وأمرنا برد جيش ابن سعود (الجيش الذي كان بقيادته) على أمل ان ندرك منك المقصود. فلما علمنا انك خدعتنا، آمنا بالله وتوكلنا عليه. يروى عن عمر (عمر بن الخطاب) انه قال: «من خدعنا بالله انخدعنا له». فنحن بيض وجوهنا نرجو الله ان يهديك وألا يسلطنا عليك، أياه نعبد واياه نستعين».

لقد أصبحت حادثة الجهرة هذه أسطورة أو فولكلورا يدلل بها الكويتيون وكذلك المتكوتون (أي الذين تجنسوا بالجنسية الكويتية مؤخراً) على بسالتهم وجدارتهم بحمل الجنسية. ولما كانت الحادثة قد وقعت في الجهرة وعلى بعد حوالي ٣٠ كم من مدينة الكويت، فقد كان أغلب الموجودين ساعتئذ هم من البدو والعربان خاصة من قبيلة «شَمَّر» والذين باتوا اليوم في حاجة لاثبات كويتيتهم والاستفادة من ثمرات وامتيازات حمل الجنسية الكويتية[2].

(١) يقول المؤرخ عبدالعزيز الرشيد الذي كان حاضرا مباحثات سالم مع ابن سليمان، ان سالم قد قبل بأن يكون من الموحدين – الوهابيين، لا بل ويبدو أنه قبل بما هو أكثر، مما دعا الرشيد الى القول «وقد أكثر سالم القول هنا بما لا أحب ذكره الآن..» (صفحة ٢٢١).

(٢) كانت قيادة الجيش ترسل لي أحياناً وبصورة شخصية، بعض الأفراد الذين كانوا يقدمون طلبات للقيادة يلتمسون فيها اعتبارهم محاربين قدماء. ودليلهم انهم كانوا يوم (حرب الجهرة) في مكان الحادث. وكان بعضهم يُدل على مواضع من جسمه فيها ندوب أو حروق أو أي عاهة من عرج أو عور، قائلاً انها من آثار حرب الجهرة.

وكنت مضطراً لتوجيه بعض الأسئلة الاستدلالية اليهم، وكم كان يضحكني ان بعضهم لم يكن ولد يوم تلك الموقعة.. أو ان ما ادعاه من ندوب كانت كيّا عاديا شائعاً بين البدو في تلك الأنحاء. أو انه تحامل على نفسه وافتعل جرحاً في جسمه ما زال ندياً.. وعندما كنت أواجههم ببعد كلامهم عن الصدق، لم يكن بعضهم يجد غضاضة في أن يقول ان الذي كان في المعركة هو أبوه، ولكنه توفي منذ سنوات وهو الآن يتقدم بدلاً عنه..!

وقد تصادف في ذات مرة ان كان لديّ زائر الماني يعمل مندوباً لاحدى شركات الأدوية، وكانت بشرته بالصدفة غير بيضاء وشعره غير أشقر ومتقدم قليلاً في السن، فدخل علينا أحد هؤلاء (المحاربين!) واصر على انهاء معاملته فوراً. وللتدليل على أهميته، أفهمني ان وسيطه لدى الشيخ – رئيس الاركان – ينتظره في القيادة ويريد ان يعرف النتيجة حالاً. ودق مع كلامه التلفون من القيادة يؤكد وجوب اجراء اللازم، مع الايحاء بأن واجبي اعطاء نتيجة ايجابية..! وكان ان سألته ان كان يذكر احدا من الذين كانوا في حرب الجهرة؟. فقال انه يذكرهم جميعا، وراح يعد اسماء حفظها عن ظهر قلب. فقلت له تأمل هذا الجالس الى جوارك هل تذكره؟ فنظر اليه لحظة ثم هتف قائلا «نعم لقد كان يحارب معي وكان بارعا في اصابة الهدف»!

الكويت بين الحربين ومشاكل بريطانيا في المنطقة:

بعد الحرب العالمية الاولى واجهت السياسة البريطانية في المنطقة التي تشمل الكويت والسعودية والعراق عدة مشاكل كان لا بد لبريطانيا من ان تجد لها حلولا تحقق مصالحها دون تدخل مباشر منها..

كانت اولى هذه القضايا هي تلك التي مع الملك حسين بن علي شريف مكة، الذي كانت لها معه مراسلات واتفاقيات خلال الحرب، وقد عُرفت باسم «مراسلات مكماهون». حين تعهدت له بريطانيا باستقلال البلاد العربية الواقعة تحت الحكم العثماني واعلانه ملكا، مقابل قيامه بالتمرد على تركيا واعلانه الثورة عليها. وقد اخذ هذا الرجل الطيب وعود الساسة البريطانيين مأخذ الجد، وكانت الثورة العربية التي اعلنها في يونيو ١٩١٦ .. ثم راح بعد الحرب يطالبهم بتحقيق ما وعدوه به، ولكن خاب ظنه حين اكتشف ان بريطانيا كانت قد اصدرت وعد بلفور الذي اعطى اليهود عهدا بانشاء وطن قومي لهم في فلسطين. وأنها أيضا عقدت معاهدة مع فرنسا - معاهدة سايكس بيكو - لاقتسام بلاد الشام والعراق بينهما.

ولم تشأ بريطانيا ان تتولى حل هذه المشكلة بنفسها، وذلك خشية اثارة المزيد من الخواطر في البلاد العربية ضد سمعتها التي باتت غير موثوقة لدى القادة الوطنيين الذين صدّقوا وعودها اثناء الحرب بمساعدتها لهم على الاستقلال. وعلى هذا فقد أوكلت الحل الى عبدالعزيز ابن سعود، وزودته بالمال والسلاح للقيام بالمهمة. ولما كان ابن سعود غير راض عن الحل الذي فُرض عليه في مسألة حدوده مع الكويت، كما نصت عليها معاهدة عقير التي عقدت سنة ١٩١٣، فقد رأت بريطانيا ان تبادر الى حلها بما يرضيه، توطئة كما قلنا لتكليفه بالمهمة المرجوة، وهي وضع حد لاحتجاجات الملك حسين. وكان الثمن المدفوع على حساب العراق والكويت. فبريطانيا كانت تسيطر على كلا البلدين، الكويت محمية بريطانية والعراق تحت الانتداب البريطاني. وهكذا تم توقيع معاهدة تعديل الحدود التي فاوضت فيها بريطانيا - انكلترا! ذلك

أن رئيس لجنة التحكيم كان (بريطانيا) وهو السير بيرس كوكس المندوب السامي في العراق، بينما مثل الكويت الميجر مور (الانكليزي)! أما السعودية فقد مثلها عبد العزيز سلطان نجد. لقد أعطت الاتفاقية الجديدة التي وقعت في ديسمبر ١٩٢٢، وسميت معاهدة عقير الثانية، السعودية أكثر من ثلثي الأراضي التي من المفروض بموجب معاهدة عقير الاولى ١٩١٣ انها تشكل ما يسمى بمشيخة الكويت. بحيث أصبحت مساحتها ١٤٧٠٠كم مربع فقط. وأعيد لسلطة ابن سعود ٣٨٠٠٠كم مربع، وتركت بين الطرفين منطقة سمتها المنطقة المحايدة، بمساحة ٤٦٠٠كم مربع.

أما الحدود الشمالية مع العراق، فقد تم التنازل عن بعضها لصالح الكويت بما فيها جزيرتي وربه وبوبيان وغيرها من الجزر. وهو اجراء مخالف لميثاق عصبة الامم الذي يمنع الدولة المنتدبة - وهو حال بريطانيا مع العراق - من التنازل عن أي جزء من أراضي البلد الذي تتولى الانتداب عليه.. وقد تأكد ذلك من الرسالة التي وجهها السير كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق، الى الميجر مور الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، من ان هذه الحدود الجديدة معترف بها من الحكومة البريطانية فقط.. ومعنى هذا انه لا يضمن اعتراف حكومة العراق بها[1].

كذلك تم التوقيع في هذه المباحثات على معاهدة لترسيم الحدود بين نجد والعراق. ويلاحظ ان عبدالعزيز آل سعود الذي تولى المفاوضات بنفسه، بدأها مشتطا في مطالبه بأن تمتد حدوده، وعلى الطريقة البدائية القديمة، بحيث تشمل كل المناطق التي تتنقل بينها القبائل الموالية له، مما يجعلها تصل الى نهر الفرات.. غير ان السير كوكس كان يرى ان الحدود يجب ان تقوم على أسس تعود الى معالم جغرافية على الأرض ثابتة. ولا عبرة لتنقل القبائل بينها، حيث ان هذا التنقل يكون في العادة

(١) تم ذلك في عهد الشيخ أحمد جابر الصباح الذي تولى مشيخة الكويت أثر وفاة عمه سالم وذلك في فبراير ١٩٢١ . وكان قد أرسل اذ ذاك برقية الى «السير بيرسي كوكس» المندوب السامي في بغداد، يشكره على تهنئته له باعتراف بريطانيا به شيخاً على الكويت.. قال فيها «بيد الاحترام أخذت تلغرافكم الشريف.. اني غاية محافظ حقوق الصداقة المربوطة بين جدنا المرحوم الشيخ مبارك والحكومة البريطانية، وأفتخر من اظهار الصدق والصداقة وتأييد عهود جدنا المرحوم وأرجو حسن توجهات الحكومة المعظمة مع التفاتكم السامي» (تاريخ الكويت السياسي صفحة ١٢ الجزء الخاص بحكم الشيخ أحمد).



الوكيل السياسي في الكويت، «ميجر مور» ومعه عائلته

موسمياً سعياً وراء العشب والماء. وعلى هذا فقد اتهم عبدالعزيز بأنه يتصرف «تصرفاً صبيانياً»، وانه سيخطط الحدود بنفسه بصرف النظر عن كل الاعتبارات.. وهنا انقلب عبدالعزيز وغيّر من لهجته تحاشياً لغضب كوكس.. وقال بأنه على استعداد للتخلي عن نصف مملكته، تاركاً الأمر لكوكس ليقرر الحل الذي يراه.. وهنا تناول كوكس من جيبه خريطة للمنطقة ووضعها على الطاولة، وأخرج قلمه الأحمر ورسم عليها حدوداً ليس فيها شيء مما طالب به ابن سعود من العراق،وعوّضه عن ذلك باعطائه ثلثي أراضي الكويت كما سبق الأشارة اليه.

بعد هذا الحل الذي جاء على حساب الكويت وأرضى طموحات (سلطان نجد) كما أصبح اسم عبدالعزيز آل سعود في سبتمبر ١٩٢١ . حيث كان قد أحكم سيطرته على نجد، وتمكن من فتح حائل، واستسلم له آخر أمراء آل الرشيد الأمير محمد وذلك في أكتوبر ١٩٢١ .. تحول لتنفيذ المهمة المطلوبة منه، حيث بادر الى اجتياح الحجاز، واخراج الأسرة الهاشمية – أسرة الملك حسين بن علي – منها بصورة نهائية، وذلك في سنة ١٩٢٤ .. وأعلن نفسه في ١٩٢٦/١/١٥ ملكاً على الحجاز وسلطاناً لنجد[١] وعين ابنه الأمير فيصل نائباً للملك في الحجاز[٢].



كان من الطبيعي ان لا تكون العلاقات السياسية في السنوات التالية بين الكويت والسعودية ودية أو طبيعية. لأن الكويت اعتبرت ان ما سلخته بريطانيا عنها من أراض لصالح ابن سعود، افتئات على حق مكتسب لها، مع أنه لم يكن قد مضى على ضمها اليها سوى تسع سنوات، أي منذ معاهدة عقير سنة ١٩١٣ . وقد انصب

---

(١) تغير اسمه فيما بعد ليصبح ملك المملكة العربية السعودية.

(٢) قبل أن يحتل ابن سعود الحجاز، قام رجاله بمناوشة شرق الاردن وذلك في اغسطس ١٩٢٤، ردا على غارة قام بها عرب الحويطات وبني صخر على قافلة من تجار لجد كانت في طريقها الى سوريا. وقد وصل الوهابيون الى ضواحي عمان حيث اليادودة والطنيب وام العمد والقسطل. وقد قاومهم عربان المنطقة وساعدهم «بيك باشا» قائد الجيش العربي الاردني بان قصف المهاجمين بالطائرات والمدافع.

غضب الشيخ أحمد الصباح على ابن سعود وليس على الانكليز، وهم الذين رسموا له الحدود وفعلوا به ما فعلوا.. فقد كتب الى الميجر مور رداً على رسالته التي أعلمه فيها بما قررته له بريطانيا من حدود، رسالة يقول فيها بعد ان يصف مور، وهو مجرد ضابط برتبة ميجر «بحضرة حميد الشيم الأفخم المحب الودود».. «.. ومسألة الحدود التي تعتبرها حكومة جلالة الملك يلزمنا اعتبارها، لأننا نتفق بأن حكومة جلالة الملك تحب لنا السعادة والنجاح في كل معناه. فأرجو من لطفكم ان تعرضوا ذلك على فخامة المندوب السامي في بغداد. واني أشكر فضله وحسياته الجميلة نحو مخلصيه الصادقين، وندعو الله ان يوفقنا لكسب مراضيه..».[كتاب تاريخ الكويت السياسي صفحة ١١٦ - ١١٧]. وقد نال «مراضيه» فعلاً بأن انعمت عليه الحكومة البريطانية بوسام نجمة الهند (C.I.E). وقد هنأه المندوب السامي في بغداد برسالة قال له فيها: «بمناسبة ما نالكم من الشرف الرفيع بنيشان الامبراطورية الهندية من درجة قائد.. اني اتمنى ان يوفقكم الله لتنالوا بالجدارة الترفيعات! الأخرى». (المرجع نفسه صفحة ١٢٤).فرد الشيخ أحمد شاكراً «.. فعسى ان نكون دائماً حائزين الرضاء والالتفات وملحوضين بعين عناية جلالة الملك المعظم ومتمتعين بكمال الحرية والسلامة تحت لواء عدله المنشور».

وهكذا وجد الشيخ احمد نفسه في مأزق - مطب - لا يحسد عليه.. فهو لم يستطع ولا حتى السكوت على ما فعله به اصدقاؤه الانكليز حين اقتطعوا ثلثي ما يعتبره مشيخته، لا بل إننا نجده يقوم بالثناء عليهم وعلى «عدلهم المنشور» الذي قرروه له. وعلى هذا فقد ادار وجهه الى الجهة الاخرى، ولم تكن هذه الجهة سوى السعودية، وذلك باعادة فتح أبواب الكويت على مصراعيها كي تكون قاعدة التهريب الرئيسية الى السعودية؛ تهريب البضائع والمواد الغذائية والسلاح. مستفيداً من رقعة الصحراء الواسعة وغير المأهولة التي تصل ما بين البلدين، مما يجعل السيطرة عليها من الصعوبة بمكان. هذا التهريب والتجارة الممنوعة، حرما السعودية من عائدات الجمارك، وهو ما دفع ابن سعود الى اعلان الحصار على الكويت. وهو الحصار الذي استمر ما بين



الشيخ احمد بن جابر الصباح
(١٩٢١ - ١٩٥٠)

عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٣٧ . مما أوقع الكويت في ضائقة مالية شديدة، زاد منها اغراق اليابان للأسواق العالمية باللؤلؤ الصناعي الذي قضى تقريباً على تجارة اللؤلؤ الطبيعي في الخليج كله، حيث كانت الكويت من البلاد التي تعتمد على استخراجه والاتجار به كأحد المصادر الرئيسية للدخل.



أما المشكل الثاني الذي واجه بريطانيا في المنطقة، فهو انتدابها على العراق وعلاقة ذلك بالكويت.. ذلك ان بريطانيا بالرغم من انها كانت صاحبة السلطة الفعلية في العراق، فانها كانت تنظر نظرة غير مطمئنة الى استمرار نفوذها عليه. ولهذا وجدناها تحابي الكويت على حساب العراق عندما رسمت حدودهما سنة ١٩٢٢ . وبالفعل كانت المشاعر الوطنية في العراق ضد الانكليز تتصاعد باستمرار منذ اعلان الانتداب البريطاني عليه. وكانت سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة بكل اتجاهاتها، تحرص على المزيد من الاستقلال للعراق وعلى تحريض الجيران ضد الانكليز بما فيها بالطبع الكويت. وكانت استراتيجية بريطانيا مبنية على أساس ان الكويت بامكانياتها المحدودة جداً، ستكون بلداً من السهل السيطرة عليه الى مستقبل بعيد، وليس الأمر كذلك مع العراق. ولهذا سعت دائماً الى التهويل على شيخ الكويت الشيخ أحمد جابر الصباح، بأن للعراق أطماعاً في بلده. وقد اقتنع الشيخ بصحة تلك الأقاويل، خاصة عندما قامت حكومة العراق والهيئات الوطنية فيه في عهد الملك غازي سنة ١٩٣٨، بتشجيع التمرد الذي حدث في الكويت من قبل العائلات الكويتية البارزة والتجار الكبار الذين أطلقوا على حركتهم اسم «الكتلة الوطنية» ضد شيخ الكويت، مطالبين بالانضمام الى العراق. وكان هذا الاعلان قد اتخذ صفة شرعية، وذلك لصدوره عن المجلس التشريعي الكويتي الذي أعلن قيامه شيخ الكويت نفسه في ١٩٣٨/٦/٢٩ . وكان قد وصفه بموجب مرسوم اعلانه بأنه «مصدر السلطات». وقد وقَّعت على المذكرة جميع الشخصيات الوطنية الكويتية ومنهم: عبدالله الصقر وسليمان العدساني ومحمد ثنيان

الغانم وعلي السيد سليمان وعبدالله آل فلاح ويوسف المرزوق وصالح عثمان الرشيد ويوسف الغانم. وقد قمع الشيخ هذا التوجه بقسوة ما زالت حديث أهل الكويت حتى الآن،حيث قتل البعض وسجن المئات ونفى العديد من العائلات خارج الكويت لسنوات عدة، وقد فعل الشيخ كل هذا بمساعدة بريطانيا وتأييدها[1].

هذا وقد يكون من المفيد ان يطلع القارىء على العريضة التي قدمها وجهاء الكويت الى الشيخ احمد مطالبين فيها بانشاء المجلس التشريعي لانها ذات دلالة واهمية، وكان نصها كالآتي:-

حضرة صاحب السمو الامير الجليل أحمد الجابر الصباح، أدام الله بقاءه

يا صاحب السمو،

ان الأساس الذي بايعتك عليه الأمة لدى أول يوم من تولّيك الحكم هو: (جعل الحكم بينك وبينها على أساس الشورى التي فرضها الاسلام ومشى عليها الخلفاء الراشدون في عصورهم الذهبية).

غير أن التساهل الذي حصل من الجانبين أدى الى تناسي هذه القاعدة الأساسية. كما أن تطور الأحوال والزمان، واجتياز البلاد ظروفاً دقيقة، دفع المخلصين من رعاياك إلى أن يبادروا إليك بالنصيحة، راغبين في التفاهم واياك على ما يصلح الأمور ويدرأ عنهم وعنك عوادي الأيام وتقلبات الظروف ويصون لنا كيان بلادنا وحفظ استقلالنا. غير قاصدين إلا إلى ازالة أسباب الشكوى واصلاح الأحوال عن طريق التفاهم مع المخلصين من رعاياك. متقدمين اليك بطلب تشكيل مجلس تشريعي، مؤلف من أحرار البلاد، للاشراف على تنظيم أمورها. وقد وكّلنا حاملي

---

(١) «المجتمع العربي بالكويت» الصفحة ٩٨ .

يلاحظ أن المؤرخين الذين أرخوا للكويت، استجابة لرغبة حكومتها، يمرون على هذا الحدث الهام بنفس الاسلوب الذين استعملوه لدى تأريخهم لأي حدث بارز لا ينسجم مع توجهات من كلفوهم بالكتابة..
ومثال على ذلك أن الدكتور أبو حاكمة في كتابه «تاريخ الكويت الحديث»، يقرر حرفياً «أننا لسنا بحاجة لتفصيل ما تم في مسألة التمثيل في المجلس التشريعي بالكويت.. حيث ما لبث الشيخ أحمد أن حلّ المجلس في ١٩٣٩/١٢/٢١ لعجزه عن القيام بمهامه»! (صفحة ٣٦٥ - ٣٦٧).

كتابنا هذا ليفاوضوك على هذا الأساس.

والله تعالى نسأل أن يوفق الجميع لما فيه صالح البلاد،،،

(جماعتك المخلصون)

الكويت، في ٣٠ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧هـ

٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٧م.

وقد كان رد الشيخ احمد على طلبهم بأن اصدر المرسوم الذي جاء في مادته الاولى:

نحن حاكم الكويت

بناء على ما قرره مجلس الامة التشريعي، صادقنا على هذا القانون في صلاحية المجلس وامرنا بوضعه موضع التنفيذ:

المادة الاولى: الامة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين.

تطور التفسير البريطاني لمعاهدة ١٨٩٩:

كانت بريطانيا تقدر ان ليس للكويت مجال للتحرك والاتصال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الا عبر العراق والسعودية. ومع ان الكويت لم تكن لتشكل لبريطانيا أية أهمية في أي من هذه المجالات،الا أنها اتبعت معها أسلوباً استعمارياً شبه مباشر يبعدها كثيراً عن معنى انها مجرد محمية بريطانية. ومن ذلك انها حظرت عليها الاتصال بأية جهة خارجية، حتى المراسلات العادية من شيخ الكويت الى حكام الدول المجاورة، كان من الضروري ان توجه الى هؤلاء الحكام من قبل المقيم السياسي البريطاني. حتى تلك المرسلة من الشيخ الى السفير البريطاني في العراق والسعودية[1].

(١) عندما أرادت الكويت ان تأتي ببعثات تعليمية على نفقة بعض الدول العربية للتدريس في مدارسها، فإن بريطانيا أصرت على أن يقدم الطلب من الشيخ الى المقيم السياسي،وهو بدوره يوجهه الى من يراه مناسباً. حدث ذلك عندما أراد شيخ الكويت طلب بعثة من دائرة المعارف في فلسطين، فقد وجه الكتاب من المقيم السياسي الى المندوب السامي البريطاني فيها، وقد حدث الشيء نفسه عندما كان طلب البعثة من مصر، حيث وجهه المقيم السياسي الى المندوب السامي في القاهرة.

وعندما اتصلت احدى الشركات الاميركية وهي «النقابة الشرقية والعامة» (The Eastern & General Syndicate) بواسطة ممثلها «ميجر فرانك هولمز» (Major F. Holmes) النيوزيلاندي بالشيخ أحمد الجابر للحصول على امتياز للتنقيب عن النفط، سارع المقيم السياسي البريطاني بلفت نظر الشيخ الى تجاوزه. ونقل اليه رسالة من وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند، يمنعه فيها من التوقيع على أي اتفاق أو حتى مجرد المفاوضة من أجله. وقد أعلن الشيخ التزامه بالأمر وبرر (فعلته) في أنه «كان في نيته ان يفعل لولا غياب الوكيل السياسي في لندن ولأن نائبه لا يعرف اللغة العربية، وهو لا يريد أن يبحث مثل هذه القضايا من خلال مترجم». ولما مارست الحكومة الاميركية ضغطاً على الحكومة الانكليزية لصالح الشركة الشرقية، معلنة تمسكها بسياسة «الباب المفتوح» (Open Door Policy) التي أعلنتها بعد الحرب العالمية الأولى، فقد تحقق لها ما أرادت في وقت لاحق.

كذلك فقد عمدت بريطانيا الى الحصول على تسهيلات جوية «مغلقة» لها (Exclusive) وذلك سنة ١٩٣٤(١). كذلك حصلت على تعهد مطلق بالمحافظة على امتيازات وكلائها ورعاياها، وعلى عدم دفع جمارك على ما تدخله الى الكويت من معدات.

وكانت الحكومة البريطانية قد حصلت قبل ذلك على حق الوكيل السياسي البريطاني بممارسة السلطة القضائية على الرعايا الأجانب في الكويت بموجب الأمر القنصلي وذلك سنة ١٩٢٥(٢).

---

(١) وقد رفضت بريطانيا ان تدفع مقابل ذلك مبلغاً زهيداً وهو ١٢٠ جنيه استرليني سنوياً، أسوة بما كانت تدفع للبحرين! محتجة بأن ما تدفعه للبحرين هو أجر لمطار حربي وليس لمطار مدني يمكن ان تستخدمه طائرات حربية كما هو الحال في الكويت.

(٢) عندما طالبت حكومة فارس بوجود قنصل لها لرعاية شؤون الرعايا الفرس المقيمين في الكويت الذين كان عددهم ما بين ٥ - ١٠ آلاف شخص، رفضت بريطانيا ذلك. كذلك رفضت وضعهم قضائياً تحت سلطة الوكيل السياسي البريطاني بحجة انهم مسلمون ويخضعون للقضاء العادي المعمول به في الكويت.

تمرد غلاة الوهابيين على ابن سعود وأثره على الكويت:

اعتمد ابن سعود على بريطانيا في بسط نفوذه على أجزاء واسعة من الجزيرة العربية، وكانت أداته (قوته الضاربة) في ذلك تعتمد على غلاة الوهابيين المعروفين باسم «الاخوان». ولما شعر هؤلاء بملاينة ابن سعود للانكليز - الكفار بحسب رأيهم -، حين وجدوه يحد من غاراتهم على مشيخات الخليج التي تقع خارج الخط الأحمر الذي حددته بريطانيا له - وهو الاتفاق الذي لم يكونوا يعلمون بوجوده -، فقد عمدوا الى التمرد عليه. حيث انهم كانوا يرفعون شعار نشر الدعوة الوهابية بلا حدود. وكان من زعمائهم «فيصل الدويش» الذي مر ذكره في حادثة الجهراء، وتؤازره عشائر مطير والعجمان. فتأزم الوضع بينه وبينهم الى حد الاقتتال. فطاردهم وحاصرهم ومنع عنهم الماء والمؤن. فاتجهوا شرقاً وشمالاً، وبدأوا يناوشون حدود الكويت والعراق. فحذرت بريطانيا ابن سعود واعتبرته مسؤولاً عنهم، مما زاد في حملة ابن سعود عليهم. وهنا وجد شيخ الكويت فرصته للانتقام من ابن سعود. فسمح لهم بالنزول بأرضه وذلك رداً على حصار ابن سعود للكويت. وزاد شيخ الكويت على ذلك بأن راح يمدهم بالمؤن. وقد أشير الى ذلك في تقارير «جلوب باشا» (Glubb Pasha) الذي كان يشغل منصب مفتش الصحراء الجنوبية في العراق. فوجه ابن سعود تحذيراً الى شيخ الكويت عن طريق بريطانيا، وهدد باستعمال حق الملاحقة داخل حدود الكويت لاخراج خصومه منها اذا كان ذلك غير ممكن لشيخ الكويت. وقد رأت بريطانيا ان ذلك قد يثير مستقبلاً دعاوي وحقوق لابن سعود في الكويت ذاتها. فعمدت الى تولي الأمر بنفسها، فحاصرت الثائرين وذلك سنة ١٩٣٠، وقطعت عنهم جميع طرق الامداد، وقصفتهم بالطائرات، مما أدى الى استسلامهم لها. ولكنها سلمتهم بدورها لابن سعود فزج بزعمائهم في السجن.

الخطوات الداخلية والخارجية التي أدت الى استقلال الكويت

لا شك ان أقوى عامل ان لم يكن هو العامل الوحيد والحاسم الذي جعل استقلال الكويت ممكناً هو النفط. كذلك يمكننا القول ان دخله بدءاً من سنة ١٩٥٠، بات قادراً على تحقيق تطلعات الكويتيين نحو الظهور على المسرح العربي بشكل خاص والعالمي بشكل عام. وقد بلغ دخله في تلك السنة أربعة ملايين جنيه استرليني كانت بالنسبة لبلد صغير كالكويت كافية لتحقيق الكثير من التطور. ولعله من الصدف الموفقة لهذا البلد، ان تولى مشيختها في ذلك العام الشيخ عبدالله سالم الصباح. فقد شهدت الكويت في عهده وبدءاً من هذا العام، تطوراً كبيراً شمل النواحي الصحية كالمستشفيات، والتعليمية كالمدارس، فضلاً عن العمرانية كرصف الطرق وانشاء المباني الحديثة وتقطير المياه، بعد ان كانت تنقل من شط العرب بالمراكب وتوزع في المدينة على الدواب. كذلك فقد بدىء بانشاء الدوائر الحكومية المناسبة. وتكونت بعض النوادي وأرسلت البعثات التعليمية. كما شرعت الكويت في تحديث القوانين بالقدر الذي تسمح به ظروف بلد ينتقل من عهد البداوة الى مرحلة الحضر.

ولقد ترتب على هذا التوسع، انه لم يعد بامكان الشيخ وحده ان يدير وان يتولى الاشراف على كل شيء فيها. وهو الأمر الذي كان معتاداً في هذا المجتمع البدوي، حيث الشيخ هو كل شيء يجمع بين يديه كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ومن أجل ذلك فقد تكونت سنة ١٩٥٤ ما عُرِفَتْ باسم «اللجنة التنفيذية»، لمعاونة الشيخ في ادارة شؤون البلد. ثم توسعت سنة ١٩٥٦ ودعيت «بالمجلس الأعلى»، والذي تشكل من ١٧ عضواً يرأس كل واحد منهم احدى الدوائر فيما يشبه مجلس الوزراء. ومما تجدر ملاحظته ان أربعة عشر عضواً من هؤلاء السبعة عشر، كانوا من أسرة الصباح الحاكمة.

أما عن علاقة هذا التطور ببريطانيا،فقد كان مظهره الاقتصادي هو الأبرز والأكثر لفتاً للنظر. فقد كان كل ما احتاجته الكويت من أجل هذا التحديث بريطاني

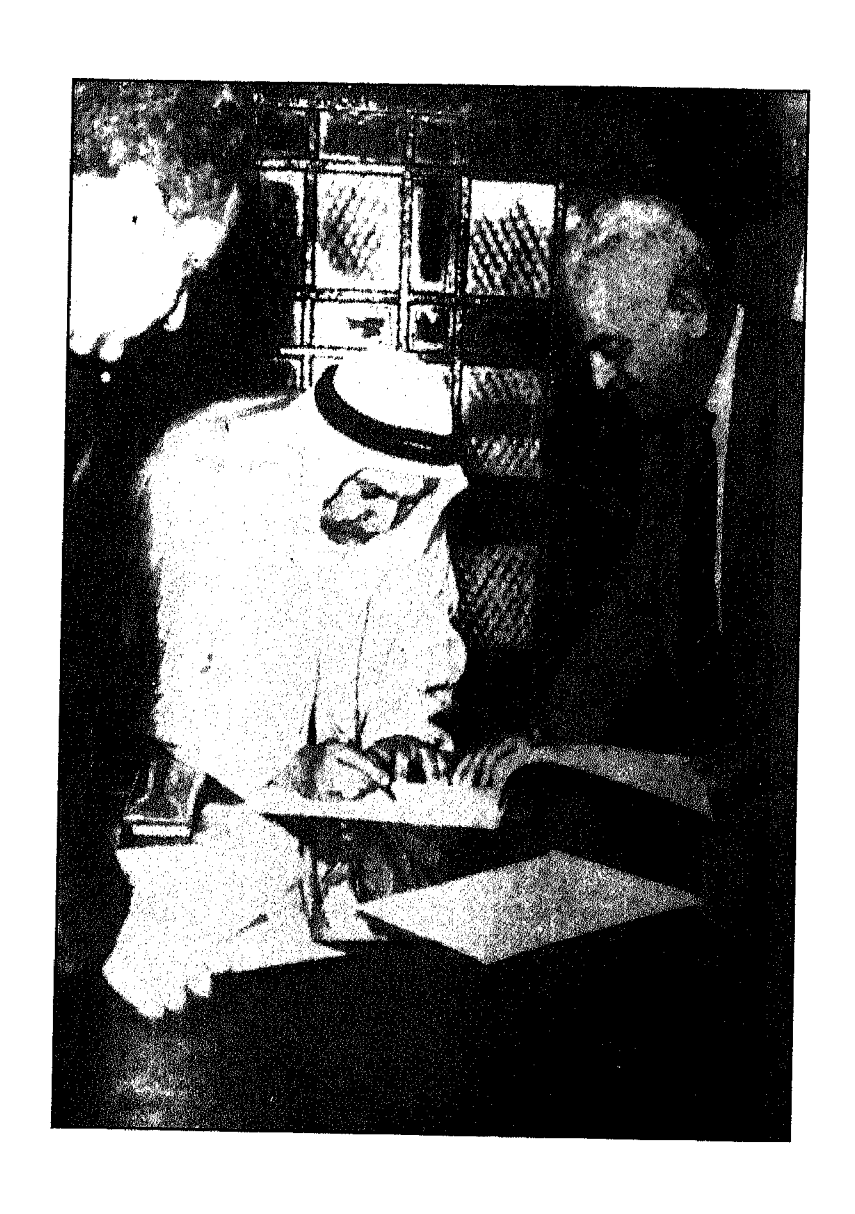
المصدر. ذلك ان المستشارين الانكليز الذين انتشروا في كل الدوائر، كانوا يضعون المواصفات للمواد اللازمة بحيث لا تكون الا بريطانية الصنع. وقد أقاموا من أجل ذلك مكتباً للمشتريات في لندن تم حصر الاستيراد به. كذلك فقد أودعت الكويت جميع واردات النفط في البنوك البريطانية. وكان البنك البريطاني للشرق الأوسط هو البنك الاجنبي الوحيد المصرح له بالعمل في الكويت.

هذا على المستوى المحلي، أما على المستوى الخارجي، فقد بُدىء بانشاء علاقات مع الدول العربية من خلال مؤسسات جامعة الدول العربية وخاصة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. حيث اجازت قوانينها للدول العربية من غير الاعضاء في الجامعة، جواز الانتساب الى تلك المؤسسات، وذلك بعيداً عن النشاط السياسي للجامعة الذي كان مقصوراً على أعضائها فقط.

وقد حدث في عقد الخمسينات من الأحداث في محيط الكويت العربي ما أثار عواطف الكويتيين لنيل الاستقلال. وكان أبرز تلك الأحداث حرب فلسطين وما تبعها سنة ١٩٤٨ من اثارة للرأي العام العربي ضد قيام اسرائيل وضد السياسة البريطانية في المنطقة، حيث اعتبرت مسؤولة عن الذي حدث لفلسطين والفلسطينيين. كذلك قيام الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ ، ثم ثورة الجزائر سنة ١٩٥٤ ، وحرب السويس سنة ١٩٥٦ ، التي لعبت فيها بريطانيا دوراً رئيسياً في العدوان الثلاثي على مصر. وايضاً قيام الوحدة المصرية السورية سنة ١٩٥٨ ، وأخيراً ثورة العراق في ١٩٥٨/٧/١٤ . كل هذه الأحداث دفعت بالكويتيين الى ابراز عواطفهم المعادية لبريطانيا وللغرب عموماً، بحيث باتوا يشعرون ان بريطانيا هي المسؤولة عن كل ما يحدث في محيطهم من مصائب ونكبات. وبات الاستقلال مطلباً شعبياً، وهو ما كان يتعارض مع وجهة نظر بعض حكامهم، الذين كانوا يفضلون بقاء الأوضاع على ما هي عليه حفاظاً على سلطتهم وسلطانهم. مما دفع بهم نحو قمع تحركات السكان، وذلك بالحد من أي نشاط سياسي حتى على مستوى النوادي الثقافية والنشاطات الصحافية وهو ما حدث في فبراير ١٩٥٩ .

هذا وقد امتدت مظاهر خروج الكويت من عزلتها الى ما هو أبعد من النطاق العربي، فأخذت تنتسب الى بعض منظمات الامم المتحدة، وأصبحت عضواً في منظمات مثل التغذية والزراعة والعمل.

وفي ١٩٦١/٢/٢٥، أعلنت بريطانيا الغاء الامتيازات الممنوحة لها، وأبرزها سماحها للكويت بتولي السلطة القضائية على رعايا الكومونولث. كما أعلنت في ١٩٦١/٦/١٩ الاستقلال الرسمي، وذلك في كتاب وجهه المستر «لوسي» (W.H.Lucy) المعتمد السياسي البريطاني الى أمير الكويت. وأعلن فيه «انفراد الكويت بمسؤولية ادارة شؤونها الداخلية والخارجية». مما ترتب عليه الغاء اتفاقية ١٨٩٩/١/٢٣ باعتبارها تتعارض مع سيادة الكويت. هذا وقد أفضى اليّ احد خبراء الجانب الكويتي في المباحثات التي تمت مع بريطانيا من أجل التوصل الى هذا الاتفاق، بمعلومات في غاية الاهمية حول الذي جرى في هذه الفترة الحساسة والحاسمة من تاريخ الكويت والتي ما زالت غير معروفة للكثيرين.. ومفادها أن بريطانيا اقترحت أن يقتصر الاتفاق على اعلان الاستقلال والغاء معاهدة ١٨٩٩، وان يجري تسجيل ذلك لدى الامم المتحدة. ثم يضاف اليه تعهد شفوي يبقى سريا حتى على البرلمان البريطاني، تتعهد فيه بريطانيا بالدفاع عن استقلال الكويت اذا تعرض لأي خطر، وذلك بعد التشاور مع امير الكويت. وجعلت للامير ان يقرر متى يطلب تلك المساعدة البريطانية، وان تكون بريطانيا ملزمة بتقديمها اليه.. وكان هدف بريطانيا من أن يكون هذا التعهد شفويا وان لا يجري اعلانه او تسجيله في الامم المتحدة، هو تجنب الهجوم عليه من قبل العناصر الوطنية والرأي العام العربي الذي سينظر الى استقلال الكويت هذا وكأنه اجراء صوري، وان الحماية البريطانية على الكويت ما زالت مستمرة.. وكم كان موضع الاستغراب لدى الدوائر السياسية العليا في بريطانيا، ان شيخ الكويت واسرته هم الذين يرفضون ان يبقى هذا الجانب من الاتفاق تعهدا شفويا سريا. بل انهم اصروا على ان يكون علنيا ومكتوبا. وقد علل المفاوضون البريطانيون ذلك بأن شيوخ الكويت كانوا يقصدون من هذا الاشهار، ان يعلم به جيرانهم الذين يتوجسون منهم خيفة على



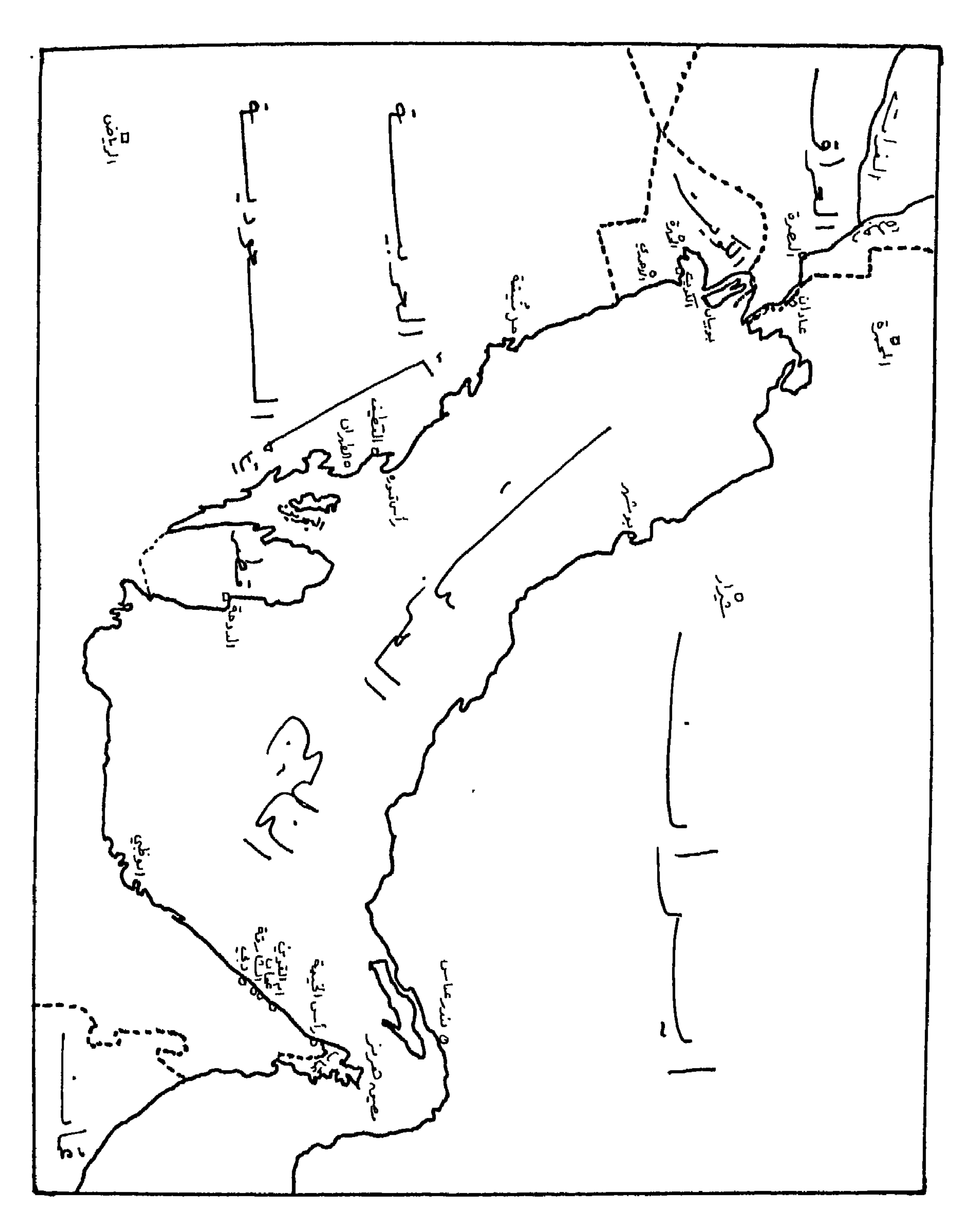
الشيخ عبدالله السالم الصباح يوقع اتفاقية الغاء الحماية
واعلان الاستقلال سنة ١٩٦١

هذا الاستقلال. فهم يهدفون الى ان يشكل هذا الاعلان رادعا اذا ما فكر احد هؤلاء الجيران بضم الكويت اليه، وكانوا يقصدون على وجه الخصوص العراق والسعودية. وقد تبين ان هذا الخوف كان له ما يبرره، اذ لم يلبث العراق بعد اسبوع واحد من اعلان الاستقلال ورفع الحماية، وذلك في ١٩٦١/٦/٢٥، ان أعلن رئيس وزرائه يومذاك اللواء عبدالكريم قاسم مطالبته بعودة الكويت الى العراق كما كانت قبل فرض الحماية البريطانية عليها. وهو ما جعل شيخها يطلب المساعدة من بريطانيا، التي كانت قواتها على أهبة الاستعداد المسبق للقيام بذلك، حيث قامت باحتلال الكويت.. ولذلك قصة أخرى سنفرد لها فصلاً خاصاً في هذا الكتاب.



وبعـــد

فان عذري في هذا السرد المطول لتاريخ الكويت، اني أردت أن يتعرف القارىء اكثر على حقيقة البلد الذي سيقرأ هذه المذكرات عنه، بحيث يصبح اكثر قدرة على ان يجمع ماضيه الى حاضره من خلال عرض هذه الخلفية التاريخية.



خريطة الخليج العربي حيث توضح المواقع التي سبق ذكرها.

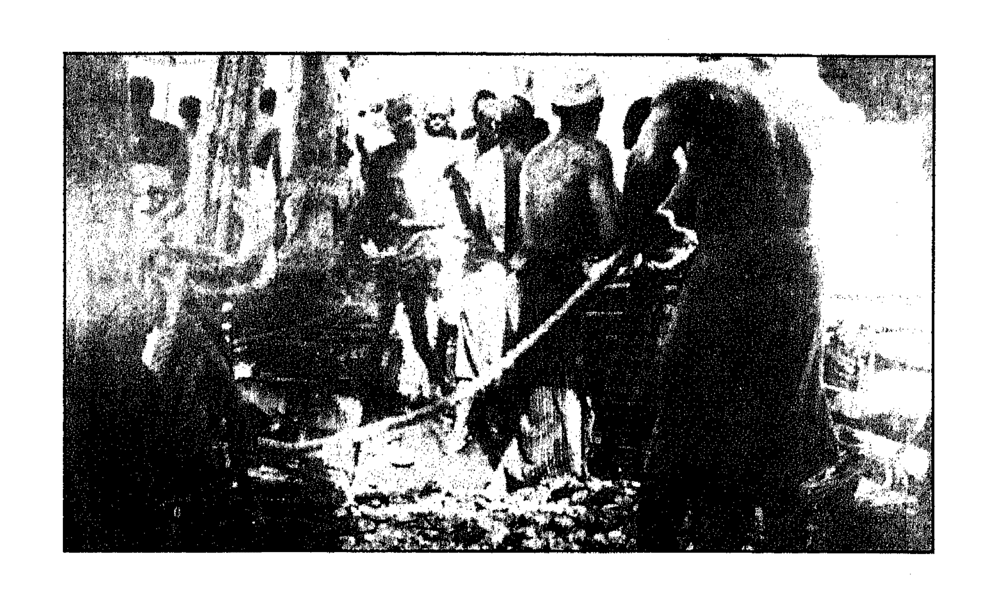
الفصل الرابع

النفط.. وانعكاساته المادية

النفط.. وانعكاساته المادية

في سنة ١٩٤٦، انطلقت أول شحنة بترول من الكويت، فكانت بداية التحول في حياتها. وباستعراض سريع للظروف التي أدت الى استخراج البترول من الكويت نقول: ان «الميجر فرانك هولمز» النيوزيلاندي كان أول من حصل على أمتياز للتنقيب عن البترول في الكويت وذلك باسم «النقابة الشرقية العامة» وكان ذلك سنة ١٩٢١ . وعندما عرض امتيازه هذا على شركات البترول البريطانية، لم تلتفت اليه ولم تحمله على محمل الجد. فتوجه الى أميركا سنة ١٩٣١، وكادت ان تنجح مفاوضاته مع شركة بترول الخليج المساهمة الاميركية، ولكن بريطانيا اعترضت على الاتفاق مستندة الى معاهدتها مع شيخ الكويت. وتقدمت هي للحصول على الامتياز بواسطة الشركة «الانكليزية الفارسية» سنة ١٩٣٢ . فاحتجت وزارة الخارجية الاميركية عن طريق سفيرها في لندن وهو المستر «اندريه ميلون» (Mellon) صاحب أكبر عدد من الاسهم في شركة الخليج المساهمة الاميركية. وبعد مباحثات مطولة أمكن عقد اتفاق بين شركة الخليج المساهمة الاميركية وبين الشركة الانكليزية الفارسية، وأنشأتا معاً شركة بترول الكويت (K.O.C) وذلك سنة ١٩٣٤ بامتياز مدته ٧٥ سنة. وفي سنة ١٩٥١ جدد الاتفاق لـ ٧٥ سنة أخرى. وقد تأكدت المقدرة الانتاجية للآبار الكويتية بعد حفر حوالي ثماني آبار كانت بئر «برقان» أهمها وذلك سنة ١٩٤٦، وصدرت أول شحنة بترولية من الكويت.

أما بترول المنطقة المحايدة، بين الكويت والسعودية، فقد حصلت عشر شركات أميركية مستقلة على أمتياز المنطقة الكويتية سنة ١٩٤٨ تحت اسم «شركة اومن اويل» (Amin-Oil). كما حصلت شركة «جيتي اويل» في السنة التالية على امتياز المنطقة السعودية. كما تولت استخراج البترول من البحر «الشركة العربية المحدودة اليابانية».



صيد اللؤلؤ كان احد مصادر الرزق الاساسية قبل اكتشاف النفط

وكاستمرار لموجز كلامنا عن البترول لا بد من الاشارة الى بعض الارقام، فاحتياطي الكويت من البترول يبلغ نحواًمن ٧ مليارات طن، والمستخرج السنوي منه بموجب احصاء سنة ١٩٦٥ حوالي ٨٦٠ مليون برميل، دخل الكويت منها ٢٠٦ مليون دينار، والكويت ثاني دولة مصدرة للنفط بعد فنزويلا ورابع دولة منتجة في العالم.

الكويت بقلم كاتب فرنسي:

بعد ان عرضنا موجزاً للظروف التي أدت الى استخراج البترول، دعنا نقرأ للكاتب الفرنسي «بيريبي» وهو يصف لنا هذه الفترة من حياة الكويت بأسلوبه البديع (كتاب «الخليج العربي»، الصفحات ١١٣-١١٦):

«ان أغرب الروايات العربية وأكثرها مدعاة للدهشة لم تكن من نتائج خيال سكان بحر الزمرد الواسع. ان ما سيأخذ بلب السندباد البحري اذا ما عاد اليوم ورأى البصرة، المرفأ الذي كان ينطلق منه في مغامراته الغريبة، يصبح شيئاً تافهاً اذا ما قيس بالتقدم والتطور اللذين اصابا تلك البلدة الصغيرة (الكويت) الواقعة على الخليج التي كانت فيما مضى ملجأ للصيادين فاذا بها تصبح فردوس الذهب الاسود».

«كانت الكويت منطقة محرومة حرماناً كاملاً من المياه العذبة الحلوة والنباتات الظليلة، بلداً منسياً مهملاً لا أهمية له على الرغم من كونه المرفأ الطبيعي الوحيد للصحراء. وولى الكويتيون وجوههم شطر البحار بسبب الحصار الذي فرضته عليهم الارض البخيلة القاحلة الصحراوية.. وأخيراً مَنّ الله عليهم بالبترول، وفي ظرف عشر سنوات لا غير، انهالت على هذا البلد الفقير ثروة لا تقدر ولا يحصيها حساب، صُبّت في خزائنه كما كان يتدفق البترول غزيراً من آباره... وقد فهموا - يقصد سكان الكويت - ان الثروة البترولية يجب ان تستغل اليوم لا غداً، لأن هذا المن الذي أرسله الله من السماء قد يفقد غداً قيمته وينزل عن عرشه».

«وهكذا في ظرف سنوات قلائل تحول البحارة القدماء والصيادون البائسون



ماء الشرب الذي كان يحمل بالسفن الى الكويت.. ثم يوزعه السقاءون بواسطة القِرَب على ظهور الحمير

الى تجار ميسورين وملاكين أثرياء. وبيوت الطين الحقيرة أخلت مكانها للأبنية الفخمة الزاهية الألوان. وعلى الطرقات، عوضاً عن الجمال، أصبحت ترى السيارات الرائعة من طراز البويك والكاديلاك، وكلها مزودة بمكيفات الهواء تتهادى على طرقات فسيحة معبدة يغطيها الاسفلت لتقطع جمود الصحراء وسكونها. وأخذت معامل التكرير تجود بملايين اللترات من المياه العذبة يومياً.. واذا تجولت في الأسواق وجدت البضائع والمنتوجات الأوروبية والأميركية في محلات تبهرك أنوارها المتعددة الألوان... والهواء المكيف والبراد والراديو والهاتف، حتى التلفزيون، كل ذلك عرف طريقه الى الكثير من البيوت دون استثناء».

«ومدينة الكويت التي تقوم على الضفة الجنوبية من الجون (الخليج الصغير)، أعيد بناؤها من جديد، ودُفعت أسعار خيالية ثمناً لقطع الأرض فيها. وكان ذلك سبباً في إثراء عدد غير قليل من أبنائها. واندثرت الأسواق القديمة بأوساخها، وحلت مكانها الأسواق الحديثة..».

«وخارج مدينة الكويت ما زال هنا على طول الشاطىء بعض القرى التي ما تزال على الفطرة، حيث السكان لم يتوصلوا بعد الى الاختيار بين الطين والاسمنت المسلح».

الكويت بقلم كاتب كويتي:

ولننتقل من وصف الكاتب الفرنسي لنطالع لأحد أبناء الكويت وهو يصف الفترة نفسها، وهو الاستاذ عبدالعزيز حسين وزير الدولة الكويتي:

«..وظلت الكويت تتفاعل مع البادية، تتأثر بها وتؤثر فيها، كما أخذ عدد السكان من الحضر ينمو بما تغذيه به البادية من ابنائها الذين يميلون الى المدينة ويجتذبهم اليها الرزق الوافر والحياة الهادئة، حتى خرج النفط من صحراء الكويت، وعبدت طرق المواصلات، ودوى هدير الآلة في الصحراء الهادئة. فاختفت كثير من مضارب الخيام وبيوت الشعر أو كادت. وتحول البداة الى مواطنين مستقرين، وأخذوا يمارسون الاعمال المدنية، ومنهم من نزح الى قرى الكويت وضواحيها فاستقر، ومنهم من مدَّ خطواته حتى سكن قلب مدينة الكويت».

«لقد جاءت مدنية القرن العشرين سريعة قوية عارمة لتحل دياراً عاشت على نمط واحد الوفا من السنين،فحل المذياع محل السمر في ليالي القمر، وحلت السيارة مكان الحصان والجمل، وتبدلت الأرض غير الأرض،ولم تبق من البادية القديمة الا طلول، وغدت البادية ولياليها وأيامها ذكرى طيبة لعهد ذهب ولا عودة له..»(١).

تطور مدينة الكويت:

تشكل مدينة الكويت من ناحية البناء والعمران نحواً من ٨٥٪ من كل العمران في دولة الكويت، أي اننا عندما نقول دولة الكويت،فاننا نعني مدينة الكويت ليس غير، وما عداها فهو قرى بسيطة يعتبر ميناء الأحمدي أكبرها وأرقاها وهو مقر موظفي شركة نفط الكويت وسكانه ستة آلاف نسمة.

كان أول ما خطر ببال الكويتيين كعمل من أعمال التقدم، هو ذات الشعور الذي يتولد عند كل انسان يرى الثروة تتحرك بين يديه وقد جاءته عفواً وبلا جهد، وهو ان يمتلك بيتاً وسيارة، وفي أغلب الأحيان زوجة جديدة. وعلى المستوى الرسمي هو ان تكون هناك دوائر رسمية ضخمة وشوارع عريضة ومبان مرتفعة... فكل شيء يجب ان يكون ضخماً وكبيراً حتى يكون مقنعاً ومقبولاً للحاكمين والمحكومين. تقول جريدة «الهدف الكويتية في العدد ٢٧٥ «قرأت هذا ورأيته في محطة الأرصاد الجوية:

١ - دورة مياه خاصة لكبار الموظفين.

٢ - دورة مياه خاصة للموظفين.

٣ - دورة مياه خاصة لموظفي مكتب الرصد.

٤ - دورة مياه خاصة لرئيس المحطة.

وللعلم فإن عدد موظفي محطة الارصاد لا يتجاوز عشرين شخصاً فقط».

هذا ومنذ أربعين عاماً روى الزعيم التونسي الكبير الاستاذ عبدالعزيز الثعالبي انه زار منطقة الخليج وهو في طريق عودته من اندونيسيا، ذلك انه التقى في بومباي بالهند أحد شيوخ الخليج الذي طلب من الزعيم التونسي ان يزوره في مشيخته. فاعتذر

(١) «المجتمع العربي بالكويت» (الصفحة ٥٨).

الزعيم عن ذلك، ولما الح عليه الشيخ قال الزعيم «انا لا أستطيع الاقامة في بيت لا توجد فيه دورة مياه، ذلك انكم تذهبون الى شاطىء البحر حيث يكون الرجال في ناحية والنساء في ناحية والكل مقعمز (مقرفص) لقضاء حاجته منتظراً المد البحري في الليل ليجرف هذه القاذورات، وأنا شخصياً لا أطيق أن أفعل مثل هذا أو حتى أن أرى الآخرين يفعلونه». وتعهد الشيخ بأن يهييء للزعيم مرحاضاً عصرياً. وبالفعل اشترى أدواته من الهند وحملها الى مشيخته وتم تركيبها، وبذلك تمت الزيارة.. ولكن الذي حدث بعد ذلك، ان سكان المشيخة والمشيخات الأخرى، اتهموا الشيخ بأنه يستعمل في بيته أدوات افرنجية من التي يستعملها الكفار.. ولم يجد الشيخ بدا من خلع المرحاض وهدمه.. ولعل هذا هو الذي يفسر لنا (الطبقية) التي نشأت في استعمال دورات المياه في الكويت الآن، وذلك بانشاء عدة دورات مياه متعددة الأنواع لبناء لا يلزمه سوى دورة مياه واحدة.



في بداية الأمر لم يكن أحد قادراً على تصوير أو تقدير ما يلزم تخصيصه من واردات النفط للقيام بالمشاريع، فالدولة بدائية وعدد الموظفين غير كاف للقيام بمثل هذا التغيير الواسع الكبير الذي يتطلب مستوى معينا من المعرفة والتجربة. وعلى هذا كان البناء والانشاء بدون خطة وبرسوم أولية بدائية نوعاً. ولم تكن هناك تقديرات شبه تقريبية للتكاليف، بل كانت تكاليف باهظة. وأعطيت الشوارع وشقها ومشروعات الماء والكهرباء والمساكن والمستشفيات والمدارس اهتماماً خاصاً. وتولت القيام بهذه المشاريع سنة ١٩٥١ خمس شركات بريطانية للمقاولات. ولكن برنامجها لم يكتمل بسبب كثرة الارتجال وضخامة التكاليف والتي ترجع بشكل رئيسي الى مداخلات كبار المسؤولين وفرضهم أتاوات ونسب مئوية معينة على العمليات، والى كثرة ابدائهم لآرائهم المترددة، بحيث كانت هذه الشركات مضطرة لإحداث عدة تغييرات في عملياتها بناء على أوامر هؤلاء المسؤولين. وقد رؤي تعديل

الخطة بأخرى سنة ١٩٥٤ وهي المستمرة الى الآن. وحول هذه الخطة تقول بعثة البنك الدولي في تقريرها الصادر سنة ١٩٦٤ «..فالشوارع العريضة وميادين السير الدائرية تكثر في المدينة، وتمتد للخارج الى الاراضي الصحراوية التي لم تستعمل في السابق.. ومع ذلك فلا تزال عدة أميال من الشوارع غير معبدة، ولا يزال المشي في بعض الشوارع خطراً بسبب انعدام الارصفة وسوء الانارة. ولقد قطع العمل في هدم الابنية القديمة شوطاً ملحوظاً، ولكن الدكاكين المكتظة والمغطاة والسوق القديم ما تزال تحتل المدينة، وتدفع الحكومة تعويضاً كبيراً لملاك الابنية المهدمة وللاراضي المستملكة»[1].



كانت الطريقة التي تقوم بها الكويت بصرف دخلها من البترول من أول الأمور التي لفتت نظري وكانت موضع اهتمام خاص. فقد كانت الوسيلة الرئيسية التي تلجأ إليها لتحويل مداخيلها من النفط الى القطاع الخاص، كانت عن طريق شراء الأراضي من الأهالي بقصد شق الطرق واقامة المؤسسات الحكومية والعامة. كذلك تقسيم الاراضي وبيعها بالتقسيط لموظفي الحكومة الكويتيين، وهي عملية ظاهرها اقتصادي بحت ولكنها في الحقيقة ذات هدف سياسي.. اذ تهدف الحكومة من وراء شراء الاراضي الى عملية تنفيع للسكان، كانت في بدايتها مقتصرة على الشيوخ،ثم شملت كبار التجار والنافذين، وأخيراً طالت عدداً محدوداً من الأهالي. وكان الفريق الأول، من شيوخ وتجار، يستخدم هذه الأموال في بناء المباني للتأجير كاستثمار داخلي، وفي الايداع لدى البنوك العالمية كاستثمار خارجي. أما الأهالي فقد عمدوا الى بناء المنازل الخاصة، واقتناء البضائع الاستهلاكية الغالية الثمن، وربما القيام ببعض المشروعات الصناعية الصغيرة.

---

(١) من تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير الصادر في ١٩٦٤/٢/٣، الجزء الأول، الفصل الأول صفحة ١٠ و ١١ .

هذا ولم تحصّل الحكومة الا مبلغاً بسيطاً من جراء بيع الأراضي للكويتيين، أو من ايجارات الأملاك الحكومية «بحيث ان الحكومة لم تسترد سوى ٥٪ من أثمان الأراضي المستملكة» (تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير). أما ما يتقاضاه أصحاب الأرض الذين دفعت لهم الحكومة هذه المبالغ الضخمة كتعويض عن أرضهم، فان التقرير يقول: «إنها لا تؤثر في ازدهار الاقتصاد الكويتي طالما انها تستعمل في الاستثمارات الخارجية.. وتؤمن البعثة بأن شراء الأراضي بأسعار مرتفعة وبمساحات تفيض عن احتياجات الانماء، لا يؤدي الى توزيع ثمن النفط على الأهالي بصورة عادلة ولا الى تطوير القطاع الخاص وتنميته بصورة منظمة». «ومع ان البعثة تسلم بأهمية المصاريف التي تنفقها الحكومة داخل الكويت، الا انها لا تشعر بأن نمو الاقتصاد يحتاج الى سيل متزايد من الأموال الحكومية التي تنفق لشراء الأراضي غير اللازمة بأسعار باهظة، ولشراء الأراضي اللازمة لعمليات الانماء بالأسعار الحالية غير الطبيعية»[1].

ثراء شيوخ الكويت:

لقد كان من أكثر ما يتساءل عنه الناس خارج الكويت هو، كيف أصبح شيوخ الكويت بهذا الثراء؟ ويظن أغلب هؤلاء الناس ان شيخ الكويت وأسرته يتسلمون عائدات البترول ثم يقومون بتوزيعها فيما بينهم، وهي فكرة ساذجة لم تخطر ببال حكام الكويت أبداً. فثراؤهم قد نتج عن طريق آخر وبوسائل مختلفة. ذلك ان المعروف أن أراضي الكويت صحراوية، وهي بالمفهوم القبلي ملك مشاع للجميع. وباستثناء مباني المدينة القديمة حيث يمتلك فيها السكان أماكن سكنهم، فانه لا يستطيع أي مواطن في الكويت ان يدعي انه يملك شبراً واحداً في صحراء الكويت. فضلاً عن انه لا توجد أي دواع تجعله يدعي مثل هذا الادعاء لأنها أرض لا قيمة لها ولا نفع منها.

ظل هذا هو السائد حتى سنة ١٩٥٠، فحين شرعت الحكومة تشق الطرق

(١) من تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير: الجزء الاول، الفصل السادس، الصفحات ٨٠ و ٨١ .

وتقييم المباني، وتدفع تعويضاً لأصحاب المساكن المهدومة، هنا تنبه شيوخ الكويت الى مصدر يمكنهم من الحصول على الملايين بشكل شبه قانوني ومشروع من النواحي الشكلية.

كان الشيخ من شيوخ الكويت يخرج بسيارته ومعه اتباعه من الحرس السود، ويقف حيث يخطر له ان يفعل. ثم يأمر بدق (خوازيق) الحديد حول أي مساحة من الأرض، وطبيعي ان يتحاشى علامات أقاربه الشيوخ. ثم يرسل كاتبه الى دائرة تسجيل الأراضي ليعلنها بتملك الشيخ لقطعة الأرض هذه. ويقرأ الناس في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) الاعلان التالي: «تقدم سعادة الشيخ فلان مدعياً ملكية الأرض الكائنة في المحل الفلاني، والمحددة من ناحية كذا بكذا، ومن الجهة العلانية بالموقع العلاني. فمن له اعتراض ان يتقدم لدائرة تسجيل الأراضي في بلدية الكويت خلال خمسة عشر يوماً». وطبيعي ان لا يتقدم أحد، ليس خوفاً من الشيخ كما يتبادر الى الذهن، بل لما سبق أن ذكرناه من ان حقيقة الأمر هي أن أحداً لا يملك هذه الأرض – ولا الشيخ نفسه –. وتمر الخمسة عشر يوماً، وتصبح الأرض ملكاً للشيخ. الذي يسارع الى دائرة الاشغال حيث قسم المساحة، طالباً العمل على شق طريق وسط أرضه أو الى جوارها، حتى يأخذ تعويضاً وحتى تُصبح لها قيمة. كذلك يطلب إمداد المنطقة بالكهرباء والتلفونات، وطبيعي ان تستجيب له كل الدوائر المختصة. وهكذا ما بين غمضة عين وانتباهتها يصبح الشيخ مالكاً لأرض تقدر بالملايين، والملايين هنا هي ملايين حقيقية من الجنيهات الاسترلينية. وقد خصصت حكومة الكويت لنفقات التمليك سنة ١٩٦٥، مبلغ ٨٠ مليون دينار. بينما كانت استثمارات الحكومة الخارجية لا تزيد عن ٣٥ مليون دينار في السنة[1].

والحق يقال، فان شيوخ الكويت قد تصرفوا بمنتهى البراعة والذكاء في لعبة الاستيلاء على الأراضي وأخذ التعويض عنها والبناء فيها.. ذلك انهم عرفوا متى يبدأون ومتى ينتهون.. لقد بدأوا عندما كان الكويتيون ينظرون الى الشيوخ نظرتهم

(١) الدينار الكويتي يعادل ثلاثة دولارات ونصف الدولار تقريباً.

الى أصحاب حق موروث في التملك وفرض السلطة بأشكالها الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، حيث كان الشيوخ مصدرها كلها. وكان هذا في الفترة ما بين سنة ١٩٥٠ - ١٩٦٠، فحصروا التمليك والتعويض بهم. ثم عندما شعروا ان الرأي العام بدأ يتململ ويتحدث بالذي يجري، بدأوا يشركون بعض الأهالي بالتمتع بتلك الخيرات. ثم وجدوا ان من الحكمة ان يتبنوا قانوناً جديداً، فأصدروا سنة ١٩٦٤ ما سمي بقانون استعادة الدولة للاراضي الاميرية، وقد نص على ما يلي: «تضع الحكومة يدها باعتبارها المالك الشرعي على جميع الأراضي الداخلية ضمن حدود الكويت باستثناء حدود بلدية الكويت وكل ما تم بناؤه أو تسويره بسور مبني ثابت قبل ١/٤/١٩٦٤ فيعتبر مملوكاً لصاحبه».

وبمناسبة وضع اليد والتمليك، تحضرني بعض الحوادث أوردها لطرافتها ولكونها ذات دلالة. فقد ادعى يوماً أحد الشيوخ البارزين (ع.م)ملكيته لأكبر ساحة عامة في وسط المدينة وقدر له تعويض مجزي.. وكأي أرض في وسط رئيسي في مدينة متجددة كالكويت، فقد لاحظ الشيخ انه بعد خمس سنوات من قبضه للتعويض، ان قيمة الأرض حتى في الشوارع المتفرعة عن الميدان، قد زادت عدة أضعاف، فكيف بها في الميدان ذاته[1]. فكتب معترضاً على ما دفع له في المرة الأولى، وقال انه كان مغبوناً، وان لجنة التخمين والتقدير قد (ظلمته). وقد أجيب الى طلبه فوراً ودفع له أربعة أمثال المبلغ الأول لترضيته.. ولكن الشيخ الكبير لم يرض، وجعل قبوله للتعويض الأخير قبولاً مبدئياً محتفظاً بحقه بالرجوع على الحكومة بباقي (حقوقه).

ومثل آخر، وهو ان أحد الشيوخ لما بلغه عزم الحكومة على انشاء كورنيش على شاطىء البحر، قرر ان يستفيد من هذا المشروع الكبير والذي قدرت نفقاته بـ ١٢ مليون دينار. ولمّا لم يكن يملك شيئاً على الشاطىء،فانه سارع ببناء فيلا بسيطة على شكل استراحة على الشاطىء مباشرة - بدون ترخيص طبعا-. ثم أمر بنقل مئات اللوريات المحملة برمل الصحراء المجاور له ورماه أمام استراحته، فشكلت لساناً من

---

(١) من الأمثلة التي ذكرتها بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير ان ثمن مساحة الأرض اللازمة لايقاف السيارة في مدينة الكويت يساوي سبعة آلاف دينار. (راجع التقرير - الجزء الاول، الصفحة ٨١).

الأرض داخل الماء. ثم طلب التعويض عن الأرض التي (يملكها). ولما أراد أحد موظفي البلدية – والتي أصبحت الجهة المختصة للنظر في التعويضات – ان يثبت عدم صحة الادعاء، وذلك بالرجوع الى خرائط المسح الجوي للكويت التي لا تشير الى وجود مثل هذا النتوء من الأرض في تلك المنطقة، كانت النتيجة عدم تجديد عقد الموظف بحجة عدم حاجة العمل اليه، وقبض الشيخ التعويض المناسب.

ومثل آخر، كان أحد الشيوخ (م.أ) بعيداً عن الكويت حتى ١٩٦١، ولما حدثت أزمة الكويت مع العراق،عاد الى الكويت وعين وزيراً. لكنه لاحظ انه بالرغم من صلته الوثيقة بجذور العائلة الحاكمة، الا انه أقلها حظاً في الثراء. حتى أبناؤه وهم شبان صغار، كانوا كغيرهم قد أصبحوا من أصحاب الملايين، فضلاً عن ان أخوته من أصحاب عشرات الملايين، فعز عليه الأمر.. وكان من جملة ما خطر له ان جاء الى قطعة أرض ضخمة تقع ما بين الميناء القديم والجديد وادعى ملكيتها. وشرع بمقاضاة الحكومة التي أفزعها ان قيمة الأرض التي يريد اثبات ملكيتها لا تقل عن عشرين مليون جنيه استرليني، وقد تركت الكويت والقضية ما تزال معروضة أمام المحاكم (سنة ١٩٦٥).

وكان الشيخ (س.ع) رئيساً لدائرة الأشغال – سمي بعد ذلك وزيراً لوزارة الأشغال – قد كلف الدائرة ببناء قصر له، لانه اذا كان من واجبات وزارة الاشغال ان تبني بيوتاً عادية للناس العاديين من ذوي الدخل المحدود، فان من الأولى بها ان تفعل ذلك لشيخها. وتحركت الوزارة بمساحيها ومهندسيها وعمالها وحفاراتها وجراراتها الميكانيكية والكهربائية لتبني للشيخ قصراً عظيماً محاطاً ببستان لا تقل مساحته عن عشرين الف متر مربع، وزرعوه كله بالأشجار المثمرة والزهور الجملية. وقد بذل خبراء الزراعة جهداً كبيراً وعناية فائقة لأن دائرتهم الزراعية تابعة لوزارة الاشغال. وبعد ان نما الشجر، ارتفعت قيمة الأرض كثيراً، وكذلك ارتفع ثمنها كجزء من الارتفاع الهائل الذي طرأ على أسعار الأراضي في الكويت، هنا قام قسم التنظيم وشق الطرق، بوزارة الاشغال ايضاً، بعمل اوتوستراد بعرض ستين متراً اخترق بستان القصر

بطوله. وتقدم الشيخ طالباً التعويض عن الأضرار التي نشأت عن تقسيم البستان وفصل جزء منه عن القصر. فأجيب الى طلبه حالاً، وذلك بدفع مبلغ عشرة ملايين روبية أي نحواًمن ثلاثة أرباع مليون جنيه استرليني.. ولكن الشيخ رأى ان يعرض قصره للبيع وللحكومة طبعاً! فتقرر شراؤه لجعله بيتاً لممرضات وزراة الصحة، مع انه يبعد عدة كيلومترات عن أقرب مستشفى، ودفع للشيخ تسعة عشر مليون روبية أي مليون ونصف جنيه استرليني.

وشيخ آخر (ع.ج) يعمل وزيراً مزمناً للمعارف، أنشأ لنفسه (متحفاً) يضم اليه كل ما يمكن لفنيي وزارة غنية كالمعارف ان ينتجوه من لوحات ورسوم وأشغال يدوية ونماذج صغيرة. كذلك بعضاً مما تعثر عليه البعثات الاجنبية التي تبحث عن بعض الآثار اليونانية في جزيرة «فيلكة». وقد أخذ بعضهم يلح على الشيخ ان يقدم المتحف هدية الى وزارة المعارف، وكان الشيخ الوزير يعارض في ذلك. وفجأة أعلن الشيخ عن تنازله عن المتحف، ثم سارع بتقديم طلب لدفع تعويض له عن الأرض المبني عليها المتحف، لأن التبرع كان مقصوراً فقط على المتحف نفسه. وقد قدرت قيمة الأرض بثمانية ملايين روبية أي أكثر من نصف مليون جنيه استرليني. وبذلك قبض الشيخ أضعاف ثمن الأرض والبناء وما يحويه من سلع لا قيمة أثرية لها سوى أن صاحبها قد جمعها وقال عنها ذلك.



لقد ناقش تقرير البعثة الدولية بصراحة اسس الخلل في بناء جهاز الدولة وارجعه الى ما يمكن اعتباره البدائية في التفكير والتنظيم فهو يقول:

«في مستوى السلطة الذي يلي سلطات الحاكم، فقد كانت تتلاشى الوحدة والتنسيق في المجلس الأعلى المشكل من رؤساء الدوائر – وهو بمثابة مجلس الوزراء– وجميعهم ينتسب الى فرع الشيخ مبارك كبير عائلة الصباح. وذلك بسبب مبدأ المساواة المطلقة بين الأعضاء»[1] ونشأ عن ذلك ان الشيخ كان يعتبر نفسه مستقلاً

---

(١) انظر التقرير، الجزء الثاني، الصفحة الاولى.

استقلالاً تاماً في الدائرة التي يرأسها، فهي أشبه بشركة أو مؤسسة هو صاحبها والعاملون فيها ليسوا سوى موظفين خاصين معينين لديه، وليسوا موظفين في دولة الكويت.

فقد كان لكل دائرة مخصصات تنفق كما يحلو لرئيس هذه الدائرة ان يفعل دون التقيد بميزانية محددة تماماً. لهذا كان كثيراً ما يحدث عجز في الميزانية، يطلب على أثره شيخ الدائرة (رئيسها ووزيرها فيما بعد) من دائرة المالية، حيث عائدات النفط، سد هذا العجز. والتي لا مندوحة لها من ان تفعل، لأن المسألة تعود لكرامة الشيخ وهيبته أمام الناس. وقد يحدث اذا كان الشيخ كبيراً، ان يرفض حتى مجرد ارسال كشف الحساب. أما المعتاد فهو ارسال كشف من ورقة واحدة، وقد أتيح لي ان اطلع على واحد من هذه الكشوف، واني أنقل هنا من الذاكرة ما ظل عالقاً بها عن هذا الكتاب:-

(سعادة الأخ رئيس دائرة المالية والنفط الموقر

السلام عليكم ورحمة الله

لقد قامت دائرتنا بانفاق مخصصاتها لسنة كذا وقيمتها تسعون مليون روبية، حيث كانت رواتب موظفينا قرابة الخمسين مليون روبية، والمشتريات اللازمة خمسة وعشرين مليوناً، والنفقات الأخرى خمسة عشر مليوناً.

يرجى جعل مخصصاتنا للعام المالي القادم بزيادة عشرة ملايين روبية نظراً لتوسع العمل لدينا.

واقبلوا تحياتنا والسلام عليكم ورحمة الله.

توقيع

رئيس الدائرة)

وبهذه المناسبة، فقد حدثني مدير المحاسبة في احدى الدوائر الهامة، انه بعد ان انتهت السنة المالية، قدم كشفاً لشيخ الدائرة، وذكر فيه ان لديه فائضاً في الميزانية مقداره ثمانية عشرمليون روبية. وهو، أي مدير المحاسبة، ينتظر «توجيهات سموكم

طال عمركم، فهذا المبلغ ما كان بالامكان توفيره لولا حكمتكم وأوامركم الكريمة. وأنا، من بعد أمركم، سأحوله الى حسابكم الخاص لاحتمال ان نحتاجه في أمر طارىء فلا نكون مضطرين لأن ننتظر حتى يتم التحويل من دائرة المالية. واحنا بدون وجود مثل هذه الزيادة، مين لينا غيركم، فالدائرة دائرتكم، والديرة ديرتكم، وأنتم أبو الجميع والكل خدامين الشيوخ[1]». فسر الشيخ لهذه اللباقة وأثنى على حسن التصرف، ثم قال له: اكتب عندك الاسماء التالية، وراح يملي عليه أسماء من يعملون معه ويعتبرهم من المخلصين الشخصيين الذين يستحقون التقدير. فكتب أسماء اثنى عشر موظفاً، وكان بينهم عدد من غير الكويتيين،لأن للشيخ المذكور شعاراً يرفعه ويعلنه في كل المناسبات، في انه لا تفريق عنده بين الكويتي وغير الكويتي «لأن الجميع في خدمة الشيوخ سواء..» هكذا كان يردد اظهاراً لعدله وتدليلاً على ديمقراطيته.. ثم طلب من مدير المحاسبة ان يتصل بوكيل سيارات (Olds Mobile) والتوصية على سيارة لكل واحد من هؤلاء، مع تقديم عشرة آلاف روبية هدية نقدية.. وهنا تذكر المدير بعض أصدقائه، فراح يُذكّر الشيخ بهم والشيخ يوافقه على ادراجهم ضمن القائمة دون اعتراض. وكان المدير يكثر من تبديل نظارته، فهو يضع نظارة الكتابة على عينيه وهو يكتب الأسماء، بينما يحمل في يده الأخرى نظارته العادية.. ولاحظ الشيخ ذلك، فأخذ يثني على تجرده واغفاله ذكر اسمه هو مع ان الفضل يرجع «الى عيونك التي تعبت من كثرة التدقيق في الحسابات،اكتب عندك يا أبو فلان،سيارة لك وسيارة لأم فلان ايضاً».



بعد هذا العرض للاساليب والوسائل التي أمكن معها لشيوخ الكويت ان

---

(١) كان هذا الشيخ بالذات يسمى تعظيماً لشأنه وتمييزاً له عن الشيوخ الآخرين، يسمى «بالشيوخ» وليس بالشيخ. وكان يلقب استثناء بسمو الشيخ، وكانت الاذاعة عندما تذكر أخبار سفره من الكويت أو عودته اليها تشير الى سفر الشيوخ وعودة الشيوخ!

يصبحوا من أصحاب الملايين، ترى هل حلت مشاكل التنظيم في الكويت؟ هذه جريدة الهدف الكويتية تصف لنا في عددها رقم ٢٧٧ تاريخ ١٩٦٦/٩/١٥ الاحوال فيما يتعلق بتعويضات التثمين والتمليك وأمور التنظيم ومشاكله، فتقول على لسان السيد «السميط»:

«عندما عملت في البلدية كانت ميزانيتها حوالي ٩ آلاف روبية ومرتبي الآن في الشهر يزيد عن أربعة آلاف وخمسماية روبية أي نصف ميزانية البلدية في سنة كاملة..! ومع بداية التنظيم بدأت المشاكل.. قامت الدولة حتى الآن بدفع أكثر من ألف مليون دينار لعمليات التثمين فقط... وهذا المبلغ وحده يكفي لبناء دولة كاملة.. وبالرغم من الألف مليون التي دفعت للتثمين... وبالرغم من المبالغ الباهظة التي صرفت على التنظيم، فان البلدية تكتشف وبعد مرور ستة عشر عاماً على بدء التنظيم، ان التنظيم بحاجة الى تنظيم.. ومن أجل هذا بدأ المسؤولون يشعرون ان الكويت تنقصها أشياء كثيرة حتى يمكن ان نسميها منظمة.. ينقصها على سبيل المثال لا الحصر:

١ - الكورنيش.

٢ - اعادة النظر في الميادين العامة.

٣ - اعادة النظر في الأسواق.

٤ - توفير مواقف للسيارات.

٥ - توفير بيوت لذوي الدخل المحدود.

٦ - توفير قسائم للسكن.

٧ - توفير المساجد.

وبالاختصار ينقصها الف مليون دينار أخرى حتى يكتمل التنظيم. كيف تم هذا ولماذا؟ الآراء حول هذا الموضوع كثيرة ومتعددة، فمن قائل ان السبب في ذلك يعود أولاً وآخراً الى لعب المصالح الشخصية في تسيير التنظيم حسب الأهواء..».

البيت الكويتي:

لا يمكن اعطاء وصف خاص لشكل ومحتوى البيوت في الكويت، ذلك انها حالياً بيوت تُبنى على أسلوب عصري حديث ولا يميزها شيء عن غيرها من المباني في بيروت أو بغداد أو عمان. فهي ما بين عمارات سكنية اعتيادية، وفيلات تكبر وتصغر حسب حالة أصحابها المادية. ثم هناك بيوت لذوي الدخل المحدود، تقوم الحكومة ببنائها لهم، وهي قريبة لما يمكن بشيء من التجاوز تسميته بالطراز العربي. حيث تتألف وحدة السكن من قطعة أرض تبلغ مساحتها ٥٠٠ متر مربع، والبناء مساحته ١٦٠ متراً مربعاً، ويتألف من ثلاث غرف ومطبخ واسع ومنتفعات ويزود بالماء والكهرباء. ويكلف مثل هذا البيت الحكومة ما بين ٤٥٠٠ - ٥٢٥٠ ديناراً دون ثمن الأرض.

وتحتوي هذه البيوت أحياناً على بعض الأدوات التي لا يألفها طبع الكويتي خاصة اذا كان حديث عهد بالبداوة، فهو لا يدري عن استعمالها شيئاً. ومن ذلك انها تحوي بانيوهات، ظن بعضهم انها لوضع علف الحيوانات (مزود)، وعندما جربوا استعمالها وجاءت الماعز لتأكل، لم تستطع رقابها أن تطول العلف والعشب. فاحتج السكان بأن حواف هذه المزاود مرتفعة وطلبوا خفضها. ولما حاول المسؤولون في وزارة الأشغال شرح مهمة البانيو، رفض المنتفعون استعماله للاستحمام واصروا على رفعه من بيوتهم.

وبمناسبة الحديث عن بيوت ذوي الدخل المحدود، فان بعثة البنك الدولي قد قدرت ان هذا المشروع غير موفق لأنه محصور فقط في الكويتيين، ويحرم على غيرهم من الذين يعملون لخدمة البلد ويقيمون مع عائلاتهم لسنوات طويلة في الكويت. كذلك ترى البعثة ان الشروط السخية التي تمنحها الحكومة للمنتفعين بهذا المشروع تجعل هناك فرقاً كبيراً بينهم وبين غير المنتفعين الذين يضطرون لدفع أجور عالية حتى يؤمنوا سكناً مناسباً لهم، أما من ناحية تنفيذ التوزيع فان ربطه بجهات متعددة قد أفسح المجال للمحاباة وربما للاجراءات التعسفية..



أحد أحياء الكويت القديمة
التي تعطي فكرة عن طراز بيوتها في الماضي

أما عن التخطيط، فقد كان رأي البعثة انه غير كاف «اذ لا ترتكز خطط انشاء المنازل الحكومية في الوقت الحاضر على أية دراسة شاملة لأوضاع السكن الحالية، كما انها لا تمت بأية صلة الى أي نوع من أنواع التخطيط الطويل الأمد»[1] وقد بلغ عدد البيوت التي جرى توزيعها حتى ١٩٦٥ نحو ٤٥٥٠ بيتاً، متوسط المقيمين في البيت الواحد ٦٫٢٥ شخصاً.

وتختلف مدينة الأحمدي، التي أنشأت مساكنها شركة نفط الكويت، عن مدينة الكويت اختلافاً واضحاً، لأنها جميعاً مبنية على نمط مساكن المستعمرات البريطانية وهو المعروف باسم (Colonial Style).

ويغلب على البيوت التي يسكنها الكويتيون ان تكون على شكل فيلات، تحتوي على غرف لا تقل عن خمسة عشر في أغلب الأحيان.. ومن الضروري ان تكون الفيلا من طابقين بموجب أنظمة البلدية. ويحوي الطابق العلوي الأثاث العصري الحديث، وهو غير مطروق ولا يسكنه أحد، أما السفلي فهو مقر العائلة حيث النوم والأكل والجلوس والطبخ. وتكون محتوياته أقرب الى ما يألفه الكويتي ويستريح اليه، فالأكل يكون على الأرض وكذلك النوم. وحب الكويتيون للحيوان حب عميق أصيل، والكويتي ينظر الى المِعْزَة والخروف والدجاجة والقطة، نظرته الى شيء عزيز عليه أكثر من مجرد قيمتها المادية البحتة. ولهذا لا يكاد يخلو بيت من هذه الحيوانات الأليفة والتي تشارك السكان حياتهم. ولايوضع على حريتها قيد، بل انها تمرح كما يحلو لها في غرف البيت وشرفاته وحديقته، فتقفز هنا وهناك فوق المقاعد والفراش وأدوات البيت، والأولاد يلعبون ويمرحون معها. وهي لا تأوي عادة الى مكان معد لها، بل انها تنام حيث يحلو لها المقام وحيث يأتيها النعاس، على السجاد الثمين أو المفارش أو الكنبات حتى ولو كانت من طراز لويس الرابع عشر. وكما يفعل الغربيون المحبون للكلاب حين يخرجون بها لتفسيحها، فان من عادة الكويتيين ان يحملوا في سياراتهم بعض الماعز أثناء قيامهم بفسحتهم خارج البلد.

والبيت في الكويت في أحواله العامة بيت يحوي أدوات الحياة العصرية

---

(١) راجع تقرير البنك الدولي، الجزء الاول، الصفحة ٥١ .



صورة قديمة لمقهى كويتي

كالثلاجة والتلفزيون والراديو والسجاد والستائر ومكيفات الهواء، وكذلك أدوات الأكل(١). ولكن الملاحظة العامة انها تكاد جميعاً أن تخلو من اللمسة الفنية.. فالعناية شديدة مثلاً لدى الفئة الغنية، باقتناء السيارات العديدة، وان يكون في البيت الواحد أكثر من تلفزيون، وفي بعض الأحيان لا يخلو كل صالون من صالونات البيوت الكبيرة من الراديو الضخم وأدوات التسجيل. ولكن يندر ان تجد في البيت كله صورة أو لوحة أو تلمس من اصحابه تقديراً لتحفة أو أثر قديم، أما المكتبة فهي ان وُجدت، فان كتبها في الغالب لا تقرأ. وبالمناسبة فقد حقق سماسرة بيع الانسيكلوبيديا الامريكية والبريطانية أرباحاً كبيرة لكثرة ما باعوه منها في الكويت، حيث حرص الكثير من الكويتيين على اقتنائها لما لاحظوه عليها من حجم كبير وعدد كثير وتجليد مذهّب زاهي الألوان. أما عن المحتوى فإن غالبية المشترين لا يعرفون عن ماذا تبحث الانسيكلوبيديا، فضلاً عن أنهم لايعرفون اللغة الانكليزية.

لم يكن الانتشار السريع للمباني في الكويت ليخفف من حدة أزمة السكن، لا بل أنها ما زالت تتعاظم يوماً عن يوم، بدليل الارتفاع المطرد لأجر البيوت هناك(٢)، مما يجعل أجرة الشقة العادية المشكّلة من ثلاث غرف وصالة صغيرة نحواً من أربعين ديناراً في الشهر. وتتكلف ثمناً للكهرباء والماء، اذا افترضنا وجود وحدتين للتكييف في مثل هذا البيت، نحواً من عشرة دنانير شهرياً (يبلغ راتب المدرس خريج الجامعة ٨٠ ديناراً). وترتب على ذلك انه ما زال عشرات الألوف من الكويتيين وخاصة البدو المعروفين باسم (البدون)، يعيشون في أكواخ وخيام مبنية من الصفيح والخشب والأقمشة المخرقة. وما تزال قراهم وأحياؤهم خالية من كل مظهر من مظاهر الحياة المتحضرة، فهي لا تعرف الماء ولا الكهرباء، وينقصها بشكل رهيب أي لون من

(١) بالرغم من اعتناء الكويتيين بأن يكون أثاث بيوتهم كاملاً بما فيه وجود أطقم أكل فيها السكاكين والشوك والملاعق وغيرها والتي تكون أحياناً فضية وأحياناً مطلية بالذهب، الا ان الطريقة المفضلة لديهم ما زالت الأكل باليد والجلوس على الأرض حيث يأخذون حريتهم وينسجمون مع طبيعتهم.

(٢) يقول تقرير البعثة الدولية بهذا الخصوص: «ويعزى السبب الرئيسي لذلك الارتفاع، الى برنامج الاستملاك الحكومي. وقد ارتفعت ايجارات المساكن، وهي من أعلى الايجارات في العالم، بسبب ارتفاع سعر الارض» (الجزء الاول، الفصل الثالث، الصفحة ٣٧).

ألوان العناية أو الرعاية الصحية والاهتمام الاجتماعي. وما زالت الأسرة كلها تقيم في عشة واحدة مع بعض الماعز والخراف. وما زالت تقوم بقضاء حاجتها الى جوار الخيمة أو التخشيبة في العراء في حفر مكشوفة، وتلقى القمامة أمام هذه المساكن وفيما بينها. وكم كان محزناً منظر الوجوه الشاحبة والأجسام الهزيلة والنظرات الجائعة التي كان عليها هؤلاء الناس برغم وجود هذا الترف والغنى الذي بات مضرب الأمثال. وهذه العشش البسيطة المتهالكة لا تصمد أمام أي زخة مطر أو عاصفة رملية حيث تهدمها وتقتلعها. ويتعرض ساكنوها للبرد الشديد شتاء والحر اللافح صيفاً. وقد قمنا بالتعاون مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية بإجراء بعض الكشوف الصحية على سكان إحدى القرى «الشّدايدية» فكانت نسبة انتشار السل الرئوي بين سكانها أعلى نسبة من نوعها في الشرق الأوسط.

الفصل الخامس

نظرات في المجتمع الكويتي

نظرات في المجتمع الكويتي

في مجلة السياسة الكويتية ٢٣/١١/١٩٦٦، كتب السيد احمد الجار الله – احد ابناء الكويت – هذا المقال يتحسس به ما يدور في الكويت باسلوب يدعو الى التأمل.. قال:

«هؤلاء الناس يبدون أمامي في الصورة وهم أشبه بجمع كبير يركض ويركض ويركض.. والركض هذا لايتوقف.. ويبدون في شبه عجيب لحركات شارلي شابلن. الركض ينتهي ويتوقف حيث أكياس الذهب والدينار موجودين، والكل يريد حصته من الثروة، وعلى حد تعبيرهم فبلادهم مليئة بالذهب الأسود تصقله الأيدي الأجنبية ليعود بعدها اليهم ذهباً أصفر. يقولون ان بلادنا أخرجت من باطنها هذا الخير ونحن أولى وأحق وأجدر به من غيرنا.. نبعثره حيث نريد.. ونمتع أنفسنا بعد سنوات الويل العجاف والتي لا نريدها ان تعود».

«مع دورانهم الشديد وركضهم اللاهث وراء قرص الحلوى، فهم يأكلون بشراهة دون الخوف من اصابات التخمة.. وبالتالي دون الخوف من المستقبل والإعداد لأيامه..».

«هذا الركض اللاهث حين تسأل عن أسبابه فانك تعرف ان الخشية من نفاذ الحلوى والخوف من عدم الفوز بالنصيب، هما العاملان الأساسيان لهذه الحمى العارمة.. ».

«ان ما يشغل أبناء الكويت لابسي الدشاديش والغترة والعقال والبشت (العباءة)، هو الوقوف ببوابات البلدية وغيرها من مؤسسات المال والذهب. الكل يريد أن يأكل من قرص الحلوى على طريقته وبالوسيلة التي تتفق مع ظروفه وطاقاته وامكاناته البشرية. وهذه المجموعة ليست مجموعة راكدة وهادئة.. فهي تعاني من أزمات التطور وصعاب الحركة الى الأمام..».

ويمضي السيد جار الله في وصفه البديع في تصنيف فئات هذا المجتمع الجديد – القديم –، فيخبرنا ان وسط هذه المجموعة يوجد عدد كبير من ابناء الجيل الجديد ومن يسميهم «الناشئة الصاعدة».. ومن بين هذا العدد الكبير هناك ثلاثمائة من خريجي الجامعات لا يتجاوز عمر الكبير منهم الثلاثين عاما. وبين هذه المجموعة هناك ايضاً فئة أخرى تمثل «انصاف المثقفين» وهؤلاء يغدقون عطفهم على حملة الشهادات ويرون فيهم فرسان الساحة الكويتية الواعدين القادرين على انتزاع حقوق زملائهم من انصاف المثقفين، وهي حقوق ذات علاقة بقرص الحلوى الذي هو مركز الاستقطاب والاهتمام في هذا البلد.

كما أن السيد الجار الله يمضي في تصنيفاته ليقول ان هناك فئة اخرى يلتقي في اطارها من يسميهم «ابناء الجيل القديم». هؤلاء الذين يحملون على مناكبهم عناء سنوات طويلة عاشوها في هذا الواقع الذي استمدوا منه خبرتهم ودروسهم في مدرسة الحياة. المهم ان هذا الجيل من القدماء يصرون على الاستمرار في اخذ مكانهم ومركزهم القيادي، لاسيما وانهم باصلابهم القوية لا يزالون في مأخذ الزمام ومركز ادارة الدفة.

أما الوافدون فهم الفئة «الاخرى» التي يتحدث الاستاذ الجار الله عنها، هذه الفئة التي لسان حال ابنائها، أنهم وقد طال بهم المقام في البلاد، فإنه بات عليهم ان يعودوا من حيث اتوا، بعد ان اعطوا الكويت جهدهم واعطتهم الكويت بالمقابل مالا. لا سيما وانهم قد اخذوا حظهم من سنوات طويلة في جو من القرّ والحرّ، في الشتاء والصيف. ذلك انه لا مفر من الرحيل وان طالت الغربة، فالطريق مسدود دونهم والجنسية الكويتية.

ويختم الكاتب مقاله فيقول: «لا مناص لنا من الاعتراف بأن الوافدين الينا من اخواننا العرب أو غيرهم، أصبحوا في مجتمعنا كتلة متحركة تتفاعل به وتتعاطف معه.. وهذه الكتلة لها خصائصها ولها مميزاتها وبالتالي لها تأثيرها ومفعولها.. فهي تمثل الصخب الحي في مجتمعنا الكويتي، وهي القوة الشرائية الضخمة لمعروضات أسواقه العامرة.. وكتلة الوافدين هذه هي الساكن الدائم لعمارات أهل الكويت الشاهقة.. وهي بالتالي اليد النشطة القوية والتي تتقدم دائماً للتعويض عن الأيدي المشلولة في بناء صروح البلاد وتسيير أعمالها».

الى جوار هذا التحليل الهادىء الواقعي الذي تحدث به هذا المقال عن المجتمع الكويتي، مجتمع المقيمين والوافدين، مجتمع الصراع والركض وراء الذهب، فإنه من الطبيعي ان يتولد لدى مئات من أبناء هذا المجتمع شعور بعدم الارتياح تجاه الفئة الوافدة التي تفوقه من ناحية العلم والكفاءة والخبرة. ومع ان العقلاء من أبناء الكويت كما لاحظت، يبذلون جهدهم في دفع أبنائه الى صداقة هؤلاء الوافدين والتعلم منهم والاستفادة من وجودهم، الا أن الأمر، مع الاسف، لا يخلو من عقدة يمكن ارجاعها الى قلة التعليم وعدم النظرة الواسعة الشاملة لأبناء الصحراء. والتي تؤدي الى الاقليمية الضيقة التي تتسم أحياناً بالتحامل والاندفاع عند ابداء الرأي في هؤلاء الوافدين. الذين قد يجدون أنفسهم معرضين للطعن والتشويه في بلد يشعرون أنهم ضيوفه ومقدرو فضله، ولكن لا حيلة لهم في رد المطاعن لأنهم محرومون من حق الدفاع عن النفس.. فمجلس الأمة وجميع الصحف ووسائل الاعلام والدعاية والاذاعة والتلفزيون كلها بيد الكويتيين الذين يجد، حتى المعتدلون منهم، بعض الحرج في اتاحة امكانيات النشر لهؤلاء الوافدين. وذلك مجاراة لشعور أبناء بلدهم، وحرصاً على استمرار ترخيص الصحيفة ساري المفعول أو تجنباً لتعطيلها ولو مؤقتاً.

اني أعرف وأقدر شدة الحساسية التي تنتج عن معالجة مثل هذا الموضوع، وكنت أود عدم التعرض له لولا ان الرغبة في جعل الصورة عن الكويت أصدق وأوضح هي الغالبة لدي. وأعرف انني اذا لم أتعرض له فسوف يتهمني كل من عرف

ظروف الكويت، بالاهمال المتعمد وبالتغاضي عن أهم موضوع مطروق وبشكل ملح ويومي في كل مجلس ومجتمع وصحيفة؛ في البيوت والدوائر، في الشارع والدكان، في المدينة والقرية وفي كل وقت.. ولهذا فسوف أنقل للقارىء الآراء المختلفة التي تبدى في هذا الموضوع:

مقال العدد (١٤٠١) من جريدة «الرأي العام» والذي جاء على لسان أحد الكويتيين موجها الحديث الى فئة المعلمات من هؤلاء الوافدين يقول: «ماذا ينتظرن من أبناء هذا البلد؟ ونحن ما زلنا نعاملهم باللين والرفق والحسنى ونعلم ما في نفوسهم من حقد دفين علينا، ربما نعلم سببه ولكن لا داعي لذكره. انهن يقلن من علمني حرفاً كنت له عبداً، ولكن ليس معنى هذا ان نكون عبيداً أرقاء.. اذ من الذي علم الهنود، أليس هم الانكليز؟ ومن علم السنغاليين، أليس هم الفرنسيون؟ ولكن لم يصبح هؤلاء أرقاء لمن علموهم الى آخر الدهر،فلما حقت المطالبة بالحرية وقفوا لمعلميهم بالسلاح وأضرموا نار الكفاح،ولم يقل لهم أحد لقد أنكرتم الفضل..»[١].

أما مقال العدد (١٤١٣) من جريدة الرأي العام نفسها، فهو يتحدث عن الجريمة في الكويت ويحاول التنقيب عن الامراض الاجتماعية التي انتشرت في المجتمع الكويتي. وهنا لا يجد من جهة يحملها وزر هذه الامراض سوى هؤلاء الوافدين فهو يقول:

«ان الكثير من الوافدين الذين استقاموا في بلدنا الحبيب، جلبوا معهم في جملة مساوئهم وحسناتهم هذه الأمراض.. وهذا الخليط العجيب من الناس جلب معه

(١) هذا التشبيه لدور المعلمات الوافدات الى الكويت لتعليم أبنائه بدور المستعمرين هو من صلب المقال وأنا أنقله حرفياً. وبالمناسبة فان جميع الاقتباسات الواردة في هذا الفصل وغيره، اوردها بنصها على ما فيها من أخطاء وسذاجة احيانا واسلوب في الترقيم لا يستقيم.

الطالح والصالح..ولكن لم يستطع بعض اخواننا ان يتخلصوا من شوائب الماضي وينصهروا في بوتقة النظام الاجتماعي الجديد الذي كان من أسسه وأركانه الحفاظ على الأخلاق والتراث الاجتماعي الصحيح..».

«وكلمة أخرى نسوقها أيضاً للوافدين على الرحب والسعة الى بلدنا الحبيب، الذين جاءوا من بلدهم لينالوا من خيراته ويصيبوا من ثرواته، ألا مهلا واتقوا الله أيها الناس في هذا المجتمع الكريم، ولا تنفثوا فيه سموما قد تستشري، وداءاً قد يؤذي الأبناء والأحفاد، واحفظوا كرامة البلد الذي أنتم فيه، واحترموا قوانينه وأنظمته وعاداته وتقاليده..».

«ان سلطات الأمن العاملة أثناء الليل وأطراف النهار، تستحق الشكر مرة أخرى، لأنها بالفعل أثبتت يقظتها وقوتها، واستطاعت ان تقضي على الكثير من الجرائم التي وفدت الينا مع بعض الوافدين.. واستطاعت بعض تلك الجرائم ان تُعكّر جو مجتمعنا وتدخل عليه أشياء غريبة عنه.. لم نعهدها فيه من قبل».

هذا وقد استطاع أحد الوافدين ان يبعث بظلامته الى احدى الصحف المحلية دون أن يجرؤ على ذكر اسمه حيث نشرتها جريدة الهدف في العدد ٢٨٦:

«كثيراً ما نقرأ في كثير من الصحف المحلية عن موضوع القوانين المستوردة، والتي على ما أعتقد ويجزم غيري من العقلاء،انها وان كانت مستوردة كما يسمونها،فإنها ليس فيها من ضرر على مصالح الكويت ولا على اقتصادها. ولم نسمع ان قانوناً واحداً منها يطالب بهتك الأعراض علنا، أو سلب أموال الناس، بل العكس، فهي مسايرة للعصر ومرضية لله والدين والمجتمع».

«ان الذي يؤلمني حقاً هو تشبيهنا نحن العرب العاملون هنا بكل ما فينا من لحم وعظم ودم، بنفس ما يشبهون به القوانين المستوردة، واليك الحادثة التالية:

«بالأمس كنت أسير بأحد الشوارع الرئيسية، واذا بأحد سواقي السيارات يمر وهو غير كويتي. ولظروف جعلته يضغط على منبه سيارته، وكان الى جواري شاب كويتي حيث أزعجه صوت المنبه بقدر ما أزعجني، فصاح في جهير القول وعلى

مسمع مني ومن جميع من كانوا بالقرب منا «لعنة الله على اللي وردّك».

«وحادثة ثانية، كنت قبل حوالي الأسبوعين أوقف سيارتي في مكان الانتظار، وحين عودتي اليها رأيت سيارة يسوقها أحد الكويتيين تقف خلف سيارتي مما يعوق خروجي، ولم يكن صاحبها قد أغلق بابها بعد. فناديته مؤشراً بيدى «لو سمحت خليني أطلع» فلبى ندائي وصعد لسيارته ثانية، وقبل أن يغلق باب سيارته خلفه قال موجهاً كلامه لي (.. في أمك)، فتركت سيارتي واتجهت اليه قائلاً «هذا الأدب اللي عندك؟» فقال «انتو علمتونا الأدب؟ انتو علمتونا شلون..» «ويعني بنا نحن العرب المستوردين».

«انني أعرف ما سيصيبني اذا رددت عليه، أو تقدمت بالشكوى ضده الى أحد المخافر (مراكز الشرطة)، ان المخفر سيطلب مني احضار كفيل كويتي قبل اطلاق سراحي وأنا المدعي. كيف سأشتكي وأنا أرى وأسمع وأقرأ في الصحف، ان سائق سيارة الأجرة الكويتي الذي سبق قبل مدة وان هرب بفتاة انكليزية عمرها ١٤ سنة من أمام سينما الأندلس، حين كانت تشتري تذكرة لاحدى الحفلات، فخطفها الى منطقة «الخفجي» حيث اعتدى عليها بكل وقاحة ووحشية.. ولم يحدث له شيء! لذلك أرجوك لا تدعوني الى تقديم شكوى الى المختصين بالأمن وذلك للأسباب التي أوردت بعضها».



ومع ان الصورة، وهي محزنة كما وصفت، وفي حاجة الى مزيد من الدراسة العميقة والتحليل، باعتبارها ظاهرة تنم عن شعور الخيفة والتوجس الذي يبديه الشخص البدائي من المدنية والحضارة حين تبهره بضوئها.. الا ان الشيء الغريب في هذه الظاهرة، هي كون هذا الشعور غير موجود لدى الجيل القديم، الذي عرف الكويت على حقيقتها ثم كيف صارت على مستوى أفضل من التقدم والرقي

بمساعدة هؤلاء الوافدين، فتجده مقدراً ومعترفاً بالفضل بتواضع ومحبة ورضا.

انهم يقولون وفي جميع المناسبات وبطيبة أصيلة، ان وضعنا قبل ظهور النفط لا ينحصر في الفقر والجوع الذي كنا فيه، والذي جعلنا أكلة جراد وصراصير، بل في أشياء أخرى هامة وأساسية وهي جهلنا حين كان أعلى مستوى تعليمي لدينا هو الدراسة في (الكُتّاب)، وان يُكمل أعلم أبنائنا القرآن الكريم. وحين كنا في تخلف حضاري شديد بحيث لا نعرف من أمور الحياة والدنيا شيئاً، فجاءنا هؤلاء الأجانب يحملون معهم مشعل المدنية والحضارة، فكان فيهم المعلمون والأطباء والمهندسون والفنيون والقضاة والمستشارون.. الخ.

ان الذي يلقاه الوافدون مبعثه أنصاف المتعلمين وأشباههم من الكويتيين الذين يستطيعون القراءة والكتابة، والذين أمضوا في المدارس مدة طويلة ولم يتمكنوا من الحصول على شهاداتهم الدراسية. فهؤلاء يشعرون بالضياع، وبأنهم لا هم من الجيل القديم، ولا من الجيل الجديد المتعلم. وهم يضعون المسؤولية في عدم مقدرتهم على مجاراة موكب التقدم والحضارة على عاتق هؤلاء الوافدين الباعثين لهذا التقدم ولتلك الحضارة.

الشباب والمجتمع الجديد:

فوجىء الجيل الجديد في الكويت بالثروة يمتلكها في جميع الحالات تقريباً أب من الذين يسمونه الجيل القديم. هذا الجيل الذي كافح كثيراً وحرم من نعمة العلم والتعليم، وكان غاية أمله ان يرى ابنه – وقد ضمن له الثروة – ان يراه متعلما. فما بخل عليه بشيء، بل على العكس أغرقه بالمال تداركاً للحرمان الذي أصيب به هو شخصياً عندما كان صغيراً، كمحاولة تشجيعية لابنه حتى لا يترك بباله شيئاً يشغله عن الدراسة والتحصيل العلمي.

وقد أثمر هذا التدبير في بعض الحالات،ولكن الشعور العام الذي سيطر على شباب الكويت ومجال تفكيرهم وحديثهم، كان انعكاساً للترف الذي هم فيه. ولا

يستطيع المرء ان يلومهم كثيراً، بل انه يرى ان واجب المسؤولين عن التربية في الكويت هو توجيههم ورعايتهم والعناية بابراز اهتمامات جديدة جدّية لهم غير ما يهتمون به الآن.

في مقال كتبته احدى الكاتبات الاجتماعيات الكويتيات نشرته في جريدة الهدف الكويتية العدد ٢٧٢ «لقد خرجت بنتيجة فظيعة عن شباب لا يفكرون الا بالسيارات وموديلاتها وأنواعها، والبدلات وألوانها وأشكالها، وآخر صيحات الخنافس، وأفخر العطور والكولونيا اللي قبل «الشيف» (الحلاقة) وأثناء «الشيف» وبعد الشيف. وذهبت أبحث عن الأسباب التي تؤدي الى كل هذا، وكان التعريف العلمي الذي قرأته عن مجتمعنا انه مجتمع تجميع الأشياء.. وكل مجتمع في طريقه الى النضج لا بد ان يمر بهذه المرحلة، مرحلة التجميع والاقتناء ما دام المال متوفراً والسوق مفتوحة أمام كل المنتجات».

«ان الفراغ ولا شك يلعب دوره في أوضاع الجيل الجديد في المجتمع الكويتي. فقد أخطأ المسؤولون اذ ظنوا ان خطة ارضاء الجميع وخلق عمل للجميع لاسكاتهم،وخاصة الجيل الجديد، انها خطة حكيمة، فراحوا يغروهم بالوظائف البراقة دون أن يطلبوا منهم عملاً مقابل هذا العطاء. وكانت هناك صيحات وعمليات استيقاظ وشعور بالمسؤولية لدى بعض هؤلاء الشباب، فرفض واستنكر ان يكون مساهماً بشكل سلبي في خدمة بلده عن طريق حمل الألقاب فقط.. انها البطالة والفراغ..انها حال غير عادية اطلاقاً.. وهي ان يأتي الموظف كل صباح ليوقع على ورقة الدوام (الحضور) وكفاه ذلك عملا..». وتروي الكاتبة على لسان احدى صديقاتها الموظفات، انها أمضت في وظيفتها سنة كاملة ولا عمل لها سوى توقيع اسمها على ورقة الدوام.. وتواصل فتقول:

«وموظف آخر أخبرني بأنه لم يعمل شيئاً منذ أربع سنوات، فهو يأتي الى الوزارة في منتصف النهار كل يوم ويبقى بها مدة تلميع سيارته وتنظيفها ثم يترك الوزارة الى اليوم التالي ليعمل الشيء نفسه..».

«العمل عبادة والعمل ايمان وكيف يكون حال الانسان والمجتمع دون ذلك.. انه جيل اتكالي كسول تنشئه الدولة، انها ترعاه في المدارس وتشجعه وتكثر الخطب الحماسية من المسئولين من الراديو والتلفزيون.. اننا لا نعمل ونحن في شرخ شبابنا وذروة نشاطنا الفكري والفسيولوجي! انه وقت الفراغ الممتد الى ما لا نهاية والذي يقتل الروح ويلتهم الفكر ويضعف الهمة والنشاط.. ان للانسان قدرات فكرية ومقدرات نفسية وشحنات عاطفية، وهذه الصفات الانسانية تحتاج الى موضوع لتصب نشاطها فيه.. فالفكر سيشل، والطاقات النفسية ستهدر، ولن تكون هنالك بطانة وجدانية لما نعمل.. بل اننا سنمثل الضحالة نفسها، سنمثل الملل والكسل، وسيكون منا الشعب الكسول الاتكالي، وحتى عواطفنا ستتبلد ولن نستمتع بشيء بعد اليوم...عبثاً درسنا وعبثاً تعلمنا.. وسيدفعنا ذلك الى اليأس المميت.. انني استجير بالمسؤولين، اذا كان القانون يحيلنا الى اشباه رجال، فالقانون وضع لخدمة الأفراد ولم يوضع لنخدمه نحن.. اننا لا نريد ان نكون الرجال الذين لا يدل على مظهر الرجولة فينا سوى ملبسنا، نريد أن نعمل فالعمل حق وواجب».

بمثل هذا الألم وتلك الحسرة تتحدث الكاتبة الكويتية عن شباب الجيل الجديد الكويتي الذي قتل الفراغ والثراء روحه وتطلعاته وآماله، فانطلق في التيه لا يدري ماذا يعمل ولا يعرف من أمور العمل الجديّ شيئاً.

ان الزميل الكويتي الدكتور العوضي قد استنكر استعارة الصحف والاذاعة في الكويت للكلمات الطنانة التي اعتادت استعمالها عند الكلام عن شباب الكويت «بأنه شباب النضال، شباب الكفاح، شباب الطليعة، شباب الفكر، شباب المستقبل» ويتساءل «ولكن بربك أين شبابنا نحن من هذه الأوصاف.. أين أصحاب الأجسام المترهلة والكراسي الفخمة والسيارات الفارهة، والليالي الصاخبة من هذه الأوصاف..؟».

لقد أبدى الدكتور العوضي قلقه على مستقبل الكويت بعبارات فيها أسف على هذا الجيل الجديد «لقد بدأ ايماني بمقدرة الشباب في الكويت يتزعزع.. لأنهم

فقدوا الجرأة الأدبية، ولأنهم أخذوا يتعودون على التقاعس والانزواء في القوقعات النفسية، مكتفين بالهمس والحش (النميمة)، وبالحديث والظن، دون مبرر. انهم يظنون ان مجرد جلوسهم وراء الكرسي المريح في المكاتب يعتبر عملا.. انها الحقيقة ان لا حياة لمن تنادي».

القمار والخمر والجنس:

كانت النتيجة الطبيعية لهذا الفراغ والضياع الذي يعيشه شباب الكويت، ولهذا الترف والثراء الذي أحاط به وتوافر بين يديه، ان اتجه بكليته نحو آفة المجتمعات الغنية القليلة الحظ من التعليم، وهي البحث عن اللذة في أشكالها البدائية. فكان القمار والخمر والجنس، الأهداف الثلاثة التي يركض وراءها الشباب الذي وجد ثروة هبطت عليه فجأة وبلا جهد أو عمل، ووجد نفسه بلا مطامح، بلا ثقافة، وبلا مثل عليا..

وأصبحت تقرأ أخباراً لا حصر لها في الصحف الكويتية والعربية والأجنبية عن شطحات أبناء الكويت الذين لا يجدون في بلدهم متنفساً طبيعياً معقولاً ومقبولاً. لهذا باتت شطحاتهم هذه تتعداه الى خارجه، لتعطي الآخرين مع الأسف فكرة سيئة عن هذا البلد العربي. وقد اتفق لي ان قرأت في يوم واحد هذه المجموعة من الأخبار القصيرة:

«ازداد عدد المترددين من الكويتيين على كازينو لبنان في بيروت بشكل ملحوظ، وقد برهنت النتائج الأولية في ميدان الجالسين حول الموائد الخضراء بأن للكويتيين نصيباً كبيراً في الخسائر وكذلك في الأرباح. وبالمناسبة أغلب المترددين على الكازينو من كبار الشخصيات وكبار موظفي الدولة».

وخبر آخر «وقعت مشادة عنيفة في «مقهى الشامات» بمصيف بحمدون بين اثنين من المصطافين الكويتيين، وهما بالمناسبة معروفان جداً، وذلك أثر خسارة أحدهما مبلغاً لا بأس به على الطاولة الخضراء».

وخبر آخر «مواطن يشغل مركزاً مرموقاً شوهد في أحد ملاهي «عالية» في لبنان وبجانبه تقف زوجته لتطلب منه أمام الجميع مغادرة الملهى وذلك بعد ان سمح لنفسه بالاسترسال في الحديث مع راقصة وتوجيه دعوة العشاء اليها لكي تتناول معه كأساً».

وخبر آخر «في بحمدون - لبنان - مقهى صغير أنيق الواجهة، مظلم في الداخل أبوابه مفتوحة أربعاً وعشرين ساعة، أصبح هذا المكان هو المفضل لبعض فتياتنا الصغيرات السن.. وكذلك لبعض أولادنا».

وخبر آخر «شخصية كويتية معروفة خسرت على مائدة القمار في كازينو لبنان مبلغاً وقدره كذا صفر على يمين الواحد وأبرقت من على طاولة الروليت تطلب الامدادات بسرعة».

ثم هذا الخبر «أحد الشباب البارزين في مصيف بحمدون تعرض «لهوشة» (مشاجرة) والتي سببها مطربة معروفة، أدت به الى قسم البوليس والمبيت به حتى طلوع الشمس».



مع مواعيد عمل الموظفين في الصباح، الذي يبدأ بالنسبة لأغلب كبار الموظفين في حوالي العاشرة صباحاً، فان الذي يلفت النظر هو العيون الحمر، والتثاؤب، والوجوه الشاحبة التي أرهقها السهر وشرب الخمر ولعب الكارت (الكوتشينة)، واللعبة المشهورة هنا هي «البوكر» و«الهاند».. ويشترك في ذلك الصغير والكبير، وتكاد تكون الوسيلة الوحيدة التي تقرب بين المقامات المختلفة وتتغلب على الفوارق الطبقية. حتى كبار الشيوخ فإنهم يضعفون أمام اغراء الورق واللعب، بحيث يصل بهم (التواضع) الى الحد الذي يجعلهم يسمحون لخدمهم ولعبيدهم وحراسهم باللعب معهم، ويتركونهم يخسرون ويربحون بروح رياضية تفرضها أصول اللعبة.



والكويتي رجل محافظ بطبعه، يحافظ على سمعة بيته واسمه، لهذا تجده في مباذله يبعد عن بيته. وفي أغلب الأحيان يتفق عدد من الرجال على استئجار بيت عادة ما يكون في الضواحي، ويطلقون عليه اسم «الحوطة» (جرسونيره) ويخصصونه للجلسات الخاصة.. ولعل أغرب ما في الكويت بالنسبة لهذا التصرف انه يعتبر تصرفاً مقبولاً ولا حرج فيه، ويكون باطلاع العائلة ومعرفتها. وقد يكون هذا البيت في بعض الأحيان قصراً أو فيلا أو دون ذلك بحسب مركز وحالة صاحبه. ويشتمل على غرف للجلوس والأكل والنوم، والسهرة فيه تبدأ من السابعة مساء وتستمر حتى الثانية بعد منتصف الليل على الأقل وبصورة شبه ليلية.. ويأخذ الجالسون حريتهم الكاملة في كل ما يحلو لهم من المتع بأشكالها وألوانها المختلفة والملتهبة! ويكون لما يجرى فيه الفضل في جذب الموظفين في اليوم التالي الى الجلوس في دوائرهم كي يروي كل للآخر ماذا جرى وماذا حدث..

ممنوع الخمر(١)

(اعلان العطش في الكويت)

في حفل عشاء ضمّني وآخرين بينهم اثنين من مرشحي مجلس الأمة في أحد فنادق الكويت الراقية، كان الكأس وزجاجة «البلاك ليبل» (Black Label) منتصبة أمامهما على المائدة بشكل عادي، وذلك بسبب شخصية المرشحين المعروفة لادارة الفندق ولرجال الأمن فيه.. هذا بينما الموائد الأخرى التي يجلس اليها الزبائن (العاديون)، فان الويسكي، وبقصد التمويه، يتم نقله الى عبوات أخرى «كمطاريات الماء» التي يتم اخفاؤها تحت المائدة أو في حقائب السيدات.. ومع ذلك فان لرجال

(١) كان توزيع الخمر في الكويت قبل منعه يأخذ أسلوباً فريداً من نوعه. ذلك ان عملية بيعه كانت محصورة في مركز تجاري بريطاني واحد اسمة «كراي ماكنزي» (Gray Mackenzie)، وكان حق الشراء محصوراً في غير المسلمين.فكان على المسيحي ان يحصل على ترخيص من الدائرة التي يعمل فيها تقول انه «مسيحي»، وبذلك يصبح من حقه ان ينال حصة (كوتة) شهرية من المشروبات،وكان بدوره يقوم ببيعها من جديد للراغبين، وطبعاً بسعر أعلى من السعر الذي اشتراها به!

الأمن وكالعادة، نظرة نافذة قادرة على التمييز عن بعد بين الشاي و(غيره).. وقد لفت نظري الى ما يجري حولي أحد الجالسين الى جواري حين (لكزني) بمرفقه لاتابع الحديث الذي يجري بين مدير المطعم - المعلم سركيس -، وبين الجالسين على المائدة المجاورة لنا.. فقد تقدم المدير منهم مرتبكاً يطلب منهم الكف عن الشرب، مشيراً بيده غامزاً بعينه الى رجل الأمن الواقف عن بعد ينظر بغضب نحو مائدتهم.. وقد سارع الجالسون حول المائدة الى (لملمة) ما أمامهم وهم يشيرون بتبرم الى مائدتنا حيث كل شيء على المكشوف..ولكنهم فعلوا ذلك بأدب، لأنهم يدركون ان الجالسين عليها، وقد اعتمر اثنان منهم الكوفية والعقال ولبسوا الدشداشة وتحدثوا بصوت عال، فلا بد انهم من الشخصيات الكويتية المهمة.

ولما كان الحديث ذا شجون كما يقال، فقد انصب حديث المرشحين على موضوع الخمر، وكان مما قالاه، ان عدداً غير قليل من الناخبين قد أنذروهما بأنهم لن ينتخبوهما اذا لم يقطعا عهداً بالسعي لتعديل قانون الجزاء لجهة السماح بتداول الخمرة من جديد.. وانهم، أي الناخبين، قد ذكّروهما بموت ٢٠٠ شخص بالتسمم.. وكيف ان الشباب يمضي كل أسبوع الى البصرة في العراق، وعبدان في ايران، للتمتع بحرية الشراب. وان أهالي الضحايا الذين ماتوا نتيجة تناول الكحول المسممة، يتكتلون فيما بينهم، ومن المحتمل ان يرفعوا عريضة مشتركة الى مجلس الأمة يحمّلونه مسؤولية موت أولادهم..

وبينما كان الحديث يجري بيننا على هذا النحو، الذي هو مزيج من الجد والهزل، اذ بنا نلاحظ عودة الخواجا سركيس للحديث مع جلساء تلك المائدة اياها.. ولكنه كان في هذه المرة أكثر انشراحاً والابتسامة لا تفارق وجهه. فقد بشّرهم بأنه قد سوى الموضوع مع رجل الأمن، وان بإمكانهم العودة الى الشراب «خذو راحتكم، لقد أفهمت صاحبنا - مشيراً الى رجل الأمن - انكم من زبائننا الخصوصيين..» ثم تساءل «شو رأيكم ان نقدم له شيء»؟ وسارع الجميع ليقولوا معاً وبصوت واحد «حاضرين، ماذا يريد؟» قال «شوية من الويسكي له وللشباب زملائه الواقفين معه في

الخارج..». وقد رحبوا بهذا الاقتراح فوراً وقدموا له نصف زجاجة. ويبدو ان رجل الأمن أراد ان يطمئنهم الى سلامة موقفهم، فمر بهم وبادلهم نظرة حانية تعبيراً عن مباركته ورضاه..

كشفت لي الأيام مصادفة بعد هذه الحادثة، ان هذا الذي قام به سركيس ورجال الأمن كان يشكل تعاوناً (بزنسيا).. ذلك ان أحد رجال الأعمال الكويتيين قام بدعوتنا لحفل غداء في ذلك الفندق، وطلب أن يكون الحفل في قاعة خاصة تتسع لعشرين شخصاً. ولما تجاوزت الساعة الثانية ولم يقدم لنا الطعام، رحت أحثه على أن يأمر باحضاره. فاعتذر بأنه ينتظر وصول المشروب مع السائق الذي توجه الى البيت لاحضاره ولكنه تأخر كثيراً.. ولم يجد الداعي بداً من ان ينادي على المعلم سركيس، طالباً منه ان (يؤمن) بمعرفته المشروب اللازم. وبتردد هامس يوحي بالخوف «بس عمي أنت عارف انه هذه الأيام الأشياء صعبة وبخاف يدخل علينا أحد..». فطمأنه صاحب الدعوة الى انه طالما هو موجود فلن يناله أحد بسوء.. وبادر سركيس باحضار اللازم وسط ثناء المدعوين وتقديرهم لهمته ونشاطه. وحين مّر الى جواري، وكان يعرف طبيعة عملي وبأني ضابط في الجيش، سألته بلطف حتى أُبدد مخاوفه، «من فين يا معلم سركيس بتأمن هذه الأشياء»؟ قال «من الزبائن اللي بيكرمونا عندما نمنع عنهم غارة رجال الأمن» ثم أردف مقسماً «والله يا حكيم ما بيطلعنا من العملية الا الربع بس».



الحقيقة ان المجتمع الكويتي تأثر بشكل عنيف من جراء منع الخمر، واذا أردنا ان نوجز بكلمات نتائج المنع قلنا، ان عدد الشاربين قد انخفض ولا شك لعدم سهولة الحصول عليها، وان أسعارها قد ارتفعت، وان صناعة التهريب قد نشطت، وان أنواعاً رديئة مصنوعة محلياً انتشرت بما في ذلك شرب الكحول الطبي وكحول الوقود.

وأخيراً فإنها لم تُمنع من بيوت النافذين وكبار المسؤولين لأن أحداً لا يستطيع منعها عنهم.

والحديث عن منع الخمرة في الكويت يكاد لا ينتهي الا ليبدأ من جديد.. وفي ذلك يقول أحد الوزراء الكويتيين الى أحد السفراء العرب الذي سأله عن القانون «لقد كنا نتوخى ان الشاربين من الشباب وغيرهم سوف يتجهون الى العمل أكثر لأنهم سوف لا يجدون الخمرة في الكويت. ولكنني في الواقع يجب ان أعترف بأن المنع أضر أكثر بكثير مما نفع، فقد ذهبت أرواح كثيرة، وأخذ الناس يتحايلون على القوانين، وكثر التهريب وكثرت مصانع الخمرة في الكويت ذاتها، وانتشر الحشيش والأفيون والهيروين وغير ذلك. وعندما ننظر الآن نظرة عامة ونقارن الخسارة وما كنا نتوخاه من فائدة بعد منع الخمرة، أقول بأن الكويت خسرت كثيراً جداً. لهذا أنصح بأن يعاد النظر في هذه المشكلة، كما انني سمعت بأن أحد النواب سيثير هذه المشكلة في مجلس الأمة من جديد». انتهى هنا كلام الوزير الذي رواه لنا السفير. ويستطرد السفير معلقاً ومعقباً «وهنا تطرقت بالحديث مع الوزير الى حادثة كانت قد وقعت أمامي في احدى الدول الشقيقة عندما كنت هناك، وكان قسم من الشخصيات المرموقة، يشتري الخمرة بأنواعها ويضعها بصناديق خاصة، وعندما سألتهم لماذا هذا كله؟ قالوا بأننا سنسافر هذا المساء، وغداً سيكون التصويت على منع الخمرة في الكويت». فسألهم السفير «وما هو موقفكم؟» فأجابوا «بأننا في حيرة..» وبعد ان لامهم السفير على عدم شجاعتهم وصراحتهم استطرد يقول «ان بعض الكويتيين وغيرهم يذهبون يوم الخميس الى البصرة بغية الترويح عن النفس، فاذا كان قد ذهب مائة شخص فستجد السكارى منهم ٩٥ شخصاً، تجدهم على قارعة الطريق. لأن الشخص الذي يذهب الى البصرة يعرف انه سيرجع الى الكويت وقد لا يحصل على الخمرة، فيبدأ بشربها كالمجنون، وهنا يفقد توازنه ويرتمي على الأرض ويأتي بأعمال صبيانية تقوده الى المخفر لينام فيه هناك..» «لقد كانت أمريكا، والتي تفوقنا عدداً وعدة، قد مرت بهذه التجربة القاسية، ألا وهي منع الخمر، ففشلت ذلك الفشل

الذريع.. ورضخت للأمر الواقع»[1].

★★★

تأخذ وسائل تهريب الخمور الى الكويت أحد طريقين:

الأول وهو الأعم والأشمل، طريق البحر، حيث تأتي البواخر الصغيرة التي لا يلزم لقيادتها أكثر من قبطان وأربعة أو خمسة من البحارة المغامرين. وتكون عادة بلا تأمين بحري ولا ترفع علماً، تأتي لترسو أمام ساحل الكويت في المياه الدولية. وفي الليل يتوجه اليها أحد لنشات المستورد - المهرب، وفي كل الحالات تقريباً يكون أحد الشيوخ ممن لا تستطيع زوارق خفر السواحل التعرض له. ويتعاون رجال اللنش وبحارة الباخرة بنقل صناديق الخمر، التي تكاد تكون محصورة في الويسكي، لأنه أغلاها ثمناً وأكثرها استعمالا.. ويصل لنش الشيخ بالبضاعة الى الشاطىء حيث (الشاليه) الخاص بالشيخ. ويتم انزال الحمولة الى الشاليه كمحطة أولى. ثم يتم نقلها بعد ذلك باللوريات الى أحد المزارع التي تكون هي الأخرى ملكاً للشيخ.. ويقوم تجار الجملة بحجز الكميات التي يريدونها ويدفعون ثمنها مقدماً. وذلك مقابل ان يوافق الشيخ على ابقاء صناديق الويسكي في مزرعته حماية للتجار وضماناً لعدم تفتيش مخازنهم وبيوتهم في حالة الاشتباه بهم، أو مصادرة البضاعة من أحد الأعوان الذين يعملون تحت اشرافهم وذلك خلال قيامهم بالتوزيع لمشتري المفرق.

ويستعمل المهربون مع الشارين اصطلاحات غريبة لتضليل المراقبة.. وكثيراً ما يعمد المهربون الى رشوة أفراد من مكتب مكافحة الخمور مقابل ان يتم اشعارهم بأنهم واقعون تحت المراقبة، أو ان حملة ستتوجه لضبطهم، أو ان كميناً قد أعد لهم بواسطة أحد عملاء مكتب المكافحة.. ومع هذا وحتى لا يتهم المكتب بالتواطؤ والتقصير،

(١) أعلنت أميركا سنة ١٩٢٧ قانوناً يمنع الخمر سمي قانون اعلان العطش في أميركا.. وقد عانت من هذا القانون الكثير، وأصبحت عصابات التهريب لها صولة وجولة في أميركا، واشتبكت في صراع عنيف مع سلطات الأمن وانتهى الموقف الى اعادة اباحته..

فإنه يقوم بين الفينة والأخرى بضبط بعض صغار المهربين. وأحياناً إحدى البواخر التي لا يعمل أصحابها ضمن الشبكات المتعاونة مع مكتب المكافحة حين يدخل على (المهنة) بعض المتطفلين.

وسعر الصندوق يرتفع كلما تم نقله من مكان الى آخر اقتراباً من نقطة التسليم للمستهلك. فبينما تكون الحلقات الأولى وهي التي تبدأ بالنقل من الباخرة الى اللنش فالشاليه فالمزرعة الأكثر أماناً لأنها بحماية الشيخ، فان الحلقات الأخرى تكون هي الأخطر وتتطلب حرصاً وعلاقات خاصة مع رجال الشرطة كما أسلفنا. وعلى هذا فانه اذ كان الشيخ يكتفي برفع السعر الى خمسة أضعاف التكلفة، فان الآخرين يرفعونها الى عشرة أضعاف. وأكثر ما يكون ذلك في فترة الاعياد ورأس السنة.

اشتهر عن أحد الشيوخ وهو الشيخ (ن.ص.ن) الذي كان يعمل محافظاً، انه ملك المشروب (في الكويت يسمونه شيخ الويسكي وأحياناً محافظ الويسكي).. وقد عزا بعضهم الارتفاع المفاجىء الذي طرأ في أحد الأوقات على سعر الويسكي، الى ان الشيخ كان مريضاً وانه كان مضطراً للسفر الى الخارج، مما أوقف عمليات التهريب. ويتندر الناس على هذا الشيخ بأنه وهو من كبار متذوقي الويسكي، كان بموجب متطلبات عمله الرسمي، مضطراً ان يذهب الى مكتبه بالمحافظة مبكراً، لأن رئيسه الأعلى، الذي يشغل ذات المبنى مع المحافظ، كان يحضر الى الدوام منذ الساعة السابعة صباحاً.. لهذا فقد كان على شيخ المشروب ان يلتزم هو الآخر بمثل هذا الوقت المبكر ولّما يفرغ بعد من (مشروع) الشرب.. وقد يحدث أحياناً ان تضبط الشرطة أثناء الليل بعض السكارى المستهترين، ويؤتى بهم في صباح اليوم التالي الى المحافظ لانزال العقاب بهم، وكان من سلطته ان يفعل. وهؤلاء المخالفون – المتهمون –، يفضلون ان يبت المحافظ في أمرهم، لأنه حين يفعل ذلك، فان الموضوع لا يسجل في سجلاتهم كسابقة ان كانوا كويتيين، كما لا يتسبب في ابعادهم عن الكويت ان كانوا من المقيمين. ويقف المتهم أمام المحافظ الذي يكون محمر العينين والخدين وقد برح به الشراب. ويأخذ في توبيخ المتهم على فعلته وكيف انه مخالف للقانون، فضلاً عن انه

مخالف للشرع، وانه سيدخل النار.. ولا مانع من ان يتلو عليه آية من القرآن الكريم في مثل هذا المعنى. وقبل ان يسترسل أكثر في التوبيخ والشتم، فانه يطلب من المتهم ان يتوجه الى أحد النوافذ وأن يتأمل عجائب خلق الله، الذي خلق السماوات والأرض وما بينهما.. وطبيعي ان يفعل المتهم ما أمره به الشيخ. وبينما يكون الرجل مندهشاً لهذا الأمر الغريب، تكون يد الشيخ قد امتدت الى درج مكتبه المفتوح ليتناول جرعة من الويسكي الذي يكون معداً بعناية في الدرج.. ثم يواصل حديثه مع المتهم وهو (يتلمظ) نشوة وسروراً. ويصدر حكمه على المخالف بالسجن، الذي يسمونه في هذه الحالة «توقيف» وذلك تمييزاً له عن السجن الذي يصدر عادة عن المحاكم، ويكون التوقيف في حدود أسبوع.. أما اذا كان مزاج الشيخ غير معتدل، فانه يطلب تحويل المتهم الى النيابة العامة، حيث تصل العقوبة من خلال المحكمة الى السجن شهراً أو أكثر.

أما وسيلة التهريب الثانية، فهي الخاصة بالنافذين من شيوخ وكبار تجار وموظفين.. وتكون باحضار ما يلزمهم من المشروب المتعدد الأنواع علانية، بحيث ان قصورهم وبيوتهم تحتوي على بار كامل فيه كل ما (لذ وطاب) من أنواع النبيذ الفرنسي المعتق والكونياك والليكير والبيرة وأفخر أنواع الويسكي.. واحضار هذه الأنواع واختيارها يكون بالاتفاق مع وكلاء هؤلاء النافذين في بيروت. حيث لا يخلو أي منهم من ان يكون له وكيل، أو على الأقل صديق معتمد فيها، يتصل به ليطلب منه ما يريد. وما على الوكيل الا التوجه الى محلات «سبني» في منطقة «الروشة» أو شارع «فردان» ويطلب منه تحضير اللازم. وقد ذاعت شهرة سبني هذا في انه «المحل اللي بيعرف شغله». ذلك انه أعد حقائب خاصة تصلح لسفرة واحدة تتسع الواحدة منها لأربع وعشرين زجاجة من المشروب المطلوب. حيث ينقل أي عدد منها الى المطار ويتم شحنها الى الكويت. وكل واحدة عليها «ليبل» (Label) يحمل اسم الشيخ او الشخصية النافذة. ولمزيد من الايضاح لمفتشي الجمارك في مطار الكويت، فإن اسم صاحب الشنط هذه يكون مكتوبا عليها بخط واضح وبالقلم العريض «سعادة الشيخ

فلان الفلاني.. تلفون رقم كذا». وكم شاهد المسافرون مثل هذه الحقائب التي لا تخلو طائرة قادمة من بيروت من حمل عدد كبير منها، شاهدوها وهي تمر امامهم على شريط الحقائب المتحرك دون ان يجرؤ احد على مسها.. وعندما تنتهي عملية تفتيش الركاب العاديين، ومصادرة ما قد يكون اخفاه احدهم في حقيبته من زجاجة او زجاجتين. يقوم رجال الجمارك بالاتصال بالتلفون بقصر الشيخ او الوزير المعني، ذاكرين له ان لديهم حقائب واصلة من بيروت وانهم في انتظار اوامره.. وتكون اوامره بارسالها بإحدى سيارات شرطة المطار الى قصره، حيث يتبارى الكل في التسابق للقيام بهذه الخدمة وذاك الواجب.

المرأة والمجتمع في الكويت:

المرأة الكويتية تميل الى النحافة والسمرة، وملامحها دقيقة وعيونها سوداء واسعة، وقد ازدادت جمالاً بشعرها الأسود الفاحم. وبعض النساء بيضاوات، وهن المولدات من أصل ايراني أو كرجي. وعلى هذا فان المرأة البيضاء الشقراء والبدينة نوعاً، هي غاية المرام بالنسبة للرجل الكويتي وتعتبر فتاة أحلامه.

والمرأة الكويتية تحب التزين وتعتني باختيار ملابسها واستعمال أحدث أدوات التجميل والعطور وآخر مبتكرات الموضة وأثمن أنواع الملابس. وهي تضع في أذنيها وحول عنقها وفي يديها أبدع المجوهرات وأغلاها ثمناً وأضخمها حجماً.. ومن مستلزمات المحافظة على التقاليد والعادات ان تخفي المرأة كل هذه الأناقة تحت عباءة سوداء واسعة تضعها على رأسها وتلف بها جسمها وتصل الى ما بعد القدمين بحيث انها تنساب وراءها.

أما أكثر ما يهم المرأة من شؤون البيت فهو العناية بالزوج وبأمور الطبخ، والذي يتم بطريقة غريبة، حيث تقوم به نيابة عنها الخادمة الهندية.. التي لا تلبث وخلال فترة وجيزة ان تصبح محور البيت والقائمة على كل شأن فيه. وعلى هذا فقد كتب الكثيرون حول هذا الموضوع، لافتين نظر الزوجة الى العواقب الوخيمة التي قد تنتج عن

ترك الزوج والأطفال في رعاية الخادمة الجاهلة. طالبين من الزوجة بذل عناية أكبر في نظافة البيت والأولاد ورفع مستواهم الصحي، والى مزيد من التعاون في هذا المجال بين البيت والمدرسة، خاصة في محاربة بعض الحشرات الضارة كالقمل والبق والبراغيث التي تنتشر عادة بين هؤلاء الأولاد خاصة بين أبناء الطبقتين الوسطى والفقيرة.



لقد اشتهرت الكويت لدى بعض البلدان الأوروبية، بأنها البلد الذي تستطيع فيه الفتاة الأوروبية، شرط ان تكون شقراء بيضاء، ان تزوره لشهرين أو ثلاثة، فتعود منه مثقلة بالمجوهرات والملابس ومبلغ من المال لا تستطيع ان تجمعه في بلدها في عدة سنوات! وقد تم ضبط عدة حالات ثبت فيها ان الفتيات من هذه الفئة كُنّ يرافقن بعض الأجانب، خاصة الأوروبيين الذين يعملون موظفين سواء في الحكومة أو في الشركات، بدعوى انهن زوجاتهم، ويُقمن في الكويت مدة طويلة بهذه الصفة، والتي كثيراً ما حدث وثبت انها مجرد عقود زواج شكلية، وانهن يقتسمن (الدخل) مع هؤلاء (الأزواج) بنسب متفق عليها مقدماً!



المجتمع الكويتي مجتمع انفصالي، ويظن أصحابه وأصحاب كل المجتمعات التي على هذا النحو، انهم بمثل هذا الفصل بين الرجل والمرأة، قد أقاموا قواعد الشرف بالمفهوم الشرقي على أسس متينة. ولعل خير من عبر وبكلمات قليلة عن هذا المفهوم لمعنى الشرف لدى هذه المجتمعات، هو الكاتب سلامة موسى، حيث كتب يقول: «ان الشرف هو كل ما له علاقة بالاعضاء التناسلية، أما معناه بالمفهوم الغربي فهو شيء آخر لا يخطر على بال الشرقي أبداً».

ان الخطأ الذي يقع فيه الكويتيون، هو اعتقادهم ان الكبت والعزلة يمنعان ممارسة الجنس أو يحدان منه على الأقل، مع ان هذا غير صحيح. وواقع الحال يدل عل ان الجنس يمارس هناك بشكل واسع مثله مثل أي بلد آخر. لأن حصر العلاقة بين الرجل والمرأة بالعلاقة الجنسية فقط، كما هو الحال في المجتمعات الانفصالية، يؤول تلقائياً الى الانحطاط بهذه العلاقة الى مستوى الحيوان، بينما هي في أصلها علاقة انسانية فيها روحانية وتفاهم وحنان وعطف .

وعلى هذا فان الاهتمام بالجنس في الكويت يأخذ دوراً كبيراً في حياة الناس، والحديث عنه هو محور لكل جلسة وفيه شيء من الفخر والاعتزاز.. وكلما كان الرجل أكثر مبادرة في علاقاته مع الجنس الآخر، كان أكثر اعتداداً بنفسه واشادة بأمجادها. وأكثر ما يشين الرجل ويسيء اليه هو الطعن أو مجرد الاشاعة عن عجزه الجنسي!

ولقد كنا نواجه حالات بين الجنود والضباط وغيرهم تدعونا أحياناً الى التعاطف معهم وتقدير ظروفهم.. ذلك ان أحوالهم كانت تصل الى درجة الدمار النفسي الساحق، وكانوا بحاجة إلى أطباء نفسانيين، وهو ما يفتقر اليه الجهاز الطبي في الكويت. وكان مجرد وجود علاج في الصيدليات يقال عنه انه (منشط ومقو)، كاف لأن يفزع اليه الملهوفون وان يصبح على كل لسان.

والحديث عن المرأة والتغزل بها والروايات المبالغ فيها عن علاقة الرجل بالمرأة، تأخذ دوراً مهما في كل المجالس وعلى كل المستويات. وما يزال الرجل يُحدّث معارفه وزواره عن الذي حدث معه أثناء زيارته لأوروبا أو لبنان ومصر وغيرها، أياماً وأسابيع وأشهراً. وربما كانت مثل هذه الأحاديث هي الشيء الوحيد الذي يكون الحديث عنه جائزاً ومستساغاً في كل وقت وكل مقام. وقد كتب أحد الكويتيين في جريدة الهدف العدد ٢٧٥ يقول «.. والسائح قلما يَصدُق في الحوادث التي تحصل له، خصوصاً السائح الكويتي، فهو يتصور ان كل أوروبا تعرف انه موظف كبير في الكويت أو ابن عائلة.. مع انه في الحقيقة لا يعدو ان يكون مجهولاً جاء يبحث عن كل ما هو محروم منه في بلده.. الكثير الكثير من سواحنا يريدون الحياة في أوروبا

بنفس المستوى الذي يعيشونه في الكويت..يريدون من كل من يتعامل معهم ان يعاملهم على أنهم أناس كبار في بلدهم.. يضغطون على الجرس في الكويت فيأتي الفرّاش (الساعي) فيطلبون منه الشاي أو القهوة وهو الموجود في الكويت.. ويضغطون على الجرس هناك فيأتي الفرّاش.. ويريدون منه ان يقدم لهم كل (الخدمات!) التي جاءوا من أجلها لكي يتحدثوا عنها لدى عودتهم الى بلدهم.. هذا يتحدث عن الحسناوات اللواتي تركن أصدقاءهن عندما رأينه، وعن غمزة العين التي غمزته بها عاملة الفندق مع ان الغمزة سببها «دمل» في عين العاملة. وعن محاولة مس مارغريت، ولازم الاسماء علشان تكون الوقائع صحيحة، التي كلما رأته غيرت جلستها وأبانت الكثير من مفاتن سيقانها مع ان السبب هو ارتداء مارغريت لفستان ميني جوب. ولكن لا بأس من التحدث عن كل ذلك عند العودة للكويت لأن كثيرين لم يزوروا أوروبا وبنات أوروبا ينتظرن الكويتيين السمر بفارغ الصبر..».

الأسرة في الكويت:

تنظيم الأسرة في الكويت هو امتداد لتنظيم القبيلة، لأن الأصل ان الكويت هي امتداد للبادية، وما زالت العادات المحببة الى الناس والتي ينظرون اليها بمعنى تقليدي (كلاسيكي) هي عوائد البدو وأسلوب معيشتهم.

فالأسرة كالقبيلة، تعهد برئاستها الى أحد أبنائها مشترطة أن يكون ذا ميزة، كأن يكون الأكبر سناً أو الأكثر حكمة أو ثراء. ورأس الأسرة نافذ الكلمة مطاع حتى في أدق التفاصيل، خاصة المنازعات بين أفراد الأسرة. وقد يمتد نفوذه ليشمل أسراً أخرى تمتّ إلى أسرته بصلة النسب أو المصاهرة.

كذلك في أمور الزواج، فان الأسر كالقبائل تختلف الواحدة عن الأخرى اصالة وشرفاً موروثاً، بحيث يحول هذا الاختلاف دون زواج بنات القبيلة الأعلى من رجل ينتسب الى قبيلة أدنى، على أن العكس جائز الى حد ما. وتكون النظرة الى أبناء الرجل من تلك المرأة – الأقل أصالة – بأنهم من مستوى أقل من أبناء القبيلة الخلصاء.

ومجتمع الكويت ما زال متمسكاً بهذا التقليد، ومن أجل ذلك نرى أن الزواج بين أفراد الأسرة الواحدة هو الأغلب.

وقد لاحظت أن بعض الرجال من اسرة الصباح الحاكمة قد تزوجوا من عائلات كويتية، ولكن لم يحدث ان تزوجت واحدة من عائلة الصباح بأي من ابناء البلد. لهذا فإن اغلب حالات الزواج لدى اسرة الصباح هي بين افراد الاسرة ذاتها.

وقد أصبح المجتمع الكويتي يتقبل الى حد ما وعلى مضض، زواج أبنائه من بنات البلدان العربية الأخرى، والذي يعتبره الكويتيون تنازلاً كبيراً منهم. ويقابل ذلك نظرة أبناء البلدان العربية إلى التي تتزوج من كويتي بأنها باعت نفسها أو أن أهلها باعوها بالمال، لأن زواجها كان لانقاذ أهلها من ورطة أو أزمة مالية.. ولا أظن أن هذا سيستمر طويلاً، لأن وجود هذا العدد الكبير من الوافدين في الكويت، ثم انفتاح الكويتيين على العالم الخارجي كزوار وطلاب وطالبات، لا بد أن يكسر هذه العزلة ويدفع بالكويتيين إلى مزيد من الاختلاط والاقتراب أكثر نحو المجتمعات السوية. ولكن هذا لن يحدث بسرعة كما قد يظن بعضهم، وسبب ذلك أن روح البادية وطباع الصحراء ما زالت مسيطرة، بحيث انها تبعث في نفس الكويتي شعوراً فردياً ينقله الى التعصب القبلي والاقليمي. وعلى هذا كانت نظرته الى العالم من حوله ضيقة، بحيث ينظر الى الكويت وكأنها بداية العالم ودرة التاج فيه.. وقد أثر ذلك في بطء الاختلاط مع الآخرين، بحيث ان التزاور العائلي في الكويت يكاد يكون نادراً ما بين الوافدين وبين الكويتيين. ومن الملاحظ ان كلا الفريقين ينظر الى قيام صداقة بين كويتي وأحد الوافدين على انها صداقة غرض ومصلحة، لأن فروق المستوى الثقافي والاجتماعي بينهما لا تشجع ولا تدعو الى قيام مثل هذه الصداقة[1].



(١) يشعر الكويتي وهو الرجل الثري، ان كل الناس عندما تحدثه أو تصادقه فانها تستهدف أمواله. ولهذا باتت نظرة الكويتيين لكل من يقصد الكويت انه شحاذ جاء يطلب مالاً، سواء أكان هذا زائراً أم مقيماً أم ماراً بطريق الترانزيت، وسواء أقدم اليها براً أم بحراً أم جواً، وسواء أكان تاجراً أم مقاولاً، طبيباً أم مهندساً، سفيراً أم وزيراً.

أما عن نفوذ رب العائلة فانه مطلق، غير أن الجيل الجديد، الذي لم يعد يمارس صناعة أبيه، كما في الماضي - حين كان للأب سلطانه كأب وكمعلم -، فقد بدأ هذا الجيل يدخل المدارس ويتعلم القراءة والكتابة، مما ولد لديه شعوراً بالتعالي عن قبول آراء أبيه. الأمر الذي أثار مشاكل لا حصر لها في العائلة التي يريد الأب أن يمارس فيها على ابنه سلطة الوالد، والابن الذي يرى كل العار والخجل في أُمّية أبيه، ويرى في مقدرته على القراءة والكتابة ما يجيز له الادعاء بأنه يعرف كل شيء..

الفصل السادس

..وعن الجيش ووزارة الدفاع في الكويت

..وعن الجيش ووزارة الدفاع في الكويت

«سيدي ومولاي حضرة صاحب السمو القائد العام للجيش والقوات المسلحة والرئيس الأعلى لدوائر الشرطة والأمن العام المشير الشيخ عبدالله مبارك الصباح سيد الجميع حفظه الله ونصره وأبقاه ذخراً للعروبة والاسلام».. تلك كانت أول عبارة مكتوبة وقعت عليها عيني وقد عرفت منها القاب رئيسي الكبير في العمل، وكانت مسطرة في الطلب الذي تقدم به أحد الأطباء يطلب منحه اجازته السنوية..



لقد كان واضحاً لي منذ الوهلة الأولى وبشكل يلفت النظر، ان العمل في الجيش مبني على علاقة الولاء الشخصي الذي يربط الضابط بالشيخ عبد الله مبارك. ولهذا فقد حرص الضباط على ان يتباروا في اظهار رضا الشيخ عنهم. فهذا كان يحدثني كيف ان الشيخ اثنى عليه في المناسبة الفلانية، أو أنه تمكن من تأدية خدمة للشيخ بالشكل العلاني.. أو أنه كان محظوظاً اذ ابتسم له الشيخ عندما سلم عليه مستقبلاً أو مودعاً.. الخ. وهكذا يمكن وصف العلاقة بأنها علاقة وفاء شخصي يلتزم به الضابط نحو الشيخ.. ولما كان الشيخ عبدالله مبارك لا راد لقضائه، فان كبار الضباط الذين كان يحدث وان يساورهم الشعور ولو بشكل غير مباشر انهم لا يتمتعون برضاه، سرعان ما يلوذون بنائبه الزعيم الشيخ مبارك عبدالله الجابر. واذا كانوا أصغر رتبة



المشير الشيخ عبدالله مبارك الصباح نائب أمير الكويت
والقائد العام لجيشها اثناء فترة عملي في الجيش

فانهم يلجأون للعم أبو يوسف - المقدم يعقوب بصاره - أو للشيخ صالح محمد الصباح(١).

وكثيراً ما كان يحدث تضارب في أوامر هؤلاء المساعدين الثلاثة، ولا يبت في الموضوع الا الشيخ عبدالله مبارك الذي كان ينحاز غالباً الى خادمه المخلص المقدم يعقوب.

هذا وقد أخذت العلاقة بين الشيخ وضباطه صورة عنيفة عندما بدا لبعض الضباط ان هناك احتمالاً في ان يذهب الشيخ عبدالله مبارك، اثر الصراع الذي قام بين شيوخ الكويت على السلطة سنة ١٩٦١ . وقد تأرجح الضباط حين بان لهم شبح الشيخ عبدالله بين صعود وهبوط وبين همسات الضباط (المخلصين) للشيخ شخصياً، والذين كانوا يبشرون بعودته، وبين الذين كانوا يتمنون ذهابه تخلصاً من بطشه وشخصيته المخيفة.. وطبيعي فقد كان موقف الجميع عندما جد الجد، في صف الوظيفة وصف القادر على دفع الرواتب باستمرار.

وتحضرني بهذه المناسبة صور مختلفة، أذكر منها واحداً من الضباط كان يردد بفخر انه كان حائزاً لرضا سيده الشيخ عبدالله مبارك، ويدلل على ذلك بأنه رقاه فجعله برتبة نقيب. أما سبب ذلك فلأنه كان فذاً ذات يوم وبيّض وجه الشيخ حين كان هذا الضابط ممتطيا دبابته، ومر به الشيخ ومعه أحد الضيوف الانكليز من ضباط الاميرالية البريطانية. وانه عندما تحدث معه الشيخ أمام الانكليزي، فانه لم يحدثه وهو فوق الدبابة، بل قفز منها الى الأرض قائلاً له بالانكليزية التي يعرف بعضاً منها «عبدك وابن عبدك س.م». وعندما استعلم منه الشيخ عن ترجمة ما قال واعاده له بالعربية، انتفخت أوداج الشيخ سروراً وربت على كتفه حبوراً.. هذا الضابط،استطاع ان ينقل

---

(١) الشيخ صالح كان حين التحقت بالعمل سنة ١٩٦٠ يسمى ضابط المعسكر، وكان قد تلقى تعليماً عسكرياً في انكلترا حيث أمضى هناك تسعة أشهر في دورة تدريبية أثر حصوله على الشهادة المتوسطة سنة ١٩٥٥، وتمكن خلال خمس سنوات من أن يصل الى رتبة رائد.. وظل يرتقي في المراتب حتى أصبح أركان حرب القوات المسلحة سنة ١٩٦١ . واليوم - سنة ١٩٦٧ - هو الزعيم صالح محمد الصباح نائب رئيس الأركان العامة. وقد أسهم بحرب السادس من يونيو ١٩٦٧، حيث أقام في القاهرة بوصفه قائداً للقوات الكويتية المشتركة في الحرب، وكان يوصف في الكويت بأنه واحداً من ألمع ضباط القيادة العامة في تلك الحرب.

ولاءه الى خلفاء الشيخ عبدالله مبارك في الجيش، وان يؤكد لهم انه حيثما يكون فهو لسانهم وسيفهم وعينهم.. وأثمر سعيه بأن أصبح يوماً قائداً للواء الدبابات ثم وكيلاً لوزارة الدفاع(١).

وصورة أخرى لضابط آخر كان للشيخ عبد الله مبارك فضل كشف مواهبه حين كان يعمل جندي بدّالة (موزع مكالمات التلفون) في قصر الشيخ سنة ١٩٥٤، وحين كان يستعمل الفاظاً تنم عن اخلاصه للشيخ عندما كان يردّ على أوامره على السماعة، بادئاً بتقديم نفسه قائلاً «عبدك ع.ف.غ». فأمر الشيخ بارساله في دورة لاسلكي لمدة ستة أشهر في انكلترا، عاد بعدها ليكون ملازماً ثانياً. ثم بالغ في الاخلاص والخدمة للشيخ، مما دعا الشيخ لأن يرقيه رتبتين دفعة واحدة.. وكان حين وصلت الكويت نقيباً وأركان حرب اللواء السادس. ومهما يكن فقد ظل هذا الضابط وفياً للشيخ عبدالله حين كان الشيخ عبدالله هو القائد العام. وعندما شعر بغروب أيامه، أخذ يساير التيار الجديد مذكراً بعيوب شيخه السابق، وكيف أشاع الفوضى في الجيش، اذ كان يمنح الترقيات بغير حساب..! وقد استحق هذا الضابط بعد ذلك، أي ما بين سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٥، عدة ترقيات أصبح معها عقيداً، واليوم – سنة ١٩٦٧ –هو أحد أكبر ضابطين في غرفة العمليات العسكرية في القيادة العليا للجيش(٢).



أمثلة كثيرة أستطيع تسجيلها لنوادر طريفة تدل على صدق شعور هؤلاء الناس وطيبة قلبهم أحياناً..

كنت يوماً أقوم بزيارة المطار العسكري للتفتيش على عيادته، وبعد الانتهاء من

---

(١) سمعت الشيخ صالح في احدى المناورات، وقد رأى العرق يتصبب من هذا الضابط نظراً للجهد والحركة التي بذلها بالرغم من بدانته، يثني عليه ويحيي عمله قائلاً انه «رومل الجيش الكويتي».

(٢) كان كثير التردد عل عيادتي بالرغم من انه لا يشكو مرضاً معيناً، وكل ما في الأمر انه كان يكثر من الاستفسار عن أحدث الأدوية (المنشطة) وأيضاً تلك التي تساعد على زيادة الوزن، حيث كان ضعيف البنية أصفر الوجه طوله ١٥٨ سم ووزنه في حدود ٥٢ كيلوغرام.

المهمة تجولت في المطار،فلفت نظري وجود النقيب «الحاج ظاهر لوقان» قائد سرية المقر، والذي تتولى سريته حراسة المطار. لفت نظري وهو يتمشى وحده في ساحة المطار متأملاً الطائرات الرابضة في مدرجاته. فتقدمت منه محيياً، فقد كان النقيب لوقان طيب القلب وواحداً من غالبية ضباط جيله الذين لا يعرفون القراءة والكتابة. ولكن اقراراً للواقع فقد كان خجولاً متواضعاً وحييا. قلت له «ماذا تفعل يا حاج ظاهر هنا؟» قال «والله يا دكتور بفكر وبطالع في هذا الوحش الكبير - وأشار الى الطائرة - الذي أنعم الله به على الانسان، هذا الانسان الذي لا يملك من أمره شيء، شلون (كيف) بقدرة الخالق أصبح يطير فوق فوق، وأنا كل يوم أمر على الطيارات وأرقيها واحفظّها بأية الكرسي عسى الله يحفظها من كل مكروه.. وبعدين أروح وأقعد في مكتبي ولا يهمني بعد ذلك قام الجنود بالحراسة أو ما قاموا..».



كانت سياسة المسؤولين عن الجيش هي حفظ التوازن بين الضباط البدو والحضر.. وكانت ثقتهم بالبدو ترجح على ثقتهم بالحضر.. لأن البدوي وفيّ لمن يدفع ويقدم الزاد، ولأن البدوي يقدر غربته وعدم مواطنيته، وبالتالي عدم أحقيته في البلد، وأخيراً استحالة منازعته لحكامه أي سلطان.. لأن بينه وبين الضابط الكويتي حاجزاً كبيراً، وهو حاجز الجنسية الكويتية التي يفتقر اليها بالرغم من انه مولود هو وآباؤه في الكويت. فهو ممن يطلق عليهم اسم (البدون)، أي بدون جنسية.. وليس هذا هو الحال بالنسبة للضباط الكويتيين. لهذا فقد حرص المسؤولون على ان يكون الى جوار كل ضابط كويتي ضابط آخر بدوي. وهي فكرة يصعب الحكم عليها وتقديرها لغير أبناء تلك النواحي الذين يجدونها صائبة وتدل على بعد نظر وفهم عميق لنفسية الناس هناك. ولقد مضت فترة كان فيها جميع قادة الألوية من الكويتيين ومساعديهم بدواً. ثم لاعتبارات تتعلق بالأمن، ارتؤي ابعاد جميع الكويتيين عن القيادة الفعلية

للألوية، وذلك بوضعهم في مناصب أكثر جاذبية في القيادة. وجعل قادة الألوية من البدو، وما زال هذا الاجراء معمولاً به حتى الآن. وقد تبع ذلك ان صدر الأمر الى الجميع بأن لا ينفذوا أمراً من أي ضابط بتحريك أي قوة مهما كانت، ولو كان مصدر الأمر ضابطاً أعلى رتبة، بدون مراجعة الشيخ مبارك أو مساعده الشيخ صالح والتأكد من الأمر منهما مباشرة..

وبمرور سريع على قادة الألوية البدو، نلاحظ انهم جميعاً كانوا جنوداً ثم أصبحوا ضباطاً. وان التعليمات قد جعلت الشيخ صالح نائب رئيس الأركان يقوم بمهمة الرعاية والزعامة لهم. فهو على حد تعبير أحدهم، عندما أصر على استئذان الشيخ صالح في الموافقة على اجراء عملية جراحية له، قائلاً في وصف علاقته بالشيخ «انه أبي وأمي وأخي، وأنا أفديه بأولادي.. ولو قال لي أن أذبح أولادي جميعاً لفعلت.. أو أن أضع رقبتي على الأرض حتى يمر عليها لما ترددت..». والحق يقال ان الشيخ صالح يتصرف بشكل يجعله أقرب الى قلوبهم من أي أحد آخر. فهو يحسن استقبالهم، ويتفهم عقليتهم، ويعاونهم في حل مشاكلهم، ولن يتردد في قبول أن يكون حكماً في خلافاتهم العائلية، وأميناً لهم على أموالهم التي يوفرونها من رواتبهم (ويخفونها) لديه، أو حتى ممثلاً لاحدهم لدى عائلة من يرغب في الزواج منها.



من طريف ما يروى عن هؤلاء الضباط، انهم يحصلون على اجازاتهم في فصل الربيع حيث يكون العشب والكلأ قد نما في بعض نواحي الصحراء.. وينطلق الضابط منهم في سيارته عبر الصحراء الى أبعد نقطة تستطيع السيارة أن تمر بها وسط الرمال والبروزات والنتوءات. ثم يقف هناك ويضرب خيمته أو بيت الشعر، ويستدعي زوجته وأولاده وغنمه وجماله، ويشرع في رعايتهم هو وأبناؤه. ويتردد على الكويت كل أسبوع مرة لاحضار بعض ما يلزمه من الزاد، ولزيارة الشيخ صالح لتقديم ولائه

ولطمأنته على أحواله، وماذا باع وماذا اشترى من (الحلال) – أي الأغنام والجمال –. وقد قمت ذات يوم بزيارة أحد زملائي من الضابط، حيث كان ضارباً خيمته على مسافة ٧٥ كم من الكويت، وكان مكان عملي يوم ذاك في معسكر «واره»، والذي يبعد عن خيمة الضابط نحواً من ثلاثين كيلومتراً. وقد قدم لي القهوة العربية والشاي، وأصر على أن أبقى في ضيافته حتى الصباح. وكنت أود ذلك لولا أن موعد عملي كان يحول دون تحقيق هذه الأمنية. وقد سرني ان علمت مؤخراً أن صديقي هذا أصبح برتبة مقدم في الجيش وانه قائد لأحد الألوية فيه[١].



الضباط في الجيش يحترمون رؤساء قبائل البادية الى حد بعيد، ويقدرونهم تماماً. وهم على العموم معجبون بالنظم التقليدية وفي طليعتها الأنظمة الملكية، لأن معظم الضباط من أصل بدوي عشائري ينظر بعين الاحترام الى هذا التقليد في الزعامة والرئاسة.. وعندما زار الملك حسين ملك الاردن الكويت سنة ١٩٦٤، قام بزيارة أحد معسكرات الجيش، فاحتفل به الشيوخ والضباط احتفالاً حماسياً.. وعندما كان يتجول في المعسكر، خطر له ان يقفز فوق احدى الدبابات ليرى ما بداخلها. فأسرع ضابط برتبة رائد وركع على الأرض الى جوار الدبابة، والتمس من الملك ان يعتلي ظهره ويدوس على كتفه حتى يتمكن من الصعود الى الدبابة.. ولم تفلح جميع محاولات الملك لمنعه من ان يفعل بنفسه ما فعل،اذ كان قد تعبط قدم الملك وراح

---

(١) يقول الكاتب جان جاك بيريبي في كتابه «الخليج العربي» الصفحة ١١٦ في وصف صورة مماثلة: «وما زال هناك عشرون أو ثلاثون الف بدوي يترددون على الامارة وينتقلون في حلهم وترحالهم على الشاحنات عوضاً عن الجمال. ولكنهم حتى الآن لم يتخلوا عن الخيمة التقليدية المنسوجة من الشعر. وقد يقيمون في الامارة مدة طويلة، ولكن ما ان يمن الله على الصحراء بزخة من المطر ينبت على أثرها العشب وتكتسي الرمال في البادية بحلة خضراء، حتى يترك هؤلاء كل شيءويعودوا الى صحرائهم التي الفوها كأن فيها نداء لهم لا يقاوم.. وقد ترى الى جانب خيامهم أكواخاً من التنك وسعف النخيل تأوى اليها السيارات الحمراء المنكلة. ان هذا الخليط المدهش من القديم والجديد الذي يستأثر بالالباب هو أصدق صورة للكويت اليوم».

يشدها ويضعها على كتفه.. ويبدو ان الشيوخ قد سروا من لباقته وحسن تصرفه، فأمروا بترقيته، وهو الآن مقدم وآمر لأحد الألوية..

تنظيمات الجيش الكويتي:

الجيش الكويتي بصرف النظر عن الواقع العملي، يحتوي تقريباً من ناحية الشكل على جميع الادارات التي تتشكل منها الجيوش الحديثة. وهو آخذ بنظام الجيش الفرنسي من ناحية تنظيمات القيادة وتقسيمها الى شعب، ويجرى توسيعه بحسب متطلبات العمل. وقد قام بوضع هذه التنظيمات الزعيم «شلاش» الضابط السابق في الجيش السوري.



تقع أحياناً عند التطبيق صعوبات يقوم رئيس الأركان أو نائبه بتذليلها دون التقيد بالقوانين واللوائح.. وأذكر على سبيل المثال، ان رئيس الأركان رأى استحالة تطبيق القانون الذي يقضي بأن تشمل صلاحيات رئيس الشعبة الرابعة[1] الاشراف على الخدمات الطبية. وذلك بسبب ما لاحظه من الاختلاف في المستوى بين ادارة كالخدمات الطبية – التي هي ذات مستوى فني وعلمي عال – إلى جوار اشرافه على أمور في مستوى النقليات والتغذية وبعض الخدمات كالحلاقين والطباخين والفرّاشين.. لهذا فقد أمر بفصل الخدمات الطبية عن تلك الشعبة واعتبارها هيئة مستقلة تتبع رئيس الأركان مباشرة.

---

(١) عندما طُلب من قيادة الجيش الكويتي أن ترسل مندوبين عنها لتمثيلها في القيادة العربية المشتركة في القاهرة، الموكول اليها الاشراف على جيوش الدول العربية الموحدة وتنسيق عملها، وذلك في أعقاب حرب ١٩٦٧، فقد وقع الاختيار على رئيس الشعبة الرابعة (ع.ص) وهو برتبة رائد. وكانت بداية تعيينه في الجيش ككاتب مدني للمشاركة في تسجيل كشوفات الرواتب اثر حصوله على الشهادة الابتدائية. وقد تم تحويله مع غيره من المدنيين العاملين في الجيش الى السلك العسكري، وارتقى ليكون مسؤولاً عن توزيع الرواتب، ثم مسؤولاً عن الشعبة الرابعة، وهو الآن مقدم ورئيس الوفد الكويتي في القيادة المشتركة.

ومثل آخر، ان مرسوم تشكيل وزارة الدفاع جعل رئيس الأركان مسؤولاً عن الجيش، كما جعل وكيل الوزارة مسؤولاً عن ادارة الوزارة، وكلاهما مرتبط بالوزير.. ولكن رئيس الأركان لما رأى ان تعيين الوكيل لم يجر حسب تقديراته، حيث ان له رأياً معيناً في الكفاءات الواجب توفرها في وكيل الوزارة، لهذا فقد امتنع عن الرد على مراسلات وكيل وزارة الدفاع الموجهة اليه. وكان يرى ان مدير مكتبه كاف لأن يكون ندا لوكيل الوزارة، فكلفه بالرد عليه. وكان الوكيل لا يمانع في ذلك ولا يعترض عليه، مؤكداً ان هذا يعود الى سعة صدره وتواضعه وعدم تقيده بتوافه العمل الرسمي! وكان يؤكد لي انه مستعد لأن يراسل أي جندي في الجيش، ما دام الجندي يعرف انه يخاطب وكيل الوزارة. ويقول «ما قيمة دخولي في المشاكل مع رئيس الأركان وهو شيخ، أو حتى مع غيره، اذا كانت نتيجة ذلك خروجي من الوزارة؟».



مع ان المركزية شديدة في ادارة الجيش، الا ان التصرف يختلف بحسب عقلية الشخص المسؤول. وفي أغلب الأحيان يكون للشعبة وفروعها سكرتارية ورؤساء أقلام، وهؤلاء هم الذين يضطلعون بالعمل واعداده. وتكاد الشعبة الثالثة التي يرأسها الشيخ صالح محمد الصباح نائب رئيس الأركان تعتبر أهم شعب الجيش. ويعمد الشيخ الى اختيار مساعديه من الضباط المخلصين حيث يوزع اختصاصات العمل بينهم. ويقوم كل منهم بدراسة الموضوعات التي سيعرضها على الشيخ قبل تقديمها اليه، ويجب أن تشمل الدراسة التعليقات والتعليمات الختامية اللازمة حيث تسجل بخط المساعد نفسه. وهي العبارات الادارية التقليدية؛ لا مانع، أو موافق، أو يحال لجهة الاختصاص، أو يؤجل. ويقوم الشيخ بوضع توقيعه، ويكون هذا التوقيع على مسؤولية المساعد. واذا كان الأمر تلزمه دراسة وتفصيل، ولا يريد المساعد ان يتحمل المسؤولية وحده، فانه يستأذن الشيخ بتأجيله للدراسة المشتركة. والدراسة



اللواء الشيخ مبارك عبدالله الجابر الصباح
رئيس أركان الجيش

هنا لها يوم في الأسبوع ويحضرها الشيخ ومساعدوه الثلاثة. ويعمل كل من له معاملة حساباً لهذا اليوم، وتضاء أثناءه الأنوار الحمراء على باب قاعة الاجتماع.. وقد أتيحت لي الفرصة لحضور اجتماعين لعرض أمور تتعلق بالصحة العسكرية، وكان حضور الشيخ صالح هو الذي يضفي على الاجتماع جو الجدية والهيبة، وذلك لما يضرب من الأمثلة للحاضرين عن الذي خبره ورآه في انكلترا أثناء دراسته العسكرية فيها..

وتحضرني بهذه المناسبة بعض هذه التوجيهات حين عرض أحد المساعدين طلباً لآمر اللواء السادس المقدم (ع.ف.غ) باعادة توزيع كتيبة المدفعية وسراياها.. وكان رأي الشيخ صالح نائب رئيس الأركان «هذه الطلبات كلها خرابيط، (أي كلام فارغ)، وآمر اللواء يقدم هذه الطلبات والتعديلات لاظهار أهميته، مع ان اختصاصه لا يتعدى أمور اللاسلكي وادارة البدالات (توزيع المكالمات التلفونية)..» «أذكر عندما كنا في لندن، كنت أذهب يوم (الويك اند) مع السارجنت الانكليزي المرافق في جولة خارج المعسكر، وقد أدركنا المساء ذات يوم، ولم نستطع ان نعود الى المعسكر في الموعد المقرر. فتقدمنا من أحد الفنادق الممتازة، ولكن موظف الرسبشن (الاستقبال) لما رأى لباسنا ورتبنا، قال: هذا الفندق لا ينفعكم ابحثوا عن فندق آخر. وسألناه عن السبب؟ فقال لأن تكاليف فندقنا غالية عليكم. فضحكت وقلت له (O.K) احجز لكل واحد غرفة ممتازة. وعندما انتهى من تسجيل الأسماء، أعطيته خمسة جنيهات، فاندهش الرجل وراح ينحني ويشكر وكاد يقبل أيدينا».. وقد تبارى الحاضرون في الاعجاب بالطريقة البارعة التي ابتكرها الشيخ لانقاذ الموقف، واغتنم المساعد المختص بعرض موضوع كتيبة المدفعية - الموضوع الذي يسميه الشيخ بالخرابيط - اغتنم فرصة المزاج الرائق للشيخ ليقول «اذن سعادتكم لا تجدون مانعاً من الموافقة على طلبات كتيبة المدفعية؟» فقال الشيخ «لا مانع» ثم تناول الأوراق ووقع عليها ووقع الآخرون.. وانتقلوا الى الموضوع الآخر في جدول الأعمال..



العميد الشيخ صالح محمد الصباح نائب رئيس الاركان ويظهر في الصورة باللباس العسكري واقفا بين الشيخين عبدالله السالم وصباح السالم.

وله شعبة مخابرات أيضا..

أما الشعبة الثانية، أو الشعبة الخاصة كما يسمونها، فهي المختصة باستخبارات الجيش وتحقيقاته. وهي مطلقة الصلاحيات، ويتسم عملها بالسرية التي لا تمس.. والمشرف عليها (ع.ص) لا يحب التدخل في أعمالها بسبب الجهل المغلف بالتعالي، مما يجعله يعتمد في تسيير امورها على مساعديه.. وعلى هذا فقد اقتصرت مهمته على حمل الملفات لعرضها على رئيس الأركان.. وقرارات وتعليمات هذه الشعبة لا راد لها.

وككل عمل يجري بعيداً عن النور، فانه يتأرجح بين الجهل والسذاجة والخبث والطرافة، وكلها في محصلتها النهائية يكون فيها الاضرار بمصالح الأبرياء.. ذلك ان من يتولون شؤون هذه الشعبة هم مجموعة من الذين سدت في وجوهم أبواب العمل في بلادهم فنزحوا الى الكويت للارتزاق. وبينهم فريق من المغامرين الذين سبق لهم ممارسة هذا العمل في سلك المباحث في بلادهم، ثم ثبت عدم صلاحيتهم؛ بعضهم بسبب قبضهم الرشاوي، وبعضهم لخيانتهم الأمانة التي تمليها واجبات الوظائف العامة. وقد جمعت المصادفات هؤلاء الأشخاص في عملهم الجديد في الكويت مع مسؤولين كويتيين غير متعلمين من الذين تنقصهم الخبرة ومعرفة طبائع الناس.

بعض العاملين في المخابرات معجبون بالروايات البوليسية والأفلام الاجرامية وادعاء أعمال جيمس بوند.. ويعمد الواحد منهم في وسائله وأساليبه الى تقمص الشخصيات السينمائية. وتزود القيادة شعبة الاستخبارات بأجهزة التلفزيون وآلات العرض السينمائي والأفلام. كما تحرص الشعبة على توصية مخبريها وعملائها بمتابعة مسلسلات التلفزيون، كالهارب، والقديس وأفلام جيمس بوند، لأنها أحب الأفلام الى الجهات العليا في القيادة. وعلى هذا فإن متابعتها باتت واجبة، لأن من الجائز جداً الاعتماد عليها في تبرير أعمال الاستخبارات، سواء أكانت ناجحة أم فاشلة ما دامت مطابقة لحركات الممثلين في إحدى صورها..



أسر لي أحد العاملين في الاستخبارات، للدلالة على أهميته، بأنه كان يقوم بمراقبة أحد الناس، وانه (تفنن) في تعقبه نظراً لشدة حرص الشخص المراقب.. قلت له «ان بامكان أي شخص ان يزوغ منك اذا لاحظ انك تتعقبه بسيارة معينة، كأن يسرع أكثر أو ينحرف في شارع جانبي أو يقف ليرى ماذا ستفعل..». فابتسم ابتسامة الواثق من نفسه وقال: «ألم تر مسلسل المدينة العارية؟». قلت له «بعض حلقات». قال «لا لازم تشوفها كلها وتتابعها لأن فيها حركات عظيمة جداً، لقد أخذنا أمراً بتنفيذ مشهد منها.. وهو قيام محطات في أكثر من عشر مواقع في مدينة الكويت، حيث نوقف في كل موقع سيارة للاستخبارات، ويكون من حق كل من يكلف بمتابعة أحد الأشخاص ان يحمل مفتاحاً لها، مع تعليمات مشددة بأن لا يستعملها الا اذا تأكد مئة في المئة بأن الشخص المراقب قد لاحظ السيارة المتابعة له. ففي هذه الحالة، يترك المخبر سيارته وينتقل لاحدى هذه السيارات ويواصل عمله في الملاحقة. كذلك فان في كل سيارة ينتقل بها المخبرون عدة أرقام سيارات لوضعها على سياراتهم للتمويه على المطارَدين..».

ذكر لي أحد كبار الضباط في الجيش، انه فوجىء ذات يوم بأحد أعوان الشعبة وقد زاره، وأخذ يلمح الى انه سمع عن بعض آراء كان قد ابداها هذا الضابط في احدى الجلسات حول أمور لا تتعلق بالعمل ولكنها ذات صفة خاصة وفيها تعريض بالشيوخ. ثم اتبع ذلك بأن طلب اليه ان يعطيه مبلغ مائة دينار لأنه بحاجة اليها والتي من الممكن اعتبارها سلفة! ولم يجد الضابط بدا من ان يدفع تجنباً للمشاكل..

وحدثني آخر – وهو غير كويتي – عن أحد رجال المخابرات المكلفين بمراقبته وكيف وجده نائماً في فرندة بيته. ولما أمسك به متلبساً وقاده الى مركز الشرطة، انفرد رجل الاستخبارات بضابط المركز وكشف له هويته وطبيعة عمله. فتركه على الفور واحتجز الشاكي، وأصر على عدم السماح له بمغادرة المركز الا بعد ان أحضر كفيلاً كويتياً..



ويستعمل رجال الاستخبارات في الكويت أساليب التقاط واستماع حديثه، فقد كانوا أول من استعمل الميكروتل (Microtel). وهي آلة صغيرة بحجم علبة الكبريت، يمكن القاؤها في أي مكان داخل البيت أو المكتب أو السيارة، ولا حاجة لاستردادها لسماع ما سجلته، لأنها جهاز ارسال يرمي الصوت في دائرة نصف قطرها كيلومتر. ويوضع جهاز الاستقبال ضمن هذه المسافة، أو يكون في سيارة لمتابعة السيارة التي تحوى جهاز الارسال هذا، بحيث تكون المسافة بين السيارتين في حدود مسافة كيلومتر. ويمكن سماع الحديث على الفور أو الاحتفاظ به في شريط التسجيل.

حدثني أحد العاملين في جهاز الاستخبارات قائلاً: «ان أعظم ما نطمح اليه هو الفوز بتوقيع رئيس الأركان على معاملات الشعبة. والحصول على التوقيع له تكتيك خاص.. وهو اغتنام فرصة انشغال رئيس الأركان، وما أكثر مشاغله، فنستفيد من ثقته بالمدير ونحصل على التوقيع المطلوب بالرغم من العيوب التي تكون في صلب الأوراق المعروضة والتي لا يعرف عنها رئيس الاستخبارات نفسه شيئاً..». وسبب ذلك ان هوايات المدير هي شيء آخر غير عمل مدير المخابرات..فهو يعتبر نفسه ابن عائلة يثق بها الشيوخ، وهو يهوى الجلسات الحلوة (الفنية) والتي يتبارى المساعدون في اعدادها له. لهذا فان حضوره الى المكتب يكون متأخراً ويكون متحاملاً على نفسه وفي حالة مزاج مختلف ويكاد يجر نفسه للعمل جراً..

كنت أزور الشيخ صالح محمد الصباح نائب رئيس الأركان في صباح أول يوم من أيام رمضان، وكان الشيخ صائماً، وهو بالمناسبة رجل متدين محافظ يقيم شعائر الدين عن ايمان عميق. وكان بادي التبرم والملل وضيق الخلق، وقدرت ان ذلك يعود الى صيامه خاصة وانه مدخن، والصائم أكثر ما يضايقه في بداية أيام الصيام هو حرمانه من التدخين. قلت له يبدو ان سعادتك متضايق بسبب اشتياقك للسيجارة؟ قال «لا والله، اني متضايق من هذا الزنديق الكافر (ع.ص)، الذي جاءني أمس مساء ليبارك لي برمضان ورائحة الويسكي طالعه منه، وهو يظن ان الناس لا تشم ولا تقدر. وما اكتفى وما استحى على وجهه، بل حضر الآن قبل دقائق وجلس وكأنه ماكوشي

(لا يوجد شيء). وأنا والله لولا الأخ مبارك (يقصد الشيخ مبارك رئيس الأركان)، لما تركته هو وشعبته يوم واحد في القيادة. لأني أدري شلون يجمع معلوماته، وشنو (ما هي) هذه المعلومات وعلاقته بالذين يجمعونها له. وأنا بدون جواسيس ومخبرين استطيع معرفة الرمش الذي في عين أي واحد في الجيش كام مرة يرمش في اليوم..».

ملاحظة حول مهمة الجيش وترقياته:

هذا وقبل ان أختتم حديثي عن الجيش، لا بد من تسجيل ملاحظة هامة عن أحواله. وهي انه بالرغم من ان مهمته الاساسية التي يستهدفها المسؤولون من وراء انشائه ان يكون قوة حماية شخصية لهم، فان من تلك المهام أيضاً العمل على تحضير البدو عن طريق ربطهم بعمل ثابت فيه نظام وطاعة - وهو ما يخالف حياة الحرية والانطلاق التي يحياها البدوي عادة -، فان الكثيرين من الجنود وكلهم تقريباً من البدو، لا يقضون فترة تعاقدهم كاملة وهي مدة خمس سنوات. بل انهم يكتفون بسنتين أو ثلاثة تكون كافية لتجميع مبلغ[1] يحقق للبدوي برنامجه ومنتهى آماله في امتلاك قطيع من الأغنام يتولى رعايته لحسابه الخاص. وعلى ذلك فانه يعمد الى الفرار من الخدمة معتمداً على صعوبة ملاحقته والوصول اليه في بحر لا نهاية له من الصحراء..

والملاحظة الثانية والتي أرجو الا يفهم منها اني أقولها بدافع الزمالة التي تربطني بالأطباء.. ان هذه الفئة من الضباط ومن الطيارين كذلك - وهم بلا شك أكفأ الضباط وأجدرهم بالرتب التي يحملونها - أقل الضباط حظاً لدى المسؤولين، اذ لا تتم ترقيتهم الا في النادر. وقد يبقى الواحد منهم في رتبته خمس سنوات، وبعضهم قد مضى عليه الآن أكثر من هذه المدة دون ان يحصل على أية ترقية، مع انه لو كان يعمل في أي جيش عادي لنال أعلى من الرتبة التي يحملها في جيش الكويت.

---

(١) الجندية في الكويت تطوع وليس خدمة علم، ويقدر راتب الجندي بحوالي خمسة وخمسون دينارا - قرابة المائتي دولار - خلافا للاكل واللبس والنوم طبعا، وهو راتب مدرس بكلية الطب في بلاد عربية اخرى! (هذا في النصف الأول من الستينيات).

وتحضرني بهذه المناسبة هذه الطرفة التي تصور هذا الواقع الغريب، وهي ان ضابطاً برتبة نقيب دخل عندي في أحد الأيام، وكان أحد الأطباء الضباط يهم بالخروج. وبعد ان غادرنا قال لي الضابط متسائلاً «أليس هذا الطبيب هو الذي يقولون اسمه زاهي». قلت «نعم»، قال «سبحان الله، الدنيا حظوظ، كنت أعمل معه في معسكر «الروضتين» من ثلاث سنوات، وكان هو نقيب، وكنت أنا برتبة وكيل ضابط، وأنت ترى هالحين (الآن) انه احنا الاثنين نحمل نفس الرتبة».

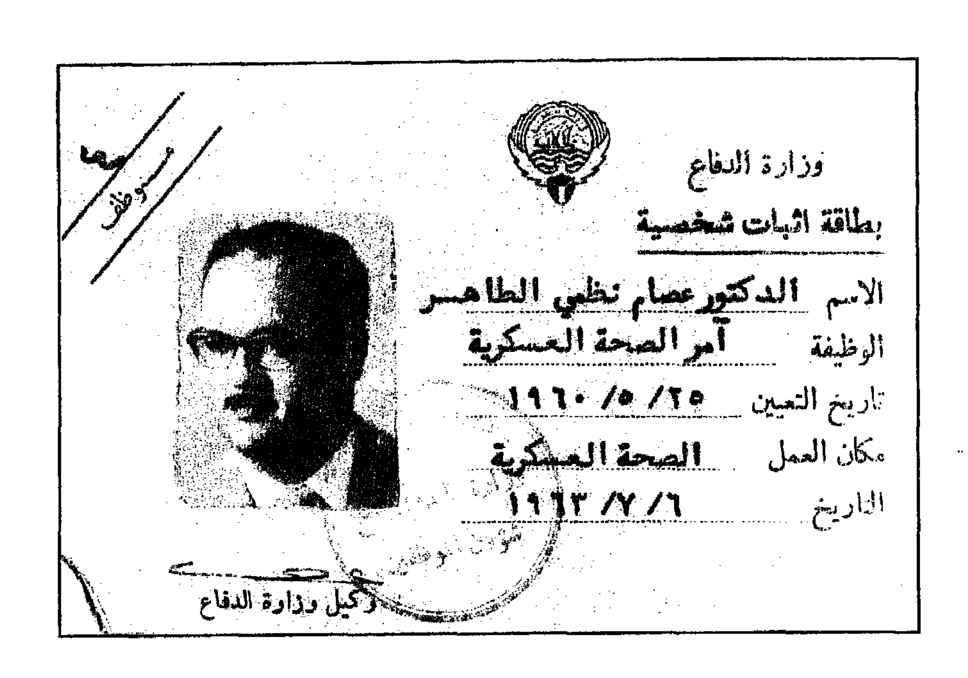
وزارة الدفاع

في وزارة الدفاع في الكويت، التي انشئت سنة ١٩٦١، اقسام مختلفة.. بعضها يشتمل على عشرات الموظفين، وبعضها الآخر فيه موظف واحد بلا كاتب أو سكرتير. وكل الادارات لها ما يبرر وجودها وما تضطلع به من أعمال بما فيها ورشة البلاستيك وورشة الخياطة، وكذلك طبيب وعيادة وصيدلية.

فورشة البلاستيك مثلاً تقوم بصنع أرقام سيارات الوزير والوكيل وكبار موظفي الوزارة وكبار زوارها بشكل بديع جميل، اذ تبدو نافرة متلألئة تلفت الأنظار. كذلك فإنها تقوم بصنع بعض اللوحات الجميلة لتعلق على أبواب المكاتب والقصور. وهي ورشة كاملة الاستعداد اذ فيها خطاطون وحفارون ونجارون وفنيون وماكينات حديثة.

أما عن ورشة الخياطة ففيها أمهر الخياطين، لأن مهمتها شيء آخر غير مهمة خياطي القيادة والمعسكرات للجنود والضباط، فهي خاصة بملابس الشيخ الوزير والوكيل وكبار الأصدقاء. ذلك ان الوزير يتصرف باريحية لطيفة، فهو يجلس في مكتبه ويقصده الأصدقاء للحديث والتحية وشرب القهوة العربية والشاي.. وأثناء الحديث يتطرق الكلام الى أناقة الشيخ وحسن عنايته بمظاهر العمل الوزاري. وبلا تردد يصيح الوزير طالباً من المرافق (أبو أنيس) ان يدعو له رئيس ورشة الخياطة محمد الباكستاني. ويقول للحاضرين «هذا هو الريّال (الرجل) الذي صنع كل هذا» مشيراً الى دشداشته. ثم يأمر محمد بأن يأخذ قياسات الزائرين وان يصنع لكل واحد منهم نصف دستة من هذه الألبسة، وتكون بالطبع على حساب الوزارة.. ويحدث أحياناً ان لا يكون عدد العاملين في الورشة كافياً، وهي الحالات التي يمتد فيها عمل الورشة ليشمل ملابس المقيمين بقصر الشيخ، فيطلب محمد النجدة من ورشة خياطة المعسكرات والتي تصله على الفور تلبية لطلب الوزير.





بطاقة التعريف الرسمية لمؤلف الكتاب الصادرة عن وزارة الدفاع الكويتية

ويعز على الوزير ان تقتصر الخدمات الطبية على الجيش وحده دون كل من يعرف من أصدقاء ومعارف، فهو دائماً يضع تلك الخدمات تحت تصرف الجميع وبسخاء عجيب. وعلى هذا فقد أمر بأن يكون الى جواره طبيب وصيدلية لتلبية الطلبات وهي كثيرة وغير متوقعة ولكنها تذلل جميعاً أمام رغبات الوزير. فاذا كان الوزير في حاجة الى حقنة بنسلين يومياً لمدة أربعة أيام، فان على الطبيب ان يزوده بعشرين حقنة على الأقل.. وقد حدث أن اتصل بي الطبيب العامل بوزارة الدفاع سائلاً سرعة تزويده بحبوب مُلينة (Boldolaxine) قائلاً انها لأمر الوزير. وعندما طلبت من رئيس الصيادلة ان يزود صيدلية الوزارة باللازم، قال ان فيها كمية لا تقل عن مائتي حبة – علماً بأن الاحتياج العادي يكون ثلاث حبات ويصرف للشخص عادة في حدود عشرة حبات –. وعندما نقلت هذا الكلام لطبيب وزارة الدفاع، قال الطبيب، لقد أرسلت مائة حبة للوزير ولكنه لامني على تقتيري واهمالي لطلباته، ولما أخذت أشرح له الكمية اللازمة قال «ولكن هذا بالنسبة للمرضى العاديين أما بالنسبة لي فيجب ارسال الف حبة على الأقل..». وقد كان وأرسل له ما أراد.



ويوم زار الأمين المساعد للجامعة العربية الدكتور سيد نوفل الكويت أيام أزمة الكويت مع العراق سنة ١٩٦١، قام بزيارة وزير الدفاع. وعندما قدم له الشاي مُحلى، واعتذر عن شربه بسبب استعماله «للسكارين».. رفع الوزير السماعة وأمر طبيب الوزارة أن يحضر له سكارين حالاً. وهرع الطبيب ليقدم زجاجة كاملة مقفلة فيها مائة حبة، مما أثار غضب الوزير واشمئزازه. ففهم الطبيب رغبات الوزير، وعاد ثانية وهو يحمل الف حبة قدمها للأمين المساعد. وهنا طلب الوزير من الطبيب ان يغادر المكان.. واتصل بي تلفونياً وقال بأن عندنا فلانا ونريد ارسال حبوب سكارين له. فقلت حاضر سنرسل له الف حبة حالاً. قال حتى أنت تقول الف حبة؟ قلت كم تأمر، قال ارسل عشرين الف حبة على الأقل.. قلت انها كمية كبيرة والأمين المساعد سيحتار ماذا يفعل

بها وهي تكفيه ولو امتد به العمر ثلاثين عاماً أخرى.. قال «هذا مش شغلك، أنا أقول ارسل عشرين الف يعني ارسل عشرين الف». وكان من المستحيل علي أن أفعل، وتطلب الأمر الاتصال برئيس الأركان الذي افتى بارسال نصف الكمية خوفاً من غضب الوزير..

قامت احدى شركات الأدوية الألمانية بتوريد حبوب لعلاج الروماتيزم بمبلغ الف دينار تقريباً، وعندما تمت محاسبتها حدث خطأ، وذلك بأن دفعت وزارة الدفاع لها ستة آلاف دينار. وعندما راجعت الشركة حساباتها وتبين لها الزيادة، طلبت من وكيلها في الكويت ان يشعر الوزارة بذلك. وبالفعل أبلغ وكيل الشركة الوزير بالموضوع. فاثنى معاليه على أمانة الشركة ودقتها وأمر بتوجيه كتاب شكر اليها مع الطلب منها بأن ترسل ذات الصنف من الحبوب بالخمسة آلاف دينار الزائدة[1].



ويتمتع وكيل الوزارة بشعبية كبيرة في الوزارة جاءته بعد ان كان موضع تهيب.. ذلك انه كان يُظن، وقد قدم للوزارة بعد توليه قيادة لواء الدبابات، انه سيعامل موظفي الوزارة المدنيين بنفس الاسلوب الذي كان يتبعه مع جنوده وضباطه. لأن من مميزات السيد الوكيل تغلغل الروح العسكرية ونشاطها في نفسه.. فراح يتشدد في مواعيد الدوام وتدقيقها وذلك بالوقوف في الساعة الثامنة على باب الوزارة ليسجل موعد وصول الموظفين بنفسه.. ثم تبين له ان هذا الاسلوب لا ينتج عنه سوى الارهاق له والمشاكل مع الموظفين. فعدل عن طريقته السابقة في معاملتهم، وذلك في محاولة منه لحفظ (جبهته) الوزارية سليمة ومتضامنة بكسب موظفيها الى جانبه.. وذلك في مواجهة قيادة الجيش التي كان ضباطها يغبطون هذا الوكيل، وهو ضابط مثلهم، على المكانة العالية التي تقلدها بحيث أصبح عليهم ان يلقبوه «بسعادة

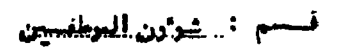
(١) عندما بلغتنا رغبة الوزير اعتذرنا عن اعتماد استلام الكمية لأنها تزيد عن حاجتنا أكثر من خمس مرات.. وبعد أخذ ورد استمر عامين، وافق وكيل الشركة على توريد مجموعة كبيرة من الأصناف لتغطية المبلغ.

الوكيل».

كانت تمر بوكيل الوزارة بعض الظروف المالية الصعبة، وكان يجد ان من الضروري الالتجاء الى الوزارة كي يقترض منها المبلغ اللازم، وذلك (بنية) سداده شهرياً على أقساط.. وحتى لا يبدو الوكيل وكأنه المقترض الوحيد، فقد كان يعمد الى تشجيع موظفي الوزارة هم الآخرين على التقدم اليها بطلبات للاقتراض، حيث يسارع الى الاستجابة لها والموافقة عليها.

وعطفاً من الوكيل على هؤلاء الموظفين الذين كان يرهقهم، ويرهقه هو قبلهم، اقتطاع جزء من رواتبهم لدفع الأقساط، فقد كان ينتهز أية فرصة مبهجة، كعيد الاستقلال أو مناسبة عيد الفطر، كي يتقدم من الوزير بطلب اصدار أمره باعفاء المقترضين مما اقترضوه «خاصة وانهم جميعاً طال عمرك من أبنائنا الكويتيين، وقد اقترضوا مبالغ ليفكوا ضيقهم، فبعضهم علشان الزواج، وبعضهم أهله مرضى، وبعضهم جاء له مولود.. وأنتم أبو الجميع وكلهم خدامين الشيوخ، وقد سددوا بعض الأقساط، فلو أمرتم باعفائهم لكان هذا فضل كبير منكم..». والحق ان الشيوخ في هذا المجال لا يبارون، خاصة وان السداد سيكون من اموال الوزارة. حيث يقوم الشيخ بالتوقيع على امر الى وكيل الوزارة تكون صياغته قد اعدت بعناية من قبل الوكيل. بحيث يأتي على شكل تفويض عام من الوزير الى الوكيل باعفاء جميع المقترضين من الاقساط المتبقية دون تحديد لاسماء او مبالغ.. وبناء على هذا الأمر – التفويض –، يصدر الوكيل التعليمات الى أمين الصندوق باعداد الكشوف التفصيلية اللازمة، ويجري اعتماده لها استناداً الى اعفاء الوزير. ويبدو انه وبدون قصد من الوكيل، فان هذا الاعفاء كان لا بد من ان يشمل قرض الوكيل نفسه، والذي ربما بمحض (الصدفة) يكون معادلاً لاضعاف مجموع كل قروض الموظفين الآخرين..

وزارة الدفــاع



قســم : شؤون الموظفين

الرقــم : ش/[illegible]

التاريخ : [illegible]

لمن يهمه الأمر

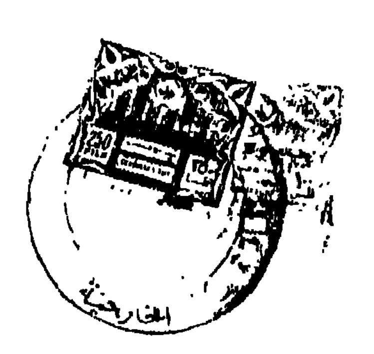
تشهد وزارة الدفاع بأن السيد الدكتور حسام نظمي الطاهر قد عمل لديها في الفترة ما بين ٢٥/٥/١٩٦٠ لغاية ٤/٣/١٩٦٥ حيث أنهيت خدماته بناء على طلبه ،

وكان يشغل منصب " آمر الصحة العسكرية " عند أنتهاء خدمته في الجيش ، وهو نشيط ومجد في عمله .

وبناء على طلبه زودناه بهذه الشهادة ،،،

وكيل وزارة الدفاع
سليمان عبد اللطيف عبد الجليل

دولة الكويت
[illegible] الإدارة القنصلية
صدق من [illegible]
[illegible]
لا تتحمل أية مسئولية قبل وزارة الخارجية فيما يخص محتويات الوثيقة
وتم التصديق . [illegible] مدير الادارة القنصلية
الكويت في ٢/ [illegible] /١٩٦٥ والادارية



الفصل السابع

التفرقة والتمييز في الكويت

- الجنسية الكويتية؛ تمييز وتفرقة.
- انه «غيتو».. ولكن بالاختيار!
- ايضاً الموظف شيء جديد في الكويت.
- هي مؤلمة.. ولكنها طريفة!
- قصص من قضايا الابعاد.

التفرقة والتمييز في الكويت

الجنسية الكويتية؛ تمييز وتفرقة

قد تحمل شهادة من كلية (السنترال) في باريس في الهندسة، فهذا لن يجعل منك، اذا أسعدك الحظ، أكثر من مهندس في الكويت. وبدون أية شهادة في الهندسة، فإنه من الممكن أن تكون رئيس مهندسين بل ووكيل وزارة الأشغال، شريطة أن تكون معك شهادة أعلى من كل الشهادات، انها شهادة الجنسية الكويتية..

وأن تكون طبيباً في الكويت ومعك (M.R.C.P) أو (F.R.C.S) ايضاً ممكن، ولكن اذا كنت كويتي الجنسية ولم تكن طبيباً، حتى وان لم تر كلية الطب في حياتك، فإن بإمكانك أن تكون مديراً لمدراء المستشفيات..

أن تحمل شهادة دكتوراة في القانون، وتطلب فتح مكتب محاماة عادي في الكويت، فلن يقبل طلبك.. لا تحمل أية شهادة في الحقوق، ولكن احمل شهادة الجنسية الكويتية ولتكن ما تكون، حتى ولو صاحب متجر، فان بامكانك أن تصبح وزيراً للعدل..

إعمل تحت قيادة مونتغمري أو رومل، واحصل على شهادة أركان الحرب من كلية (سانسير) الحربية الفرنسية، وأطلب أن تكون ضابطاً في الجيش الكويتي بمثل رتبتك في الجيش البريطاني أو الأمريكي أو الألماني فلن يُستجاب لطلبك.. ولكن إعمل ولو حارساً لأحد الشيوخ وادع له بطول العمر، فقد تصبح برتبة ومقام (العم أبو يوسف) آمر الجيش، أو آمراً لأحد الألوية فيه.. ولكن قبل كل هذا عليك أن تكون كويتياً، لأن هذا هو سر الأسرار وراء كشف المواهب..

أن تكون محرراً في التايمز بل ورئيس تحرير لايف وأحد أصحاب ليموند وخليفة بيفربروك[1]، فان كل هذا لا يؤهلك لكي تكون صاحبا أو رئيس تحرير أو مديراً أو

---

(١) هو أحد ملوك الصحافة في بريطانيا بل ملكها الأوحد في النصف الأول من هذا القرن، وقد عمل وزيراً في حكومة السير ونستون تشيرشل في الأربعينات.

مسؤولاً في أية جريدة من جرائد الكويت.. ولكن لو كنت كويتياً فاصدر جملة صحف ومجلات في كل موضوع، في السياسة والأدب والفن وحتى في علم الفضاء، فهذا جائز ولو لم تكن قادراً على كتابة سطر واحد من كل هذه الصحف والمجلات..

أنا أرى انك قد تفاءلت وفرحت وشعرت كأن الدنيا أصبحت بين يديك، وتصورت أن الأمر هين سهل، اذ لا ينقصك سوى التقدم بطلب للحصول على هذه الجنسية، ظناً منك أن طلبك سيجاب على الفور لأنك عربي ومثقف وتنتسب إلى الأصل نفسه وتتكلم اللغة نفسها وتشعر الشعور نفسه مع شعب الكويت.. أما ان كنت أوروبياً فربما مسك شعور الاستعلاء والغرور، بأن طلبك الجنسية الكويتية هو تنازل منك لقبول جنسية شعب شرقي متخلف سوف يفخر بأنك قبلت الانتساب اليه.. ولكن مهلا فان النظرة للموضوع من الجانب الآخر مختلفة جداً. فالكويتيون ينظرون لطالب جنسيتهم وكأنه متطاول الى شيء سام بعيد المنال، وقد سبقك الى هذه المعركة أكثر من ربع مليون من الوافدين على الكويت، وبينهم الذين أمضوا فيها أكثر من خمسة عشر عاماً، فسقطوا جميعاً على عتبة القانون الذي لم يكن المقصود من وضعه هو منح الجنسية بالفعل، بل ان صدوره على ما يبدو كان فقط لمجرد ان تكون قوانين الكويت حول مواضيع الجنسية تحوي مواد مشابهة لتلك الموجودة في قوانين ودساتير الدول الأخرى المتحضرة ليس غير.. ذلك ان آلافاً من الوافدين قد استكملوا شروط الحصول على الجنسية الكويتية؛ اقامة شرعية غير منقطعة، خلو من السوابق، مصدر شرعي للدخل، معرفة اللغة العربية.. الى آخره من الشروط المتعارف عليها. ومع ذلك فان هذا لم يوصل طلباتهم الى الهدف من تقديمها وهو الحصول على الجنسية، وذلك بسبب وجود شرط أخير يحجب كل الشروط، ألا وهو موافقة مجلس الوزراء والذي لا يوافق في كل الأحوال[1].

في التاريخ القديم، كانت الجنسية الرومانية زمن أمجاد روما وأيام كان شرف حمل الجنسية مقصوراً على سكان روما نفسها، كانت أكثر تواضعاً وأوسع صدراً في

---

(١) أمكن فقط لخمسين شخصاً أن يحصلوا على الجنسية وان يجتازوا حاجزها العالي، حيث كانوا من الذين تربطهم ببعض الشيوخ علاقات عمل خاصة - من تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير: الجزء الاول، الفصل الاول، الصفحة ٨ -.

قبول منحها للعناصر الأخرى وخاصة التي تشعر أنها في حاجة اليها. ولابد لنا ونحن نذكر روما وجنسيتها ان نقول، ان شرف حمل الجنسية الرومانية كان يقابله شرف حمل السلاح والموت في سبيل روما ومجدها، والذي كان مقصوراً هو الآخر على سكان روما..

وفي العصر الحديث، فإن دولاً متقدمة علمياً وفنياً ومكتظة بالسكان والكفاءات ومعتدة بنفسها ولها أمجادها ومكانتها الدولية كأميركا وألمانيا، فإن بالامكان ان تقيم فيها خمس سنوات أو عشر على أكثر تقدير وتصبح فيها مواطناً، أما الكويت، وهي البلد الذي يعتمد اعتماداً كاملاً شاملاً في كل جزئيات حياته اليومية وفي كل مرافقه على الأجانب، فإن نظرته للموضوع ضيقة الأفق تماماً واقليمية بكل المقاييس.. ولعل الارقام التالية المأخوذة في أواسط الستينات من احصائيات مجلس التخطيط الكويتي، تكشف لنا عن هذا الذي نتحدث عنه. فهي تشير إلى أن في الكويت نحواً من ٧٠٠ طبيب وصيدلي ولا يوجد بينهم سوى ٢٠ طبيباً كويتياً، أي ان الكويتيين يشكلون نحواً من ٣٪ من حاجة البلد من الأطباء والصيادلة، وان أصحاب المهن الفنية والعلمية هم ١٣٠٠ كويتي و١٢٠٠٠ غير كويتي، وان الحرفيين هم ٥٥٠٠ كويتي و٧٥٠٠٠ غير كويتي. وان حملة الشهادة فوق الثانوية هم ١٨٠ كويتيا و٢٠٠٠ غير كويتي، وان الجامعيين هم ٣٥٦ كويتيا و٥٠٠٠ غير كويتي، وان عدد المدرسين في المدارس الابتدائية هم ١٢٥ كويتيا و٢٢٠٠ غير كويتي، وفي الثانوية ٩ كويتيين و٤٩٠ من غير الكويتيين، وفي كلية المعلمين لا يوجد أي كويتي للتدريس أمام ١٠٢ من غير الكويتيين(١).

(١) وبالمناسبة، فان من الامور الغريبة في الكويت، ان عضوية النقابات والنوادي والجمعيات ذات النفع العام، مقصورة على الكويتيين.. وعلى ذلك، فان نقابة الاطباء او المعلمين او المهندسين مثلا، تتشكل فقط من بين هذا العدد المحدود من الكويتيين الخريجين. بينما المقيمين، الذي يزيد عددهم في هذه المهن عشرات المرات عن زملائهم الكويتيين، فانهم ليسوا اكثر من منتسبين لهذه النقابات ولا يتمتعون بأي حماية او حقوق او ضمان. وهم لا يمنحون حق الوصول إلى أي منصب فيها كعضوية مجلس الادارة، أو رئاسة احدى اللجان، أو حتى حق الانتخاب بها. والشيء الوحيد الذي يتساوون به مع الكويتيين هو دفعهم للاشتراك.

ان هذا الوضع وتلك الحقائق الغريبة، دفعت بالبنك الدولي للانشاء والتعمير كي يقول في تقريره: «من المؤكد ان مستوى السكان في بلد ما، والعناصر والفئات التي يتألف منها، ونسبة الازدياد فيه، هي من العوامل الأساسية التي تؤثر في الانماء الاقتصادي لذلك البلد. وقد تبين للبعثة، ان السلطات الكويتية لم ترسم حتى الآن سياسة ايجابية بالنسبة لما يجب أن يكون عليه عدد سكان الدولة والعناصر والفئات التي يتألف منها في المستقبل.. ان قوانين التجنس الحالية حصرية للغاية.. ومع ان تقديم التوصيات في موضوع السياسة السكانية يخرج عن نطاق المهمة التي كلفت بها البعثة، الا اننا نحث الحكومة على أن تعير الموضوع مزيداً من الاهتمام. وترى البعثة أن تخفيف القيود المفروضة على التجنس يخدم مصالح البلد من حيث استقرار الاقتصاد ونموه. وعلى وجه التخصيص اعطاء الجنسية إلى جميع الأطفال المولودين في الكويت الذين مضى على اقامتهم فيها مدة معقولة من الزمن، وبتخفيف الشروط الموضوعة على تجنس غير الكويتيين القادرين على المساهمة الفعالة في نمو الاقتصاد الكويتي»(١).

وقد تقدمت البعثة بالنصح للمسؤولين كي يحاولوا اقناع أصحاب الكفاءات بالبقاء في الكويت والاطمئنان إلى العمل فيه، وذلك بمنحهم الجنسية الكويتية. وكان رد المسؤولين هو المزيد من الاستجابة الى دعاة الاقليمية الضيقة الذين لا يقدرون مصلحة الكويت الحقيقية. فقامت بإجراء تعديلات على قوانين الجنسية جعلتها أشد ضيقاً وحصراً. فبعد ان كانت الاقامة لمدة ثمان سنوات للعرب وخمس عشرة للأجانب كافية لجواز التقدم بطلب منح الجنسية، اذا بها تصبح عشر سنوات للعرب وتبقى خمس عشرة للأجانب «.. والمهم في هذا التعديل ما نص عليه من أن مدة الاقامة في الكويت قبل تاريخ صدور التعديل، لا تحتسب من أجل اكمال المدة المشروطة للتجنس»(٢).

---

(١) التقرير: الجزء الأول، الصفحة XI.

(٢) التقرير: الجزء الأول، الفصل الاول، صفحة ٨ .

واقامة الوافدين في الكويت تحكمها قوانين عجيبة غير مسبوقة في أي مكان آخر.. ذلك ان هذه الاقامة مهما طالت، فانها تظل مجزأة ولمدة سنتين فقط. ولا تتجدد بصورة تلقائية، بل ان القانون يلزم المقيم باعادة تقديم طلب للاقامة كلما انتهت اقامته السابقة. ويعامل طلبه للاقامة وكأنه طلب جديد يستوجب تقديم كل الأوراق الثبوتية اللازمة وما أكثرها. والسبب في هذا الاجراء، ان الاقامة في الكويت مرتبطة بعمل معين تنتهي بانتهائه.. وهذا ما يجعلها محددة فقط بعامين كحد أقصى. ويجوز انهاؤها قبل تلك المدة لو تم انتهاء عمل صاحبها في المؤسسة التي يعمل بها، أو تم فصله منها، أو توقفت هي عن العمل. وترتب على هذا استحالة حصول أي مقيم على اقامة دائمة. وبالمناسبة فان مثل هذا القانون الذي يجيز منح الاقامة الدائمة غير موجود أصلاً في قوانين الكويت، ولم يحصل ان تمتع أحد به منذ وجدت الكويت.

والقوانين التي تحكم اقامة الوافدين في الكويت تبدأ بداية مأساوية لا تخطر لبال.. ذلك ان القادم الى الكويت وبمجرد ان تطأ قدمه أرضها، يتم حجز جواز سفره لدى الجهة التي يعمل بها سواء كانت هذه الجهة دائرة حكومية رسمية أو شركة أو أفراداً. ويظل جواز السفر محجوزاً لدى جهة العمل حتى ولو امتدت اقامة هذا القادم سنة أو عشر سنوات.. وهناك موظفون يعملون في مؤسسات رسمية وغير رسمية مضى عليهم أكثر من هذه المدة وما زالت جوازات سفرهم محجوزة. ولا يتم تسليم الجواز لصاحبه الا لأمور تتعلق بتجديده أو للقيام بالاجازة. ويتم ذلك من خلال طلب رسمي يلزمه التوثيق في سجل خاص، ولا ينفذ وفي جميع الأحوال، الا بتوقيع مسؤول أو صاحب عمل كويتي الجنسية له توقيع معتمد ومصدق عليه من غرفة التجارة ووزارة الداخلية.

★★★

وحتى تكون الصورة أوضح، فاننا نستعرض احدى جلسات مجلس الأمة المنعقدة يوم السبت ١٩٦٣/١١/٢٣ والتي بحثت أموراً تتعلق بالجنسية الكويتية:

قال العضو السيد محمد الرشيد: ان الجنسية الكويتية يجب ان تمنح لمن أقام في الكويت منذ سنة ١٩٢٠، إلا اذا أثبت للجنة الخاصة بالجنسية ان الطالب قد حارب

دفاعاً عن الكويت[1]. ثم اقترح تشكيل لجنة من ستة أشخاص، اثنان من مجلس الوزراء واثنان من مجلس الأمة واثنان من مجلس التخطيط، كلهم كويتيون، للتحقيق في الأوراق الثبوتية التي أدت الى منح الجنسية الكويتية للذين حصلوا عليها في السابق. ووافقه على رأيه العضو السيد راشد الفرحان، فقال بايقاف التجنس وفحص الحالات السابقة، وزاد بأن يكون المتجنس كويتيا بالدم.. وفسر ذلك بأن يكون والد الطالب وجده وجد جده جميعا مولودين في الكويت..

غير ان الدكتور أحمد الخطيب يرى ان هناك كثيرين متجنسين لمجرد انهم أبرزوا ورقة تملّك كانت تعطى بطريقة صورية. وقال ان القانون ينص على ان يعرف المتجنس اللغة العربية، وان هناك فئات كبيرة لا تعرفها (وهي اشارة الى حصول بعض الايرانيين بموجب أنظمة الجنسية السابقة على الجنسية الكويتية). وقال ان لجان الجنسية يجب ان تهتم باعطائها لبدو الكويت وللفقراء الذين لا يحملون أسماء بارزة تقنع أعضاء اللجنة. وقال انه يعرف حالة لفقير طُلِبَ منه رشوة مائة دينار.. وعندما طلب وزير الداخلية اعطاءه الاسم، استعد الدكتور الخطيب ان يفعل بشرط ان تتم حماية الشخص وان لا يتم تسفيره من الكويت قبل مثوله أمام البرلمان أو لجنة التحقيق كما حدث مع آخرين في السابق. وأعطى مثلاً يتعلق بثلاثة أشخاص هم خليل ابراهيم حسين ودخيل هلال محمد غانم وثالث لم يذكر اسمه، قال إن اثنان من أعضاء مجلس الأمة (العضوان هما يوسف السيد هاشم ومحمد الرشيد) قاما بالسؤال عنهم عندما بلغهم ان الحكومة اعتقلتهم. فأخبرهما وكيل وزارة الداخلية بأن اثنين منهم أبعدا فعلاً وان الثالث أُخرج بكفالة.

وقال العضو خليفة الجري، انه يجب أن تكون للجنسية لجنتان، واحدة لاثبات الجنسية للكويتي بالتأسيس، والثانية للكويتي بالتجنيس، الأولى لجماعة الدم، والثانية لمن كان في الكويت قبل سنة ١٩٤٥ . وقد حبذ عدد من النواب بأن تكون الأفضلية في اعطاء الجنسية لأبناء البادية المحيطة بمدينة الكويت. وقال في ذلك السيد يوسف

---

(١) المقصود هنا انه ذلك الذي حارب في «معركة الجهرة» اياها!

الرفاعي «لكوننا في حاجة الى جيش وفي حاجة الى شرطة وفي حاجة الى جميع مقومات الحياة، وحتى نظهر بمظهر دولة لا ينقصها عدد السكان، فهؤلاء البدو[1] يأتون في الدرجة الأولى من الأفضلية ليحصلوا على الجنسية الكويتية لأن امتزاجهم معنا أسهل من امتزاج غيرهم، فعاداتهم وتقاليدهم وطباعهم ستجعل لهم الأفضلية اذا أردنا ان نكثر سوادنا».

وبعد هذا كتبت مجلة صوت الخليج في ١٩٦٦/٨/١١ تتحدث عن قرار آخر لمجلس الأمة وصفته بأنه «قرار رائع» «ما زال المواطنون يتحدثون عن القرار الرائع الذي اتخذه مجلس الأمة الموقر بايقاف التجنس لمدة عشر سنوات. فقد نادى المواطنون جهاراً نهاراً، ومراراً وتكراراً بوقف التجنس لأنه مشكلة المشاكل بالنسبة للدولة ككل وللحكومة وللمواطنين الأصليين..».

هذا ولا بد من الاشارة الى ان الحاصل على الجنسية لا يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الكويتي، اذ انها جنسية درجة ثانية، فلا يحق له الانتخاب ولا الترشح لعضوية مجلس الأمة والبلديات، ولا تولي المناصب العليا ابتداء من درجة مساعد وكيل وزارة.

تقول مجلة صوت الخليج في عددها ٢٢٧ تاريخ ١٩٦٦/١١/١٧ تحت عنوان «كويتيون درجة ثانية».. «مواطنون كويتيون بالتجنس بعثوا لنا برسالة يقولون فيها: نحن مواطنون كويتيون بالتجنس، تقدمنا منذ سبع سنوات لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، طالبين مساعدتنا للحصول على بيوت من بيوت ذوي الدخل المحدود. ومنذ ذلك التاريخ ونحن نراجع المسؤولين بالوزارة، وأخيراً كان جوابهم لنا أنتم مادة ثانية لا تستحقون. الذي نريد ان نعرفه،ألسنا مواطنين لنا حقوق وعلينا واجبات كما ينص دستور البلاد.. اننا نطالب بمساواتنا».

---

(١) المقصود هنا هو الفئة الواسعة من سكان الكويت الذين يشكلون عصب الجيش ورجال الأمن والذين اصطلح على تسميتهم «بدون».. وهو ذاك الكويتي الذي ولد هو وآباؤه وأجداده في الكويت مثله مثل باقي الكويتيين، ولكنه لا يحمل الهوية - شهادة الجنسية الكويتية.

انه «غيتو».. ولكن بالاختيار!

الامتيازات التي يتمتع بها الكويتيون تفوق الحصر ويصعب تحديدها، فهي شاملة لكل نواحي الحياة بما في ذلك المدارس والجامعات والمستشفيات والسكن وفي كل قطاعات الدولة الرسمية والتي امتدت حتى الى القضاء..

فالكويت مثلاً معجبة بالأمم المتحدة لأنها تعتبر نفسها مدينة لها بالبقاء، لهذا نجدها لا تترك مناسبة من مناسبات أعيادها الا واحتفلت بها. وقد يمتد الاحتفال أحياناً الى ثلاثة أيام أو حتى أسبوع، تقام فيه المهرجانات والحفلات الرسمية؛ فهذا أسبوع الصحة العالمية، وذاك يوم حقوق الانسان، وذلك يوم للاحتفال بعيد العلم لمنظمة اليونسكو، ويوم لعيد الطفولة الى آخره.. وفيها كلها تصدر الطوابع التذكارية، وتنقل الاحتفالات الى الجمهور بواسطة الاذاعة والتلفزيون، حيث يُرى أحد الوزراء يرأس الاحتفال نائباً عن سمو الأمير. ويلقي الوزير خطاباً بديعاً كله دعوة للخير والحرية والتعاون والمساواة.. وفي الجلسة ٢٦ لمجلس الأمة ١٨/٤/١٩٦٤، وافقت الكويت على الاتفاقية رقم ١١١ الخاصة بالتفرقة العنصرية فيما يختص بالاستخدام والمهنة. وقد نصت مادتها الأولى على «ان التفرقة هي أي تمييز أو استثناء أو تفضيل على أساس العنصر أو اللون أو النوع (ذكر أو أنثى)، أو الدين أو العقيدة السياسية أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي الذي من شأنه منع أو اساءة تكافؤ الفرص أو المعاملة في التوظف أو المهنة». ونصت المادة الثالثة على أن «يتعهد كل عضو تسري عليه هذه الاتفاقية ان يعمل على اصدار التشريعات والنهوض ببرامج التربية فيما يضمن قبول ومراعاة هذه السياسة. وان تلغي أية مواد تشريعية، وتعدل أية تعليمات إدراية، أو ما يجري عليه العمل مما لا يتمشى مع هذه السياسة. وان يأخذ بهذه السياسة فيما يختص بالتوظيف تحت الادارة المباشرة لسلطة وطنية. وان يبين في تقاريره السنوية عند تطبيق هذه الاتفاقية الاجراء الذي اتخذ لمتابعة السياسة والنتائج المترتبة على هذا الاجراء».

ولكن ومع أن النصوص صريحة لا تحتمل أي تأويل، فانه يبدو ان الكويت لحداثة عهده بشؤون الحكم، لم يُمنح الفرصة الكافية للاطلاع على هذه الوثائق والمعاهدات التي وقعها.. ففي الكويت مثلاً ما زالت هناك أحياء كاملة يحظر فيها السكن على غير الكويتيين مهما كانت صفة راغب السكن وجنسيته ودينه وأصله وعمله وثقافته أو وضعه الاجتماعي. ومن هذه الأحياء حي الشويخ والشامية وكيفان والخالدية وغيرها..

ان هذا التصرف من الحكومة يكون مفهوماً نوعاً ما لو انه مقصور على بعض الأفراد لاعتبارات سياسية مثلاً، كما يحدث عندما تعمد بعض الحكومات البوليسية الى تحديد اقامة خصومها في مدن معينة(1). ولكن أن يكون هذا شاملاً لكل الأجناس لمجرد كونهم لا ينتسبون للكويتيين ولا يحملون الجنسية الكويتية، فانها تعتبر تفرقة وتمييز، ومغايرة لما نادت به كافة المؤسسات العربية والدولية الحريصة على حقوق الانسان وكرامته. اذن كيف يمكن تفسير قيام الكويت باستدعاء المستشارين والقضاة والأطباء والمهندسين من البلاد العربية وغيرها كي يسهموا في تقدمه وترقيته، ثم عندما يصلون اليه فانه يعاملهم كما تعامل أمريكا وجنوب افريقيا السود. الأمر الذي (يستنكره) حتى وزير خارجية الكويت في بيانه أمام مجلس الأمة ١٩٦٣/٦/١ حين قال «اننا نشجب التفرقة العنصرية بجميع أشكالها، وان لنا من أصالتنا العربية وتعاليم الاسلام ما يدعونا الى نشر رسالة الأخوة والسلام دون تفريق في الجنس أو اللون أو المعتقد. ان المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، وبين الشعوب في الحرية والحياة الكريمة، هو ما نؤمن به وما نسعى الى تحقيقه متعاونين مع جميع الشعوب والدول في العالم».



ترى لو أننا سايرنا كلمات وزير الخارجية العاطفية الانشائية، وتجاوزنا عن التمييز

(١) وهو أيضاً يتعارض مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي نص على حرية الانسان في الاقامة في المكان الذي يريده داخل الدولة.

الحاصل في الكويت بالنسبة للسكن، فماذا نسمي التفرقة في التعليم؟. ذلك انه في الكويت محظور على جميع الأطفال غير الكويتيين دخول مدارس الدولة الرسمية الخاصة بالأطفال، لانها وقف على الكويتيين فقط. وكم هو مؤثر موقف المدرسين والمدرسات الوافدين الى الكويت للتدريس في هذه المدارس، حين يرى المدرس منهم في الفصل أطفالاً يعطيهم كل حبه وحنانه وجهده ولا يستطيع ان يرى طفله هو بينهم.. ان منظمة اليونسكو التي تستضيفها أحياناً الكويت لعقد مؤتمراتها على أرضها، فانها لا شك تفضل ان لا تعقدها في الكويت، بل وحتى ان لا تكون الكويت من الموقعين على معاهدتها، على ان تجري مثل هذه التفرقة في الكويت. ومع هذا «وفوقه» فاننا نجد الكويت تطلب في المؤتمر الاقليمي العربي الخامس للّجان الوطنية لليونسكو الذي انعقد في الكويت في فبراير ١٩٦٦، تطلب في أحد مقررات المؤتمر من منظمة التحرير الفلسطينية «تزويد جامعة الدول العربية في أقرب وقت ممكن بكافة الوثائق والبيانات المتوفرة لديها حول التمييز العنصري في التعليم الذي يمارس في فلسطين المحتلة بين الطلاب العرب وغيرهم من الاسرائيليين». مما يفتح المجال للتساؤل، ترى لماذا يذهب المسؤولون الكويتيون بعيداً ولا يبحثون عما يجري في الكويت ذاتها..؟

وليس تعليم الأطفال هو الذي يلقى هذه التفرقة، بل انه في التعليم الابتدائي أيضاً، حيث صدرت مؤخراً قرارات، ليس للتوسع في التعليم، بل لجعله أشد ضيقاً على الوافدين، وذلك بأن حصرت نسبة القبول منهم بعشرة في المئة من الطلبة، بينما هؤلاء الوافدين يشكلون ٦٠٪ من سكان الكويت.

ان المدارس في الكويت تعتبر نموذجية البناء والمعدات، وهي غاية في الترف والبذخ، بحيث انها تفوق مثيلاتها في السويد أو أميركا، ويكفي ان نعلم ان المدرسة الابتدائية الواحدة تكلف على الأقل مليون دولار، وان المدرسة الثانوية كالمدرسة الخالدية مثلاً، قد كلفت ثمانية ملايين دولار. فليت المسؤولين عمدوا الى التوفير في البناء بحيث يكون معقولاً وعادياً، لا كما يقول بعضهم، باباً لانتفاع المقاولين

والمتعهدين، ولحب الظهور كبناة لمدارس تصلح كنموذج يقاد اليه الزوار من العرب والأجانب لاعطاء دليل على تقدم الكويت..



إن سياسة التفرقة والتمييز التي تنفذ في الكويت، تحتمي مع الأسف في ظل الشرعية وتطبيقاً لقوانين تصدر عن مجلس الأمة الكويتي بحماس وتفاخر أمام المواطنين، الذين يُظهر لهم المجلس مدى حرصه على مصلحتهم، والتي تقابل من الحكومة بمنافسة مماثلة، لأن الحكومة تخشى ان تُتّهم بأنها أقل كويتية من مجلس الأمة..

فقوانين التجارة مثلاً، تحظر على غير الكويتي أن يحصل على ترخيص لفتح محل تجاري أو الحصول على توكيل لشركة أجنبية، أو الدخول في مناقصة أو مقاولة، الأمر الذي يجري حصره في الكويتيين فقط. وبذلك بات على الوافدين الذين يريدون مزاولة مثل هذه الأعمال، ان يدوروا حول هذا القانون، وذلك بالبحث عن كويتيين يؤجرون أسماءهم مقابل أجر شهري أو سنوي، أو أخذ نسبة مئوية من الارباح دون القيام بأي عمل سوى التردد على المتجر في آخر كل شهر لقبض (الأتاوة).. وكثيراً ما يحدث أن يستغل الكويتي – المالك الرسمي للمحل –، حاجة مالك المحل الحقيقي، بأن يتردد عليه عدة مرات شهرياً حاملاً من المحل ما يحلو له من البضائع والحاجيات بدون دفع ثمنها.. وأكثر ما يكون ذلك عند قرب انتهاء الترخيص، حيث يملك الكويتي أن يرفع كفالته عن صاحب العمل، مما يؤدي الى اغلاق مؤسسته أو متجره. أو يعمد الى التمسك بحرفية العقد الرسمي، فيدعي ملكيته الكاملة للمشروع ويستولي عليه.



والارتزاق عن طريق استغلال حمل الجنسية الكويتية يزداد ويتسع بترتيب يمهد له القانون، الذي يلزم الوافد الى الكويت بأن يحصل على كفالة مواطن كويتي حتى

يحصل على اقامة في الكويت.. وكثيراً ما تتطور علاقة الكفالة هذه الى أكثر من دفع أجر مقطوع عنها الى أن تصبح صورة من صور العبودية التي سمعنا وقرأنا عنها في العصور الماضية، وذلك حين ترتبط حرية انسان برضاء ومزاج وارادة انسان آخر.. ذلك ان بإمكان الكفيل الكويتي ان يوجه كتاباً الى وزارة الداخلية يعلمها فيه انه قد سحب كفالته المودعة لديها عن فلان الفلاني، ويكون الاجراء الفوري من وزارة الداخلية هو الغاء اقامته واعطائه مهلة ثلاثة أيام لمغادرة البلاد. ولا تقبل كفالة جديدة الا بعد أن يغادر البلاد ثم يعود اليها من جديد ليبحث عن كفيل جديد بأجر جديد طبعاً.. يقول عضو مجلس الأمة أحمد الفوزان في الجلسة الثالثة لمجلس الأمة يوم السبت ١٩٦٣/١١/٩، «إن الكفالات أصبحت مورد رزق، فهناك كثير من الناس جالسون في المقاهي يتصيدون الناس، ويكفلون الواحد منهم على أنه يشتغل عندهم، وكلما يسأله أحد يقول انه يشتغل عند فلان الكويتي». ويقول السيد خالد المسعود في الجلسة ذاتها «ان المسؤولية تقع على عاتق الذين يعطون الكفالات، فشخص واحد يكفل عشرين أو ثلاثين شخصاً، وآخر يكفل خمسة عشر محلاً تجارياً ويأخذ من كل واحد مبلغاً شهرياً يتراوح ما بين ١٥ - ٥٠ ديناراً».

أيضا الموظف شيء جديد في الكويت

كانت ظاهرة التوظف في الكويت احدى صور الحياة الاجتماعية الجديدة فيها. ففي الماضي، كان عمل الكويتيين هو الصيد والغوص والتجارة وصناعة بناء السفن البدائية. أما اليوم، وبعد أن اختفت هذه المهن والحرف وبقيت منها التجارة، فقد بات من الضروري وجود أعمال تشغل وقت هؤلاء الناس وتكون مصدر رزق لهم. وحيث ان البترول هو المصدر الوحيد للدخل القومي، وحيث ان الدولة هي التي تتلقى عائداته، لهذا فقد تطلع كل مواطن في الكويت الى الدولة كي توجد له وظيفة، وأصبح هذا المفهوم شاملاً لكل الكويتيين من كل المستويات بمن فيهم النواب والصحفيون والوزراء..

يقول تقرير البنك الدولي «ان مفهوم الموظفين مفهوم جديد جداً في الكويت، وهو لدرجة كبيرة بعيد عن طريق التفكير ونهج الحياة كما كان في الكويت قبل اثني عشر عاماً.. وعليه يصبح من السهل علينا ان نتفهم لماذا اعترضت سبل تنظيم الوظائف العامة على أسس عصرية صعوبات جمة ما تزال قائمة».

وقد أبرز التقرير ثلاث صفات رئيسية في مشاكل الموظفين في الكويت:

«أولها وجود عدد كبير من الموظفين الأجانب في الوظائف الادارية والمهنية والفنية، وبين العمال المهرة وغير المهرة.

ثانيها انعدام الفصل بين متطلبات المصالح الشخصية ومستلزمات الوظيفة العامة.

وثالثها صعوبة اختيار الموظفين الصالحين والاشراف عليهم في جو الأحكام الشخصية، والضغوط السياسية، والقرارات الطارئة، والاجراءات الاضطرارية..».

«.. إن المنح والامتيازات تتطلب اجراءات خاصة ومساواة عادلة عند التطبيق، بيد أن هذا الامر لا يتوفر في الادارة الحالية في الكويت»[1].

لقد انعكست أمور الجنسية على شتى مظاهر الحياة في الكويت بشكل واضح وعنيف، ولعل انعكاسها على وظائف الحكومة نتج عنه ما يمكن ان يوصف بأنه أعظم

---

(١) تقرير بعثة البنك الدولي: الجزء الثاني، الصفحات ٦ و ٧ .

المشاكل على الاطلاق. ففي الكويت يشكل الموظفون ٢٠٪ من عدد السكان، ومرتباتهم تبلغ نحو ستين مليون دينار أي ٢٨٪ من ميزانية الدولة. لهذا كان هناك صراع مستمر يدور حول هذا الجهاز الضخم الذي هو محور حياة غير الكويتيين ومورد رزقهم الأساسي وهم الذين يشكلون أكثر من نصف سكان الكويت(١).

في الاحصاءات الرسمية التي أصدرها مجلس التخطيط الكويتي سنة ١٩٦٦ مقارنة دقيقة لعدد الموظفين ومؤهلاتهم من الكويتيين وغير الكويتيين، وهو يدل على مدى الحظ الذي يناله حامل الجنسية الكويتية. وقد ميز الاحصاء بين الموظف والمستخدم؛ فاذا كان الموظف هو الشخص الذي يجب ان لا يقل مؤهله عن الشهادة الثانوية، فان عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية من الكويتيين هو ١٩٥٠، وفوق الثانوية هو ١٨١، والجامعية ٣٦٥، والممتازة - فوق الجامعية - ٢٩ . وعلى هذا فمجموع المؤهلين للوظائف من الكويتيين هو ٢٥٠٠ شخص. ومع هذا فنحن نجد ان الموظفين الكويتيين ١٥١٣٨ شخصاً! واذا راجعنا عدد الحاصلين على المؤهلات نفسها من غير الكويتيين، فانهم ١٤٢٢٠ يحملون الشهادة الثانوية، ٢٠٢٣ شهادتهم فوق الثانوية و٥٠٠٣ من الجامعيين و٣٨١ فوق الشهادة الجامعية، أي ان عددهم جميعاً ٢١٦٠٠ شخص، الموظفون منهم هم ١٣٣١٩ .

وبمقارنة هذا البيان الاحصائي عن تعيين الكويتيين في وظائف الحكومة، وبين تعيينهم في القطاع الخاص، نجد ان التعيين في وظائف الحكومة يأتي في الغالب لأسباب لاعلاقة لها بمصلحة العمل، وانه جاء فقط بسبب شهادة الجنسية الكويتية التي اعتبرتها قوانين الدولة مؤهلاً أعلى مقاماً من كل الشهادات الجامعية. والذي يوضح ذلك ان الكويتيين أنفسهم في القطاع الخاص لا يوظفون أبناء الكويت. أي ان أعضاء مجلس الأمة، وهم في مقدمة المتسلطين علي القطاع الخاص وكبار أصحاب الشركات والمؤسسات المالية والتجارية، يدعون الى توظيف الكويتيين في وظائف

---

(١) يبلغ عدد الكويتيين ٢٢٠ الفاً (احصاء ١٩٦٥). ويشكل الاردنيون نحواً من ٧٨ الفاً والعراقيون ٢٦ ألفاً واللبنانيون ٢١ الفاً والسوريون ١٧ الفاً والمصريون ١١ ألفاً. أما أكبر الجاليات غير العربية فهم الايرانيون ٣١ الفاً والهنود ١٢ الفاً وكذلك الباكستانيون ١٢ الفاً ومن الأجانب الانكليز ٣ آلاف ثم الأميركيون..

الحكومة فقط حيث ستتولى هي دفع رواتبهم. أما إذا تعلقت الامور بمصالحهم الخاصة في المؤسسات والشركات، فاننا نجدهم «يستخدمون ٨٠٪ من غير الكويتيين و ٢٠٪ من الكويتيين. وفي مجال الأعمال اليدوية سواء أكانت لعمال فنيين أو غير فنيين، فان غير الكويتيين يشكلون ٨٥٪ منهم[1]. والكويتيون القلائل الذين يعملون في المصانع يشتغلون كتبة أو مشرفين غير فنيين أو سعاة. ويبدو ان تعيين هذا العدد من الكويتيين في الشركات يتم لاعتبارات سياسية ولأمور تتعلق بالعلاقات العامة».

وقصد التقرير ان أصحاب العمل اذا عينوا كويتيين، فانهم يفعلون ذلك للاستفادة من صلاتهم وقرابتهم بالموظفين الكويتيين في دوائر الحكومة لاتمام الصفقات معها بوصفها المشتري الأول في السوق. وأيضاً حتى لا يكونوا بقصرهم العمل على غير الكويتيين عرضة للنقد من بعض الصحف ومن الناخبين.



كان مجلس الأمة الكويتي يجسم صيحات دعاة التقشف وضغط المصروفات عن طريق الاستغناء عن الموظفين غير الكويتيين، وذلك في محاولة الأعضاء للاقتراب أكثر نحو الناخبين. وعلى هذا فقد شكل مجلس الأمة سنة ١٩٦٣ لجنة للتحقيق في تضخم الجهاز الحكومي، وكانت اللجنة تضم سبعة من أعضاء المجلس. وقد أعطيت صلاحية تقصي الحقائق ودراسة المعلومات واصدار التوصيات. ولم تقبل اللجنة ان تضم الى عضويتها أي عضو من مستشاري الحكومة القانونيين أو خبراء ديوان الموظفين، حتى تكون قراراتها متمشية ولو من ناحية الشكل مع القانون.

وقد استدعي رئيس ديوان الموظفين وهو كويتي طبعاً، لالقاء بيان أمام مجلس الأمة حول تضخم عدد الموظفين الذي يشكو منه النواب، ذلك العدد الذي يشكل ٢٠٪ من سكان الكويت. قال رئيس ديوان الموظفين في الجلسة المنعقدة في ٢٦/٥/ ١٩٦٣ بالحرف الواحد: «اعتقد ان للكويت ظروفاً خاصة تختلف عن ظروف بعض البلاد، ذلك ان عدد الموظفين الكبير سببه زيادة حجم الخدمات العامة التي تقوم بها

---

(١) من تقرير بعثة البنك الدولي: الجزء الأول، الفصل الثاني، الصفحات ١٣ و ١٤ .

الدولة كالصحة والكهرباء والماء. ثم ان عامة الشعب في القطاعين العام والخاص يعتمدون على مصدر للثروة رئيسي وهو البترول. بمعنى انه لا توجد هناك صناعة أو زراعة أو نشاط تجاري يستطيع ان يستوعب بعض الأيدي العاطلة عن العمل. فجميع من هو عاطل عن العمل لجأ الى الحكومة لمجرد الحصول على رزقه. فتوجد فجوة بين الموظف وبين الخدمة التي يجب ان يقدمها للدولة، وهذا أدى الى انخفاض مستوى الكفاءة بين الموظفين. وأصبح في كل وزارة وفي كل ادارة موظفان، موظف يعمل وموظف رديف يعني احتياطي. موظف يعمل وموظف بلا عمل ولا يستطيع ان يواجه المشكل. إن الشخص الذي لا يعمل في غالب الأحيان وأقولها بصراحة أغلبهم من الكويتيين غير المتعلمين». ثم واصل رئيس ديوان الموظفين كلامه فقال «واذا استثنينا بعض الموظفين الكويتيين الذي يشغلون المراكز الحساسة، فان الغالبية لا يجيدون القراءة والكتابة، لهذا يوجد الى جانبهم موظف غير كويتي يقوم بهذا العمل. اننا لو أخرجنا الزائدين عن العمل فسنجد أن حوالي ٩٠٪ من الزائدين هم كويتيون. ان أي لجنة ستبحث ستصدم بالحقيقة وهي ان هناك انخفاضاً في مستوى الكفاءة بين مئات الموظفين في الدولة وانه يمكن حصرها في فئة الكويتيين».

وبعد ان أنهى رئيس ديوان الموظفين كلامه، انهال عليه الأعضاء لوماً وتقريعاً، وأكدوا لزوم شروع اللجنة في مهمتها، وأيدت ذلك مع الحملة على رئيس الديوان، عدة صحف محلية.

بدأت اللجنة تحقيقاتها عن طريق القيام بزيارات مباشرة للوزارات المختلفة لتطلع على عمل الموظفين، وكانت تدقيقاتها ودراساتها تتم بطريقة فريدة في نوعها.. تدخل اللجنة الى أحد المكاتب وتسأل أي موظف غير كويتي السؤال الآتي: «هل عملك هنا يعجز عن القيام به شخص كويتي؟». وكانت إجابة الموظف بين أمرين: أما ان يقول «نعم انه يعجز»، وهنا ينهال عليه أعضاء اللجنة لوماً وتقريعاً وتوبيخاً وتهزيئاً له ولكفاءته وعلمه «وماذا تظن نفسك وشنو تساوي أنت...»؟ وتعتبر الموظف مدعيا وغير كفؤ وغير جدير بالعمل، وتوصي بانهاء عقده. وإما ان يقول « كلا انه لا يعجز»،

فسرعان ما تقرر اللجنة وجوب انهاء خدمة هذا الموظف بموجب اعترافه وتقريره.

★★★

وفي الوقت الذي كانت فيه اللجنة مستمرة في عملها في محاربة التضخم في الجهاز الحكومي، كان تلفزيون الكويت (وليس الاذاعة، اذا يبدو ان المقصود ان لا يسمع الناس في الخارج مايقوله الاعلان)، يذيع بياناً يقول فيه: (ان الاذاعة وتلفزيون الكويت في حاجة الى مذيعين، ويشترط في المتقدمين لاشغال هذه الوظائف ان يكونوا من الكويتيين الحاصلين على الشهادة الابتدائية).

وأذيع بيان رسمي آخر صادر عن وزارة العمل يقول: «أيها الكويتي، ان كنت قادراً على القراءة والكتابة، أو ان كنت ملماً بها، أو ان كنت لا تقرأ ولا تكتب، فتقدم الى مكاتبنا لتقييد اسمك حيث سيجري الحاقك في أي عمل مناسب للتدريب عليه، وسيجرى صرف ٤٥ دينار شهري لك حتى يتم مزاولتك للعمل بصورة كاملة».

وقد بلغ عدد الذين تقدموا نحواً من ثلاثة آلاف كويتي، هم كل العاطلين عن تلقي رواتب من الحكومة عن طريق التوظف. وبتعيينهم بات جميع غير المؤهلين وغير المتعلمين والأميين من الكويتيين مستخدمين حكوميين رسميين..

تقول لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في التقرير رقم ٢ عن الباب الثاني، جلسة ١٥ يونيو ١٩٦٣ في توصيتها المقدمة لمجلس الأمة «بالتقليل من الفرّاشين (السعاة) والذين يقوم أكثرهم فقط بتقديم المرطبات والشاي والقهوة، والتي يُخرج تقديمها دواوين الحكومة عن طابعها الرسمي، فان اللجنة لاحظت ان نسبة الفرّاشين في بعض الوزارات قد بلغت فرّاشاً لكل موظف».

وأعلنت وزارة الدفاع ذات يوم عن حاجتها لثلاثة محاسبين، وقد خصصت الدرجة السابعة لهذه الوظيفة. أي ان المحاسبين المطلوبين يجب أن يكونوا من حملة الشهادة الثانوية، وذلك بموجب قانون الوظائف المدنية العامة الكويتي.. (كثيراً ما

كان يحدث ان يقبل حملة الشهادات الجامعية من غير الكويتيين ان يشغلوا مثل هذه الدرجة، وكانت دوائر الحكومة تقبل ان تدخل بدور المساوم والمستفيد من ظروف وحاجة هؤلاء الناس). وكان الاعلان صريحاً بأن المطلوب محاسبون ويفضل الكويتي. وظلت الوزارة مشغولة قرابة الشهرين في اجراء الامتحانات للمحاسبين الكويتيين الذي يتقدمون. وكان معظمهم لا يعرفون القراءة والكتابة، ولكنهم يعرفون شكل الأرقام ويستطيعون تمييزها. وكانت قلة منهم ملمة بالقراءة والكتابة وقادرة على الجمع والطرح ولكنها لا تقدر على عمليات حسابية فيها ضرب أو قسمة. وكان موضع استغراب المتقدمين الشديد انه لا يجرى تعيينهم وهم كويتيون وقادرون على تمييز الأرقام واضافتها بعضها الى بعض. وكانوا يتساءلون في دهشة، كيف لا يصلحون محاسبين وهم يشترون من الدكاكين حاجياتهم المنزلية ويقدرون على مساومة البائع وتدقيق ما يدفعون ويصرفون..



يأخذ تقرير البعثة الدولية على الحكومة الكويتية «تمييزها الشديد بين الكويتيين وغيرهم، وذلك حين جعلت للكويتيين وحدهم حق الحصول على الوظائف الدائمة والمناصب الرئيسية العليا. وكذلك حق الحصول على معاش تقاعدي بينما غير الكويتي يأخذ تعويضاً مقطوعاً. وكذلك النص رسمياً على جواز شغل الوظائف بمؤهلات أقل من قبل الكويتيين، مع جواز الاستثناء في ترقيتهم». وقال التقرير «ان أسوأ مشكلة يعاني منها غير الكويتيين هي عدم الاستقرار، لأنهم يعملون بعقود تجدد سنوياً، ولا يعلمون متى يحل عليهم الغضب ويلقى بهم في عرض الطريق، خاصة وان القانون سمح للحكومة بأن تنهي عقودهم بدون ابداء أسباب»[(١)].

ان هذا التقرير الذي وضعته البعثة الدولية وانتقدت به أوضاعاً معينة، كانت تأمل أن يقوم المسؤولون بتداركها عن طريق اصدار القوانين التي تزيد من تشجيع غير

---

(١) التقرير: الجزء الثاني، الصفحات ٩ و ١٠ .

الكويتيين وتطمئنهم على أعمالهم، فإذا بالحكومة الكويتية تصدر القرار تلو الآخر بما يخالف تلك التوصيات. ومن ذلك القانون بعدم دفع بدل عن المدة المتبقية من العقد اذا زادت عن ثلاثة أشهر. مع ان القانون السابق الذي كان موضع انتقاد البعثة بسبب تضييقه على غير الكويتيين، كان يلزم الحكومة بدفع أية مدة متبقية من العقد.

كذلك فقد كان القانون يجيز للموظف الكويتي ان يترك عمله لأي وقت يشاء، ثم اذا عاد اليه فان خدمته السابقة تضم الى الخدمة الجديدة. أما غير الكويتي فكانت فترة الانقطاع يجب ان لا تزيد عن سنة فقط. وإذا بمجلس الوزراء يصدر في ١٩٦٦/١٠/٣٠ قراراً بأثر رجعي – وهو مخالف للدستور – يسري فقط على الموظفين والمستخدمين غير الكويتيين، وهو يمنع ضم خدمتهم السابقة مهما كانت مدتها وأسباب انقطاعها، بما في ذلك حالات الأشخاص الذين سبق وأصدر مجلس الوزراء قراراً بضم خدماتهم وسويت حالتهم فعلاً.



ويبدو ان عامل الزمن وتكرار الصورة على كل المستويات، قد جعل كبار المسؤولين لا يستغربون ان يجدوا ان رؤساء الدوائر والأقسام من الكويتيين يعتمدون اعتماداً كاملاً في انجاز العمل على رئيس قلم لديهم من غير الكويتيين، تكون مهمته دراسة العمل وابداء الرأي حوله واعداد المذكرات والمراسلات ثم عرضها على الرئيس الكويتي والذي يقتصر عمله على التوقيع. ولعل السبب يعود الى ان الكبار – وزراء وغيرهم – هم ايضاً يعتمدون على موظفين من غير الكويتيين، حيث امتدت خدمات هؤلاء الى كتابة الرسائل الشخصية وأحياناً العائلية لهؤلاء الرؤساء نظراً لعدم مقدرتهم على كتابتها..

تقول جريدة السياسة الكويتية في العدد ٩١ – ١٩٦٧/٣/٨ تحت العناوين الآتية:

«رئيس القسم كويتي .... ولكن من يدير القسم؟

صاحب الخطاب كويتي .... ولكن من أعد الخطاب؟

الصحافة بأقلام كويتية .... ولكن من يكتب المقال؟

الماء يشربه الكويتيون .... ولكن من يصنع الماء؟

المدارس للتّلاميذ الكويتيين .... ولكن من يدّرس الكويتيين؟

مجلس الأمة فيه نواب كويتيون .... ولكن من هم الخبراء في مجلس الأمة؟

«أدق الأمور في حياتنا العامة ليست من صنعنا وليست بادارتنا والأمر يحتاج منا أن نضع المواطن الكويتي أمام مسؤوليته قبل ان نزيد في املاء معدته..».

وقد ضحكت كثيراً حين روى لي صديق كان يعمل مساعداً لمدير احدى الدوائر، وكان هو القائم الحقيقي بعمل المدير. انه عندما جاءتهم من ديوان الموظفين الاستمارات اللازمة لملئها عن شهادات الموظفين وخبراتهم، فانه وجد نفسه في مأزق حين حمل اليه مدير الدائرة الكويتي، وكان موظفاً في الدرجة الأولى، أوراقه وجاء يسأل عن الذي يكتبه لأنه لا يحمل أي شهادة، فضلاً عن انه لا يقرأ ولا يكتب ولكنه يوقع اسمه. وقد اتفق المدير مع مساعده على ان يكتب له أمام الخانة الوحيدة من المؤهلات التي أمكن بكثير من التجاوز تعبئتها، وهي خانة مدى اتقان المدير للقراءة والكتابة، حيث تم تعبئتها بعبارة «ملم بالقراءة والكتابة»..



في كل بلاد العالم يوجد نظام لترقية الموظفين يحدد السنوات التي يجب ان يمضيها الموظف في درجته حتى يرتقي لدرجة أعلى. وطبيعي فان هناك حالات نادرة يجوز فيها ترقية الموظف ترقية استثنائية، بحيث لا ينتظر انقضاء المدة كاملة، وهو ما يعرف عادة باسم الترقية بالاختيار أو الاستثناء. وفي الكويت يقول القانون ان المدة اللازمة للموظف حتى يرتقي لدرجة أعلى هي خمس سنوات، شريطة وجود درجات

شاغرة تسمح بهذه الترقية. هذا هو القانون، أما عند التطبيق، فقد حصر الترقية بالاختيار – الاستثناء في الكويتيين. «ويمكن للموظفين الكويتيين أن يحصلوا على الدرجة الاولى في فترة لا تتجاوز الثماني سنوات من بداية تعيينهم في الدرجة الرابعة»(١). ويجوز لمجلس الوزراء الاسراع في ذلك أكثر بجعل الموظف يقفز درجتين معاً. هذا بينما على الموظف غير الكويتي ان يمضي في درجته المدة القانونية، بحيث يلزمه كي ينتقل من درجة الى أخرى أضعاف المدة اللازمة للموظف الكويتي. وقد يبقى في درجته عشر سنوات بحجة انه لا توجد شواغر في الدرجات.

وقد ترتب على هذا الوضع ان بات من غير الصعب ان تجد موظفاً يشغل منصب سفير أو وكيل وزارة مثلاً، وقد تخرج من المدرسة الثانوية أو الابتدائية، وآخر يشغل منصب رئيس شعبة في وزارة وهو بالكاد يفك الخط.



لقد تبنى مجلس الأمة شعار أحقية جميع المواطنين بالتمتع بالوظائف الحكومية وحمّلَ ديوان الموظفين مسؤولية ذلك. والمجلس لا يشترط أي كفاءة أو مؤهل للتوظيف سوى ان يكون صاحبه كويتياً. وراح من أجل ذلك يضغط على الوزراء الذين يتظاهرون بدورهم بالرضوخ لطلبات المجلس مسايرة لمظاهر الديمقراطية.. ومع هذا فان الأمر لا يعدم وجود بعض الأصوات المعتدلة التي تكشف الجوانب الأخرى للمشكل، واني انقلها هنا حرفياً من محاضر جلسة مجلس الأمة تاريخ ١٨/٤/١٩٦٤ .. «ان البطالة ليست بسبب قلة الوظائف، بل لأن العاطلين لا يقبلون بها لأنهم يريدون أعمالاً لا يقدرون عليها».. «ليس من مهمة الدولة ان تشغّل كل العاطلين لأن هذا له حد، فاذا أمكن للدولة ان تفعل ذلك الآن لأن عدد العاطلين ثلاثة آلاف مثلاً، فانه سيكون مستحيلاً مستقبلاً، لأن كل شخص لا يُجدّ في عمله ويهمل به، فانه مطمئن بأنه سيجد الوظيفة لدى الحكومة، وهذا خطأ، فمن اللازم ان ننشىء

(١) البنك الدولي: الجزء الثاني، صفحة ١٢ .

مدارس مهنية لتعليم هؤلاء حرفاً تمكنهم من العمل في الحكومة أو بمحلات خاصة بهم».

وقد اعترض النواب على القول بأن العاطلين يصرون على اشغال وظائف معينة، وقالوا أنهم يقبلون بأي عمل. ولكن عضواً منهم رد عليهم بأن «وزارة الداخلية في حاجة الى ٥٠٠ شرطي، ولم يقبل الثلاثة آلاف عاطل ان يعملوا كشرطة حتى الآن».

وقد حمل المجلس على رئيس ديوان الموظفين متهماً اياه بأنه يقف أمام تعيين أبناء الكويت في الوظائف ، وتقرر استدعاؤه لمناقشته فقال:

«ان العاطلين عن العمل معظمهم من الكويتيين البدو، وقد عرض عليهم العمل جنوداً وشرطة فرفضوا، ووظائف مستخدمين فرفضوا، وقال لي بعضهم أريد مكتباً مثلك.. وأصر بعضهم على أن يأخذ وظيفة مراقب في وزارة، وكان أغلبهم لا يجيدون القراءة والكتابة. ومن حيث المبدأ، فإن الديوان لا يوجِد شغل للعاطلين، فهذا من اختصاص الشؤون الاجتماعية. وان أكثر من الف ومائتين من العاطلين موجودون طول النهار في الديوان يحتلون طرقاته وممراته وحجراته وهم يريدون ان يضربونا».

وقال رئيس ديوان الموظفين عن الوضع قبل وجود الديوان «كان يتم أحياناً تعيين الموظف بدرجة ما، ثم تجري ترقيته بعد ثلاثة أيام لدرجة أخرى، وان بعض الموظفين تمت ترقيتهم أربع درجات في سنتين. وكان كل مدير يراجع الديوان طالباً التعديل في القانون بحسب حالة أحد الأشخاص. وقد عدلنا القانون أربع مرات، حتى جاءت بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير واعتبرت تعديلاتنا خطوة الى الوراء.. لقد أرجع التقرير أساس المشكل الى السلطات الواسعة التي يتمتع بها الوزراء ومجلسهم، اذ ان لهم حق الاستثناء في التعيين وفي الترقيات. وان الوزراء يقدمون المقترحات الرامية الى الاعفاءات والاستثناءات لأسباب شخصية، أو لصعوبة فهمهم لتطبيقات القانون»[1]. وواصل رئيس ديوان الموظفين كلامه فقال «انه عندما وضع قانون

---

(١) في كل جلسة من جلسات مجلس الوزراء يدخل كل وزير وفي يده ملف فيه معاملات مختلفة تتسم بطابع الاستثناء، ويخرج الوزير وقد حصل على موافقة المجلس. ذلك ان كل وزير يسارع الى الثناء والترحيب ثم الموافقة على طلبات الوزير الآخر، وبذلك يضمن الجميع رضاء الجميع..!

الوظائف المدنية العامة، وراجعه كافة مدراء الدوائر، وكنت عضواً فيه، فاني اعترضت على الجمع بين الوظيفة والعمل التجاري. فكان الرد عليّ بأني أريد أن يترك الموظفون الكويتيون وظائفهم كي يحل محلهم الأجانب. وعندما عرض الأمر على الأمير وافق على الجمع بين الوظيفة والتجارة».

ولعل التفسير الذي أعطاه المدراء من ان منع الكويتي من الجمع بين الوظيفة والتجارة سيكون دافعاً له كي يترك الوظيفة، كان في محله. ذلك ان الدافع الرئيسي للموظف الكويتي من أبناء التجار للالتحاق بالوظيفة الحكومية، هو فقط للرغبة في مجاراة غير الكويتيين في سلطة العمل المكتبي، وما تضفيه على صاحبها من وضع خاص يجعل الناس بحاجة اليه، ويجعله قادراً على اصدار الأوامر، والجلوس وراء المكتب، واستعمال التلفون، واستدعاء الفرّاش لاظهار الهيبة أمام الزملاء والأقران..(١)

لقد اتفق تقرير البعثة الدولية مع بيان رئيس ديوان الموظفين، فقد قال التقرير «ان من الصعب على الموظف الكويتي ان يفرق بين الواجب العام الملقى عليه كموظف، وبين مصالحه الشخصية. فعدد كبير من الموظفين في المراتب العليا تصلهم صلة القرابة بعائلات التجار.. ولا يعلم في الحقيقة ما اذا كان الموظفون الكويتيون ذوو المكانة والقدرة يُقبلون على العمل في خدمة الدولة اذا أدى هذا العمل الى خسارة أعمالهم الحرة على الرغم من الرواتب الكبيرة التي يتقاضونها. والأمر الغريب في الكويت هو انتشار مثل هذا العمل الاضافي الذي غالباً ما يشكل الدخل الرئيسي للموظف. ومع انه محظور على الموظف – بموجب المادة ١٠٤ – ان يحصل على منفعة من أي عمل أو عقد أو مناقصة تتعلق بالادارة التي يعمل فيها، الا انه في بلد

(١) كان وكيل الوزارة الذي تربطني به واجبات العمل الرسمي، يكثر من توبيخ موظفيه غير الكويتيين والتعالي عليهم أمام زواره وخاصة اذا كانوا زوارا كويتيين. وكان يفاجيء الموظفين، وقبل الاطلاع على ما أعدوه له من معاملات، باتهامهم بالتقصير وعدم الاتقان، وبأن شغلهم كله «خرابيط» (تافه وفوضى)، ثم يشرع في التوقيع على المعاملات كلها دون استثناء.. وتكرر هذا منه بحيث أثار فضولي وإشفاقي عليه في ان يلاحظ الزوار هذه الحركة المفتعلة. وكانت علاقتي به تسمح بالحديث معه بصراحة، فلفتُّ نظره الى احتمال ان يلاحظ الزوار كيف بدأ عمله بالتوبيخ ثم اتبعه بالتوقيع! فقال مبتسماً «لا لا ان الصياح والتقريع هو اللي حيثبت في مخهم، أما التوقيع فينسونه».

كالكويت حيث تتشابك المصالح مع العمل الحكومي، فانه يؤدي بالضرورة الى سوء استعمال سلطة الموظف الرسمية أو الى نشوء الريبة في ذلك»[1].



تقول مجلة السياسة في العدد رقم ٧٠ في ١٩٦٦/١٠/١٢ تحت عنوان «حتى لا نزرع الريح ونحصد العاصفة وحتى لا نحرث البحر».. «المطلوب فرض قيود شديدة على التوظيف تعتمد على الكفاءة والمؤهلات وتدريب الموظفين الكويتيين المسؤولين عن العمل.. ان الدولة تستخدم ثلاثين الف موظف كويتي تتراوح مهماتهم وتتفاوت ما بين المناصب القيادية العالية جداً، وبين المناصب الصغيرة التي تبدأ من الدرجة الثامنة في السلم الوظيفي». ويواصل الكاتب فيقول «وأريد هنا ان أكون صريحاً وسأحاول الابتعاد ما قدرت عن سياسة الاختباء خلف الاصبع أو دفن الرؤوس في الرمال، وأقول: ان هذا الفيلق الضخم من الموظفين الكويتيين لا يعطي الدولة انتاجاً وجهداً أكثر من ٥٪ من طاقته اليومية وقدرته على العمل. أما بقية الطاقة وهي الـ ٩٥٪، فانها تتوزع على النعاس والتراخي والكسل وفي «السوالف» (الحكي – الدردشة) مع الفرّاشين عن سهرات الليل العابثة، وفي الحديث عن آخر موديلات السيارات وعن كيفية شرائها وكيفية دفع أقساطها. وفي الخوض في تفلسف جاهل يحيك مادته الفراغ القاتل، والوقوع في أسر المكاتب الضخمة الكبيرة المفروشة التي جُعلت مكاناً طبيعياً للانتاج، لا مكاناً لاشباع العقد النفسية ومركبات النقص، والميول الانسانية الضعيفة في التظاهر والغطرسة».

«الفراغ يلف أشخاص هذه المراكز... وهم يعتمدون في تسيير أمور الوظيفة وشؤونها على موظفين آخرين لا ينتسبون للعنصر الكويتي، إما لجهل في أصول الوظيفة، وإما لعادة اعتاد عليها هؤلاء الأشخاص، وهي الرغبة في الاستسلام للفراغ الدائم، والتردد على مكاتب الزملاء من كبار الموظفين، والتحدث في أمور هي أبعد ما تكون عن شؤون الوظيفة ومقتضياتها... بل ان اجازة نهاية الاسبوع تجد من

---

(١) التقرير: الجزء الثاني، صفحة ٨ .

يخطط لها على مستوى بعض المسؤولين وكبار الموظفين وصغارهم وحتى المستخدمين مع بداية الاسبوع...».

وهذا الذي تقوله مجلة السياسة الكويتية، يسير جنباً الى جنب مع الوصف الذي أعطاه تقرير البنك الدولي حين قال: «وقد ارتبط بالأمور التنظيمية المشار اليها، انخفاض كفاية الجهاز الاداري، وهو النتيجة الحتمية لسوء اختيار الموظفين... ويُظهر المرور السريع بمكاتب الادارة كيف ان المشرفين على الشعب الادارية – وكلهم من الكويتيين – يقيسون أهمية مراكزهم بعدد الأشخاص الذين يعملون بأمرتهم وعدد الأقسام التي يشرفون عليها: وفي الادارة اسراف في استعمال الاستمارات والدفاتر التي غالباً ما تكون حسنة التنظيم وأنيقة الطباعة. ومع ذلك فانه قلما يجد المرء معلومات هامة في هذه الأوراق.. وعادة ما يكون العمل الذي يقوم به كل موظف أو كل قسم اداري قليلاً، لعدم وجود العمل الذي يشغل الموظف طوال ساعات العمل. وبعدما تشترى الآلات والمعدات المكتبية فانها لا تستعمل، وغالباً ما يكون ذلك لعدم ملاءمتها للعمل المطلوب من ناحية، وبسبب النقص في الموظفين المدربين الذين يستطيعون تسييرها من ناحية أخرى»[1].

★★★

بعد هذا الذي رأيناه من حرص المسؤولين على منح الكويتيين كل هذه الاستثناءات والامتيازات غير المحدودة: سواء في الوظائف او المعاملات التجارية او الاسكان او الدراسة او غيرها.. فإنه لم يعد غريبا ان تُصبح ظاهرة التمييز في الكويت، دوافعها واهدافها، موضع دراسة وتحليل من قبل الدارسين والباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين. ولعل اقرب هذه الدراسات الى الحقيقة، هي تلك التي تذهب الى القول، بأن المقصود بظاهرة التمييز التي تجرى تنميتها لدى الكويتيين وتربيتهم عليها منذ نعومة أظفارهم، هو تنمية مشاعر الاقليمية الانعزالية والذاتية الاستعلائية لديهم.. وذلك بما تلح به عليهم الممارسات اليومية من قبل اجهزة

(١) تقرير بعثة البنك الدولي: الجزء الثاني، الصفحات ١٢ و ١٣ .

الدولة وقوانينها المتحيزة، التي تتناغم وبالحاح مماثل مع ما تبثه وسائل الاعلام المتعددة والمتنوعة، والتي لا تنفك تتحدث وعلى مدار الساعة، عن شعب الكويت ذي التاريخ المجيد والاصل العريق، الذي عز في الوجود ان يكون له نظير او مثيل في النبل والشهامة والكرم.. بحيث شمل عطفه وفضله كل المقيمين على ارضه، لا بل ان كرمه قد امتد ليشمل القاصي والداني في دنيا العرب والاسلام بل والدنيا بأسرها.

وعلى هذا فقد اقتنع الكويتيون، ووقر في وجدانهم امران متلازمان:

الأول: انهم بالفعل ذلك الشعب المتميز، وان غيرهم من المقيمين ليسوا سوى أُجراء عاملين في خدمتهم. ويكفي انهم يتلقون اجرا على عملهم مما يقتضي ان يكونوا ممتنين ومقدرين للفضل وغير جاحدين..

الثاني: ان اصحاب الفضل في هذا التميز هم الشيوخ.. ذلك ان الكويتيين يعتقدون ان الشيوخ هم المالكون الشرعيون للبلد، وان ما بيد المواطنين من ثروة وما يتمتعون به من امتيازات، هو بعض من فضلهم. وقد قادهم هذا التصور تلقائيا الى الاستنتاج بان عطاء الشيوخ كان من الممكن ان يكون اكبر لولا وجود هؤلاء المقيمين - المرتزقة في نظرهم - الذين يقاسمونهم جزءاً ولو يسيرا من الرغيف. ومع انهم متأكدين من ان هذا الذي يناله المقيميون هو مقابل عرقهم وكفاءتهم، فانهم مع ذلك باتوا موضع النقمة والغيرة، بدلا من ان يكونوا حافزا للتقليد والاقتداء. وهكذا نشأت حالة من التوتر المستمر والحسد المتبادل بين الطرفين.. وهنا ابتعد المسؤولون الكبار يراقبون هذا الصراع من علٍ بلذة وبشعور كبير بالرضا.

لقد كان لغياب الحماية والأمن الذي ولّده واقع عدم التكافؤ بين الكويتيين الذين سُخِّرت من اجلهم القوانين، وهيمنوا بذلك على السلطات كافة من ناحية، وبين المقيمين العزل من كل اداة والمحرومين من كل سلطة من ناحية اخرى، ان تصاعدت وتيرة الشرور التي تأتي عادة من الظلم حين تغيب العدالة والمساواة بين الناس. فقد بات الكويتيون يتلذذون في (تنفيس غلهم) في هذه الفئة المستضعفة، مستغلين غربتها وقلة حيلتها، فراحوا يتفننون في ابتداع واحداث المزيد من قوانين

التفرقة والتمييز، التي باتت كما لاحظنا في صفحات سابقة، هي الشغل الشاغل للجميع، يتسابق في ذلك الكاتب والسياسي، المثقف وغير المثقف.. بحيث انه عندما يلتقي الكويتيون في مجالسهم وديوانياتهم، تكون هذه القوانين التي تحاصر الوافدين من كل ناحية، هي الموضوع الاثير والحديث المفضل والمتفق عليه من الصغير والكبير، الامي والمتعلم، الغني والفقير.

كل هذا يتم، دون ان يجرؤ احد، جهلا او خوفا، او الاثنين معا، من ان يشير الى الفئة الاقوى التي راحت تستأثر بكل الثروة والنفوذ، ألا وهي فئة الشيوخ والوزراء والنواب وكبار رجال الأعمال والتجار. الذين اسعدهم بلا شك، ان يجدوا غضب مواطنيهم واهتمامهم قد انصرف الى هذا العدو الوهمي (المقيمين). فانشغلوا به عن مساءلة حكامهم عن ثروتهم، وما يمارسونه من سلطات قبلية مطلقة بغير حدود. ولعل اقرب مثال على ذلك، ان يكون عشرة وزراء في الحكومة من اسرة واحدة هي اسرة الصباح، وان يكون بين هؤلاء خمسة اخوة، وان تصل ثروة اكثر من واحد منهم الى مائة مليون دينار على الاقل..

هي مؤلمة.. ولكنها طريفة!

مع نهاية السنة المالية في الكويت، في ٣١ مارس من كل عام، تنتهي عقود الموظفين غير الكويتيين. ذلك ان القانون قد نص على أن الموظفين الكويتيين هم فقط الموظفون الدائمون المسجلون على وظائف دائمة. بينما اعتبر غير الكويتيين موظفين مؤقتين على وظائف دائمة وعقودهم تتجدد سنوياً. وقد اشترطت عقود هؤلاء الموظفين، بأن على الدولة أن تبلغ الموظف قبل شهرين على الأقل من نهاية عقده عن رغبتها في عدم تجديده، والا اعتبر عقده متجدداً لسنة أخرى.. ويحلو لرؤساء الدوائر والمسؤولين في الوزارات المختلفة، اختيار اليوم الأخير من المهلة المعطاة لهم لتبليغ الموظفين الذين لا تريد الدولة تجديد عقودهم وهو يوم ٣١ يناير، مع أن بالامكان تبليغهم في أي يوم سابق على هذا التاريخ. ولهذا، بات لهذا اليوم المشؤوم لدى الموظفين الوافدين شهرة كبيرة، وأصبح محوراً للتاريخ بالنسبة اليهم، فكل شيء يبدأ أو ينتهي قبل أو بعد ٣١ يناير..

ان هذا الترقب الممزوج بالرهبة والخوف، يسري على جميع الموظفين وعلى كل المستويات ولا يستثنى منه أحد، لأن أحداً لا يعرف لماذا انتهى عقده أو عقد غيره. اذ لم يحدث ولو في حالة واحدة ان ذكر لهذا الانهاء سبب حتى يعمل الآخرون على تجنبه.. ويبدو ان المسؤولين يتعمدون ذلك حتى تكون لهم اليد العليا وحتى تبقى هذه السلطة والصلاحية سيفاً مسلطاً على رأس أي موظف غير كويتي. مع ان هذا يتعارض بشكل مطلق مع مصلحة الكويت ذاتها، لأن الموظف لا يعطي كل ما عنده من جهد وطاقة وفكر لعمله، ما دام انه لا يشعر بالأمان والاطمئنان، وبأنه اذا ما أدى عمله على الوجه الصحيح، فان أحداً لن يتعرض لرزقه ومعاشه.

ويتبارى الرؤساء والمسؤولون في ابتكار أساليب التشفي في ابلاغ الموظفين عدم الرغبة في تجديد عقودهم في ذلك اليوم المشؤوم وهو ٣١ يناير من كل عام. فبعض

هؤلاء المسؤولين يعمد، بعد أن يعد قوائم الذين ينوي عدم تجديد عقودهم، الى احتجاز الموظف المختص بالطباعة على الآلة الكاتبة في احدى غرف الوزارة لطباعة كتب التبليغ الرسمية للموظفين. ثم يصدر قبل نصف ساعة من موعد نهاية العمل اعلاناً رسمياً بأن هناك حالة طوارىء تقتضي عدم مغادرة الوزارة لأي سبب كان، وتغلق أبوابها على الموظفين. ثم يقوم رئيس قسم شؤون الموظفين في الوزارة بالمرور على مكاتب الموظفين لتسليمهم الكتب التي تحوي قرارات قطع أرزاقهم..



حدث مرة ان أحد الصيادلة (السيد أ.ف)، حصل على اجازة مرضية رسمية في يوم ٣١ يناير. وعندما وصل مندوب وزارة الصحة الى المستوصف الذي يعمل فيه الصيدلي حاملاً اليه القرار المشؤوم، لم يجده فيه. فسلم الكتاب الى عامل الصيدلية، وحاول العامل الاتصال برئيسه الصيدلي فلم يتمكن. وبعد ثلاثة أيام عاد الصيدلي الى عمله وتسلم الكتاب. ان موعد هذا التسليم كان مخالفاً للقانون الذي أوجب ان يكون آخر موعد لابلاغ الموظف بعدم الرغبة في تجديد عقده هو يوم ٣١ يناير. ولكن المسؤولين ومعهم ديوان الموظفين، اعتبروا التسليم صحيحاً. وهرع الصيدلي الى المحكمة ظاناً انه سيجد الانصاف على يد القضاء. وعرض ملف خدمته على المحكمة الذي كان يدل على أنه عمل عشر سنوات في الكويت، وكانت تقارير عمله بتقدير جيد جداً وممتاز، ولم يسجل له فيه أي لفت نظر أو تحقيق أو انذار. كما وان الوزارة لم تبد أي سبب معقول أو غير معقول يبرر تصرفها.. والغريب أن القاضي بدلاً من أن يقرر من حيث المبدأ، هل تسليم كتاب عدم تجديد العقد كان قانونياً أم غير قانوني.. وانه ان كان قانونياً فقد انتهى الأمر ولا يستحق الصيدلي أي تعويض، وان كان غير قانوني، فان تعويض الصيدلي يجب ان يكون كاملاً. وهو ما يقتضي اما اعادته الى

عمله، واما دفع رواتب سنة جديدة له.. إلا أن حكم القاضي جاء فريداً في نوعه، وهو الموافقة على رغبة الوزارة في عدم تجديد العقد من ناحية - دون ذكر أساس ذلك أو سنده من القانون - ثم الموافقة على دفع تعويض مقطوع قدره ثلاثمائة دينار.

وموظف آخر تصادف وجوده هو الآخر في المستشفى، مع غياب زوجته عن البيت، والتي أقامت لدى احدى قريباتها نظراً لتغيب زوجها في المستشفى. فعندما رغبت الوزارة في ابلاغه قرارها بأنهاء عقده، بعثت به الى البيت مع رسول. ولما لم يجد الموظف في بيته، سأل عنه الجيران دون أن يذكر لهم ماذا يريد منه. فلما أخبروه بأنهم لا يدرون عنه شيئاً، ذهب الى مركز الشرطة وأخبرهم بمهمته، وكلفهم رسمياً ابلاغ الموظف بها. فأرسل المركز شرطيين عسكرا أمام بيت الموظف واستمرا كذلك ثلاثة أيام.. وعندما خرج الموظف من المستشفى وعاد الى بيته، قُبض عليه وسيق الى مركز الشرطة وهو مازال في حالة المرض، واسيئت معاملته بحجة انه ازعج السلطات. وبعد أن وقّع على استلامه كتاب الوزارة، حاولوا ارغامه على كتابة تاريخ سابق على يوم الاستلام الحقيقي وذلك حتى يكون انذار الوزارة له مطابقاً للقانون، فرفض بالرغم من احتجازهم له بضع ساعات. وقد عرضت قضية هذا الموظف على المحكمة، حيث طلب الموظف تعويضاً عن السمعة السيئة التي لحقت به وبعائلته من جراء مرابطة الشرطة أمام بيته وتحققها من هوية الداخلين والخارجين الى المبنى الذي يقيم فيه دون ذكر السبب الحقيقي لسؤالهم عنه، مما جعل الجيران يظنون به وبأهله الظنون.. وقد حكمت له محكمة أول درجة بتعويض قدره أربعة آلاف دينار، لم تلبث محكمة الاستئناف ان أمرت بالغائها.

لقد عمدت احدى الوزارات ذات مرة الى اختيار الساعة الأخيرة من مساء يوم ٣١ يناير لابلاغ الموظفين الذين لا ترغب في تجديد عقودهم. وانطلق أعوانها يطرقون أبواب بيوت الموظفين في الساعة الحادية عشر ليلاً ويوقظونهم من نومهم حتى يوقّعوا على كتب الغاء عقودهم، وكان هذا التصرف مدعاة تفاخر واعتزاز المسؤولين في الوزارة للدلالة على حنكتهم وتفننهم وبعد نظرهم..



حدث مرة ان مهندساً كبيراً في وزارة الأشغال (السيد ر.ن)، وعلى أثر الحملة المتصلة ضد الوافدين التي أدت الى صدور قرار مستعجل من مجلس الأمة في الجلسة التاسعة في ١٠ ديسمبر ١٩٦٣ والذي نصه «نظراً لقرب موعد تجديد عقود الموظفين في ١٩٦٤/٤/١ مع بداية السنة المالية، وحيث أن مطلب تخفيض عدد موظفي الدولة أضحى مبدأ مسلماً به من الجميع شعباً وحكومة، فان المجلس يحث الحكومة على اتخاذ الاجراءات الفورية فيما يتعلق بتنفيذ المطلب المذكور قبل موعد التجديد - ٣١ يناير». نقول حدث أن أثار هذا القرار ذلك المهندس، وتقدم قبل موعد تجديد العقود، بكتاب الى وزارة الأشغال يعلمها فيه عدم رغبته في تجديد عقده. فاستدعاه وكيل الوزارة الى مكتبه وعاتبه وطيب خاطره، وطمأنه الى أن أمثاله، وقد مضى عليه أربعة عشر عاماً في الكويت، قد أضحى أحد أبنائه، وقد جاء الى الكويت يوم كانت مكاتب وزاراتها ودوائرها خياماً، وانه هو الذي أسهم في بناء الكثير من عمران الكويت، حتى المبنى الذي يجلس به حالياً وكيل الوزارة نفسه. لهذا فهو يرجوه أن يسحب استقالته ويعود الى طليعة العاملين في الوزارة.. فاستجاب المهندس لرجاء وكيل الوزارة وسحب استقالته.. وبعد أيام، وفي يوم ٣١ يناير ١٩٦٤ فوجىء المهندس الكبير بكتاب يصله وبتوقيع وكيل الوزارة ذاته يعلمه فيه عدم الرغبة في تجديد عقده..



رئيس مهندسي البلدية (السيد س.ب)، كتب هو الآخر إلى رئيس بلدية الكويت يعلمه عدم رغبته في تجديد عقده.. ولم تنجح محاولة استدراجه الى سحب كتابه. وهنا لجأت البلدية الى توجيه كتاب اليه لا أظن انه سبق ان سمع بمثله أحد، قال الرد «.. وانه لولا وصول كتابك الذي تُشعر به البلدية بعدم رغبتك في تجديد عقدك لكنا نحن بصدد انهاء هذا العقد من طرفنا..».

تلك كانت صوراً وأمثلة لحوادث محددة عن الأساليب المتبعة في التخلص من

الموظفين الذين أسهموا بشكل فعال في خلق الكويت واعماره وترقيته. وقد كانت عملية عدم الرغبة في تجديد العقود كلها كما أسلفنا بدون ابداء أسباب، مع ان البلد في أمس الحاجة الى مثل هذه الكفاءات. بدليل انه كانت تجرى بعد انهاء تلك العقود، تعيينات لموظفين جدد لاشغال ذات الوظائف، ووظائف جديدة أخرى، لأن الكويت تزداد مع الزمن حاجته الى الخبرات والكفاءات الفنية والعلمية.. ان القانون وان لم يلزم الحكومة بذكر السبب في عدم تجديد العقد – وهو ما كان موضع انتقاد بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير –، غير أن المذكرة التفسيرية الملحقة بقانون تعيين غير الكويتيين في وظائف الدولة، قد نصت على أن هؤلاء الموظفين قد تم تعيينهم نظراً لحاجة الكويت اليهم لعدم توفر الموظفين المؤهلين من الكويتيين لاشغال تلك الوظائف. وان تعيينهم يكون مؤقتاً على تلك الوظائف الدائمة الى حين توفر هذه الكفاءات بين أبناء الكويت. وقال القانون ان هذا الموظف يخضع لقواعد قانون الموظفين الدائمين «وعلى هذا، بات الشرط الوارد في عقد الموظفين غير الكويتيين في جواز انهاء عقودهم بدون أسباب، شرطا يتعارض مع القانون العام. اذ من الواجب ان يقوم سبب يؤدي الى انهاء عقد الموظف. وهذا السبب يجب أن يحدد في أحد أمرين، إما وجود الموظف الكويتي الذي يحل محل هذا الموظف غير الكويتي، وإما قيام الموظف غير الكويتي بما يخالف القانون»(١).

---

(١) من فتوى أطلعني عليها القانوني المصري الشهير الاستاذ سليمان حافظ، نائب رئيس مجلس الدولة، وهي من أوراقه غير المنشورة.

قصص من قضايا الابعاد

في الكويت أسلوب آخر للتمييز بين الكويتيين وغيرهم، وهو استغلال ما يسمى عادة «حقوق السيادة» عند الدول في إبعاد أي شخص تقول هي عنه انه غير مرغوب فيه. وقد حرصت الدول المتمدنة على استعمال هذا الحق في أضيق الحدود وبعد التأكد من جدية ووجاهة الدوافع، مع عدم اللجوء الى استخدام الأساليب والطرق التعسفية في طريقة الإبعاد ذاتها. ذلك لأن المادة الرابعة من الاتفاقية ١١١ الخاصة بالتفرقة العنصرية، قد حصرت جواز اتخاذ اجراءات الإبعاد اذا كانت تهمة هؤلاء الأشخاص تتعلق بأمن الدولة فقط، وان تكون حقيقية، مع اعطائهم الحق في التظلم أمام الهيئات المختصة في ذات البلد..



في الكويت تقوم في العادة موجات من عمليات النفي، تسبقها عملية تحضير نفسي، وتهيئة جو تشرع به بعض الصحف المحلية التي ترعاها الحكومة. ثم تبدأ بعض تصريحات تصدر عن المسؤولين تتحدث عن (أخطار) تهدد البلد – لم يثبت أي دليل على قيامها في أية مرة من المرات التي جرت فيها عمليات الأبعاد هذه، ولا حتى بالنسبة لأية حالة فردية –. ثم يُدعى مجلس الوزراء لاجتماع مطول طارىء، ويتخذ قراراً يوصف بأنه خطير وعاجل وهام. ثم يدعى مجلس الأمة لجلسة، لا بد أن تكون هي الأخرى طارئة. ويدلي رئيس الوزراء ببيان يتحدث فيه عن أخطار عظيمة ساحقة ماحقة تحيط بالوطن، وعن مخططات المخربين والمدمرين، العاملين على حرق البلد وهدمه والاعتداء على أمجاده وحرياته وكرامته، وان الموقف يتطلب الضرب بيد من حديد على أيدي هؤلاء العابثين بأمنه ومصالحه العليا..

ولا أحد يعرف كيف تأكد لدى المسؤولين ان جميع هؤلاء الخطرين المدمرين والهدامين والحراقين، كلهم من العرب وليس بينهم أي كويتي أو أجنبي واحد.

وتبدأ عملية اضطهاد هوجاء واسعة شاملة بلا تمييز أو تدقيق أو تحقيق، وبلا سؤال واحد أبداً، بل هي قبض وحبس وترحيل.. ولم نسمع حتى الآن ان واحداً من بين مئات الأشخاص الذين تم ابعادهم قد وجهت اليه أية تهمة مهما كانت لا صدقاً ولا كذباً، لا تصريحاً ولا تلميحاً. وكلهم لم يسبق في سنوات اقامتهم في الكويت، والتي امتدت في بعض الأحيان الى خمسة عشر عاماً، ان وجهت اليهم أية تهمة أو أجري معهم أي تحقيق أو شك أحد في سلوكهم أو تصرفهم. ولم يعدم هذا الأسلوب من وجود همسات استنكار بين بعض عقلاء الكويتيين. فقد عمدت صحيفة الهدف الكويتية الى سرد أسماء عشرة من المنفيين، قالت انها تتحدى ايا كان ان يوجه تهمة واحدة لأي منهم، وأن الكويتيين قد عرفوهم رجالاً مخلصين للكويت ولم يعرف عنهم نشاط ضار أو مخالف للقانون..

★★★

وحتى تتضح الصورة، فقد رأيت أن اسجل نماذج لشهادات عن قضايا الابعاد، كي تتكون لدى القارىء صورة حية ودقيقة عن الطريقة التي تمت بها اجراءات الابعاد تلك.. واني انقلها هنا كما هي بلغة اصحابها، مع ملاحظة أنها كانت رسائل شخصية كتبت بعفوية.. ومن هنا كانت اهميتها ودلالتها.

كتب احدهم وهو الدكتور (ع.و) يقول: «.. وبينما كنت أقوم بعملي بالكشف على احدى الحالات في قسم الأمراض الباطنية في مستشفى الصباح، فوجئت بعدة أشخاص يدخلون قاعة المرضى ومعهم موظف من ادارة المستشفى يقول لهم هذا هو الدكتور فلان.. وتقدم أحدهم ووضع يده على كتفي ليرفعني عن المريض الذي أتولى معاينته، ويجذبني اليه بشدة وهو يقول «تعال معنا نريدك خارج». قلت له سأحضر حالاً بعد الانتهاء من المريض الذي بين يدي، ولكن أنتم مين؟ قال «هذا مش شغلك

بعدين تعرف». وسرت معهم كالمأخوذ لا أدري لماذا هذا العدد الكبير من الناس قد أحاط بي. ولم نكد نمر من القاعة، حتى أخرج أحدهم القيد الحديدي (الكلابش) ووضعه في يدي، ولما اعترضت قوبل اعتراضي بالدفع والشتم مع الزغد والزجر.. وحملت في سيارة لوري الى قسم التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية. وجرى تصويري وأخذ بصمات أصابعي العشرة وأنا على حالي بالبالطو الأبيض.. ثم حملت مرة أخرى الى السيارة التي سارت في طريق الكويت الأحمدي. ومما أثار استغرابي ودهشتي، أن كل الذين كانوا مكلفين بحراستي قد مسهم الصمم والبكم ولم يجيبوني على تساؤلاتي عن وجهتنا. وفجأة انحرفت السيارة بنا الى مطار الكويت، وأصبح الموضوع واضحاً تماماً وهو أن في النية تسفيري فوراً.. وقد فقدت أعصابي وأخذت أصيح بهم مستنكراً ذلك مصراً على وجوب احترام حقوقي الانسانية.. وليتني لم أفعل، فقد انهالوا علي ضرباً بأيديهم وأرجلهم دون تحديد. وحجزوني في زنزانة انفرادية في المطار بضع ساعات مع الحر الفظيع الذي تعرفه عن صيف الكويت وبلا طعام أو ماء، تمنيت خلالها لو لم أكن في هذه الدنيا.. ثم غالبني شعور بالاشمئزاز والحقد على هؤلاء الناس الاجلاف عديمي الضمير والوجدان. كيف يتصرفون معي وأنا الذي أتيت اليهم لأخدمهم وأُؤَدي واجباً انسانياً نحوهم فيكون جزائي هذه المعاملة غير الانسانية وغير الكريمة. فلا استطيع أن أعرف ذنبي أو حتى ما يظنونه انه ذنبي، ولا أستطيع أن أذهب الى بيتي لأخذ أمتعتي، ملابسي، كتبي، أدواتي الطبية، رسائلي.. أين يقع مثل هذا ومع من يقع؟! أما شعوري الآن وبعد مضي بضعة أسابيع على الحادث، فهو مختلف عن شعوري الأول. ذلك اني أحمد الله اني خرجت من هذا البلد الذي يتقمص قشرة المدنية والحضارة ويظنها مجرد شوارع عريضة ومباني مرتفعة، وحكومة لها وزارات ومجلس أمة.. ومن ناحية أخرى تجدني أرثي لحال هؤلاء الناس وأشفق عليهم، لأن النتيجة الوحيدة التي وجدت نفسي أميل اليها في تحليل تصرفاتهم هي أن مبعثها الجهل والحقد على المتعلمين..».



وكتب لي زميل آخر هو الدكتور (ع.ت) وقد كان جاراً لي طوال اقامتي في الكويت. وأستطيع بحسب ما خبرت من تصرفاته وأحاديثه أن أقول، انه كان متوقفاً عن أي نشاط سياسي. والطبيب المذكور كان نائباً لرئيس أطباء وزارة الداخلية، وقد قال «.. سأكتب لك عن حادث ابعادي عن الكويت راجياً ان تسامحني على اغفال الكثير من التفصيلات الصغيرة التي حاولت أن أنساها لأنها مؤلمة.. في ٥/١٢/١٩٦٦ في الساعة حوالي التاسعة والنصف صباحاً، كنت في مكتبي في العيادة أقوم بالعمل المعتاد في فحص المرضى. واذا بشخص لا أعرفه يدخل العيادة ويطلب مني الخروج ليقول لي «كلمة خاصة» كما قال. فقلت له انني مشغول في فحص المرضى، هل يمكن الانتظار؟ فأجاب لا يجب خروجك. فقلت أنت مين؟ فقال مباحث! فقلت له: هل ممكن أن أفحص بطاقتك الشخصية؟ فتردد قليلاً ولكن أمام اصراري على ذلك، أخرج بطاقته الشخصية، وفحصتها وتأكدت من هويته.. وعند ذلك تركت كل شيء في العيادة وخرجت معه ظاناً ان هناك استفساراً حول أمر ما سيحصل خارج العيادة.. ولكنني فوجئت بشخصين حجم الواحد منهما ثلاثة أمثال حجمي يمسكني كل منهما بيد من كل طرف. وأخذا يدفعاني خارج مبنى العيادة.. وهكذا حملت حملاً من العيادة الى سيارة تقف خارج المبنى الطبي، ودفعت داخلها بدون رحمة أو احترام. وجلس (العتلاّن) كل في جانب في المقعد الخلفي وأنا في الوسط، ورجل المباحث في المقعد الأمامي بجانب السائق. وتدافع العشرات من المرضى والموظفين من العيادة وخارجها لرؤية العملية وهم مشدوهين للتصرف الذي يجري معي وأنا الذي كنت الى دقائق قليلة موضع ثقتهم واحترامهم».

«وأخذت السيارة تسير وأنا لا أعرف أي اتجاه يقصدون، وعندما سألت أجبت بجفاء، ان هذا ليس من شأني أو من حقي أن أعرف! وكأنهم يحملون صندوقاً من الجزر أو شوالاً من البطاطا ليس له حق السؤال أو معرفة الجهة التي سينتقل اليها للبيع أو للتخزين.. وأخيراً وصلت الى دائرة الجوازات في منطقة «الشويخ»، ودفعوني من السيارة الى مكتب المباحث العامة للجوازات.. وهناك فوجئت بأني لست

الشخص الوحيد، فقد سبقني بلحظات بعض الأشخاص الذين أعرف بعضهم مثل ف.أ.ع وخ.أ.خ وتبعني آخرون.. وقد ساقوني الى مخزن ملحق بغرفة الضباط، واذا به مظلم ومملوء بالمكانس وأدوات التنظيف. وشرعوا بتفتيشي وتقليب جيوبي وانتزاع ملابسي، واحتفظوا بما وجدوه معي من أوراق. ثم أعادوني الى حيث يقف المقبوض عليهم في باحة المبنى حيث يوجد «بنك»: (مقعد خشبي - دكة) واحد يتيم جلس عليه أكثر من ستة أشخاص، وظل الباقون وقوفاً. واستمر الحال كذلك بضع ساعات حسبتها دهراً.. وبعد أن جرى الجرد العام علينا، طُلب منا التوجه الى سيارة «فولكس واجن» كبيرة، وأمسك بكل منا شرطي. وعندما تساءلت عن جدوى الامساك بي اذ ليس هناك محاولة أو مجال أو داع للهرب، خاصة ونحن محاطون بهذا العدد الكبير من الشرطة، ولاننا لم نقترف ذنباً نحاول الهروب من عقوبته.. فكان تساؤلي هذا سبباً في زيادة ثقل القبضة عليّ والى دفعي بزجر أكبر نحو السيارة. وكان الى جوار كل فريسة صائدها يجلس بجانبها ويرفض اطلاق يده عن كتفها حتى داخل السيارة، ظاناً أن الأوامر هكذا، وخائفاً من أن تهرب الفريسة فيكون مآله أن يحل محلها».

«ان أكثر ما كان يحز في النفس ليس الابعاد أو ترك الكويت البلد العزيز على كل عربي، ولكن الطريقة التي عوملت بها من البدء حتى النهاية.. فلك أن تتصور ان كل الأشخاص الذين قاموا على حراستي أشخاص أعرفهم ويعرفونني وكانوا يوماً ما مرضى أقوم بعلاجهم، ولكنهم الآن أدوات في جهاز كبير ظالم لا يسمح لهم حتى بالابتسام في وجهي خوفاً من ان يصلهم أذى! وقد وجدت نفسي أسأل الضابط الذي يقود الموكب متوسماً فيه أنه أكثر ثقة بنفسه ولا يخشى عليها مايخشاه الجندي العادي، خاصة وانني أعرفه خلال عملي الذي استمر ست سنوات في وزارة الداخلية. فقلت له الى أين نحن متجهون؟ فكان جافاً كالصخر رافضاً الجواب مصراً ان هذا السؤال ليس من حقي وان علي السكوت واغلاق فمي»!

«أخذت السيارة تسير على الطريق الى مدينة الأحمدي، وظننت وظن معي الجميع أن الوجهة هي المطار، وان الهدف هو الإبعاد.. ولكن السيارة واصلت سيرها

الى الأحمدي. وطبعاً فأنا أعرف أن في الأحمدي سجناً مبنياً على شكل زنزانات انفرادية كم عالجت مرضاها من السجناء الذين كانوا يصابون بضربات الحر الشديد.. وكانت الحرارة داخل السيارة عالية جداً، وأخذ العرق يتصبب من جسمي بغزارة. وما هي الا نصف ساعة حتى كنا ندخل سجن الأحمدي الرهيب، وكانت شرطة السجن وضباطه في الانتظار.. وأعيدت عملية العد والتفتيش، وانتزع ما معنا من النقود والأحزمة والكرافتات وأربطة الأحذية بحجة الخوف علينا من الانتحار. ونقل كل منا الى زنزانة ليغلق عليه الباب وحيداً فريداً..».

«كانت الزنزانة في سجن الأحمدي في مفهوم المسؤولين عن الأمن تعتبر كفنادق الدرجة الأولى الممتازة بالنسبة لغيرها من سجون الكويت. وسبب ذلك ان الأحمدي مدينة شركة بترول الكويت الانجليزية، فقد حرص المسؤولون على بناء سجن يمكن ان يكون من ناحية البناء مقبولاً لدى الشركة. أما المعاملة فمن الممكن تكييفها وتغييرها بسهولة بحسب جنسية المعتقل. وكانت النظرة الينا اننا من الفئة الثالثة (التيرسو).. كانت سعة الغرفة مترين في كل اتجاه طولاً وعرضاً وارتفاعاً، ليس لها منافذ سوى طاقة صغيرة طولها خمسون سنتيمتر وعرضها عشرون سنتيمتر في أعلى الباب، وهي أيضاً مغلقة بأعمدة حديدية عريضة وفوقه حديد آخر مشبك دقيق المسام يمر الهواء خلاله بصعوبة مما جعل الهواء بالداخل خانقاً لا يطاق، خاصة وهو ممزوج برائحة ما يوصف بأنه فراش للنوم كامل الأوصاف ولا ينقصه سوى الشراشف والأغطية والمخدات..».

«وما هي الا ساعات حتى طلبوني الى حيث غرفة تصوير المجرمين والمشبوهين. وبدأوا يصورونني في ثلاثة اتجاهات، أمامي والى اليسار ثم الى اليمين،ثم أخذوا بصمات الأصابع، وتكرر هذا لجميع المبعدين، وأعادونا مرة أخرى إلى السجن. وكانت المعاملة مزيجاً من القسوة والشراسة وقلة الذوق! فالطعام رديء للغاية وقد رفضت تناوله، والماء اجاج ممزوج بالملح لتعويض العرق المتصبب داخل هذه الأفران التي كنا فيها..».

«بقينا على تلك الحال مدة يومين، ولسوء حظنا كانت الحرارة عالية جداً وجو الزنزانة قاتل للغاية، وقد طلبت مقابلة وكيل وزارة الداخلية أو الوزير ولكنهم رفضوا ذلك..».

«وفي يوم ٦٦/٥/١٤ الساعة التاسعة والنصف صباحاً، حملوني من السجن في الأحمدي الى مباحث الجوازات في الكويت، ومنها إلى العيادة لاجراء بعض الامضاءات الادارية الروتينية المعتادة. ثم الى بيوتنا حيث أمهلونا خمس دقائق لحمل محتويات شنطة واحدة.. ثم حملوني في سيارة لوري (ترك) الى المطار..».

«في المطار كان الموقف في غاية الغرابة والحقارة أيضاً.. تصور انهم ساوموني بين أن أدفع ثمن تذكرة السفر، وبين أن يكتبوا على جواز سفري عبارة (ابعاد) بعرض الصفحة وبخط أحمر. وقد فضلت أن أدفع ثمن التذكرة على أن تسطر مثل هذه الكلمة في جواز السفر مما يؤدي الى قيام شبهة ضدي في أي بلد أصل اليه.. ولم تكن هذه هي المفاجأة الأولى، فقد كانت الثانية لا تقل عنها غرابة ووقاحة، وهي اصرارهم على أن يكون ابعادي الى غير بلدي الاردن. مع أن القانون الدولي صريح في هذا المعنى، وقد قلت لهم ذلك، وهو أن الترحيل الى بلد آخر لا يكون الا بناء على طلب المبعد، ولكنهم رفضوا اعتراضي وحملوني الى طائرة متجهة الى بيروت.. وفي بيروت كانت المفاجأة الثالثة، وهي أن المسؤولين في الكويت، قد أوعزوا الى دوائر الأمن العام في لبنان عن طريق اللاسلكي بأن الطائرة القادمة اليكم تحمل فلاناً وفلاناً من المبعدين عن الكويت.. فبادر الأمن العام اللبناني الى احتجازنا في المطار، وأصر على اعادتنا على نفس الطائرة الى الكويت، لأنه على حد قوله: «نريد ان نُعلّم السلطات الكويتية درساً بأن لا ترسل الينا أي مبعد».

«في الكويت كانت أمام الطائرة نفس الوجوه القبيحة تنتظرنا، وقادونا الى سجن المطار حيث أبقونا فيه يومين آخرين. وتكررت عملية المساومة السابقة حول دفع ثمن التذكرة وكذلك وجهة السفر الى غير الاردن، وأضافوا فوق ذلك بأن دفّعوني أجرة تذكرة العودة من بيروت الى الكويت أيضاً.. ودفعت كل ما طلبوه مني

وحملوني هذه المرة الى دمشق..».



أما النموذج الثالث والأخير للشهادات التي اعرضها عن الإبعاد من الكويت، والذي يعطي صورة تكاد تكون أشمل وأعم لمدى الظنون والأوهام التي يحاول المسؤولون في الكويت أن يقيموها في أذهان الناس عن أعمال جهازهم المباحثي، الذي يحلو لهم أن يحيطوه بالاحاجي والألغاز والأسرار وكأنه علاّم الغيوب.. فكل وزير أو مسؤول يسألونه عن رأيه في الذي حدث، يجيب «والله ما أدري هذا شغل رجال المباحث السياسية وهم أخبر وأعرف الناس وماكو شي (أي لا شيء) يفوتهم ولا يعرفونه..». حتى وزير الداخلية، وهو المسؤول الأول عن جهاز المباحث، يقول مثل هذا القول. ويتظاهر أمام الناس بأنه مصدق وواثق ومقتنع بعمل جهاز المباحث الذي يحوي كزميله جهاز المخابرات ذات التشكيلة العجيبة من المرتزقة والمغامرين..

كان السيد (م.ب) السوري الجنسية، من جملة من وقّع وزير الداخلية على قرار ابعادهم بناء على تحريات المباحث الموصوفة دائماً بأنها موثوقة.. والتي يتم عرضها على الوزير ضمن ملف كبير فيه عشرات الأوراق المختلفة الأشكال والأحجام. وفيها الوثائق التي يختتم أعلاها بأحرف مميزة غالباً ما يكون حبرها أحمر وأحياناً أخضر، بعبارة «سري جداً» و«هام». وكلها في جملتها كما تقول المباحث، دامغة ولا يرقى اليها الشك.. نعود لصاحبنا السوري، فقد انطلق عملاء المباحث الى الوزارة التي يعمل بها، وطلبوا من وكيل الوزارة أن يأمر باستدعائه الى مكتبه ليتم القبض عليه تمهيداً لترحيله.. وكم كانت المفاجأة مذهلة حين تبين ان الرجل ترك العمل منذ سنوات، وغادر الكويت بصفة نهائية، وانه أصبح منذ سنتين سفيراً لبلاده في بلد عربي مجاور للكويت، وما زال في منصبه حتى كتابة هذه السطور..

ومع اطلاع وزير الداخلية ومعرفته الأكيدة لحقيقة هذه التصرفات وتفاهة الذين

يضطلعون بها، فانه يصر هو ومجلس الوزراء على حمايتهم وأخذ كلامهم وتصرفاتهم كأنها حقائق جادة. بل انه يوافق على نقل هذه المعلومات وما فيها من إغراض وتخريف الى دوائر الأمن العام في البلاد العربية الأخرى، وكأنه يهدف الى تعميم فائدة يخشى أن تقتصر بركاتها على الكويت فقط. ومع الأسف فان دوائر الأمن العام في البلاد العربية تأخذ بهذا الكلام وكأنه حقيقة مُسلّم بها، ظناً منها انه ولا بد من أن يكون قد سبقها تدقيق وتحقيق، وانه صادر عن جهة موثوقة تقدر المسؤولية.

وهناك ملاحظة يقتضي الانصاف ان نشير اليها، وهي ان الحماسة التي يبديها بعض السذج في محاولة الصاق كل ما يحدث في الكويت من أمور مكروهة بأنها من صنع الاستعمار، محاولة لا ترتكز على أساس. لأنها تضفي على المسؤولين في الكويت صفة الظهور أمام الناس بمظهر المغلوبين على أمرهم، باعتبار ان هناك قوة أجنبية فوق قواهم تلزمهم باتخاذ مثل هذه الاجراءات التي تجري على عكس ما يبتغون. وبذلك ينحيهم الناس عن تحمل مسؤولية تلك الأخطاء.. ان هناك في الكويت وخارجها من يحاول جاهداً تغذية مثل هذه المزاعم والاشاعات في كل مكان كوسيلة لتحويل الأنظار الى جهة يسهل توجيه عواطف الناس الى عدائها نظراً للماضي المؤلم في العلاقات بينها وبين شعوب البلاد العربية وهي بريطانيا.. ان الدوائر الاستعمارية البريطانية لا دخل لها في هذا المجال، لأنها لا تهتم بمثل هذه التصرفات الاقليمية الضحلة التي تمليها عادة مفاهيم أساسها ضيق الأفق وقصور النظرة الشاملة لما فيه مصلحة الكويت الحقيقية.

الفصل الثامن

أزمة الكويت مع العراق

(١٩٦١)

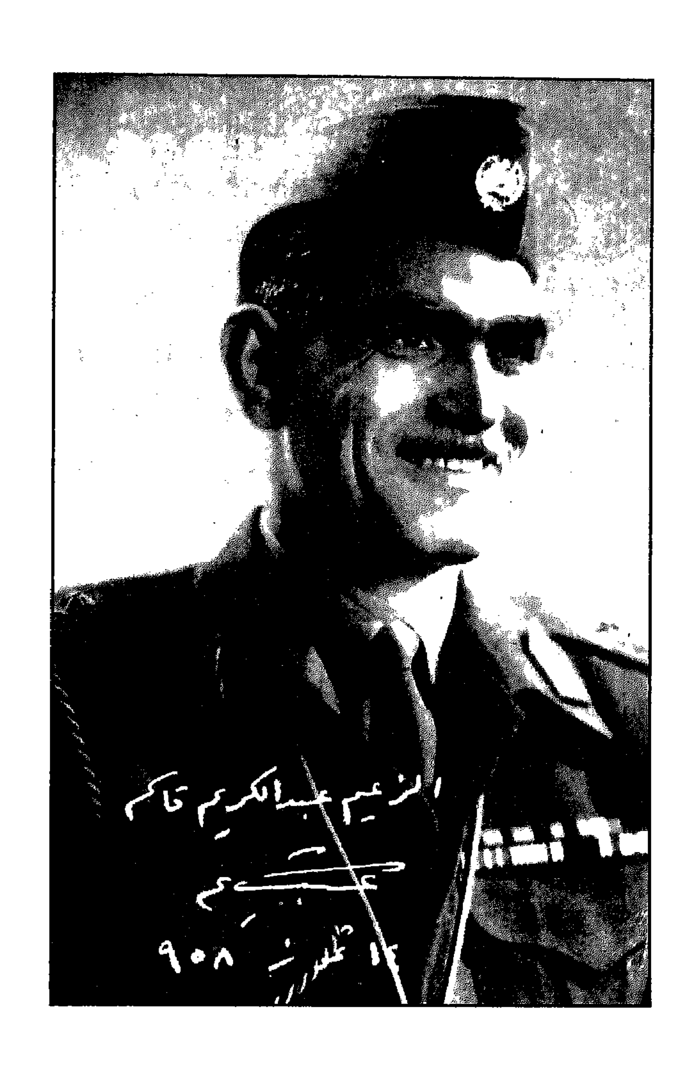
أزمة الكويت مع العراق
(١٩٦١)

كانت دقات جرس التلفون تبعث في نفسي الملل مثلها مثل ليلة صيف من ليالي الكويت الرطبة الحارة، ورفعت السماعة، فاذا بعامل التلفون في القيادة العامة يقول: «عمي لا تؤاخذني، عن أمر الشيخ مبارك - رئيس الأركان العامة - مطلوب حضورك «هالحين» (الآن) للقيادة». قلت له «هل هناك أحد مريض؟». قال «لا، ولكن جميع الضباط يحضرون هالحين».

كانت الساعة الثالثة من صباح يوم ١٩٦١/٦/٢٥ . قمت على عجل وارتديت ملابسي العسكرية وتوجهت مسرعاً للقيادة.. وعند مدخلها كان الانضباط الحربي قد انتشر على بواباتها وعلى جانبي طرقها الداخلية لتوجيه السيارات الى نادي الضباط.

في النادي وجدت عشرات الضباط الذين سبقوني اليه، كما تبعني آخرون.. الكل يدخل صامتاً متفرسا في وجوه من سبقوه، محاولاً أن يقرأ فيها سبب هذه الدعوة الطارئة. لكن الصمت كان يغلف المكان، ولم يجرؤ أحد على ان يستفسر أو حتى ينطق بكلمة. وتلفت حولي فكانت العيون يهرب بعضها من بعض.. ومضت ساعة وشارفنا على الخامسة صباحاً، ولم يظهر الشيخ مبارك أو مساعده الشيخ صالح. تلفت الى ضابط يجلس قريباً مني وسألته هامساً «خيراً ان شاء الله»؟ قال «والله ما أدري» ثم أردف «يقولون قاسم». قلت «قاسم مين». قال «اللواء عبدالكريم قاسم» وسكت، قلت «ما له»؟ قال «يقولون انه عيّن الشيخ العود (يقصد الشيخ الكبيرأي أمير الكويت) عيّنه قائمقام على الكويت..». ولاحظت ان العيون متجهة نحونا والكل آذانه صاغية يريد أن يرصد كلامنا ويفهم سبب وجودنا في مثل هذه الساعة.

كان الخبر بالنسبة لي مفاجئاً وغير متوقع، ولم تكن لدي فكرة سابقة، كما انني لم أسمع بأي مشكل بين الكويت والعراق حول حق العراق في الكويت. صحيح اني سمعت ان مباحثات كانت قد جرت أيام نوري السعيد رئيس وزراء العراق الأسبق،



اللواء الركن عبدالكريم قاسم

قائد ثورة ١٤ يوليو - تموز ١٩٥٨ في العراق

لضم الكويت الى العراق في اتحاد فدرالي ولكنها فشلت، وظننت ان الموضوع قد انتهى. ثم سمعت ان هناك محاولة لعمل اتحاد بين دويلات الجنوب العربي ومحميات الخليج، لتكون مملكة واحدة تحت تاج الأمير عبد الإله الوصي السابق على عرش العراق. وهذه أيضاً كانت اشاعات أو تكهنات أو ربما مشاريع بحثت ثم صرف النظر عنها بصورة دائمة أو مؤقتة، ولكنها على كل حال لم تصل الى حد التنفيذ أو شبهه.

وردت هذه الأفكار كلها في خاطري ولكني لم أستطع ان أكوّن صورة عن الذي حدث، لأن الطريقة والتعبير الذي تكلم به زميلي الضابط كان يوحي بأنه غير متأكد من الذي يقوله وانه شيء سماعي غير موثوق.

وفي الساعة السابعة جاء من يقول بأن على كل ضابط ان يلتحق بوحدته فوراً وان ينتظر الأوامر. توجهت الى المستشفى العسكري وهو يبعد بضع مئات من الأمتار عن القيادة. ومن الراديو ومن الاستفسارات المختلفة تبلورت الصورة، وهي ان اللواء عبدالكريم قاسم رئيس وزراء العراق وزعيم الانقلاب الذي أنهى النظام الملكي فيه في ١٤ يوليو ١٩٥٨، قد عقد مؤتمراً صحفياً ليلة ٢٤ - ١٩٦١/٦/٢٥، أعلن فيه انه لا يعترف بالاستقلال المزعوم الذي منحه الانكليز للكويت يوم ١٩٦١/٦/١٩ . وان الجمهورية العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بجميع الأرض التابعة لمنطقة الكويت والمرتبطة بلواء البصرة بكامل حدودها ودون التخلي عن شبر واحد من تلك الأرض، «وان العراق سوف يصدر المرسوم الجمهوري بتعيين شيخ الكويت الجليل الحالي قائمقاماً للكويت يكون تابعاً للواء البصرة». وأنذر اللواء عبدالكريم قاسم الشيخ بأنه «إن تعنت أو أساء التصرف فسيلقى العقاب الصارم ويحسب بعداد المتمردين».



تحركت قوات الجيش الكويتي الى الحدود مع العراق، وكانت طليعة هذه

القوات تعسكر قرب نقطة للحدود يقال لها «القشعانية»، وهو معسكر دائم بسيط للجيش يقيم الى جواره بعض البدو الملقبين «الخويان» (أي الاخوان). وهم مسلحون بالبنادق وتابعون للحكومة الكويتية ويعملون كحراس حدود. وأغلب الظن ان استخدامهم هو من أجل كسب ولائهم ومنعاً لشغبهم.

أصدر رئيس الأطباء أمره لي بالتوجه الى معسكر القشعانية والاقامة هناك مع القوات المعسكرة فيه. كان في الموقع عيادة طبية بسيطة عبارة عن غرفة واحدة للمرضى والكشف والعلاج، وايضاً للطبيب والممرضين نوماً وأكلاً وجلوساً!

أمضيت فترة في الغرفة، ثم لازمني الملل، ورأيت ان أتوجه الى خيمة آمر المعسكر عسى أن أجد أحداً يمكنني محادثته.. وفي الخيمة تبينت ان آمر المعسكر الذي من المفترض اني تابع لأوامره، هو الملازم أول ص.ج. وهو جندي لاسلكي سابق أصبح ملازماً أول، ثم وهو بهذه الصفة، كضابط لاسلكي، تم تعيينه آمراً لأول موقع كويتي أمامي في الحدود مع العراق. وكانت دهشتي بالغة اذ رأيته جالساً على الأرض وقد تعبط رشاشاً (تومي جن) وهو حافي القدمين وبلا سترة عسكرية. وقال لحظة وقع نظره علي «طبيب كل هذا اللباس لن ينفعك اذا قامت المعركة، فالأحسن ان تخلعه وتخلع «الجوتي» (الحذاء) وتأخذ بندقية وتجلس معانا..». قلت له «ولكنك لم تقل لي كيف أمضيت هذه السنوات وأنت تلبس اللباس العسكري الكامل، ثم اذا جد الجد خلعته كله». قال «هذا كان علشان الزينة أما هالحين (الآن) فان الموقف تغير..».

أردت الاطمئنان وأنا بين هؤلاء البواسل، عن المسافة بيننا وبين أقرب موقع عراقي، وذلك حتى تتشكل لدي صورة هذا الذي أنا فيه.. قلت للملازم «كم يبعد عنا أول موقع عراقي؟». قال «والله ما أدري..». وظننت انه يعتبر هذا سراً عسكرياً على أمثالي، اذ من المستحيل ان يكون قائداً للموقع الأمامي الكويتي ولا يعرف كم يبعد عنه أعداؤه، والا كان سوء ظن مني بمعلوماته البديهية.. ولكنه سارع بتخييب ظني به حين استدعى الشاويش رئيس الدورية وسأله: «ايش قد كثر (كم) يبعد عنا العراقيون؟». فقال الشاويش بعد تردد وتفكير «قريب، قريب وايد(كثير)». قلت له

«كم قريب..؟». قال «يعني زي ما بين الصليبخات وبوابة الجهرة» (لأنه يجهل قياس المسافات). وقدرت المسافة بأربعة كيلومترات تقريباً.. قال الملازم «دكتور أنا أدعو الله ان يهجموا حتى أدفنهم هنا في هذه الخيمة..».

بعد ساعات قليلة جاءت اشارة لاسلكية تقول بأن على الطبيب ان يحضر للقيادة العامة حالاً.. عدت للقيادة وكان الوقت ما زال ليلاً، ورأيتها تعج بالحركة. كان الكل جلوساً على الأرض أو الكراسي في العراء، والظلام دامس تماماً حيث اطفئت الأنوار تحوطاً لأي طارىء.. وفجأة بدأت حركة غير عادية في المعسكر أثر دعوة قائد كتيبة اللاسلكي - النقيب ف.ح - للتأكد من فحوى اشارة وصلت من موقع القشعانية.. وغاب القائد دقائق بعثت القلق في النفوس، ثم عاد ومعه ورقة أراد عرضها على رئيس الأركان، ولم يكن النور يسمح بقراءة محتوياتها. وكان معي مصباح يد للعمل الطبي، فعرضت استعماله ورحبوا بالفكرة. وقد فهمت ان البرقية تحوي تحذيراً من ان آمر موقع القشعانية قد رأى أنوار سيارات كثيرة تتحرك على الحدود العراقية وانه يعتقد انها مدرعات.

اتصل رئيس الأركان فوراً بالمجلس الأعلى (الشبيه بمجلس الوزراء) ونقل اليه الخبر، وكان المجلس في حالة انعقاد مستمر. كذلك صدر الأمر بتشكيل لواء جديد أسموه اللواء الخامس عشر. وكان حظي أن أكون طبيباً لهذا اللواء ومعي ممرضين اثنين وسيارة اسعاف. وكان هذا العدد كافياً لأن عدد أفراد اللواء كان في حدود مئة وخمسين جندياً وضابطاً[1].

وصدر الأمر الى هذا اللواء بالتحرك الى المطار الجديد الذي كان في آخر مراحل انشائه، وهو يبعد عن مدينة الكويت نحو ثمانية كيلومترات. أمضينا باقي الليل في المطار نياماً على الأرض بلا فراش أو غطاء. ولم يكن الماء قد وصل بعد الى المطار وكذلك الكهرباء والتلفون. وقد أمكن توفير ذلك كله خلال عشر ساعات وبصورة مؤقتة. وقد أحيط المطار بالقوة المشكل منها اللواء، وهي تضم نحو خمس عشرة دبابة.. ولم نكن

---

(١) معدل اللواء عادة هو أربعة آلاف جندي وضابط.

نعلم لماذا نحن في المطار، فالكل يدعي جهله بالسبب حتى آمر اللواء المقدم و.م نفسه. وقد أخذ الملل مني مأخذه وبت أتعجل مغادرة المكان..

وحوالي الساعة العاشرة من صباح اليوم الثالث على وصولنا وكنا ما زلنا في حالة استعداد كامل، بدأت طائرات حربية تحلق فوق المطار، كما ان طائرات أخرى هليكوبتر شرعت بالهبوط فيه. وكانت أبوابها تفتح عل الفور ليقفز منها جنود انكليز بلباس الميدان الكامل والتأهب للضرب الفوري. فقد كانوا يقفزون على شكل مجموعات وينبطحون على الأرض ويدهم على الزناد، خمسة اثر خمسة، ثم تتجه كل مجموعة الى جانب من مدرج المطار. وأخذت أعد عدد الهابطين وأرقبهم وكأني أشاهد فلماً سينمائياً مشوقاً، وكانوا نحو خمسمائة جندي وضابط. وهبطت في المطار أثرهم طائرة نقل ضخمة، قيل انها من نوع (الكاريبو)، وخرجت منها سيارة اسعاف عسكرية وحوالي ستين جندياً ومعهم أطباء وممرضون..

وعج المطار بحركة وبدوي هائل غير عادي، ووضعت أعداد كبيرة من سيارات النقل الخاصة بالجيش اضافة الى سيارات نقل مدنية تحت تصرف النجدة البريطانية.

بعد ساعتين من بداية الهبوط، اذا بالراديو يعلن ان المجلس الأعلى تلقى من قيادة الجيش الكويتي ان وحدات عراقية تتحرك على الحدود حركات توحي بالنية العدوانية. وان المجلس الأعلى رغبة منه في تدعيم الدفاع عن البلاد وتنفيذا للمعاهدة المعقودة مع الدولة الحليفة بريطانيا، فانه وافق بالاجماع على أن يتوجه أمير الكويت الى بريطانيا بطلب ارسال قوات بريطانية للمعاونة في حماية الكويت. وان الحكومة البريطانية قد وافقت على هذا الطلب، وان القوات الحليفة قد بدأت في اتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع المعاهدة موضع التنفيذ.

كانت عنابر المطار الضخمة مليئة بالجنود الانكليز، وكان تصرفهم مثار الاعجاب الشديد. ذلك ان كل واحد منهم كان يحمل كل ما يلزم الجندي من فراش ولباس وسلاح وأطباق وأدوات حلاقة وكتب وماء وطعام وقهوة وشاي وبعض الاسعافات الأولية والأدوية. وقد فرش الجنود هذه الأدوات كلها واستراحوا وكأنهم

سيقيمون لمدة طويلة. وكان أكبر ضابط الى جواري برتبة كابتن، وجري بيننا تعارف سريع، وقدم نفسه لي على انه (الكابتن هنسلي) من الكتيبة ٨١ . وقد أبديت له دهشتي من سرعة تحرك جنوده وبراعتهم وتكيّفهم مع الجو الجديد فوراً وخلال ساعتين أو ثلاثة من نزولهم.. قال لي الكابتن انهم جميعاً من المحترفين، ويعتبرون طلائع فرق الكوماندوس، وعلى هذا فهم أبرع المحاربين البريطانيين. وقد أمضوا سنوات في حرب العصابات الشيوعية في ادغال الملايو وأحراشها ومستنقعاتها.. قلت له متسائلاً «كم أخذت منكم الرحلة الجوية ما بين الملايو والكويت»؟ قال «اننا لم نحضر جواً بل أتينا بالبحر وقد استغرقت رحلتنا نحو عشرة أيام».

وما كادت الساعة تصل التاسعة من مساء اليوم الذي نزلت فيه القوات، حتى صدرت اليها الأوامر بالتحرك لأخذ مراكزها في النواحي الهامة من الكويت للدفاع عنها. وقال لي الكابتن هانسلي، الذي كان مستعداً هو وقوته للرحيل خلال ساعة واحدة من تلقي الأمر، انه سيكون في موقع «المُطلاع» وطلب مني أن أزوره. كذلك فقد عسكرت القوات البريطانية في الميناء وفي مصفاة الماء المقطر من البحر ومنطقة آبار البترول. أما المطار فقد طلبت منا القيادة مغادرته وان نتركه في عهدة القوات الحليفة.



اتخذ الجيش الكويتي قيادة أمامية وأخرى خلفية، أما الأمامية فكانت في «الروضتين» وهي تبعد عن حدود العراق ٣٠ كم، وكانت برئاسة الشيخ صالح محمد الصباح ركن العمليات العسكرية. وأما القيادة الرئيسية الخلفية، فكانت في «الجهراء» برئاسة الشيخ مبارك رئيس الأركان، وهي تبعد عن الحدود حوالي ٨٠ كم. وقد اتخذت من مركز شرطة الجهرة مقرا لها خصني منه غرفة للعيادة.

كان اختيار الجهرة كقيادة عامة ليس بسبب موقعها العسكري أو الاستراتيجي، لأنها تعتبر استراتيجياً في أسوأ وضع عسكري.. ذلك ان القادم من

العراق، بعد مروره «بالروضتين»، فانه سيحتل في طريقه «المُطلاع»، ومنها ستكون الجهراء في موضع منخفض أمامه وعلى بعد خمسة كيلومترات منه ويستطيع ان يدكها دكاً بمدفع واحد. لهذا فان اختيارها كان لأسباب تتعلق بالتفاؤل والذكريات الجملية، حيث كانت الموضع الذي حقق للكويتيين الفرصة للتخلص من «فيصل الدويش» الذي حاصرهم في الجهرة يوم (حرب الجهرة) قبل نحو أربعين عاماً، يوم كانت البندقية أرقى سلاح يحمله أعوان الدويش..



تتابع وصول القوات البريطانية حتى وصلت نحو خمسة آلاف جندي[١] عسكرت قرب المُطلاع، حيث نحتت لها في صحراء المنطقة وتلالها الصغيرة فجوات وحفراً ركزت فيها مدفعيتها. وكان الجنود الانكليز من غير الكوماندوس غير مهيئين لمثل جو الكويت الصيفي حيث درجة الحرارة في شهر يوليو تصل الى ٤٨ درجة مئوية في الظل وحوالي ٧٥ درجة في الشمس وقد تزيد عن ذلك. ولم تكن هناك فرصة أمامهم للاحتماء بأي ظل، لهذا فقد كثرت حوادث ضربات الشمس بينهم. وكان بعضهم ينقلون الينا وهم في حالة اعياء شديد، بعد ان لم تعد الخدمات الطبية الخاصة بهم قادرة على اسعافهم. وكان عدداً كبيراً من الجنود الانكليز الذين نقلوا الى الكويت هم من العاملين في كينيا أو المانيا والذين كانوا يؤدون فترة التجنيد الاجباري، فكانت أعمارهم حول العشرين عاماً.. وقد حدثت بينهم حالات كثيرة من الانهيار العصبي، وكانوا يحملون الينا وهم يبكون ويصرخون بأنهم لا يستطيعون البقاء وانهم في حاجة الى أمهاتهم وآبائهم..



---

(١) كان الناس يبالغون في تقديرهم هذه القوات، فمن قائل انها عشرين الفاً، ومنهم من قدرها بخمسين الفاً..! وأظن انهم قدروا قبل ذلك القوات العراقية، وتوقعوا ان تكون حوالي ثمانين الف جندي. لهذا فقد توهموا ان انكلترا اذا فكرت في صد مثل هذه القوة فلا بد لها من خمسين الف جندي..

كان يقف على باب الغرفة المجاورة لغرفة العيادة حارس ببندقية مثبت برأسها حربه، وقد علق على الباب يافطة كتب عليها «ممنوع الدخول - سري للغاية». وكان عدد محدود جداً من الضباط يتردد على الغرفة. وتصادف مرة ان كنت في حديث عابر مع واحد منهم يهم بالدخول، فقال معاتبا «لماذا لا تزورنا؟». قلت له «أنتم عندكم الأسرار ومكتوب ممنوع الدخول..». قال «ولكن ليس عليك من سر، اتفضل». دخلت الى غرفة كبيرة، وقد تصدرها مكتب عظيم عليه لوحة تحمل اسم الشيخ مبارك، ومكتب آخر يكاد يماثله وعليه اسم آمر الجيش المقدم يعقوب بصارة (العم أبو يوسف)، ثم مكاتب أخرى عادية يجلس عندها بعض الضباط. وكان المقدم بصارة يدخل الغرفة بين آونة وأخرى ليتفقد العمل، غير انه لم يكن ليطيق الجلوس في جو عمل مكتبي، فكان ينطلق الى الخارج مفضلاً الجو اللافح، حتى يُفهم الآخرين انه شديد لم تفسده الحياة الرخوة في الغرف المكيفة.. لهذا فانه يتنقل بين أرجاء المبنى ليقف مع كل جندي أو فرّاش (ساعي) يمر به يجاذبه أطراف الحديث.. وحين يدركه التعب كان يجلس على احدى الدكك المخصصة لجلوس الفرّاشين الواقفين بباب المكاتب وغرف الضباط لخدمتهم. ويتقاطر الفرّاشون للجلوس على الأرض بقرب العم أبو يوسف تاركين المقعد له وحده تقديراً له وتعظيماً لشأنه..

كانت الصحف اللبنانية والمصرية توزع علينا بسخاء، وهي طبعاً تلك التي تؤيد موقف الكويت ضد مطالب العراق. وكان يوضع على مكتب كل ضابط مجموعة منها وذلك بقصد رفع الروح المعنوية للضباط عندما يقرأون ان العرب مهتمون بموضوع الكويت وانهم يسفّهون مطلب العراق.. وبينما كنت جالساً في الغرفة (السرية)، اذا بالمقدم يدخل ويتفقد مكتبه ويعد الأقلام الموجودة عليه وكذلك عدد الصحف، ثم يتلفت متفرساً في وجوه الجالسين ويصيح بهم «مين هذا الـ.. ابن الـ.. الذي «باق» (سرق) أقلامي و«كظاظيتي»[1] (صحفي) أنا لازم أكسر رأسه، شلون يبوقني (كيف يسرقني)»؟ وهب الجميع يطيبون خاطر العم أبو يوسف ويهدؤون من طبعه ويدعون له بطول العمر وطول البال ايضاً. وكادت محاولاتهم تنتهي الى نجاح لولا كلمة فلتت من أحدهم وهو نفس الملازم ص.ج الذي كان آمراً لموقع «القشعانية»

(١) كلمة كظيطة مشتقة في الاصل من كلمة صحيفة بالفرنسية وهي Gazette.

وأرسل البرقية عن تحرك القوات العراقية، حين سمعه يهمس «وماذا سيعمل المقدم بالصحف والأقلام؟» - اشارة الى ان المقدم لا يقرأ ولا يكتب -، وهنا فقد المقدم أعصابه، وراح يصرخ قائلاً «انا الجوتي (الحذاء) الذي في رجلي يفهم أكثر من كل مكاتبكم وأقلامكم، وخصوصاً أنت يا جبان ياللي شفت شوية «بعارين» (جمال) وسيارات نقل «الصلبوخ» (الحصى الصغير الذي في الصحراء)، فأرسلت برقيتك تقول فيها انك شفت المدرعات. الحق مش عليك، الحق على العم أبو سالم (يقصد الشيخ مبارك رئيس الأركان) اللي ما حاكمك على برقيتك وعلقك من رقبتك في ساحة الصفاة (الميدان الرئيسي في وسط المدينة)، لأنك تسببت في كل هذه المشاكل».. وبهت الضابط ولم ينطق بكلمة واحدة، وتظاهرت بأن الحديث ليس جديداً علي وغادرت المكان..

وعندما غادر المقدم آمر الجيش العم أبو يوسف الغرفة بعدي، مر بي وراح يحدثني مكملاً كلامه السابق تلقائياً دون محاولة مني لاستدراجه قال: «بعد وصول برقية الولد (يقصد الملازم) يقول انه شاف القوات العراقية تعمل حركات على الحدود، قام العم أبو سالم وأبلغها للشيوخ، والشيوخ طلبوا الانكليز. ولكن الشيخ صالح وبعض الضباط من الذين يعرفون هذا الخرع (الجبان)، قالوا لازم نشوف بعيوننا الموضوع، وتوجه الشيخ صالح بالفعل الى الحدود. وراقب بنفسه فما وجد شيئاً سوى سيارات الدورية العادية وهي سيارتا جيب ومصفحة واحدة، وبعض سيارات النقل تحمل (الصلبوخ). ولكن كل شيء قد حدث وبلّغ الأمير الانكليز، وما قدرنا نعمل شيء لهذا الملازم لأننا خفنا ان الناس يدرون بالذي حدث، ولكن لابد ان الشيوخ سيتصرفون بالمستقبل معاه بالشيء الذي يليق بأمثاله»[1].



(١) بعد هذه الحادثة بعام أو أكثر، وصل الى رؤساء وحدات الجيش كافة، وكنت قد اصبحت واحدا منهم بصفتي رئيسا لاطباء الجيش، صورة عن مصادقة رئيس الأركان على حكم المحكمة العسكرية بمعاقبة هذا الملازم بخصم شهر من راتبه وتوقيف ترقيته لمدة سنة، وذلك لثبوت تهمة سرقة علب شاي قالت المحكمة العسكرية انه سرقها من مطبخ اللواء الخامس عشر. وعندما جرى اختيار الوفد الكويتي العسكري الى القيادة العربية المشتركة التي تشكلت في القاهرة بعد حرب ١٩٦٧، كان هذا الملازم قد أصبح برتبة نقيب، فوقع عليه الاختيار ليكون عضواً في الوفد. والآن هو مساعد رئيس الوفد الكويتي لدى هذه القيادة برتبة رائد.

أثناء خروجنا مع الشيخ مبارك رئيس الأركان في اتجاه موقع الروضتين ومعنا العم أبو يوسف وآخرون، قال العم أبو يوسف آمر الجيش للشيخ مبارك «عمي أبو سالم والله بهذا البندق الذي في يدي ما أخلي واحد من كل هالكلاب العراقيين يدخل هذه الأرض الراجل فيهم والراكب...» وما كاد يصل الي هنا في حديثه حتى مرت من فوق رؤوسنا طائرة استكشاف عراقية، وهنا قال العم أبو يوسف «إلا هذا العفريت الذي يضرب الأرض وما تطوله البندقية ما أدري شلون أعمل فيه..» وثار به الحماس والعاطفة حتى بكى من شدة التأثر لأنه عاجز عن عمل شيء مع الطائرة.. فلاطفه الشيخ مبارك كي يجبر خاطره وقال له «نحن نعلم شجاعتك وفروسيتك يا أبو يوسف ومتأكدين من انك تقوم بالواجب وزيادة». ثم قبّل أنفه (حب على خشمه كما يقولون هناك)، وهي أعلى مراتب التحية والمودة ودلائل الرضا القلبي.



مُنحتُ الفرصة أكثر من مرة للعودة الى مدينة الكويت في اجازات قصيرة، وقد لاحظت ان المظاهرات قد عمت المدينة واشترك فيها الكويتيون وغير الكويتيين وكلها تعارض مطالب العراق في الكويت.

كذلك فقد عمد شيوخ الكويت الى ضرب خيامهم على شكل صواوين على جوانب الطريق ما بين مدينة الكويت وقرية الجهرة، أي على بعد أقصاه ثلاثين كيلومتراً من المدينة. وقد صحب كل شيخ معه عبيده وخدمه بأسلحتهم، وكذلك سياراته وموتور خاص لتوليد الكهرباء حتى يمكن ادارة الثلاجات والتلفزيونات والراديوات وأدوات التسجيل. وحتى لا يصبح الليل مملاً، فقد كان الشيوخ يتزاورون ويتسلون بلعب الورق حتى الصباح أحياناً مع الاستماع الى الاغاني المحلية.. وطبيعي فان قصد الشيوخ من هذه الاقامة هو التصدي للقوات العراقية اذا حدثتها

نفسها بالزحف على الكويت، بدليل ان كل شيخ قد اصطحب معه سيارة اسعاف وطبيباً استعارهما من وزارة الصحة.



كان مشروع تعبيد الطريق ما بين الكويت والبصرة والذي سبق هذه الأزمة، قد شارف على الانتهاء تقريباً. وكان المهندسون والفنيون من الألمان الذين يشرفون على تعبيد الطريق تابعين لشركة «مساعد الصالح»، وقد اتخذوا لهم اقامة في منتصف الطريق تقريباً في موقع يبعد عن الكويت نحو ٧٠ كيلومتراً. وكانت ضاحية سكنية غاية في الأناقة؛ فهي كاملة الأدوات ومفروشة بالموبيليا الحديثة بأسلوب أوروبي بديع، وفيها بعض قطع الزينة والديكور، وحدائقها خضراء يانعة، وهي مزودة بالماء والكهرباء ومكيفة الهواء. ولعل هذا كان بسبب المدة الطويلة التي أقامها المهندسون والتي امتدت أكثر من ثلاث سنوات، ولأن اقامتهم كانت بصحبة عائلاتهم.

المهم ان الانضباط الحربي الذي كان يومها تابعاً لشعبة الاستخبارات، قام باجلاء العاملين عن الموقع وعمل مسحاً له، وذلك تمهيدا لاقامة القوات المسلحة فيه. وكان هذا المسح باشراف رئيس الشعبة نفسها – الرائد (ع.س) –. ولم تجر عملية جرد واستلام، بل كان الاستيلاء كاملاً.. وذلك حين ملأ مدير المخابرات وقائد البوليس الحربي حمولة شاحنة من الأدوات التي استلطفها والتي تشمل بعض الثلاجات والراديوهات والمسجلات والأشرطة وجميع ما كان بالمساكن من قطع للزينة ولوحات وسجاد. وعندما سألت سائق الشاحنة الى أين يتم نقل هذا العفش؟ قال ان رغبة مدير المخابرات هي ابعاد أدوات الترف والزينة عن قوات الجيش التي ستنزل في هذه البيوت حتى تكون متفرغة تماماً للمعارك التي من الممكن ان تحدث في أية لحظة.. وعندما كنا نهم بدخول المبنى الذي خصص كعيادة، تصادفت مع مساعد رئيس الانضباط – النقيب (ص.ب) –. وسألته هو الآخر، الى أين؟ قال: ان الرئيس يقول بأن مكتبه ومقر عمل قيادته يجب ان لا يعرفه أحد، وقد استولى على هذا الأثاث وأمر بنقله الى ذلك المكان السري..

الجانب السياسي من الأزمة:

كانت دعاية الكويت ناشطة خلال الأزمة، ذلك ان وسائلها كانت عملية جداً، وهي الدفع النقدي والسخي للجميع بدون استثناء؛ صحفيين وكتاب وسياسيين ورجال حكم وحكومات في كل المنطقة العربية. وقد تقاطرت على الكويت – من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوات – أفواج كبيرة من الصحفيين والمرتزقة وأهل الرأي والقلم والدعاة، وكلهم أعطوا رأياً مؤيداً للكويت وشاجباً لدعوى العراق. كانت حجج الكويت هي كالآتي:

أولاً: ان الكويت بلد مستقل ومعروف وصاحب سيادة على أراضيه منذ سنوات بعيدة، قيل في أحد تعليقات الاذاعة «انها ضاربة الأغوار في التاريخ الى الآماد البعيدة والسحيقة بل انها قبل التاريخ..». وأيدت الكويت دعواها بأن أظهرت بعض الوثائق التي تدل على ان العراق كان يتعامل معها على أساس انها بلد منفصل عنه.

ثانياً: كان الواجب على العراق ان يطالب بالكويت يوم كانت تحت الحماية البريطانية، فلماذا جاء بدعواه الآن بعد الاستقلال؟

ثالثاً: ان هذه الأزمة من افتعال اللواء عبدالكريم قاسم رئيس وزراء العراق الذي يريد ان يلهي الشعب العراقي عن أوضاعه الداخلية السيئة بافتعال أزمة جانبية. أما عن شعب العراق فهو أخ للشعب الكويتي ولا يوافق اللواء قاسم على مطالبه.

رابعاً: عمدت بعض الأحزاب والهيئات والصحف العربية الى القول: بأن الاستعمار هو الذي أوحى للواء قاسم كي يطالب بالكويت حتى لا يجد الكويتيون مفراً من دعوة بريطانيا للعودة الى احتلال الكويت من جديد.

أما دعوى العراق فكانت:

أولاً: ان اتفاقية الاستقلال الجديدة قد استندت الى اتفاقية الحماية لسنة ١٨٩٩، وهي اتفاقية غير قانونية، لأنها لم تعقد بين دولة وأخرى كما يشترط فقهاء القانون الدولي. فالكويت لم يكن لها كيان دولي مستقل عند توقيع تلك الاتفاقية، بل

كانت بلداً تحت السيادة العثمانية - وحدة ادارية (قائمقامية) تابعة لمتصرفية البصرة -. وكان يصدر مرسوم عثماني بتعيين شيخ الكويت برتبة قائمقام، وكانت جنسية شيخ الكويت وكذلك سكان الكويت عثمانية مثلها مثل جنسية سكان العراق.

ان الانكليز وشيخ الكويت في ذلك الحين، سنة ١٨٩٩، كانوا يدركون أنهم قد وقّعوا معاهدة غير قانونية وغير شرعية، بدليل انم قرروا الاحتفاظ بها سرية حتى على سكان الكويت. وان رسالة المندوب السامي البريطاني في العراق أثناء انتداب بريطانيا على العراق في ابريل ١٩٢٣، الموجهة الى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، والتي تقضي باحداث تغييرات في حدود العراق لمصلحة الكويت، وذلك بضم أجزاء من ولاية البصرة وهي جزر (وربة وبوبيان وفيلكة ومسكان) الى الكويت، ان هذه التغييرات يمكن اعتبارها شرعية في حالة واحدة فقط، وهي عندما تكون تعديلات ادارية محلية ضمن حدود دولة العراق التي تشتمل على الكويت. أما اذا اعتبرت تعديلات بين دولتين، فانها غير قانونية، لأن بريطانيا تكون قد أخلّت أثناء انتدابها على العراق بأول واجبات الدولة المنتدبة، وهي المحافظة على أقليم الدولة الموضوعة تحت انتدابها. وان هدف الانكليز الحقيقي من اشاعة وجود كيان سياسي مستقل للكويت، هو رغبتهم في الاحتفاظ بها كقاعدة بعد الجلاء عن العراق، وذلك لتيقنهم ان العراق لا بد ان يستقل يوماً ويضطرون للجلاء عنه.

ثانياً: ساق العراق أدلة تاريخية تدليلاً على الروابط القائمة فعلاً بين الشعبين العراقي والكويتي، وهي ان الكويتيين لمّا رأوا المعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٣٠ قد منحت العراق استقلالاً، ولو انه كان محدوداً، الا انه كان في نظر الكويتيين شيئاً عظيماً بالمقارنة لما كانوا هم عليه. ثم ولوجود الملك غازي في العراق وما كان يبديه من حماس وطني، كل هذا قد دفع الكويتيين الى الاعلان عن طريق ممثليهم بالمجلس التشريعي سنة ١٩٣٨ الى المطالبة بالانضمام الى العراق. وتأيد هذا الطلب بالمظاهرات التي جرت يومذاك في الكويت. غير ان شيخ الكويت بتأييد وايحاء من الانكليز، حل المجلس التشريعي وقاوم رغبة السكان بالقوة المسلحة، مما أدى الى مقتل بعض

المواطنين وسجن البعض الآخر وفرار الكثيرين الى العراق وبعض البلدان المجاورة (وهو ما سبق الاشارة اليه تفصيلاً في الفصل الثالث من هذا الكتاب).

ثالثاً: يقول العراق رداً على تساؤل الكويت لماذا لم يطالب باخراج الانكليز من الكويت عندما استقل العراق بل ترك الكويت تحت الحماية البريطانية؟ ان سبب ذلك يرجع الى ان كلا من العراق والكويت كان واقعاً تحت النفوذ البريطاني بحيث لم يكن العراق قادراً على توجيه أموره الذاتية بحرية، وظل حاله كذلك حتى بعد الاستقلال الجزئي الذي منحته اياه معاهدة ١٩٣٤ . ثم ان حكام العراق قبل ثورتها سنة ١٩٥٨، كانوا من المؤمنين بسياسة التعاون المطلق مع بريطانيا. وانه بعد سنة ١٩٥٨ حين زال عهد هؤلاء الحكام،فان أي محاولة من العراق الجديد للمطالبة بالكويت سيكون سبباً في عدم خروج بريطانيا أبدياً من الكويت. لهذا كان العهد الجديد في العراق مضطراً الى تأجيل مطالبته بالكويت الى حين ابتعاد بريطانيا.

رابعاً: أما الرد على القول بأن بريطانيا هي التي أوحت الى العراق بأن يقوم بهذه المناورة حتى تتمكن بريطانيا من العودة الى الكويت. فان الوقائع تدل على ان خروج بريطانيا من الكويت كان بمحض ارادتها، حيث لم تطلق في وجهها رصاصة واحدة طوال سني حمايتها للكويت والتي امتدت أكثر من ستين عاماً. وان الدلائل تشير الى ان بريطانيا لما وجدت الانقلاب في العراق ينهي عهد المتعاونين معها، فانها خشيت من التناقض الجديد الذي برز بين الوضع في العراق وبين ما هو عليه في الكويت.. ففي العراق حكومة تعلن شعارات وطنية متطرفة حين تنادي بالتحرر، والحياد الايجابي، ورفض الاحلاف، وتهاجم سياسة الارتباط بالغرب، وتشن حملة هائلة على الحكومات والأنظمة التي تسميها بالرجعية.. بينما في الكويت حكم عشائري موغل في الرجعية حسب مقاييس الحكم في العراق، وواضع نفسه تحت الحماية البريطانية مما يجعله هدفاً سهلاً لا يصمد كثيراً أمام حملة العراق الدعائية. لهذا فقد وجدت بريطانيا نفسها مضطرة الى اعطاء الكويت استقلالها، ليس لعوامل كويتية داخلية، بل تجاوباً مع المد الوطني في المنطقة والذي تمثل في رفض الاحلاف

العسكرية، وفي معركة السويس، وقيام الوحدة المصرية السورية، وثورة العراق. هذه العوامل ساعدت على ان تتجسم بصورة أساسية حدة التناقض الذي بدا أكثر ما يكون وضوحاً بين الحكم في العراق (الثوري اليساري)، وبين الحكم في الكويت (الرجعي اليميني). هذه المواقف والتناقضات المتأزمة، الحت على بريطانيا كي تعمل على تفاديها وذلك بتجميل صورة الوضع في الكويت عبر اعلان استقلالها. وكانت بريطانيا وهي تفعل ذلك ما زالت تشعر بالخطر على الكويت من العراق، وهذا هو الذي يفسر لنا انها وقد أعلنت استقلال الكويت يوم ١٩٦١/٦/١٩، فانها أمرت قبل ذلك قواتها المرابطة في الملايو بالتحرك الى الكويت[١]. وأخيراً فان العراق يختصر كلامه ليقول بأنه لو كان قيام مثل هذه الوحدة أو الاتحاد أو الضم بين العراق والكويت مرغوباً به لدى الانكليز، لأقاموه في الفترة التي كانوا فيها أصحاب النفوذ على البلدين والأمر لا يكلفهم سوى قرار من سطر واحد يصدر عن وزارة المستعمرات في لندن.

خامساً: بالنسبة لنظرة الشعب العراقي للموضوع، فانه كان مجمعاً على تأييد اللواء قاسم في مطالبته بعودة الكويت الى العراق، وهو اجماع لم يحدث له مثيل أثناء حكم اللواء قاسم للعراق، حيث كان من أقصى اليمين الى أقصى اليسار. حتى ان معارضي اللواء قاسم المقيمين خارج العراق فراراً من حكمه، فانهم سارعوا الى اصدار بيان للشعب العراقي والعربي يعلنون فيه تأييدهم المطلق للّواء قاسم في مطالبه.

ملاحظات عامة:

ان المشاكل التي تنشأ عادة بعد الاستقلال هي من أعقد الأمور وأكثرها

---

(١) كما دل على ذلك كلام كابتن هنسلي، حين أفاد بأن القوات البريطانية كان قد مضى عليها عشرة أيام في الطريق قبل وصولها الى شواطىء الكويت.. ثم كيف اتفق ذلك مع ما ادعاه آمر موقع «القشعانية» من أنه رأى تحركات عراقية اتُخذت كمبرر للاعلان الرسمي للامير عند طلبه للقوات البريطانية لحماية الكويت. وهي القوات التي كانت قد وصلت شواطىء الكويت ونزلت أرضها فعلاً قبل هذا الاعلان الرسمي لدعوتها..

حساسية. فللاستعمار طرق وأساليب مختلفة يلجأ اليها لتأمين وجوده.. فهو مثلاً أثناء حكمه لبلد ما ولاعتبارات ادارية وعسكرية، يضم الى هذا البلد أجزاء من بلد آخر يكون واقعاً هو الآخر في قبضته. ولا تكون لهذه الأجزاء أي علاقة تاريخية أو لغوية أو قومية أو دينية مع البلد الأول. وفي فترة هذا الحكم الأجنبي تتشكل وحدة النضال بين الجزئين المختلفين ضد العدو المشترك وهو الاستعمار، دون الالتفات الى الخلافات والمصالح المتضاربة بينهما. ولكن عندما يتم الاستقلال، فان الكل يريد ساعتئذ حقوقه المفردة واجراء تعديلات على حدوده الاقليمية. وبذلك يكون الاستعمار قد ترك وراءه مشاكل لا حصر لها بين المطالبين باستمرار وحدة البلد كما كان يحكمه الاستعمار، وبين المطالبين بالتمتع بالحرية والاستقلال الذاتي.

كذلك فان الاستعمار قد يلجأ احيانا الى عكس الموقف السابق لتأمين وجوده في بلد ما، وذلك حين يعمد الى تقسيمه الى دويلات، مثيراً في ذلك النعرة الاقليمية والطائفية بين فئاته المختلفة.

وثمة وسيلة أخرى، وهي ما يحدث حين تتفق دولتان استعماريتان على اقتسام بلد واحد بينهما، وتنشأ في كل قسم ادارة مستقلة عن الأخرى، مما يجعل اتحادهما بعد الجلاء عنهما أمراً صعباً. أو قد تعمد دولتان مستعمرتان لبلدين متجاورين الى اجراء تنازلات الواحدة منهما للأخرى على حساب البلد المُستَعْمَر، فاذا ما جاء الاستقلال بدأ الصراع بين الجيران.



ولنعد الى موضوع الأزمة بين الكويت والعراق فنقول:

(١) إن دعوى العراق بأن الكويت مشيخة أو قائمقامية تابعة لمتصرفية البصرة أيام العثمانيين كانت صحيحة، وان نفي الكويت لهذه الحقيقية كان عملاً غير موفق ولا يتفق مع الواقع. وقد أوقع الكويت في مأزق سوق الأمثلة المرتجلة التي

لا لزوم لها؛ كالقول بأن زيارة العراقيين للكويت كانت تتطلب اذناً من القنصل الانكليزي في البصرة، أو ان تركيا لم تساعد الكويت يوم هاجمها بنو كعب.. الخ.

(أ) عن المسألة الأولى وهي حكاية حصول العراقيين على تصريح من القنصل الانكليزي في البصرة عند زيارتهم للكويت، فقد كان ذلك عادياً وقد تكرر قبل ذلك وبعده من الدول الاستعمارية التي كانت تُلزم سكان الوطن الواحد عند تنقلهم في أرجائه ان يحصلوا على تصريح كي يفعلوا ذلك.. فمثلاً كانت انكلترا تفرض على مواطني شمال السودان ان يحصلوا على تصريح لزيارة جنوبه، مع ان البلاد كانت وحدة سياسية واحدة. وكذلك فعل الفرنسيون مع التونسيين عندما كان أبناء المدن التونسية في الشمال يزورون مناطق الداخل من بلادهم. وأيضاًفي سوريا حين كانت فرنسا تمنع ابن دمشق من زيارة جبل العلويين دون أخذ تصريح من الادارة الفرنسية.

(ب) أما عن المسألة الثانية وهي عدم مساعدة الدولة العثمانية للكويت عندما هاجمها بنو كعب، فان هؤلاء كانوا يهاجمون جيرانهم عبر أكثر من مائتي عام ولم تكن الكويت في واردهم أبداً، لأنها لم تكن في نظرهم إلا قرية لصيادي الاسماك. انما كانت أعينهم وهم يهاجمون أطراف الدولة العثمانية تستهدف البصرة المدينة الكبيرة والرئيسية في المنطقة لموقعها الاستراتيجي ولأهميتها المعنوية العالية. وكانوا في ذلك يتحالفون مع فارس أحياناً ثم ينقلبون للتحالف مع أعدائها حيناً آخر منضمين الى العثمانيين والانجليز في تلك الحروب.. ثم لا يلبثون ان يقفوا ضد هؤلاء اذا وجدوا ان مصلحتهم تتطلب مثل هذا التقلب.. وقد قرأنا عن بعض أخبارهم في الفصل الأول من هذا الكتاب. حيث لاحظنا انه اذ ما وقع عدوان منهم على الكويت، فان ذلك كان يحدث في سياق حروبهم الأخرى مع الجيران حيث لم تكن هي موضع اهتمامهم الرئيسي.

(٢) لقد كانت السياسة البريطانية بعيدة النظر، فقد كانت ترقب أحداث العراق بدقة، وكانت تشعر بأن شيئاً ما يدور في العراق، وانه سيعصف ذات يوم بالحكام العراقيين المتعاونين معها. ولهذا فعندما طالب نوري باشا السعيد رئيس وزراء العراق قبل انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ بضم الكويت الى العراق، ولو في اتحاد فدرالي، رفض الانكليز الطلب. ولو انهم وافقوه عليه لكانت آثار ثورة ١٤ تموز قد انسحبت على الكويت. ولكانت مخاطر التأميم للمصالح البريطانية البترولية في العراق قد شملت الكويت أيضاً. ان انكلترا تستريح وتطمئن أكثر الى بقاء الكويت دولة مستقلة عن العراق، لأنها تعرف ان الكويت بامكانياتها وطاقاتها البشرية والعملية غير قادرة حتى على مجرد التلويح بالتأميم.

(٣) ان هناك حقيقة لا يجب اغفالها وهي ان الشعب الكويتي، والذي كان منذ ثلاثين عاماً يعتبر الانضمام الى العراق مطلباًوطنياً، بدأ بعد ظهور النفط وتمتعه بثراء وترف لا مثيل لهما، يعارض هذا الضم ليس للعراق فقط، بل ولأي قطر أو بلد أيا كان. لأن أي وحدة أو اتحاد ستؤدي الى الحد من الثروات التي يتمتع بها وتتدفق بين يديه.

(٤) التأييد الذي لقيه الكويتيون من الوافدين على الكويت كان قوياً وكان له تأثيره الايجابي في دعم موقف الكويت. فاننا نجد ان الحكومات التي ينتمي اليها هؤلاء الوافدون قد سارعت الى تأييد الكويت رعاية وحماية لمصالح مواطنيها الذين يعملون في الكويت. وقد اندفع هؤلاء الوافدون بحماس كبير للتظاهر والتأييد، والذي كان يتعارض مع مفاهيم عدد كبير من هؤلاء الوافدين في القومية والعروبة والوحدة. لقد وجدنا المصلحة الذاتية الشخصية هي التي تتغلب على المبادىء والعقائد، ذلك لأنهم شعروا ان الخطر سيمتد ليصل الى رواتبهم العالية، نسبياً، التي يتلقونها من حكومة الكويت والتي ستنقص لتصبح رواتب اعتيادية اذا ما أمكن للعراق ان يضم اليه الكويت.

(٥) استفاد الكويتيون كثيراً من السمعة السيئة التي تشكلت لدى الجماهير العربية

عن اللواء قاسم ونظام حكمه، حيث انه لم يعد يشكل اغراء لدى الآخرين للانضمام اليه واعطى الكويتيين المبرر امام الآخرين لرفضهم هذا الانضمام.

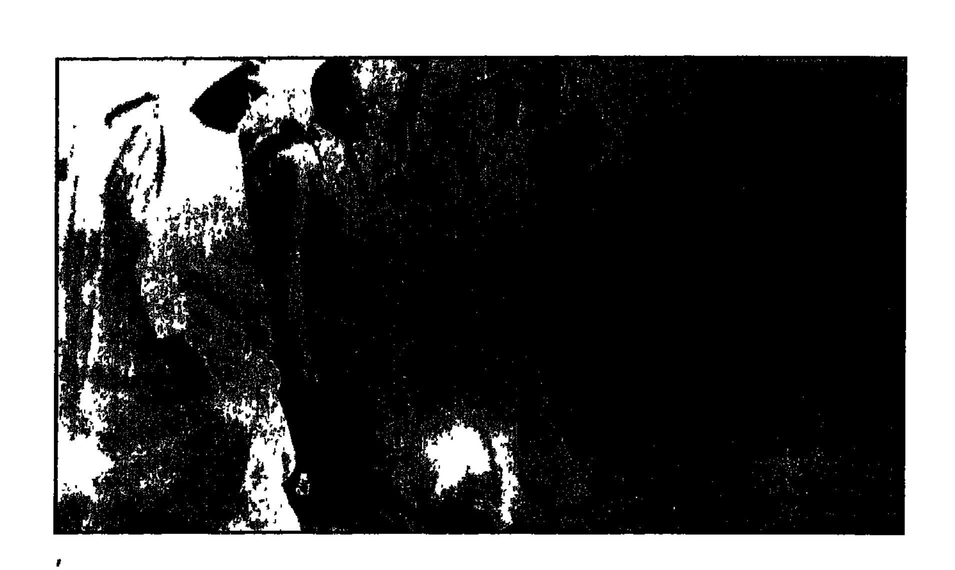
(٦) كذلك استفاد الكويتيون من تطلعات الدول المجاورة التي تريد ان ترى الكويت دولة مستقلة ذات سيادة، فهذا أفضل من ان تراها واقعة تحت سيطرة واحد من الجيران الآخرين الكبار.

كيف خفت حدة الأزمة:

على أثر نزول القوات الانكليزية في الكويت، أعلن اللواء قاسم في ٤ يوليو ١٩٦١، انه لن يلجأ الى القوة في تحقيق مطالب العراق في الكويت. وتبع ذلك ان أصدرت مصر نداء تطالب فيه الكويت ان يطلب خروج القوات البريطانية استناداً لتصريح اللواء قاسم المشار اليه. غير ان الكويت أصرت في بيان رسمي أصدرته في ١٩٦١/٧/٦، انها مع ترحيبها ببيان رئيس وزراء العراق الا انها تصر على استئصال المشكل من أساسه. وذلك بصدور تعهد من الحكومة العراقية تسجله لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بأنها قد تنازلت نهائياً عن مطالبها في الكويت. وبعد مباحثات مطولة في الجامعة العربية، تم الاتفاق على احلال قوات عربية محل القوة البريطانية. وبالفعل فقد حضرت قوات أردنية وسودانية ومصرية وسعودية وحلت محل القوات البريطانية التي احتفظت في الكويت بالكثير من معداتها وطائراتها وكذلك بعض الخبراء والفنيين.

وقد انعكست أزمة الكويت مع العراق على الكويت بأن دفعتها نحو اتباع أسلوب حكم يبعد عن الكويت بعضاً من عشائرية الحكم الذي كان يسودها، وذلك باعطائه شكلاً جديداً فيه انتخابات ومجلس أمة ووزارة يين أعضائها وزراء من غير الشيوخ.. كذلك فقد عمدت حكومة الكويت الى (التبحبح) في تقديم القروض والهبات الى الدول الأخرى لكسب عطفها وتأييدها.

وقد تبنت الجمهورية العربية المتحدة عرض طلب الكويت الانضمام الى الأمم



الامين العام للجامعة العربية السيد عبد الخالق حسونه لدى وصوله الكويت أثناء الازمة، وقد ظهر بين الشيخين جابر الاحمد وسعد العبد الله. ويظهر في الصورة ايضا الأمين العام المساعد الدكتور سيد نوفل

المتحدة. فعارضت العراق وكذلك الاتحاد السوفيتي هذا الانضمام بالرغم من أن أكثر من ستين دولة كانت قد اعترفت بالكويت في ذلك الوقت. وعزا مندوب العراق اهتمام بريطانيا بالكويت الى احتياطيها الكبير من البترول والذي يقدر بـ ٦٥ بليون برميل ويشكل ٢١٪ من احتياطي العالم ويزيد عن مجموع احتياط الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. والى أرباح شركات النفط من الكويت التي تبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، والى مبلغ يزيد عن الف مليون دولار يودعه شيخ الكويت في البنوك البريطانية. ووصف مندوب العراق الوضع في الكويت بأنه تحالف بين اقطاع شيوخ الكويت واستعمار بريطانيا. وانه من سخرية الاستعمار النفطي الجديد بعقول الناس، ان يخلق من عدد من آبار النفط دولة. وقد أيد المندوب السوفيتي مندوب العراق حين قال «لم يحدث قط في التاريخ ان أعطت دولة استعمارية كبيرة كبريطانيا على بياض صكاً مفتوحاً لحاكم اقليم صغير ملبية طلباته ورغباته في أي وقت يشاء، (يقصد أن الأمير اذا دعى القوات البريطانية، فان بريطانيا تكون ملزمة بتلبية طلبه). وهذه الحقيقة بمفردها تثير الشكوك القوية حول المغزى الحقيقي لهذا الاتفاق. ان الكل يدرك ان حاكم الكويت ليس الذي سيحدد وقت دخول الجنود البريطانيين للاقليم، وانما ستحدد ذلك الحكومة البريطانية ما دامت قادرة على أن تجد الطرق والوسائل الكفيلة باقناع حاكم الكويت بطلب جنود بريطانيا متى رأت ذلك مناسباً لها..». وقد رأت بريطانيا الآن ان ذلك مناسب، وانها تطبق البند الرابع من اتفاقية الاستقلال التي تنص على «استعداد الحكومة البريطانية لمساعدة حكومة الكويت اذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة». وقد طلب المندوب السوفيتي في آخر بيانه تأجيل النظر بطلب انضمام الكويت، ولكن أغلب الدول الأعضاء وافقت على قبولها، واستعمل الاتحاد السوفيتي حق النقض الفيتو..



كان اللواء قاسم رئيس وزراء العراق قد أعلن ان الكويت تساوم على دفع أربعين مليون دينار سنوياً من واردات النفط مقابل تنازل العراق عن مطالبته في

الكويت. وقد كذبت حكومة الكويت ذلك بشكل حاسم وتحد عنيف. غير ان الأيام أثبتت بعد زوال حكم اللواء قاسم، ان الحكام الجدد للعراق قد قبلوا بأخذ مبلغ عشرين مليون دينار كترضية – سمي قرضاً –، مقابل صرف النظر عن المطالبة بالكويت. وقد ذكر تقرير البنك الدولي للانشاء والتعمير في معرض ثنائه على القروض المدروسة التي قدمتها الكويت للدول العربية، بأنه يود تسجيل ملاحظته من أن هذا القرض للعراق كان عطاء غير مشروط وغير مدروس وغير محدود بزمان ولا معروفة وجهة صرفه وانفاقه، كما انه غير مقسّط. وقد علمت فيما بعد من أحد المسؤولين في الديوان الأميري ان خلافاً قد وقع بين أمير الكويت وبين مجلس وزرائه.. ذلك ان الأمير كان يعارض من حيث المبدأ شراء الاعتراف بالاستقلال بالمال، بينما كان مجلس الوزراء والنواب راغبين في تنفيذ الصفقة. وقد بلغ الحد بالأمير في حنقه على الصفقة درجة البكاء والامتناع عن التوقيع، وأخيراً سجل في صلب موافقته بأنه يفعل ذلك فقط لأن المعاملة كاملة من الناحية الدستورية بحصولها على موافقة مجلسي الأمة والوزراء..

الفصل التاسع

مع وزارة الداخلية

مع وزارة الداخلية

وزارة الداخلية في الكويت فيها وزير ووكيل وزارة ووكيل مساعد ومستشار، وفيها ضباط وافراد شرطة يلبسون ملابس رسمية؛ «البنطلون» والقميص، وعلى الرأس الكوفية الحمراء والعقال الاسود. والضباط يضعون على اكتافهم علامات نحاسية تدل على رتبهم ومراكزهم. وهناك دائرة بحوث جنائية، ومباحث عامة، ودائرة مرور، كما يوجد في الدول العريقة.

جميع أفراد الشرطة من البدو، وعلى هذا فهم في أغلبهم لا يقرأون ولا يكتبون. وهذه المهنة يترفع عنها الكويتي ابن المدينة حتى ولو كان أمياً، لأنها في نظره مهنة مزرية. وهو لكونه يحمل شهادة الجنسية الكويتية، فانه يظن أنه بات لائقاً لتقلد الهام من الاعمال فقط.

أما فئة الضباط فهي فئتان: الاولى اصحاب الرتب العالية، وجميعهم كانوا جنودا في حراسة الشيوخ منذ عشرين او خمسة عشر عاما، ثم عندما تشكلت دائرة الشرطة كانوا هم اول الجنود المؤسسين. وقد خصهم المسؤولون بالترقيات لانهم يعرفونهم معرفة شخصية ومؤمنون باخلاصهم، وبذلك اصبحوا من اصحاب الاوسمة اللامعة والشارات البرّاقة. وقد وصل بعضهم الى رتبة العميد والعقيد، وليس بعيدا ذلك اليوم الذي يصبح بينهم من يحمل رتبة لواء.. وطبعا مستوى الكفاءة لا داعي لوصفه، ويكفي انهم كانوا مجرد جنود حراسة للشيوخ وفي الكويت، لتتشكل لدينا الصورة التي عليها هذه الكفاءة.

أما الفئة الثانية، فهي تلك التي ما ببن ملازم ونقيب، وجميعهم يقرأون ويكتبون، وقد انهوا الدراسة الابتدائية وبعضهم المتوسطة، وبعضهم ذهب في دورة تدريبية خارج الكويت. وهي من تلك الدورات البدائية التي تجريها بعض الدول لابناء

مستعمراتها السابقة والتي تحتاج في العادة الى بضعة اسابيع، ولكنها هنا حيث امكانيات الكويت الوافرة فانه يجري تمديدها (تمطيطها) الى ستة اشهر على الاقل، والى عام في أغلب الاحيان.



كان أول لقاء لي مع اعمال وزارة الداخلية في صيف ١٩٦٠، وكان الوقت ليلا، وكنت أقوم بالواجب الليلي (المناوبة) في المستشفى العسكري، حيث كانت مسؤولية الطبيب العسكري تشمل وزارة الداخلية. دق جرس التلفون عندي وكان المتحدث الضابط المسؤول عن سجن الميناء، قال بان لديه مسجونا مريضا جدا، وقد حاول المضمد معالجته ولكنه يرفض ويصر على ان يراه الطبيب. طلبت التحدث الى المضمد لأفهم منه الموضوع، فأصر هو الآخر على حضوري ورفض أن يزيد حرفا واحدا. ولم يخطر ببالي أي شيء غير طبيعي، وارجعت اصرار المضمد على حضوري الى غبائه..

بعد عشرين دقيقة كنت على مقربة من السجن، وفوجئت بارتال من سيارات البوليس وباعداد كبيرة من افراده وضباطه منتشرين على الارصفة وعلى مداخل مركز الشرطة، والذي يشكل مع مكاتب السجن الطابق الارضي، اما السجن نفسه فكان تحت الارض.

كان أول ما لفت نظري هو ان رجال الشرطة يحملون عصيهم وبعضهم احزمتهم الجلدية (القايش)، وبعضهم الآخر كان شاهرا سلاحه. وتقدمت اسأل عن السجين الذي طُلبت لمعالجته، فقالوا انه في الداخل. وسارت معي مجموعة من رجال البوليس لتدلني على الطريق. وبدأت اسمع اصواتا بعيدة هي مزيج من الصياح والانين والعويل والطرق على الابواب. وكنا كلما سرنا أخذت الاصوات تتضح اكثر، حتى وصلنا الى درج نزلناه فاذا به يفضي الى ساحة وجدت امامي فيها منظرا رهيبا فظيعا.. كان هناك بضع عشرات من رجال البوليس ينهالون بوحشية على اربعة مساجين كانوا يحاولون بحركات جنونية وهستيرية تفادي الضربات المنهالة عليهم. وكانت اغلال الحديد التي تربط ارجلهم وايديهم معا تحول دون مقدرتهم على الحركة وتجعل منظرهم محزنا ويثير الغضب والاشمئزاز.. ووجدت نفسي اصيح بالجنود بصوت

المفزوع المروع «اسكت، كفاية يا ولد..». ومع ان الجنود كانوا في حالة انفعال وهياج، إلاّ ان الصوت كان مفاجأة لهم. فتلفتوا ليروا ان مصدره ضابط عسكري حيث كنت بالطبع البس لباس الجيش الرسمي برتبة نقيب (التسمية الرسمية في ذلك الوقت «رئيس»)، واسرعت بالنزول لاقف بينهم وبين المساجين المساكين، وامرت بحملهم الى العيادة.

سألت احد رجال البوليس عن الحكاية، فقال ان بعض المساجين عملوا «هوشة» (هياج – تمرد) احتجاجا على طول مدة سجنهم، فضربناهم علشان يسكتوا، وجرح منهم حوالي العشرين. ولما طلبنا منهم ان يخرجوا للعلاج، رفضوا وقالوا نريد ان يحضر الشيخ سعد العبد الله[1] حتى نشكو اليه. قلت وهؤلاء الاربعة، لماذا تضربونهم؟ قال رجال البوليس، انهم من الذين يرفضون الخروج للمعالجة بعد ان جرحوا، وقد تمكنا من جرهم خارج السجن، وها نحن نضربهم من جديد حتى يقبلوا المعالجة..

قمت بعلاج الاربعة الذين كانت الدماء تسيل من جروحهم، وطلبت ان يأتي السجناء الاخرون المجروحون، فقيل لي انهم يرفضون الخروج لانهم لا يريدون المعالجة. ولم اصدق ذلك، فذهبت بنفسي، ومن الطاقة الصغيرة المفتوحة في باب السجن تحدثت الى السجناء، الذين اكدوا لي انهم مظلومون، وانهم يخافون الخروج خشية الاعتداء عليهم. وقد وعدتهم على مسؤوليتي بان احدا لن يطالهم بمكروه اذا خرجوا، ولكنهم لم يطمئنوا، وفضلوا ان يبقوا على جراحهم وآلامهم، وكانت مطالبهم جميعا ان انقل ظلامتهم الى الشيخ سعد، فهم يطلبون فقط التحقيق معهم..

أثناء علاجي للسجناء الاربعة، سألتهم عن سبب ما حدث. فقالوا انهم جميعا موقوفون على ذمة قضايا وتهم لم يجر فيها اي تحقيق، ولم تحل الى المحاكم للبت فيها، وقد مضت على بعضهم مدد تتفاوت ما بين شهر وعشر سنوات.. وكان واحداً منهم متين البنية مفتول العضلات، وقد رفض العلاج، وسألته ما الذي يريده؟ قال انه مضرب عن الطعام منذ اسبوع، وقد قرر ان يستمر على ذلك حتى الموت.

---

(١) وزير الداخلية الحالي – سنة ١٩٦٧ –، وكان يومها يسمى نائب رئيس دوائر الشرطة والامن العام.



صورة مبكرة للشيخ سعد العبدالله الصباح
الذي تولى وزارتي الداخلية والدفاع لفترة طويلة

واستوضحته السبب فقال: لقد اتهمت منذ تسع سنوات بقتل واحد من عائلة «السجاري»، وقبض علي وأُتي بي امام الشيخ الذي امر بوضعي في السجن، ومنذ ذلك اليوم وأنا هنا..

عندما عدت الى مقر عملي في المستشفى العسكري، اعددت تقريرا وافيا عرضت فيه ما حدث. ولم اشأ ان اكون بروقراطيا وروتينيا في وصف الحادث، بل جاء تقريري حماسيا عاطفيا حين تعمدت ان اصف حالة السجن والسجناء، وانحيت باللائمة على الاوضاع المزرية وغير الانسانية التي يعيشونها. وتعرضت الى طول مدة التوقيف، وسقت فيه النماذج التي سمعتها من المساجين تفصيلا مع الاسماء. ونددت بسلوك رجال الشرطة، ووصفت ما احدثوه من اصابات بالسجناء المظلومين بأنه عمل وحشي وانه يشكل جريمة. ولما كان هذا أول تقرير من نوعه اكتبه، ولما كنت حديث عهد بالعمل، فقد رأيت ان من (حسن الفطن) كما يقولون، ان استشير بعض زملائي الأطباء الاقدم عهدا فيما كتبت، وذلك قبل ان ارفع التقرير الى وزارة الداخلية.. فاذا بهم يعترضون، بل وبدا لي انهم يرثون لسذاجتي.. وقالوا ناصحين «لقد فعلنا عندما كنا مثلك حديثي عهد بالوظيفة مثل ما تفعل انت الآن، وكان جزاؤنا التهكم واللوم لأننا في نظر المسؤولين قد تدخلنا فيما لا يعنينا وما هو خارج عن اختصاصنا كأطباء». وقالوا بأن ما رأيته في سجن الميناء سوف أرى مثله بين الحين والحين، ونصحوني بأن لا اتعب نفسي ولا اجر عليها المشاكل «حيث يظنون بك التواطؤ وانك من ذوي العلاقات المشبوهة، وفي احسن الظروف فأنت في نظرهم رجل ضعيف لا تصمد ولا تصلح للعمل العسكري»! ثم أخذ كل واحد منهم يروي لي وقائع عن احداث صادفها اثناء عمله، وكان بعضها من الغرابة والبشاعة بحيث وجدت ان تلك التي صادفتني تعتبر بالفعل وكما يقولون «شيئا عاديا».



ولأدع جانبا ما رووه لي، وأحدث القارىء عن تجربة شخصية كنت طرفا فيها،

وهي تعطي فكرة عن نوعية المشاكل التي صادفت الزملاء الآخرين.

كنت اقوم بالمناوبة ليلا في المستشفى العسكري، وكان المرضى يردون بين الفينة والفينة من الوحدات المختلفة، بعضهم صادق في الشكوى وبعضهم يدعي المرض.. وكان لليل سكونه، الذي قطعه فجأة ضجيج مبعثه وقع اقدام لعدد من الناس يتجهون نحو غرفتي عبر الممر المفضي اليها.وفُتح الباب بلا استئذان، واذا برئيس الممرضين (المناوب) يبتعد عن مدخل الباب ليفسح المجال كي يتقدمه الضيف الذي كان احد ابرز الشيوخ من عائلة الصباح. فوقفت له مرحبا مؤهلا، وعلامات الاستغراب والدهشة على وجهي وتصرفاتي بحيث انها لم تخف على الشيخ الذي لم تكن الابتسامة لتفارق وجهه ادبا وتواضعا، وهي الصفات التي يتحلى بها عادة الكبار من الشيوخ.. وبعد السؤال عن الحال والصحة والعمل وغيرها من العبارات التي تبدأ بها الزيارات ويتم تكراراها عدة مرات، وهي العادة الدارجة في منطقتنا العربية،توقفت قليلا عن الكلام في انتظار ان يدخل الشيخ في الموضوع حتى اطمئن لسبب الزيارة في هذا الوقت. خاصة وقد بدا لي أنه ولله الحمد موفور الصحة مكتمل العافية.. ثم انه حتى لو كان على خلاف ذلك، فإن وزارة الصحة بحالها ستكون سعيدة ان تنتقل الى قصره لعلاجه.. وهذا هو بالذات ما كان موضع استغرابي (ووسوستي) من دواعي زيارته لمستشفانا العسكري المتواضع. قال الشيخ «الحقيقة انا جاي علشان استشيرك بخصوص حالة عصبية تتعلق بأحد الاصدقاء الذين يتحرجون من مراجعة الاطباء خشية ان يراهم الناس فيتهمونهم بالجنون كعادتهم في وصف كل من يتردد على عيادة طبيب نفساني. وقد رأيت ان الطبيب العسكري أكثر ثقة وسرية وهذا ما دعاني للحضور اليك بنفسي». فاجبته مؤمنا على كلامه ومؤكدا صحة استنتاجاته، وكيف ان مراجعة الأطباء النفسانيين في البلاد الاجنبية مثل امريكا امر عادي وروتيني على عكس الحال عندنا. وان نسبة عدد الاطباء النفسانيين فيها يكاد يفوق عدد الاخصائيين في اي من فروع الطب الاخرى. وكنت بذلك امهد للوصول الى ان الحالة التي جاء الشيخ من اجلها تحتاج الى طبيب نفساني واني لست ذلك المؤهل

لعلاجها.

لم تفت تلك الملاحظة الاعتذارية على الشيخ، حيث اكد ان المسألة بسيطة لانها ظرف استثنائي لا بد اني قادر على التصرف بشأنها.. ولم أشأ ان اناقشه اكثر قبل ان ارى الحالة التي يريدني ان اعالجها. قلت «اين المريض هل أطلب ادخاله، أم يستحسن ان افحصه في غرفة اخرى؟». قال الشيخ وبهدوء «لا ان المريض في البيت عندي وسنذهب سويا كي تراه». لم اعلق ولكني ازددت استغرابا، ترى لماذا يكلف الشيخ نفسه بالحضور كي يطلب مني مثل هذا الطلب وهو قادر على ان يتصل بالتلفون وسيكون كلّ ما يريده حالاً وفورا.

جمعت ادواتي الطبية كالعادة عند الانتقال لمعاينة مريض خارج العيادة، وخرجت بمعية الشيخ المهم. وقبل ان نغادر مبنى المستشفى ونصل الى السيارة التي سنستقلها، سألني الشيخ سؤالاً استوقفني للحظة وذلك لغرابته، قال «اظن ان عندكم دفتر احوال تسجلون فيه اسماء المترددين على المستشفى؟» قلت «نعم». قال «لا ارى ضرورة لتسجيل هذه الزيارة، وارجو التأكد من ذلك». التفت الى رئيس الممرضين الذي كان يقف على مقربة استعدادا لفتح باب السيارة وتأدية التحية العسكرية لسعادة الشيخ، سألته «هل سجلت في دفتر الاحوال وصول سعادة الشيخ؟» قال «لا ليس بعد». قلت «لا تسجل شيئاً لان زيارته شخصية». وطلبت منه ان يرافقني.

وصلنا قصر الشيخ وهرع عدد كبير من الحرس الرسميين والشخصيين والخدم لتحية الشيخ. وانتقلنا من مداخل القصر وحدائقه الى صالوناته الواسعة الفخمة. وطلب مني الشيخ ان انتظر قليلا «اتفضل اجلس». وغاب بضع دقائق كنت خلالها قد جزمت بيني وبين نفسي ان المريض لا بد ان يكون احدى قريبات الشيخ (اهله كما يقولون في الكويت).. لقد سبق لي ان عالجت بعض النساء في قصور الشيوخ، ولكني لم التق بشيخ مهتم بانثاه مثل هذا الشيخ، حيث كانت العادة ان الخدم هم الذين يستقبلون الطبيب المعالج ويودعونه.

عاد الشيخ بعد قليل وقال «اتفضل طبيب المريض في الطابق الثاني». في الطريق ونحن نصعد الدرج، تمنى عليّ ان اطوّل بالي وان لا اصدق كل شيء يقوله لي لانه مش طبيعي، وانه كثيرا ما يفعل بنفسه جروحا وكسورا في محاولة يائسة للانتحار. قال ذلك وهو يفتح الباب مصرا على إن اتقدمه في الدخول.. وكانت المفاجأة حين وجدت رجلا ملقى على السرير، متوسط الطول، عمره حوالي الخمسين، الدماء تسيل من مواضع مختلفة من جسمه؛ رأسه، جبينه، قدميه، يديه، كدمات حول عينيه.. وكان في حالة انهيار كامل. قلت، وبحكم المهنة، العبارة التي يقولها الاطباء عندما يعودون مريضا ولو كان في النزع الاخير، «لا بسيطة والحمد لله، شلون الحال يا.. وسارع الشيخ يجيب نيابة عن المريض، «حسين انه صديقي حسين». وواصلت كلامي «شلون الحال يا اخ حسين، لماذا تفعل بنفسك هكذا، الكل يحبونك، وانت حالتك عادية ويمكنك ان تحكي لي مسألتك..». نقل حسين نظره بين الشيخ وبيني في فزع ظاهر، وقال «الحمد لله، انا الآن أحسن، وانا عندي حالة عصبية تجعلني افقد وعيي احيانا وتكون النتيجة كما ترى». قلت «يستحسن ان تحدثني على انفراد عن الظروف التي سببت لك تلك الحالة». والتفتُ الى الشيخ، وقبل ان استأذنه في ان يتركنا لوحدنا، فهم القصد من الالتفاتة فسارع الى القول «لا يا دكتور الاخ حسين واحد منا، وانا اعرف حالته تماما، وهو لا يمانع في ان يحدثك امامي». وسكت حسين، ويبدو ان سكوته لم يكن كافيا في نظر الشيخ كدليل على الموافقة على بقائه معنا.. فواصل الشيخ موجها كلامه لحسين «شنو تقول يا حسين مو تشديه؟» (اي ماذا تقول يا حسين اليس كذلك)؟. قال حسين «ايوه يا طويل العمر».

اخذ حسين يصف لي حالته بصورة غير مترابطة تماما، كانت عبارة عن جمل متلاحقة، احيانا خمسة واحيانا عشرة، ولكني كنت عاجزا عن فهمها او الوصول الى نتيجة منها. وكان يتخللها فترات سكوت لثوان حيث يتولى الشيخ التدخل عندها لحث حسين على الكلام. وقد بدا كلام حسين بالنسبة لي وكأنه مجرد اسطوانة حفظها من كثرة ترديدها. وعزوت ذلك الى كثرة من راجع من الاطباء، بحيث بات

يتقن وصف حالته على طريقته الخاصة. وتحيرت ماذا اقول وماذا افعل، فالحالة بدت امامي صعبة ومعقدة. ورأيت ان الحل الوحيد الممكن هو ان اضمد جروح الرجل، وان اعطيه مهدئا، وان انصح بنقله الى مستشفى الامراض العصبية ليكون في رعاية الاطباء الاخصائيين هناك. وعرضت ان اكتب تقريرا عن الحالة، فاعترض الشيخ بلطف ممزوج بالحزم وقال «ان الاخ حسين يفضل ان يبقى موضوع حالته بيننا».. تم العلاج الممكن واعطيت المريض الحقنة المهدئة، وشجعته بالكلمات المناسبة التي بدأته بها عندما دخلت عليه، «لا بسيطة والحمد لله»!.

سار الشيخ الى جواري، وراح يكرر «مسكين حسين انه مثل احد اخواني واحنا ما نقصر معاه». قلت «واضح طال عمرك، فان مجرد حضورك شخصيا للمستشفى لاحضاري الى هنا دليل المودة والصداقة التي تربطك بالسيد حسين». وقبل ان يودعني عاد للتأكيد «ترى لا اوصيك يا معود وانت فاهم هالحين قصدي ان لا تكتبوا شيء في دفتر الاحوال وان لا تذكر شيئا عن الحالة التي عالجتها». قلت «أمرك بكل تأكيد».

في طريق العودة الى المستشفى، سألني رئيس الممرضين «شو حكايته الشيخ»؟ قلت «لا شيء، يوجد واحد مريض اراد ان اعالجه وقد فعلت». قال وفي صوته بعض الخبث «والله يا حكيم انا كنت خايف عليك». فالتفت اليه مستنكرا «خايف عليّ من ايش»؟ قال «لا لا شيء»، وسكت..ومع انني كنت محبذا سكوته عملا بوصية الشيخ، الا ان كلامه اثار فضولي. وقلت في نفسي ترى هل عرف شيئاً، وكيف له ان يعرف؟ فواصلت الحديث قائلا له ملاطفا «شو مالك ليش سكت»؟ قال «انا شفت حضرتك ما بدك تحكي، فقلت لازم الحكيم عنده سبب». فزاد جوابه الامر غموضا، مما دفعني لان استرسل مشجعا «لا ابدا قول». قال «بس انت خوفتني لما شفتك متعمد انك تخبي عني الموضوع اللي انا عرفته من احد خدام الشيخ اللي دائما بتردد على المستشفى وصار صاحبي لاني بعطيه حبوب (منشطة!) بدون وصفة». قلت له متظاهراً بأني اعرف شيئا «هو صاحبك بيعرف حسين»؟ قال «شو حسين يا حكيم،

هذا واحد اسمه ابو المعاطي كان الشيخ موكله في ادارة بعض اعماله في مصر، وقد بلغه انه بيلعب عليه. فدعاه للقدوم الى الكويت ببرقية أخبره فيها بان اخاه الذي بيشتغل في الكويت مات. فحضر، واستلموه من المطار واحضروه الى القصر منذ اسبوع، والله لا يحطك محله، اكل ضرب حتى راح يموت. وبعدما مضى على كل الاوراق والشيكات التي يريدها الشيخ، ارسلها لمصر مع رسول خاص وتأكد من تحصيلها، والآن جابك علشان تعالجه».

★★★

من طريف ما يروى ان احد السجناء تمكن وهو في سجن الامن العام من الافلات من حراسه، وراح يركض ليتسلق احد اعمدة اجهزة الاذاعة المقامة في باحة دائرة الامن العام الخلفية، وهو عمود من الحديد المشبك مرتفع جدا. وعبثا حاولوا اقناعه بالنزول، فاصر انه لن يفعل الا اذا حضر اليه الشيخ سعد العبدالله وزير الداخلية بنفسه. وبدأت رتب محاولي اقناعه تعلو من مدير السجن الى احد مساعدي مدير الامن العام الى المدير العام. حتى اذا كان المساء والرجل قد اصطلى بحر شمس الكويت الفظيع وهو بدون طعام او ماء، وقواه قد بدأت تخور وراح يتأرجح على العمود، اذا بالشيخ يصل ويعطيه الامان بان ينزل وانه مستعد لسماع شكواه. فنزل الرجل، وقد تبين للشيخ انه مظلوم فعلا فامر باطلاق سراحه..



وبمناسبة الحديث عن السجون الكويتية، فانه من الخطأ اصلا ان تعتبر من السجون بالمعنى المتعارف عليه، لانها عبارة عن حفر او جحور تشبه اوكار الحشرات والجراذين.. فهي في ادنى مستوى يمكن ان تكون عليه السجون، وهي لا ترى نور الشمس ابدا، ويمضي المسجونون وقتهم فيها والحديد في ارجلهم، ويقضون حاجتهم في نفس مكان جلوسهم ونومهم.

اما عن المدة التي يمضيها السجين في السجن، فهي امر يصعب تقديره او معرفة سببه. فقد قال احد اعضاء مجلس الامة (السيد محمد قبازرد) ان هناك اشخاصا مشتبهاً في انهم من اللصوص، قد امضوا سنة في السجن ولم يجر معهم اي تحقيق. وان هناك حالات تم فيها التحقيق بعد هذه المدة ثم ثبتت براءة المتهمين من قبل المحقق نفسه (جلسة ١٩٦٣/٦/٢٢). ونظر مجلس الامة في ١٩٦٣/١٢/٢١ في شكوى مواطن اخذت قضيته ١٥ سنة حتى صدر الحكم عليه..

وقد تساءل النواب عن عدد المساجين، وكان ذلك استدراجا للسؤال المهم عن الذي يقدم لهم الاكل، وهل هو متعهد ام وزارة الداخلية؟ وعندما رد الوزير بانها الوزارة، سأله عضو آخر، هل هي على شكل مناقصة؟ ذلك ان هناك موظفا كبيرا جدا في الوزارة يرعى تعهدات اطعام المساجين بواسطة اخ له يعهد اليه بالمناقصات. وعلى هذا كان من مصلحته ان يكون عددهم أكبر حتى يكون ربحه بالتالي اعظم. وهو يقدم لهم طعاما تعافه النفوس، لا يتغير ولا يتبدل، انه الارز والمرق المصبوغ بصلصة البندورة.. ويتقاضى ثمنا لذلك يعادل ثمن طعام يقدم لنزلاء فنادق الدرجة الاولى..

لقد درجت العادة ان تكون نهاية المقيم في السجن بغير محاكمة، هي النهاية الالهية، وهي الموت، او اطلاق سراحه وهو على حافة الموت ليلقى نهايته خارج السجن بعد ايام.. وقد حدث مرة ان غضب الشيوخ على عائلة «المالك»، التي اعتبرت متحدية لهم يوم زعمت ملكيتها لقطعة من الصحراء كان احد الشيوخ من آل الصباح قد سبقهم الى ادعاء ملكيتها.. وهي كما سبق وأن ذكرنا في موضع آخر انها صحراء قاحلة لا قيمة لها ولا تخص احدا، ولكنها باتت ذات قيمة لمجرد ان شارعا سيمر قريبا منها او في وسطها، مما يترتب عليه اخذ تعويض كبير من الحكومة عنها. نقول ان آل مالك عندما رفضوا النزول عند رغبة الشيوخ وامتنعوا عن الجلاء عن الارض والاستسلام، ضرب بيتهم الذي اعتصموا فيه بالمدافع. وسيق من فيه وبينهم ثلاثة اخوة من العائلة الى السجن، حيث بقوا به عدة سنوات دون ان تجرى لهم اي محاكمة او يصدر بحقهم اي حكم. الى أن تدخل بعض السعوديين لصالحهم،

فاطلقوا من السجن وتم نفيهم الى السعودية.

والحديث عن السجون يجرنا الى الحديث عن مراكز الشرطة في الكويت، فمباني هذه المراكز تعتبر نموذجية وكأجمل ما تكون الفلات وتضاهي مراكز البوليس في فيينا ولندن وباريس. وهي مبردة صيفا ومدفأة شتاء، وتقدم القهوة والشاي لجميع العاملين فيها مجانا.

وكسوة رجال الشرطة حلوة وثمينة، فالاقمشة المصنوعة منها البستهم، وكذلك أحذيتهم، كلها من المصنوعات الانكليزية الممتازة التي تفوق تكاليفها ملابس ضباط الشرطة في اوروبا.



في كل مركز شرطة شخص يسمى المحقق، والمحقق في الكويت له صلاحيات واسعة فكأنما هو وكيل نيابة وقاضي تحقيق في الوقت نفسه. ومثل هذه المناصب يقوم بها عادة اناس مفروض ان يجمعوا بين العلم والثقافة ورجاحة عقل القاضي وضميره.. ولكنهم جميعا في الكويت وبلا استثناء لا يحملون شهادة الحقوق، بل ان بينهم بعض الكويتيين من الصعب ان نقول انهم يجيدون القراءة والكتابة، حيث انهم لا يحسنون كتابة الاسئلة والاجوبة التي توجه للشاكي صاحب العلاقة. لهذا نجدهم يتعاونون مع البوليس في تعمد ارهاب الشاكي حتى يعدل عن شكواه، وبالتالي يتخلص المحققون من القيام بالتحقيق، والشرطة من البحث عن الجاني. فمن اشتراطات البوليس الغريبة في الكويت، انه اذا حضر الى المركز احد الاشخاص ليبلغ عن سرقة منزله او مكتبه او سيارته، فان رجال البوليس يقولون له، «ماذا نستطيع ان نفعل لك، لقد اخذ السارق السرقة وهرب فاين سنجده؟ نحن مستعدون ان نسجل شكواك الآن، وعندما تستدل على الفاعل سوف نقوم باللازم ونكسر لك رأسه..».

في مساء احد الايام اراد صديق لي ان يستعين (بنفوذي) بوصفي ضابطا في

الجيش، واصر على ان اصطحبه الى مركز الشرطة ليشكو سرقة منزله.. وسأله المحقق اذا كان يشتبه بأحد الناس. فقال انه يشتبه ببواب البناية المجاورة لبيته. وابدى المحقق استعداده لاحضاره، ولكنه توعد صديقي بأنه اذا لم يستطع ان يثبت التهمة عليه، فان من حق البواب ان يقاضيه ويطلب منه دفع تعويضات.. ولم نكن، صديقي وأنا وربما المحقق ايضا، قادرين على التمييز بين الاشتباه والاتهام، وان من حق الشاكي ان يشتبه بأي انسان ولا جرم عليه في ذلك، ولكن ليس له ان يتهم احدا.. وعلى كل حال فقد خاف صديقي من ان يصر على اشتباهه بالبواب وقرر الاكتفاء بتسجيل شكواه..

اثناء وجودنا في المركز دخل علينا بضعة اشخاص، وكان من بينهم رجلان يتصايحان.. وامام المحقق بدا احدهما في البيجامة وهو يمسك بالآخر ويقول بانه حرامي وانه قد ضبطه في بيته.. وكان أول ما سأله المحقق هو، «وما الدليل على انه كان ينوي السرقة، واين هي المسروقات التي اخذها من البيت؟». ورد المدعي بانه قد ضبطه داخل البيت وطبيعي فإنه لم يتمكن من حمل شيء بعد ان لاحقه هو وسكان البيت.. فقال المحقق «مين يدري، لعله دخل البيت بناء على تسهيل واتفاق سابق مع احد سكان البيت؟» فقال الشاكي «اني اقيم مع اهلي فقط ولا يوجد احد غريب معنا..». فرد المحقق «كيف تجزم ان احدا من سكان البيت لم يكن بينه وبين هذا الرجل ميعاد..؟». وهنا نفد صبر الشاكي وصاح بالمحقق مستنكرا هذا الكلام، لان فيه تعريضاً بشرف اسرته، وهدد بشكوى المحقق الى المسؤولين الكبار.. وهنا انقلب المحقق ليقول «انا اقول هذا الكلام لأني اشتبه في ان الرجل ممكن ان يكون صديقك وكان سهران عندك، ولكنكما اختلفتما على لعب الورق او أي شيء آخر، فاردت الانتقام منه بالادعاء عليه بدخول بيتك بصورة غير مشروعة..».

جرى كل هذا النقاش والحوار والصياح على مسمع من المتهم طبعا، وقد غادرنا المكان قبل ان نعرف أيا من الفرضيات التي وضعها المحقق كسبب لدخول البيت، قد اعجب اللص حتى يدعيها لنفسه. هل يختار ان يكون صديقا للشاكي ام

انه يفضل صداقة زوجته..



ان تصرفات محققي مراكز الشرطة وسلوكهم يختلف من حالة الى اخرى، وتتوقف على مدى فهمهم للموضوع، وعلى التوصية التي لديهم. اما علاقة هذه التصرفات بالقوانين والانظمة، فهي علاقة تفتقر احيانا كثيرة حتى الى الشكليات.. ويذهب الكثيرون بالطبع ضحية هذا الفهم الخاطىء او سوء القصد. وقد يمتد هذا الاذى ليشمل بعض الشركات الاجنبية التي تنشيء فروعا لها او مكاتب في الكويت، والتي تظن انها سوف تلقى فيها المعاملة التي نظمها القانون حسب المعتاد في كل بلاد العالم.

وقد حدث ان احد المقيمين اراد ان يكيد لاحدى الشركات السويسرية المختصة ببيع الاسهم والسندات. فتقدم ومعه توصية من قريب له في النيابة العامة، بشكوى الى احد المحققين في مركز للشرطة – مركز «الصالحية» –. وقال انه اشترى سندات احد البنوك الاوروبية بواسطة هذه الشركة السويسرية، وانه الآن لا يثق بهذه السندات.. ومع ان هذا الشراء كان بناء على تكليف من الشاكي، ومع ان موعد سداد هذه السندات لم يكن قد حل، وان الجهة المختصة في النظر وتقدير مثل هذه الامور هي وزارة المالية، والتي لها حق تقدير المخالفات المالية ومدى جديتها، ولها وحدها سلطة احالة الشركات المخالفة الى المحاكم المختصة اذا لزم الامر. نقول انه بالرغم من كل هذا، فان المحقق تلقف القضية واستدعى المسؤولين عن الشركة السويسرية وسبهم وشتمهم ثم اتهمهم بالاحتيال، واصر على عدم اطلاق سراحهم الا كالعادة بكفالة شخص كويتي الجنسية. كما اصدر امره الى جميع مراكز الحدود والميناء والمطار لمنعهم من السفر الى الخارج. وبالرغم من ان المحقق قد تأكد من وزارة المالية بعد اسبوع واحد من تقديم الشكوى، بان الشركة السويسرية مصرح لها ببيع وشراء وسمسرة الاوراق المالية، وتسير في معاملاتها بموجب القوانين المعمول بها، الا ان امر المنع عن السفر استمر ثلاثة اشهر، مما ألحق اضرارا بالغة بسمعة الشركة واعمالها

وادى الى اغلاقها.

★★★

أكثر ما يشكو منه الجمهور في الكويت هو كثرة حوادث السرقة وجرائم القتل، وذلك في الغالب يعود الى اقتناع وزارة الداخلية بان مهمة رجال البوليس هي القبض على المتهمين وليس منع حدوث هذه الجرائم. ويبدو أن هذا التقصير في اعمال وزارة الداخلية وكذلك حال السجون والمساجين، قد لفت نظر بعض المستنيرين من اعضاء مجلس الامة وهو ما زال حديث العهد. حيث كانوا وبالرغم من انه أول مجلس امة، يملكون الجرأة على اثارة الكثير من اعمال تلك الوزارة. فقد حدث اثناء مناقشة بيان الحكومة في مجلس الامة عن اعمال وزارة الداخلية، ان اخذ الاعضاء يلحون بوجوب قيام رجال البوليس بواجبهم لان «بعض الاعضاء انفسهم اصبحوا ينامون وبنادقهم معبأة وجاهزة تنتظر الحرامي لعدم وجود الشرطة والاطمئنان». وقال عضو آخر السيد «خالد المسعود»، انه توجه الى احد ضباط الشرطة ليبلغه عن سرقة، فقال له «نحن نعرف بحدوث مثل هذه الاشياء من زمان ولكننا عجزنا ولا نستطيع عمل شيء». ووصف النائب عمل الضابط بانه «شائن».. وعندما نفى وزير الداخلية وجود سرقات كثيرة او اهمال من رجال الشرطة، قال العضو السيد «محمد قبازرد»، «لقد تعرضت شخصيا لثلاث حوادث سطو، وفي آخر مرة اخرجت مسدسي لاطلاقه، ولكنه كان خلوا من الرصاص». وقال في جلسة اخرى انه «اضطر ان يستأجر حارسا خاصا ويسلمه مسدسا حتى يحرس له بيته».

وقال العضو السيد «حسن جوهر حيات»، انه اضطر للقيام بدور المباحث في تعقب عصابات المزورين والنصابين، وانه نبه بعض البنوك والشركات الى حوادث معينة سيتعرضون لها.. واتهم نائب آخر السيد «جاسم القطامي» وزارة الداخلية بالاهمال وقلة الصلابة وعدم التدقيق في اختيار النوعية اللازمة للقيام بالعمل. وقدم السيد «سليمان المطوع» احصائية للمجلس تبين ان جرائم هتك العرض معدلها خمسة حوادث في اليوم الواحد، وان آخرها كان هتك عرض طفلة عمرها احد عشر شهراً.

وقال: ان جرائم المخدرات التي امكن ضبطها عددها ١٣ جريمة في اليوم في مدينة الكويت.



روى احد النواب (الجلسة ١٤ في ١٩٦٣/٤/٢٣) نادرة طريفة عن احدى تصرفات المحققين في الكويت فقال: بان «حجي بن احمد» ضبط الشخص الذي سرق بيته واسمه «حسين ثويني»، وسلمه للشرطة، فافهموه انهم حبسوه. ثم فوجىء في اليوم التالي بالسارق يسير في الشارع.. وهنا قاطع وزير الداخلية كلام النائب ليقول، بان هذا من اختصاص المحقق بموجب المادة ٧٢ التي تقول بان للمحقق ان يفرج عن المتهم متى وجد ان حبسه لم يعد له مبرر ولا ضرر على التحقيق من اخلاء سبيله.. وعلى كل حال فقد القي القبض على المتهم في اليوم التالي عندما تبين انه يحاول الهرب.. غير ان العضو السيد «حمد المشارى» كشف عن عدم صحة رد الوزير. وبين ان المجني عليه بعد ان رأى الجاني يسير طليقا، توجه الى المحقق محتجا. فاخبره المحقق انه اطلقه بامر من وزير الداخلية شخصيا.. وعندما خرج المجني عليه مهددا بانه سيتوجه الآن الى الوزير لسؤاله وللاحتجاج عليه ان كان صحيحا انه هو الذي امر باطلاق اللص، لحقت به سيارة جيب عسكرية، وطلبوا منه ان لا يذهب للوزير، واخبروه عن استعدادهم لادخاله السجن، وفعلا قبضوا عليه واودعوه السجن..



وكم من جلسات صرفها مجلس الامة في بحث ومناقشة شكاوي الناس من وزارة الداخلية. فقد وجدت في محضر جلسة واحدة للمجلس (١٩٦٣/٧/٢)، انه قد ناقش اهمال وزارة الداخلية في البحث عن اختفاء احد الاشخاص. وشكوى مواطن من تصرف الشرطة معه عندما راجعهم بشأن اعادة امواله المسروقة فكان جزاؤه الطرد من مركز البوليس. كذلك فقد بحث مجلس الامة «في شكايات سكان

حي الجابرية الذين يضجون من السفهاء المنتشرين في حيهم والذين يعيثون فيه فسادا امام أعين رجال البوليس الذين يتغاضون عنهم». وكان مما بحثه المجلس في تلك الجلسة من مشاكل المواطنين مع وزارة الداخلية ضياع وثائق تمليك لاحد المواطنين وكان قد تقدم بها للوزارة ضمن اوراق اثبات جنسيته.

على أن رأي الاعضاء بتصرفات الحكومة يختلف ويتفاوت بحسب موالاتهم للسلطة التنفيذية وطمعهم في الوصول الى مراكز داخل هذه السلطة. ذلك ان المنصب الوزاري يُمنح عادة للاعضاء الموالين، وقد يمنح احيانا للمشاغبين لاسكاتهم والتخلص منهم وكشفهم امام المواطنين، وذلك بنقلهم من صفوف الناقدين الى صفوف المؤيدين والمهللين والمدافعين عما كانوا ينتقدونه. فبينما يطلب بعض الاعضاء زيادة صلاحيات وزير الداخلية الاستثنائية لان القوانين والانظمة المتحضرة قد شلت يد الوزير عن التصرف بالطريقة العفوية الكيفية والفردية التي كانت دارجة في الكويت، نجد اعضاء آخرين يخالفون هذا الاتجاه، ومنهم السيد «محمد الرشيد» الذي يقول بانه «وضعا للنقاط على الحروف (جلسة ١٩٦٣/١١/٩) فان الموضوع ليس في صلاحيات الوزير بقدر ما هو في اهمال العاملين في الوزارة، والذي سببه ان الوزير يضع ثقته في اشخاص لا يستحقونها، وانهم سبب الفساد والتدهور في اوضاع الوزارة». وضرب مثلا على ذلك انه في ١٩٦٣/٧/٢٥ حدث شجار بسيط بين جماعة من الناس، واخذوا الى السجن ولم يقدموا الى المحاكمة. ولما راجع الوزير في امر الافراج عنهم، اصر الوزير ان يكون ذلك بشرط ان يتم ابعادهم فورا. ولكن احدهم رفض الافراج عنه مقابل ابعاده، واعيد الى السجن، وذلك لان له معاملات مالية وديونا عند الناس،وهو ما زال بالسجن حتى الآن.. لهذا فقد كان رأي العضو ان الحل الوحيد هو في تطهير جهاز الوزارة، لانه – والكلام هنا ما يزال لعضو مجلس الامة – «البلد الذي يخطف فيه الرجل من سيارته ولا يعرف عنه جهاز الداخلية شيئا يكون جهازا ضعيفا، والبلد الذي يشترك فيه رجال الامن في تهريب المجرمين..» وعندما وصل العضو في كلامه الى هنا، لم يمكنه وزير الداخلية من اتمام كلامه،

محتجا بان للمجلس ان يناقش سياسة الوزارة بصفة عامة وليس من حقه ان يتعرض لموظفي الوزارة. وهنا اخرج العضو جواز سفر الشخص الذي تم تهريبه ومعه اسماء رجال الامن الذين ساعدوه على ذلك.. ثم قال «انني اطلب من وزير الداخلية ان يتقي الله في جميع تصرفاته، وان الامر يحتاج الى حزم، وان اللين والبرود لا ينفع وفي الامر ارواحَ الناس»(١).

وكأنما اراد العضو «سليمان المطوع»، ان يدعم كلام زميله حين اورد دليلا آخر. وهو انه عندما تعرض جريمة على النيابة العامة، التي تقتصر مهمتها على اعداد الحالات امام المحاكم، فانه يحدث ان ترفض الشرطة تنفيذ امرها بالقبض على المتهمين. ويقول السيد المطوع «ان التعاون مفقود بين النيابة والداخلية، وان النيابة اصدرت امرها اربع مرات للقبض على متهم بجريمة قتل حدثت في حي «أبرق خيطان» ولكن الوزارة لم تقم بالتنفيذ».

من عجائب المرور ودائرته في الكويت:

في بلد مليء بالسيارات، وحيث نسبة عددها لعدد السكان تفوق نسبة عدد السيارات في مدينة ديترويت بامريكا حيث مصانع السيارات، فان لرجال المرور دورا هاما وعلاقة يومية مع المواطنين..

.. اني استعير هذه الاسطر الرشيقة التي استعملها الكاتب «بيريبي» في وصف المرور في الكويت («الخليج العربي» - مصدر سابق، الصفحات ١١٦ و ١١٧)، «... وكثيرا ما يجد الشرطة الأباة (هكذا في الاصل) بكوفياتهم التي تلونها خطوط حمراء وبيضاء، صعوبة في تنظيم السير في شوارع الكويت الحديثة الفسيحة على الرغم من ان السير هو في اتجاه واحد. وذلك لكثرة ما ينساب من سيارات كلها من الانواع الاميريكية الفخمة. واذا رأيت المنظر

---

(١) وزير الداخلية هو الشيخ سعد العبد الله، وهو بالرغم مما اذكره عنه وعن وزارته، فانه لا بد لي من ان اشير الى حوادث اخرى سمعتها من ثقات يروون عنه بالمقابل قصصا واخبارا تنم عن انه رجل مخبره على عكس مظهره الدائم التجهم.

المحزن لمئات هياكل السيارات الصدئة على طول الطريق بين مدينة الكويت وميناء الاحمدي البالغ طولها اربعين كيلومترا، تذكرت ان قيادة السيارات السريعة اصعب بكثير من قيادة مركب الصحراء (الجمل). وعلى الرغم من هذا المنظر المروع، تدفع الطرقات الفسيحة الملساء، سائقي السيارات، الى تحطيم ارقام السرعة والانتهاء اما الى احد المستشفيات المجانية التي لا مثيل لها باطبائها وتجهيزاتها، واما الى المقابر التي تفتح ذراعيها لكل ضيف قادم».



يقف رجال المرور قرب مفارق الطرق كالعادة في كل البلدان، ولكن رجل المرور في الكويت يُرى دائما وهو يحملق في المجهول، او متطلعا الى محتويات الدكاكين المجاورة، او متابعا بعينيه وكل جوارحه امرأة تمر به، وهو بحركة لا شعورية يسير وراءها تاركا مكان وقوفه والموقع المسند اليه مراقبته. وليست النسوان المارات به مشيا هن فقط ما يثير اهتمام رجل المرور، بل انه يحملق في السيارات الواقفة في الشوارع المجاورة لمكان وقوفه حتى يرى من فيها من السيدات، ويفتعل اي سبب ليتحدث اليهن.. آملا ان تقع عيناه على مواضع معينة من اجسامهن..

والشيء الآخر الذي يهتم به رجل المرور، هو ان يراه اقرانه واصدقاؤه وابناء عشيرته من البدو وهو في الزي الرسمي الحكومي؛ الصفارة مدلاة على صدره، والقلم في يد والدفتر في اليد الاخرى، وهو طبعا لا يقرأ ولا يكتب. فلا يكاد يمر به احد المعارف في سيارته، وهم في الاغلب يحترفون سياقة سيارات التاكسي، حتى يصيح بهم او يصيحوا به «شلونك ابو فلان..» ويهرع شرطي المرور الى ابي فلان، والذي يقف بسيارته وسط الميدان، وينزل من السيارة ليستقبل صديقه بالاحضان والقبل، وهي ليست قبلة واحدة، بل انها خمسة، ثمانية، عشرة، وكلها على الانف ثم الجبين بالتبادل.. وبينما السيارات تقبل لتقف ارتالا وصفوفا طويلة وراء سيارة ابو فلان هذا،

وكل منها يعطي الحرية لمزمار سيارته ليزمر ما شاء له التزمير، فان لون اشارات المرور يتغير من الاحمر الى الاصفر فالاخضر وبالعكس عدة مرات، وشرطي المرور يسأل ابن عشيرته ابو فلان، عن العيال، وعن ابو صقر، وابو حيان، واخو نوره.. ثم يتذكر السؤال عن الاغنام والبعارين (يقصد الابل والجمال) والعشب والمرعى. ثم يبدآن بالاتفاق على موعد اللقاء، ويبدي شرطي المرور اعذاره بانشغاله بالعمل الرسمي وكثرة المهام الملقاة على عاتقه، وبعد اخذ ورد وتغيير للمكان والزمان، يتفقان.. وتعاد عملية التقبيل من جديد. وقبل ان يتم الوداع، فان الشرطي يريد ان يظهر لصاحبه اهميته ومدى نفوذه، فيقول له «انتظر حتى اوريك فيهم». ويلتفت الى السيارات التي كانت تلح عليه بزميرها كي ينهي سمره مع صديقه، فيطلب الى احد المارين بأن يعاونه على تسجيل المخالفات لها بوصفها قد خالفت قوانين السير باستعمال «زمامير» السيارات..



اسهل شيء على رجل المرور في الكويت هو ان يسجل لك مخالفة، ليس لوقوفك في مكان ممنوع، بل لمجرد ان لا تكون كويتيا.. فترى سيارة اخرى تقف الى جوار سيارتك ولا يقوم بمخالفتها، وعندما تسأله عن السبب، يجيبك بكل بساطة ودون ان يرمش له جفن «ان صاحبها من ربعنا» - اي من عندنا كويتي -. وهو لا يقف عند هذا الحد، بل يلقي عليك درسا «شلون (كيف) تقف انت هنا وانت تقول انك متعلم ولابس بنطلون وتقرأ وتكتب وعامل نفسك بتفتهم (اي بتفهم)..».

حدثني قاض كويتي قال: كنت اقف بسيارتي في مكان قرب ساحة الصفاة، وهو مكان اعتدت ان اقف فيه بسيارتي كل يوم تقريبا. فاذا بشرطي المرور يأتي ويخالف السيارة وينهال علي بالنصائح والتي هي اقرب الى البهدلة والتوبيخ، وانا ساكت حتى انتهى.. ثم قلت له «ما هو الخطأ في الوقوف هنا»؟ فقال «شلون تتكلم انت زينا». قلت له «ماذا تقصد»؟ قال «لهجتك كويتية تماما». قلت «طبعا انا كويتي». فقال «وليش عامل بنفسك هالشكل؟». قلت «ماذا تقصد؟» قال «تلبس زي الاجانب

بنطلون، روح يا معود حقك علينا وسامحنا» ثم الغى المخالفة.

أغلب رجال المرور في الكويت لا يقرأون ولا يكتبون ولا يستطيعون تسجيل المخالفات، لهذا فانهم يعمدون الى اخذ اجازة السيارة وتكليف صاحبها بان يتبعهم الى ادارة المرور. وفي بعض الاحيان عندما يطول انتظار الشرطي الى جوار السيارة التي يعتقد هو انها مخالفة لقواعد المرور ولا يحضر صاحبها، فانه يسأل احد المارة ان يسجل له على ورقة رقم السيارة.

وفي الكويت حيث الشيوخ وكبار النافذين من رسميين وتجار، يمتلك الواحد منهم عشرات السيارات التي يستعملها هو واعوانه وخدمه. يحدث أحيانا أن يقوم رجال المرور الجدد غير المتمرسين بالعمل، بتسجيل مخالفات لها اثناء وقوفها في وسط الشارع او عند مفترق طريق او على الشمال. ذلك ان جندي المرور القديم اصبحت لديه خبرة، فهو يعرف ان الذي يوقف سيارته بهذه الطريقة المستهترة بالقانون، لا بد ان يكون من ذوي الشخصيات الخطيرة، وانه تعمد ان يوقفها هكذا ليفهم الناس، وفي اولهم افراد شرطة المرور، اهمية صاحبها.

وعندما تتجمع الارقام في دائرة المرور، ويكشفون عن اسماء اصحابها تمهيدا لتبليغهم، فان المسؤولين عن المرور، تقربا وتزلفا، لا يلبثون ان يتصلوا بهم تلفونيا ليخبروهم بان «بعض الجهال - يقصد الاولاد! - من عساكر المرور عندنا، سجلوا مخالفات لسياراتك، وحقك علينا ولا تؤاخذنا، واحنا خدامينك طال عمرك، وقد «قطيناها» (قطعناها) كلها..». اما ان حدث وكان احد ضباط المرور الشبان قد تجرأ وارسل كشفا بمخالفات أحد اصحاب النفوذ - دون مرتبة الشيوخ طبعا، لان الذي سيوجه مخالفة للشيوخ لم يوجد في الكويت بعد -، فان هذا الكبير يتصل تلفونيا بالمسؤول عن المرور، وينهال عليه شتما وسبا هو ودائرة مروره وضباطه وجنوده «ما تستحون ما «تختجلون»، اريد اعرف هذا الذي ارسل الورقة ليقول فيها ان السيارات «حقنا» (خاصتنا) تخالف السير..». فيعتذر اليه المسؤول ويطلب صفحه وعفوه،

ويصر على زيارته في ديوانيته - مجلسه الخاص - حتى يتأكد من مسامحته لدائرة المرور وعفوه عنها ورضاه عليها..



ولا بد لكل مقيم في الكويت من حادثة أو أكثر مع رجال المرور، وقد حدث معي شخصيا حادثتان:

كنت مرة اسير في طريق رئيسي، فاذا بسيارة نقل كبيرة تابعة لوزارة الاشغال تخرج من ارض صحراوية جانبية وتقفز فوق الرصيف لتنزل الى الشارع الرئيسي، وتصطدم بسيارتي.. وحضر المحقق الذي خطط بعض الرسومات على ورقة معه، ثم ذهبنا جميعا الى مركز البوليس[1]. وهناك افهمني المحقق انه مقدّر ان الحق معي، ولكنه يود ان يلفت نظري الى ان السائق المخالف رجل فقير، وانني لا اقصد طبعا اذيته، حيث لا بد ان وزارة الاشغال التي يعمل بها ستجازيه. لهذا فقد نصحني ان أتنازل عن حقي في الشكوى ضد سائق سيارة اللوري، فقبلت بنصحه ووقّعت المحضر وانصرفت. وبعد شهر تقريبا حضر لي احد رجال المرور،وسلمني اعلانا لحضور جلسة في محكمة المرور، دون الاشارة الى نوع القضية ولا تاريخ المخالفة. وذهبت في الموعد المبين في الاشعار ظانا انه لا بد أني قد خالفت في ايقاف السيارة في مكان ممنوع، أو أن أحد رجال الشرطة نادى عليّ بصفارته ولم اسمعه.. ولكني فوجئت بوجود السائق الآخر صاحب سيارة اللوري هناك، وقد كتب امام اسمه في اعلان الدعاوي الملصق على باب المحكمة، انه مدع واني مدعى علي.

كان القاضي كويتيا، فأبنت له الظروف، وكيف ان المحقق افهمني اني اؤدي خدمة لهذا الرجل الفقير، وانني بناء على ذلك وقّعت باني لا اشكوه. وقلت له ايضا ان بامكانه ان يسأل الرجل نفسه، هل ادعى علي بشيء؟ فقال الرجل كلا. قلت للقاضي، اذا لم يكن هناك مدع فلا اكون مدعى علي، وبالتالي لا توجد دعوى.

---

(١) مركز شرطة (حولي).

ولكن القاضي قرر استمرار نظر الدعوى من اجل الحق العام، وتبين له اني كنت بريئا فحكم بالبراءة.. واثناء مروري بشخص يجلس قرب منصة القاضي ويلبس الملابس الوطنية الكويتية قال لي «معلش، بيني وبينك الاستئناف..». وغادرت القاعة وانا لا اعرف من يكون هذا الذي يتهددني بالاستئناف.. فسألت عنه، فقالوا، انه وكيل نيابة المرور. وعجبت للامر، فانا لا اعرف الرجل، ولم اره في حياتي.

كان الاستئناف امام محكمة من ثلاثة قضاة، وفوجئت بالقاضي يتهمني باني قد دست سيدة بسيارتي وقتلتها، ولم انزل لاسعافها وانا طبيب! فاندهشت، وقلت ان هناك خطأ في الموضوع، فلست انا صاحب هذه القضية.. ولكن رئيس المحكمة اكد ان هذا هو المكتوب امامه.. وبعد ان تيقن اني فعلا لست الشخص المقصود، وان هناك تغييرا - لا اقول ايضا انه متعمدا - قد جعل اسمي مكان اسم آخر لقضية اخرى.. فقد قرر الرئيس تأجيل القضية لآخر الجلسة.. حيث دعاني الى غرفة المداولة، واستمع مني الى ظروف الحادث، فابنتها له تفصيلا. وقال انه قدر منذ اللحظة الاولى ان شيئا مدبرا وغير طبيعي في اوراق القضية. واعتذر عن عدم امكانه اجراء تحقيق لمعرفة المسؤول ومعاقبته لان هذا سيضعه في مواجهة مع وكيل نيابة المرور «وهو كما تعرف كويتي ما اقدرش اعمل معاه حاجة...» المهم ان المحكمة حكمت ايضا بالبراءة[1].

وبعد ذلك بثلاث سنوات، حدث ان اصطدمت مع سيارة اطفاء صغيرة، وكان الخطأ من تلك السيارة. وبعد انتظار اربع ساعات حضر المحقق، واخذنا الى مركز شرطة المدينة الجامعية. وقال كما قال صاحبه منذ سنوات ثلاث.. وهو ان الحق لي، وانه ينصح سائق سيارة المطافي بان يدفع نفقات اصلاح سيارتي تجنبا لعرض الموضوع على المحكمة. حيث ان قانون المرور قد عُدّل بحيث انه سيحكم عليه بنفقات الاصلاح وبغرامة ايضا ولو ان لدي تأمينا شاملا.. ولكن السائق عرض مبلغا بسيطا فضلت معه ان تستمر الاجراءات القانونية اللازمة التي تمكنني من مطالبة شركة التأمين

---

(١) القاضي هو المستشار م.ف، حيث تقلد فيما بعد منصب نائب رئيس محكمة النقض في مصر.. وقد نشأت بيننا صداقة أثناء اقامتي في القاهرة، وكنا نجتمع يوم الثلاثاء من كل اسبوع في منزل عميد رجال القانون العرب الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا. وكان المستشار يروي لزوار الندوة حادثتي معه متندراً بها..

باصلاح السيارة. وامضيت المحضر الذي تدل وقائعه على ان السائق الآخر هو المخالف لقانون السير(١).. وبعد بضعة أيام رأيت ان اتيقن من سير الدعوى، فكلفت صديقا بمراجعة نيابة المرور، فاذا بالذي توقعته قد حدث. فقد كتب المحقق بعد توقيعي وتوقيع السائق الآخر، العبارة التالية «مطالعة المحقق؛ بدراسة الوقائع الواردة اعلاه، نرى ان الدكتور فلان هو المخطىء ويتوجب احالته الى محكمة المرور». وكان واثقا من ان احدا لن يعقب على كلامه لان وظيفة نيابة المرور ليست سوى تجميع قضايا المرور من المراكز المختلفة وتنظيم عرضها على المحكمة. وقد امكن احباط عمله وتدارك القصد السيىء قبل وقوعه، وحكمت المحكمة على السائق المخطىء بنفقات الاصلاح وبغرامة خمسة عشر دينارا..

قضية التسلل الى الكويت

ومن القضايا التي تأخذ احيانا طابعا حساساً في الكويت هي قضية المتسللين، وهم الاشخاص الذين يدخلون البلد تهريبا عن غير طرق الدخول الرسمية، ولا يحملون جوازات سفر، ويقيمون في الكويت بصورة غير مشروعة.

وسبب الحساسية في هذا الموضوع هو ان هؤلاء المتسللين هم جميعا من الايرانيين تقريبا. ولما كان عددهم كبيرا ويزداد مع الزمن، ولما كانت ايران جارا كبيرا فيه فائض من الايدي العاملة الفقيرة، والكويت بلد قليل في سكانه كثير في ماله، فقد تشكل لدى الكثيرين شعور بالخوف من ان تكون لايران الدولة مطامع في الكويت، وفي انها تتعمد تركيز هذا الحشد من الايرانيين فيها على امل ان يأتي اليوم الذي تتدخل فيه في شؤونها الداخلية بحجة حماية رعاياها.

ان هذا الفرض، وهو ان ايران تريد ان تستولي على الكويت وتضمه اليها عن طريق هؤلاء المتسللين، وذلك قياسا على ما تعلنه عن عزمها على ضم مناطق في الخليج اليها، وعن حقوق لها في البحرين – وهي جزر سكانها عرب وحكامها عرب وتعتبر

---

(١) اسهمت مع المحقق في كتابة بعض العبارات في التقرير وتصحيح اخرى لغة واملاء، لانه كان من المحققين الملمين بالقراءة والكتابة.

صخوراً منفصلة عن الشاطىء العربي السعودي ببرزخ ضيق -، اذا كان هذا هو هدف ايران، فما الذي يمنع الكويت من ان يتخذ الوسائل اللازمة لمنع هذا التسلل، وهو بلد مستقل لا يمكن ان يكون التسلل مفروضا عليه من الاستعمار الذي يحلو للبعض ان يلصق به كل الاخطاء وكل العيوب التي فينا؟

ان في الكويت شرطة وجيشا والكويت يكثر من الثناء عليهما والتفاخر بهما، والكويت بلد غني جدا ويستطيع ان ينشىء اكبر شبكة محكمة لمراقبة حدوده. ولعل من حسن حظ الكويت ان هذا (التسلل) يحدث في هذه الايام التي توجد فيها طائرات وسيارات واجهزة لاسلكي وتلفونات.. والتسلل الى الكويت يعد اصلا من اصعب الامور لان له طريقين فقط: البحر او الصحراء، وكلاهما مكشوف محفوف بالمخاطر الكبيرة، بحيث ان طائرة هيلكوبتر واحدة تستطيع ان تكشف كل زورق او قافلة تحمل المهربين قبل ان تطأ ارض الكويت بساعات طويلة، اذ لا توجد مدن وقرى او سلاسل جبال متشابكة مع حدود الجيران بحيث يمكن للمتسللين ان ينتقلوا خلالها دون ان يتم كشفهم. ثم ان المتسللين الايرانيين عندما يصلون المدينة، فانهم لا يختفون في اقبية او سراديب، بل انهم يتجولون في شوارع البلد ويشتغلون في كل الاعمال ومنها تعهدات الحكومة..

وقد ذكر وزير الداخلية في رد له على اسئلة بعض الاعضاء بمجلس الامة عن عدد المتسللين وجنسياتهم، وهو الموضوع الذي لا تخلو دورة من دورات المجلس دون بحثه وفي اكثر من جلسة، فأجاب بان عددهم ١٤٢٣٩ بينهم ١٣١٣٠ ايراني.

ولما كان في الكويت بعض الكويتيين من اصل ايراني ومن الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح الكويت، وبينهم عدد من كبار الاثرياء، فقد اصبح منهم اعضاء في مجلس الامة وعددهم يتراوح بين خمسة وسبعة من بين خمسين عضوا. وكم من مرة ثارت ثائرة المجلس ضد هؤلاء الاعضاء عند بحث قضايا المتسللين المطالبين بالجنسية الكويتية، في محاولة من المجلس لايهام المواطنين ان مسؤولية وجود هؤلاء المتسللين تقع على عاتق هؤلاء النواب من الكويتيين الايرانيي الاصل.

يقول السيد حسن جوهر حيات عضو مجلس الامة وذلك في الجلسة تاريخ

١٩٦٣/١/٢٣، اننا جميعا ضد المتسللين ونطالب وزارة الداخلية بمنعهم، ولكن هناك ايرانيين اصبح عمر ابنائهم ٢٠ سنة وهم مولودون في الكويت، فهل هؤلاء ايضا متسللون؟ ان ميثاق الامم المتحدة قد نص على انه لا عنصرية ولا طائفية دينية او مذهبية وهو المطابق للمادة السابعة والتاسعة من الدستور الكويتي. ان موضوع المتسللين اصبح كقميص عثمان.. ولا اود ان اوضح اكثر من هذا فقد اشمأزت النفوس من النعوت والافتراءات والتهم الموجهة..».

وقد تبارى الاعضاء مرارا في تقديم الاقتراحات والحلول لوضع حد للتسلل الايراني، ويمكن ايجاز تلك الاقتراحات بانها، اولا: تشديد الرقابة على الحدود والسواحل. وثانيا: اصدار تشريعات لتنظيم العمل بحيث يحظر على اي صاحب عمل او مسكن ان يستخدم أو يؤوي أي شخص لا يحمل اقامة واجازة عمل. وثالثا: تشديد العقوبة على المتسللين بحيث تكون السجن مع الاشغال الشاقة. وقد تحمس احد الاعضاء بان طلب اعتبار التسلل «جريمة عقوبتها كعقوبة الشروع في القتل»!

وبالفعل فقد كثر عدد لنشات الحكومة وزادت العقوبات على المتسللين، ومع هذا فان الوقائع تؤكد ان التسلل ما زال مستمرا.. فلماذا لم يتوقف؟

اجاب عن هذا السؤال السيد يوسف هاشم الرفاعي حين كشف الاسباب الحقيقية الكامنة وراء تسهيل عملية التسلل وتغاضي المسؤولين عنها، وهي: ان الكويت بلد غني فيه رأس مال حر يبحث عن ايد عاملة رخيصة. ولا يهمه من اين تأتي هذه الايدي العاملة، ولا ما يترتب على وجودها من اخطار قريبة او بعيدة، المهم انه يريد ان يستفيد منها. وبما ان اعضاء مجلس الامة والمسؤولين وكبار التجار هم اصحاب المصالح الحقيقية في استخدام هؤلاء المتسللين، لهذا فيمكن النظر الى حملتهم الكلامية انها للاستهلاك المحلي. ذلك ان جميع الاعمال اليدوية التي تحتاج الى قوة احتمال بدنية قوية وقاسية لا يقوم بها سوى الايرانيين. فجميع عمال البناء في المقاولات الخاصة والحكومية، والذين يرصفون الطرقات ويكنسون الشوارع ويحفرون الحدائق والمزارع، وكل حمّالي الميناء، هم من المتسللين الايرانيين. لان

غيرهم يستنكف ويترفع عن هذه الاعمال خاصة في جو الكويت اللاهب. ولا يجد اصحاب المصالح سوى الايرانيين البؤساء الذين يرضون باقل الاجور ويتعرضون في سبيل رزقهم للمهانة والمذلة من قبل المقيمين واحيانا حتى من الوافدين! وهم يعيشون في تجمعات خاصة بهم، ويقيم كل عشرة منهم في غرفة واحدة، وينامون في البيوت القديمة المهجورة، ويأكلون الخبز والبصل كي يوفروا شيئا يرسلونه لأهلهم في ايران. وقد تعرضوا في سبيل الوصول الى الكويت، موطن هذا الرزق، الى مخاطر جمة، اذ يضطرون الى القاء انفسهم في البحر، فيموت بعضهم غرقا لتفادي القبض عليهم وابعادهم. أو يقتلون احيانا برصاص خفر السواحل، بدعوى ان بعض محترفي التهريب من اصحاب اللنشات التي تحمل هؤلاء المتسللين قد بادأوهم باستعمال السلاح. ويقرأ الناس في الصحف خبرا صغيرا عابرا ذا عنوان ونص ثابت لا يزيد على ثلاثة اسطر «ضبط رجال خفر السواحل بعض المتسللين، وقد تم قتل اثنين منهم وغرق واحد وذلك اثناء محاولة القبض عليهم». ويشكل هذا القبض والقتل والغرق حالة واحدة تقريبا من بين كل عشر حالات تسلل تتم بالفعل ويجرى التغاضي عنها.

وأخيرا فلا بد لنا من الاشارة الى انه الى جوار السبب الاقتصادي، فان هناك سببا سياسيا لهذا التغاضي عن التسلل، وهو ان شيوخ الكويت يرغبون في حفظ التوازن بين الوافدين من العناصر العربية وبين العناصر الايرانية. فطالما تصور المسؤولون ان هناك خطرا عليهم من العرب وما يحملونه الى الكويت من افكار جديدة، بينما هم مطمئنون الى ان الايرانيين المقيمين في الكويت لا يرغبون في الاندماج الحقيقي مع ايران سياسيا، وذلك حافظاً على مصالحهم الخاصة في الكويت، وهم لهذا يكتفون بالتعاون مع ايران في المجالين الثقافي والروحي فقط.

وزارة الداخلية.. والخادمة الهندية

عندما تذكر الهند والهنود في الكويت، فإن المعنى ينصب حالا على تصور انك لا بد تتحدث عن الخدم.. والخدم هنا أقرب الى ان يكون بمعنى الرقيق، وكلا

المعنيين مترادفين.

ولوزارة الداخلية مع هذه الفئة من المقيمين علاقة حميمة.. ففي كل مرة كنت أُستدعى فيها الى احد مخافر الشرطة، كان يلفت نظري بضع عشرات من الاشخاص الجالسين القرفصاء في باحة المخفر الداخلية وفي طرقات غرفه، وهم يستندون بظهورهم الى الجدران.. الرجال ساهمون مطرقون برؤوسهم، والنساء الناحلات باكيات ناحبات. الرجال كلهم تقريبا ايرانيون بينهم بعض العراقيين، والنساء كلهن وبلا استثناء هنديات..

كان مفهوما لي وللجميع، ان هؤلاء النساء هن خادمات هنديات من الذين تم جلبهن من بلادهن بواسطة (متعهدين!) في عملية يمكن وصفها وبلا تحفظ انها تجارة رقيق فيها استغلال بشع لظروفهن المعيشية المتدنية جدا. حيث يتم اغراؤهن في انهن سيعملن في بلد غني لم يسمع معظمهن عنه، اسمه الكويت.. وانهن – وهن الجائعات – سيأكلن فيه أشهى المأكولات ويركبن أفخر السيارات.. وبالمقابل يطلب منهن التوقيع، وفي الاغلب الاعم التبصيم، على عقود لا يترددن في القبول بكل شروطها – وذلك بسبب قلة المعرفة، مضافة الى الحاجة – حيث يكون جوهر هذا العقد هو التعهد بعدم ترك العمل قبل سداد مبلغ تُترك قيمته مفتوحة، بحجة انه يشتمل على مصاريف لم يتم تحديدها بعد؛ كأجور النقل المحلية، واجرة الطائرة الى الكويت، ثم غرامة ترك العمل بعد الحصول على خبرة فيه..

وتحملهن الطائرات الى الكويت اللاتي يدخلنها بملابسهن الريفية ذات الألوان الزاهية. فرحات بأنهن وجدن اخيرا فرصتهن للعمل في بلد غني، مما سيمكنهن من إعالة اسرهن من آباء وامهات، أو ربما ازواج واطفال تركنهن وراءهن.. لا بل ان بعضهن ومن فرط البهجة والسرور، ينزلن من الطائرة وهن يحملن أطواق – كردونات الزهور الهندية – لتقديمها الى العائلة التي قيل لهن انها ستكرمهن كثيرا.. وتكون البداية التقليدية بعد ان تمس اقدامهن ارض الكويت، هي حجز جواز السفر، ثم منعهن من

مغادرة البيت، ومن زيارة الآخرين، وكذلك منع الآخرين من زيارتهن. وقد ترتب على ذلك ان بعض الخادمات اللواتي كن قد أمضين سنوات في الكويت، فإنهن لم يكن قادرات على معرفة اسم رب العمل، ولا ان يحددن عنوان البيت الذي يعملن به.

ونعود الى مخفر الشرطة والخادمات الهنديات اللواتي يلجأن اليه من اضطهاد اسيادهن لهن، حيث يغادرن البيوت اللواتي يعملن بها فرارا من التعذيب والتجويع الذي يكون من اختصاص صاحبة البيت.. أو يكون هربا من الاغتصاب الذي يتعرضن له حيث يتناوب عليهن صاحب البيت ويشاركه في حالات كثيرة ابناؤه، وفي حالات اقل اصدقاؤه.. وتسير الخادمة في الشوارع هائمة على وجهها لا تعرف لمن تتوجه بالسؤال عن «البوليس». وهي تستعمل هذه الكلمة الشائعة عالميا لأنها لا تستطيع ان تنطق بكلمة «شرطة» لصعوبتها عليها. وهي تسير بحذر وترقب شديد، وتتعمد بفطرتها ان لا تسأل أي كويتي، والذي تميزه بلباسه الوطني (الدشداشة والغترة). لانها تعتقد ان كل كويتي هو قريب للآخر، وانهم جميعا يعرفون صاحب البيت الذي تعمل لديه.. وعلى هذا فانها تتوجه بسؤالها الى لابسي القميص والبنطلون. وقد يسعدها الحظ فتتصادف مع واحد من بلدها، والذي ربما بالرغم من نواياه الطيبة بمساعدتها، فإنه قد لا يفعل إلا بحذر.. ذلك ان الاعلانات تتوالى بصورة يومية على صفحات الجرائد تحذر بعقوبة كذا لكل من ساعد أو اخفى خادمة مطلوبة من سيّدها، مع نشر الاسم والصورة.. وتوضع فوق الصورة عبارات منها؛ تحذير، تنبيه، مطلوب، خرجت ولم تعد..

من الامور التي تدعو الى الاستغراب والتساؤل، لماذا والخادمة الهندية معروفة بالاخلاص والطاعة المطلقة والالتزام بالقيام باي عمل من السادسة صباحا حتى منتصف الليل.. لماذا وحالها كذلك، تلقى المعاملة السيئة خاصة من صاحبة البيت، حيث تتولى بنفسها ضربها وتعذيبها وتجويعها؟ وهو سلوك يبدو في ظاهره ساديا، ولكنه في حقيقته وسببه ليس كذلك. ذلك ان الامر يرجع الى دوافع وخلفيات تجعل من الغيرة اساسا لها.. الغيرة من قيام الخادمة بكل المطلوب منها لتأمين مصالح البيت،

بينما سيدته لا تفعل شيئا سوى النوم والتزين وزيارة الصديقات لتناول «شاي الضحى».. يضاف الى ذلك تعلق الاطفال بالخادمة وتفضيلهم لها عن الام..واهم من ذلك وقبله شعور الزوجة (الراداري) من نظرات الزوج للخادمة، التي من المؤكد ان تنتهي بممارسته لسلطة السيد على الجارية!! والزوجة اذ تغض الطرف عن ذلك، فانها تعوض هذا الكبت لمشاعرها وكبريائها، بان تتعمد ايذاء الخادمة واذلالها. أما لماذا تغض الطرف، فلأنها متأكدة ان هذه العلاقة لن تصل الى مرحلة الخطر، وهو الزواج، الذي يعتبر أخطر ما تخشاه الزوجة وتغفر ما دون ذلك.. فالرجل الكويتي يستحيل عليه ان يتزوج بهندية بسبب ما سيلقاه من ازدراء شديد من مجتمعه لو فعل ذلك، خاصة وانه هو أيضا يشارك هذا المجتمع نظرته الدونية لهذه الهندية ويعتبرها مجرد متاع أو جارية..

وعودة ثانية الى وزارة الداخلية واجهزتها التي تتعامل مع شكاوي الهنديات باسلوب فريد في نوعه، حيث تعمد مخافرها الى تلقي شكاويهن شفاهة دون تسجيلها انتظاراً لوصول الاسياد، الزوج والزوجة.. والتي ما أن تدخل المخفر، حتى تنهال على الخادمة ضربا بالنعال (الحذاء) المصحوب بالسب والشتم.. والشرطة متشاغلين عن ذلك بالتدخين وشرب الشاي والقهوة والقيام بواجب الضيافة للزوج، والتأكيد عليه بأن يأمر بما يشرب، وهل يريد بارداً أم شاياً.. وبعد ان تهدأ فورة غضب الزوجة، توجه الى الخادمة التهمة التقليدية، وهي السرقة.. ويتم تخيير الخادمة بين أمرين احلاهما مر؛ فإما ان تُتهم بالسرقة وتحال الى المحاكمة والسجن، واما ان تنال عفو سيدتها وتعود معها الى البيت.. يجري ذلك دون ان تكلف الشرطة نفسها عناء التأكد من صحة الاتهام، لان السيدة – وهي كويتية – بالتأكيد لا تكذب.. ولعل السبب وراء تراخي رجال الشرطة هذا، يعود الى أنهم جميعا من البدو (جماعة البدون)، الذين يعرفون أنهم ما وجدوا في المخافر الا ليكونوا في خدمة الكويتيين وحمايتهم. وكل منهم يطمع في رضاء أي كويتي، اذ قد يلجأ اليه لمنع اذى قد يقع عليه، أو لجلب منفعة متوقعة.. فقد يسعده الحظ ويكون احد هؤلاء المشتكى ضدهم ذا نفوذ فيحفظ له

هذا الجميل وتلك الخدمة.



يحدث احيانا ان يؤدي التعذيب الى الوفاة.. وهنا يكون الطبيب الشرعي جاهزا بتقريره وقد عبأه سلفا بالعبارات التقليدية، بحيث لا ينقصه إلا كتابة إسم الضحية والتوقيع عليه ووضع الختم. حيث يخلص دائما الى جملته الكلاسيكية - التي تكون كما يدعي نتيجة لمشاهدة الجثة وتشريحها وفحصها - وهي ان الوفاة طبيعية.. ولم يحدث ان قُدمت سيدة كويتية الى المحكمة بتهمة قتل خادمتها بالتعذيب بالرغم من تعدد مثل هذه الجنايات.. بينما من الضروري أن تنال الجزاء الرادع لو حدث وكانت من جنسية اخرى.



استدعيت في احدى الليالي اثناء فترة مناوبتي الى مخفر «الصالحية» في وسط العاصمة، وكانت الساعة التاسعة ليلا، حيث طلب مني المحقق أن أفحص احدى الموقوفات التي كانت خادمة هندية.. وكان القلق باد على المحقق الذي اتضحت لي اسبابه حين لاحظت ان حالة الخادمة الصحية كانت خطرة. وقد تبين لي بعد الكشف، انها تعرضت للتجويع كما انها عانت من ضرب شديد على مواضع مختلفة من جسمها، وانها مصابة بجفاف نتيجة للحر الشديد وربما منع الماء عنها.

سألت المحقق عن موضوعها، فتعاون هو والضابط المناوب في رواية انها موقوفة لديهم لاتهامها بسرقة البيت الذي تعمل به. وانهما لما افهماها انها ستقدم الى المحاكمة، أصابتها حالة هياج شديد وفعلت بنفسها ما ترى.. فسجلت على ورقة رسمية من اوراق وزارة الداخلية وصفا للحالة كما رأيتها دون ان اشير الى حكاية انها هي المتسببة بما جرى لها، وناولتها للمحقق وهممت بمغادرة المكان.. واذا بالمحقق يستوقفني ويقول «طبيب، ان التقرير ناقص». فأخذته منه وعاودت قراءته، فلم اجد فيه

ما يستوجب ملاحظته. قلت له «ما هو الشيء الناقص؟». قال «انك لم تذكر ان السبب هو عصبيتها الشديدة وفي انها هي التي احدثت بنفسها الاصابات التي سجلتها». فتناولت منه الورقة واضفت عبارة «وتحال الى مستشفى الصباح». وهنا انتفض المحقق وتحدث بصوت عال «ماذا فعلت، لقد قلت لك ان تكتب انها هي التي فعلت بنفسها هذه الاصابات، فاذا بك تطلب نقلها الى المستشفى. ان هذا يعرض قضايا وزارتنا على جهات غير مختصة، والجهاز الطبي الخاص بالوزارة من الضروري ان يراعي ذلك، وانت الآن تمثله». قلت له بكل الهدوء الذي استطعته «ان حالتها خطرة والمستشفى ادرى واقدر على علاجها وهو ما يستحق منا الاهتمام به الآن». قال «انت طبيبنا وواجبك التعاون معنا». قلت «لقد تعاونت، فانت استدعيتني وانا حضرت، وقد فحصت الحالة واعطيت رأيي، والتصرف يعود الآن اليك». قال «يبدو أنك لم تصدقني». قلت «لا لقد صدقتك،ولكن مهمتي تقف عند الحد الذي تضمنه التقرير». قال «حسنا سأتصل بوكيل الوزارة واستدعي طبيبا آخر». قلت «هذا شأنك» وغادرت المكان..

في صباح اليوم التالي، اتصل بي مدير المحاسبة في وزارة الداخلية وكان صديقا شخصيا لي وقال «الجماعة زعلانين منك لانك لم تتعاون معهم». فسألته باستغراب «أي جماعة وأي تعاون؟». قال «حكاية الخادمة الهندية أمس التي لم تشر في تقريرك الى أنها هي التي احدثت بنفسها الاصابات، فماذا أفاد عنادك، لقد ماتت بعد مغادرتك المخفر، وجاء طبيب الوزارة الشرعي، وكتب ما رفضت انت كتابته، وتم اعتماد التقرير.. وهي الآن كما اوصيت في مستشفى الصباح، ولكنها في مشرحة المستشفى وتنتظر الدفن».



أما الحالة الثانية التي مرت بي وتجدر التسجيل، وهي مما له علاقة بقضايا وزارة الداخلية مع الخادمات الهنديات، فهي لهندية لجأت الى مخفر «الشامية».

واستدعيت قرابة منتصف الليل لعلاجها من نزيف.. كانت ككل الهنديات سمراء نحيلة وفيها مسحة من الجمال حجبه حزن عميق ودموع تغطي وجهها. سألتها في غرفة المحقق عن الذي تشكو منه. فأخذت تشير باصبعها الى الجالسين في الغرفة وتردد No، No. ففهمت من كلامها انها لا تستطيع التحدث امامهم عما تشكو منه. فالتفت الى المحقق وسألته عن غرفة خالية استطيع فيها الكشف عليها. فقال «انها كاذبة في ادعائها ولا تصدقها». قلت له «انها لم تدّع شيئا، وانا من واجبي ان اكشف عليها دون وجود رجال». واذا بشاويش والى جانبه جندي يتدخلان معترضان. قلت للمحقق «وهؤلاء ما شأنهم، وما وجه الاعتراض لديهم؟». قال «انها بعد ان اتهمت راعيها (سيدها) بالاعتداء عليها، فهي تتهمهما بذلك». قلت «يجب ان اتأكد بنفسي، وانا لست محققا، ولكني طبيبا». قال «حسنا اذا كان الموضوع كذلك».

انتقلت بالخادمة الى غرفة اخرى، حيث اجريت الكشف اللازم. وتبين منه ان الخادمة قد تعرضت لعملية اغتصاب.. وشكت لي من انها لجأت الى المخفر لتشكو «المعزب» (وهو تعبير دارج في المنطقة ويطلقه الخادم على سيده والعامل على رب العمل). وكان الوقت عصرا، حيث يكون العمل في المخافر في ادنى نشاطه وحركته بسبب الصيف وحره. فاذا بالشاويش المناوب ينتهز الفرصة ويدخلها ذات الغرفة التي اجريت الكشف بها ويغتصبها هو الآخر. وانها لما صرخت رافضة متألمة، دخل عليهما الشرطي، وفعل بها مثل ما فعل صاحبه الشاويش الذي تولى اغلاق فمها ليتيح لزميله ان يفعل بها ما فعل. هذا وقد كان من الصعب عليّ ان اتأكد من تكرار عملية الاعتداء من الناحية الطبية نظرا لتقارب الوقت بين الاعتداء والآخر. ولكن الذي تأكد لي ان اعتداء وبالقوة قد وقع عليها بالفعل.

عدت الى المحقق، ونقلت اليه ما رأيت. فطلب مني ان انتظر قليلا لحين استدعاء «الجماعة» الذين تعمل لديهم. وراح خلال فترة الانتظار يحدثني عن هؤلاء الهنديات اللواتي لا يأتيه منهن سوى المشاكل ووجع الراس.. واذا بامرأة ورجل كويتيين يدخلان علينا. وكانت المرأة على غير العادة تتقدم الرجل، رافعة صوتها بأنها

تصر على تسجيل المحضر.. وانكشف الامر على ان المرأة هي التي بلّغت عن زوجها، وانها تريد ان تضع حدا «لهذا القليل الحيا» على حد تعبيرها، الذي سكتت عليه مرتين وها هو يكرر الحكاية للمرة الثالثة. وانها وقد ضبطته هذه المرة بفضل صراخ الخادمة وفي فراشها، فإنها لن تسامحه، وتصر على عمل محضر بالحادثة.. وروت للجميع كيف تسامحت معه في حالات اخرى حين كان يأتي بصديقته من الخارج وينزلها في احد الفنادق. وكيف انها فشلت في اثبات حالة التلبس عليه نظرا لتعاون ادارة الفندق معه[1].

لما بات الموقف واضحا على هذه الصورة الفاضحة، واتضح كذب المحقق حين ذكر لي ان الخادمة كانت تكذب في ادعائها ان سيدها قد اعتدى عليها، فقد لجأ المحقق الى الاعتذار لي مدعيا انه لم يكن يعرف بالوقائع، لان السيدة كانت قد تقدمت بشكواها اثناء مناوبة زميل له. وطبعا هذا ليس صحيحا لأن محضر السيدة كان امامه ومتاح له الاطلاع عليه. وتساءلت السيدة باستنكار عن ماذا اكون وما علاقتي بالموضوع؟ وهنا اشار لها المحقق بوجوب السكوت ومراعاة الموقف، حيث اوضح لها اني الطبيب الذي فحص الحالة. فاذا بها تلتفت اليّ ملاطفة وتسألني ان كنت تأكدت ان زوجها بالفعل قد اعتدى على الخادمة؟ ولما اجبتها بالايجاب. ابتسمت بخبث ونظرت الى زوجها قائلة «شنو اللي تبي تقوله هالحين» (ماذا تريد ان تقول الآن)؟. فأخذ الرجل يستعطفها، وشاركه المحقق في حثها على مسامحته. ففعلت بعد تمنع. وهكذا اقفل المحضر، واصبحت القضية ليست من اختصاص الشرطة، وامتنع على المحقق احالتها الى المحكمة.. وقد قام المحقق بتوديع الزوجين حتى باب المخفر، وهو يثني على تسامح الزوجة والتي كان الزوج يسير وراءها صامتا ساهما كالمأخوذ..

---

(١) ينص قانون الكويت على ان الزوجة او الزوج الذي يضبط زوجته او تضبطه هي في حالة الخيانة الزوجية، فان من حقها بعد تسجيل المحضر، ان تعفو عنه وتطلب اقفال التحقيق، وبناء عليه فلا بد للمحقق بموجب هذا القانون من ان يستجيب، وبذلك تمتنع المحاكمة عن الرجل. ولكن تظل القضية سيفاً مسلطاً على عنقه في حالة التكرار بحيث تعتبر قرينة قوية تصل الى مرتبة السابقة..

الفصل العاشر

طرائف مع شيوخ الكويت

طرائف مع شيوخ الكويت

لا لم ينتهِ النقاش

روى لي أحد اساتذة جامعة القاهرة، انه سمع من سفير أميريكي سابق في السعودية الحادثة التالية:

قال السفير: «كلفت بتمثيل بلادي في اليمن بالاضافة الى تمثيلها في السعودية. وعندما تقدمت بأوراق اعتمادي الى الامام أحمد ملك اليمن، وقرأتها عليه بالعربية التي أجيدها، سر لذلك كثيراً وأصر على أن يقيم على شرفي حفل عشاء. وكان الحفل يضم نحواً من مائة شخصية يمنية، قدم لي الامام عدداً كبيراً منهم على أنهم من العلماء والاشراف وأهل الحل والعقد. وكان يجلس الى جواري واحد من حملة لقب قاضي، وهو يطلق على العلماء والاشراف ويتميز عن سواه بعمامة خاصة وبخنجر يضعه على وسطه. وقد تبسط معي في الحديث حينما سألني عن المسافة ما بين بلدي واليمن وكم من الوقت لزمني حتى قطعتها. فأجبته انها نحوا من تسعة آلاف كيلومتر وتأخذ وقتاً متفاوتاً بحسب وسيلة النقل ومحطات الاقامة والسرعة.. غير اني شخصياً استعملت الطريق الآخر وهو عبر الشرق الأقصى، فكانت المسافة أطول من الأولى بحوالي ثلاثة آلاف كيلومتر.. فأبدى القاضي دهشته واهتمامه بحكاية ان المسافة يمكن ان تكون بين بلدين تسعة آلاف ثم تصبح اثني عشر الفاً. وعندما رحت أشرح له أن سبب ذلك يعود الى كروية الأرض، انقلب على قفاه من شدة الضحك وقال: «حتى أنت تؤمن بهذه الألاعيب الشيطانية؟». وسرعان ما شارك بقية الحاضرين بالمناقشة، وعبثاً حاولت اقناعهم بأنها كروية، وعبثاً حاولوا اقناعي بأنها مسطحة.. وأمضينا الليلة بطولها في هذا النقاش ولكن على غير طائل».

ويستمر صديقي الاستاذ في الجامعة يقول: «وبعد ذلك بسنة أو نحوها، قام رواد الفضاء الروس بالارتفاع الى مسافة أمكن معها تصوير الأرض من تحتهم وظهرت كرويتها. وتذكرت حادثة السفير الأمريكي في اليمن، فكتبت مقالاً قصيراً تحت عنوان «لقد انتهت الآن المناقشة» قلت فيها، ان المناقشة التي بدأت «بكوبرنيكوس» في القرن الخامس عشر عندما أعلن كروية الأرض، والتي حسم أمرها «مجلان» بدورانه حول الأرض سنة ١٥٣٢، والتي ظن الناس انها باتت حقيقة مفروغاً منها، تبين انها لم تنته بعد بالنسبة لليمن وعلمائها عندما نوقشت في مجلس إمام اليمن بعد خمسمائة عام من ذلك التاريخ.. وانه الآن وقد تم تصوير الأرض وبانت كرويتها بشكل مادي ملموس، فقد وضع حد لهذه المناقشة العلمية القديمة».

وهكذا ظن صديقي الاستاذ بجامعة القاهرة، ان المناقشة حول هذا الموضوع في اليمن كانت آخر المناقشات، وما علم انها واحدة من سلسلة مناقشات ما زالت مستمرة في الكويت أيضاً.. ذلك ان المعروف عن سمو أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح (١٩٦٥ - ١٩٧٧)، انه مغرم بالحقائق العلمية، وكانت حكاية كروية الأرض واحدة منها. وعندما كان الأمير ذات يوم وزيراً للخارجية، كان يكثر من مناقشة زواره في مكتبه بالوزارة حول هذا الموضوع. وكانت حجته القاطعة هي الخريطة الموضوعة على الحائط أمامه والتي تدل على انبساط الأرض دون كرويتها. هذا فضلاً عن اقتناعه ومحاولة اقناعه للآخرين، بأن الأرض ثابتة وبأن الشمس تدور حولها وليس العكس.

وقد حدث في السنة الماضية ١٩٦٦، ان قام وزير التجارة الكويتي الشيخ (ع.ج) بجولة حول العالم. وعندما ذهب مستأذناً سمو الشيخ بالسفر، قال صاحب السمو للوزير «أنت الوحيد الذي يستطيع ان يخبرنا عندما يعود عن الحكاية التي يدعيها البعض من ان الأرض كروية. وأنا واثق بأنك ستقول الحقيقة فلا تكسفنا يا أبو فلان». ووعده الوزير بأن يكون عند حسن ظنه. وتشاء الصدفة ان يحدث على رحلة الوزير بعض التعديلات، فاذا به يغادر الكويت الى بيروت ومنها الى أوروبا، ثم يعود الى بيروت ليتوجه الى طهران وبقية دول آسيا ثم يكر عائداً الى الكويت. ويستقبله سمو



الشيخ صباح السالم الصباح امير الكويت
(١٩٦٥ - ١٩٧٧)

الأمير بالاحضان على عادته مع من يحب. ثم كان أول ما طرح عليه من سؤال هو، كيف وجد الأرض، وهل هي مثل ما يقول مدعو العلم والمعرفة؟. وأسقط في يد الوزير الذي كان متأكداً من صحة كروية الأرض، ولكنه تردد خوفاً من غضب سمو الأمير وقال «والله يا صاحب السمو لم تمكني الظروف من تدقيق هذا الموضوع بسبب تغيير برنامج الرحلة واني شديد الأسف لذلك». ولكن سمو الأمير لم يقتنع بكلام الوزير وساوره الشك به فقال «شنو (ما هي) القصة، قول الذي تبيه (تريده) بصراحة». قال الوزير «والله يا طويل العمر لقد تعمدت تغيير برنامج الرحلة وعدم مواصلة السفر من أوروبا لامريكا فآسيا حتى لا أقع في احراج وأتسبب في ازعاج سموكم، ذلك ان الكثيرين ممن قابلت قد أكدوا لي ان الأرض بالفعل كروية». قال الأمير «مثل من هؤلاء الناس الذين سمعت منهم هذه الحكاية؟». قال الوزير «كلهم من خدم سموكم المخلصين أمثال وزراء التجارة والمال في البلاد التي زرتها وخاصة وزير التجارة الانكليزي». قال سمو الأمير – وهو شديد الثقة بالانكليز – «اذا كان هذا ما يقوله الوزير الانكليزي، فانه لا يقول الا الصدق، وأنا الآن بدأت أميل الى تصديق هذه النكتة..».



كان سمو الأمير يبدي بالغ الاهتمام في كل ما يسند اليه من مناصب وما أكثرها.. حدثني بعض زملائي الأطباء من الذين كانوا يعملون في وزارة الصحة زمن اسنادها اليه، انه كان كثيراً ما يفاجئهم بحضور العمليات الجراحية وهو بالروب الأبيض والكمامة تغطي أنفه وفمه. وكثيراً ما كانوا يضطرون لايقاف الاستمرار في العملية للتجاوب مع أسئلة سموّه عما يفعلون، مباحثاً اياهم في اسم العملية وسبب اجرائها، ولماذا لا يعالجونها بالطريق الطبي دون اللجوء الى الجراحة. وما أكثر ما كان يحتد لأن له رأياً مخالفاً لآرائهم وذلك بالاستناد الى تجاربه وما سمعه من الأطباء الذين كان يعتز بزمالتهم.

وكان كلما قابل أحد الأطباء الجدد من أجل تعيينه يجري له امتحاناً تقليدياً.. ذلك ان سموه كان يشكو من حالة مرضية في القلب (Functional Systolic Murmur) لا يقدر الطبيب العام العادي على تشخيصها بل تحتاج إلى اخصائي قلب متمرس. وكانت ورطة وقع فيها معظم الأطباء الجدد ولم ينج منها الا القليل. وأما الذي يخونه الحظ ويجهل ما عند سمو الأمير (وزير الصحة في ذلك الحين) من حالة قلبية، فان قلب سموه الكبير كان سرعان ما يقدر ظروف الطبيب، حين يشرع سمو الأمير بشرح الحالة له ذاكراً اسمها بالانكليزية، راوياً له كيف انها أعجزت جميع الأطباء في الكويت ولبنان، وانه فقط في انكلترا أمكن للبروفيسور «بول وود» (Paul Wood) ان يعرفها. وانه منذ ذلك الحين وهي الامتحان الذي يقرر على ضوئه سمو الأمير مدى ثقته بالطبيب الجديد مستقبلاً.



كان أحد الوزراء العراقيين السابقين، (الدكتور م.ح.س)، تربطه صداقة بسمو الأمير، وقد ذكر لي هذا الوزير انه في احدى زياراته للأمير، وكان وقتها يشغل منصب وزير الخارجية، بدأ الوزير العراقي كلامه بالحديث عن المسؤولية وصعوبتها خاصة في وزارة كوزارة الخارجية وفي ظروف صعبة كتلك التي تكون عند انشاء الدولة، وهي الفترة التي كان فيها الأمير وزيراً للخارجية في بداية انشاء دولة الكويت.. قال الأمير «ما عليك يا فلان،انا والله كنت مثلك وهمان، ولكني ما ان شرعت بالعمل حتى تعمقت فيه وعرفت كم هي الأوهام التي تتكون عند الناس عن أعمال وزير الخارجية. فأنا مثلاً كأي وزير خارجية استقبل السفراء والوزراء وأتباحث معهم في كل شيء الا في السياسة، لأني اعتبرها لوناً من ألوان الدجل والتلاعب والغش. لهذا تجدني دائماً أحدثهم في أمور تتعلق بالطب والهندسة والطيران، وكلهم لو سألتهم عني لقالوا لك اني أبو السياسة في هذا البلد.. واني عندما أسمع ما يقولونه

عني، آسف على الزمن الذي جعلنا (ننغش) بواحد مثل «بيفن» (Bevin) بتاع الانكليز أو حتى تشرشل رئيس وزرائهم».



كان من ضمن برنامج زيارة الملك حسين للكويت سنة ١٩٦٤، ان يزور معسكر اللواء الخامس عشر، وكنت هناك بحكم عملي كأحد قادة أسلحة الجيش الذين عليهم واجب الترحيب بالملك الزائر. وعندما بدأ الملك جولته لتفقد وحدات الجيش، اعتذر الشيخ صباح، حيث كان ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء، (أمير الكويت الحالي) عن مرافقته بسبب كبر السن، وقال مستأذناً من الملك الضيف انه يعتذر وينيب عنه رئيس الأركان.

وفي قاعة نادي الضباط في المعسكر، جلس الشيخ ولي العهد والى جواره السيد بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي الاردني، يليه مدير المخابرات العامة الاردنية العقيد محمد رسول الكيلاني، ثم رئيس مجلس الأعيان في الاردن سعيد باشا المفتي. وكان في الصف المقابل وزير الدفاع الكويتي الشيخ محمد الأحمد الصباح ثم عمي الاستاذ نصوح الطاهر نائب رئيس مجلس الاعمار الاردني، ثم أنا، ثم الطبيب الخاص للملك حسين الدكتور شوكت باشا الساطي وبعض الحاضرين..

وبينما كان عمي منشغلاً مع وزير الدفاع الكويتي في حديث عن أنساب العرب وقبائلهم ومنها نسب عنزة وآل الصباح وغيرها، كان الصف الآخر يتناقش في بعض الأمور الدينية. ويبدو ان مدير المخابرات الأردني على معرفة بالأمور الدينية بحيث انه كان محور النقاش. وفجأة أراد الشيخ صباح، ان يتعرف الى الموجودين من الجانب الأردني، فراح يسأل رئيس الديوان الملكي السيد التلهوني عن كل على حدة. وعندما ذكر له اسم طبيب الملك الخاص، صاح به ولي العهد «دكتور نحن نعتبر زملاء» – أي سموه والدكتور –. ولما بدا على الدكتور الاستغراب، قال الشيخ

مواصلاً كلامه «أقول أنا وأنت زملاء والفرق بيننا سنة واحدة حيث كنت سأحصل على شهادة مثل شهادتك، فقد عملت وزيراً للصحة هنا خمس سنوات كنت خلالها أحضر كشف المرضى وأباشره بنفسي وأدخل غرفة العمليات لمراقبة عمل الأطباء الجراحين. كما أني كنت أسهم باجراء الامتحانات للأطباء الجدد عند تعيينهم. ولو اني استمريت سنة أخرى لكنت هالحين (الآن) طبيباً، ولكن مسؤولياتي هي التي حالت دون ذلك فانتقلت الى العمل وزيراً للخارجية».

ثم عندما سأل سموه رئيس الديوان عن الذي يجلس بعده، قال انه العقيد محمد بك مدير المخابرات العامة. فضحك سموه كثيراً وقال «آه هذا بتاع شغلانة الثلاث ورقات والجلاجلا..». وامتقع وجه رئيس الديوان وقال «لا يا سمو الشيخ ان العقيد محمد بك من خيرة شبابنا المتعلمين المثقفين وهو حقوقي ومطلّع ودارس في أميركا أيضاً». قال سموه «لا تقول لي مثل هذا الكلام، أنا أعرف هذه اللعبة وقد اشتغلتها بنفسي حيث عملت مدير مخابرات هنا منذ عشر سنوات، وهي شغلانة يقول عنها اخوانا المصريين، شغلة الأونطة والجلاجلا، وأنت ما تدريها ولكن أنا أدري..». وعبثاً حاول السيد التلهوني رئيس الديوان تصحيح رأي سمو الشيخ، ولكنه أصر مؤكداً مكرراً بأنه يدري ويدري وان احداً غيره لا يدري..



كان سمو الشيخ صباح محباً للحقائق العلمية وخاصة المهنية منها، وكنت قد سمعت عنها الشيء الكثير، ولم أكن آخذها في بداية الأمر على محمل الجد لأني كنت أعتقد انها صور مبالغ فيها يقصد رواتها اظهار محبتهم ومجاملتهم لشيخهم بالمبالغة في اظهار سعة اطلاعه وبعد نظره..أقول ظل هذا اعتقادي الى ان حدثني سفير عربي سابق (ن.ر) قام بزيارة الكويت ودعاه سمو الأمير، وكان يومها ما زال وليا للعهد ورئيساً للوزارة، الى قصره على العشاء. وبعد الانتهاء منه، وأثناء الحديث، استدرك سمو الأمير بأن الوقت قد حان لسماع نشرة الأخبار من اذاعة لندن، وأمر أحد أتباعه

بفتح الراديو. وبعد لحظات، اعتذر المكلف بفتح الراديو بأنه لا يعمل، وحاول آخر ولكن بدون نتيجة. فأمر الأمير باحضار مهندس الكهرباء الخاص بالقصر والذي فشل بدوره في انطاق الراديو. قال السفير وهنا سألني الأمير ان كنت أدري كيف يمكن اصلاح الراديوهات والتلفزيونات، فاعتذرت اليه. فقال الأمير «ولكني شخصياً اهتم أحياناً بمثل هذه الأمور». ونهض واقفا وعالج الراديو بعناية كبيرة، وما هي الا دقائق حتى قال الأمير للمهندس، أوصل السلك الفلاني بالموضع العلاني، وما ان فعل حتى تكلم الراديو. قال السفير «وهنا توجهت إلى سمو الأمير مثنياً على نشاطه ودقته، وكان الأمير يتلفت حواليه بتواضع أمام هذا الثناء..».

تلك هي القصة التي حدثني عنها السفير العربي السابق، والتي ربطت في ذهني أقاصيص أخرى لا أدري مدى صحتها ولكنها تتفق مع ما رواه السفير. وهي ان الأمير يقصد ادخال السرور على زواره بهذه الحكاية وأمثالها كنوع من الترفيه والتسلية. لأن سموه كان يأمر باعداد هذه الحركات قبل حضور الزوار، وانه كان يأمر برفع احدى لمبات الراديو أو قطع أحد الأسلاك قبل وصول الزائر، ثم يتم المنظر كما رواه السفير. ومثل هذا يحدث أحياناً بسيارات هؤلاء الزوار، حين يعمد اتباع الأمير الى احداث بعض الخلل فيها، ثم يقوم الأمير بكشف ذلك الخلل بعد ان يعجز عنه الجميع..



الشيخ (ج.ع.) يحب المقالب ويتذوق النكتة، وهو حاضر البديهة ذكي لمّاح. وكان بامكانه ان يصبح الشيخ الأول في الكويت لولا انه لا يخطط للبعيد بل تراه يتعجل الأمور.. وهو معجب بالمشروب الوطني الاسكتلندي ويتذوقه بشغف، وهذا مما يجعله محباً للجلسات اللطيفة مع الأصدقاء والموظفين والاتباع. ويتخلل هذه الجلسات طرائف حلوة، فقد يحدث وان يطلب الشيخ الى اثنين منهما بعد ان يكون قد برح بهما الشراب، ان يتباريا في ايهما أسرع في شرب زجاجة من الويسكي، ويَعد

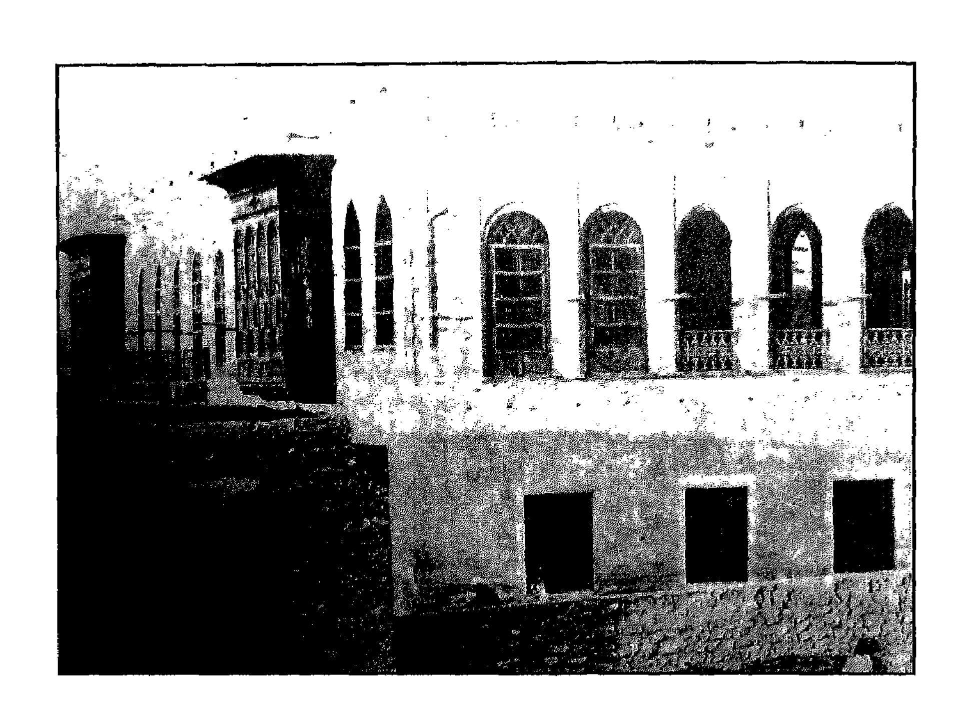
الذي ينتهي من شرب زجاجته أولاً ان يمنحه جائزة خمسين ديناراً.. وفي العادة تنتهي المباراة بوقوع الاثنين على الأرض من أثر السرعة في تناول الويسكي. فيأمر الشيخ عبيده بحمل الرجلين ووضعهما على باب الوزارة التي يعملان فيها حتى يطلع عليهما النهار وهما على هذه الحالة.

وقد عمد في احدى المرات الى تعرية اثنين من الشاربين الغائبين عن الوعي، وأمر برسم العلم الكويتي على جسميهما بالبوية وبالألوان الأربعة، الأحمر والأبيض والأخضر والأسود، ثم تركها وهما على هذه الحالة أمام قصره في الشارع العام حتى يصحوا في الصباح أو يوقظهما الناس..

عندما أُعلن عن دستور الكويت، وتقرر اجراء انتخابات لاختيار اعضاء أول مجلس أُمة، كان هذا الشيخ غير مقتنع تماما بالفكرة وينظر اليها بشيء من السخرية.. وحتى يؤكد استحالة وصول أهل الاصول الى عضوية المجلس، بادر الى اثبات وجهة نظره بطريقته التهكمية اللاذعة..وذلك بأن راح يعلن في ديوانيته -مجلسه الخاص-، ان بامكانه ايصال من يشاء الى عضوية المجلس. مؤكدا لزواره ان خادمه الواقف امامهم والمتخصص في تقديم القهوة سيكون نائبا ما دام يريده هو ان يكون كذلك. وكان له بالفعل ما أراد، واصبح الخادم (خ.ط.ج) نائبا بعد ان أعلن الشيخ للناخبين انه يؤيده ويبارك اختياره..

وعندما حدث وناقش المجلس أول ميزانية لوزارة الدفاع وكان وزيرها الشيخ (م.أ.ج) – الذي كان يعتبر نفسه ندا للشيخ (ج.ع.) ومنافسا قويا له -، فقد اوعز الشيخ الى خادمه – النائب -، بأن يوجه اسئلة محددة ومحرجة الى وزير الدفاع الذي لم يكن لتغيب عنه مقالب منافسه.. وعلى هذا فقد كان يترفع عن الرد على النائب ويوجه حديثه الى رئيس مجلس الامة مشيرا الى النائب بأنه «الولد فلان». وعندما أراد رئيس المجلس ان ينبه الوزير الى الاسم الصحيح للنائب، وان من اللازم ان يقول عنه «النائب المحترم فلان».. غضب الوزير وصاح برئيس المجلس بأنه لا يقبل ان يكون هذا «المحترم» خادما لديه لتقديم القهوة كما يقبل الشيخ (ج.ع.).





قصر السيف، المقر الرسمي الدائم لحكام الكويت

كان مدير الأمن العام السابق، المرحوم الشيخ عبدالله الأحمد الصباح، ميالاً الى التقشف، شديد التديّن، مخلصاً في عمله، قوي البأس وجباراً لا يرحم.. وكانت له سمعة رهيبة بين السكان، بحيث ان مجرد التهديد بالشكوى اليه كاف لأن يوصل صاحب الحق الى حقه..

وكانت الشكوى اليه تتم بمنتهى البساطة، فهي لا تحتاج الى طلب أو عرض حال، بل مجرد ان تدخل عليه وتقول اني أطلب فلانا بمبلغ كذا، فيسأل عن السند أو الشهود. فإن أتيت بهم حكم لك فوراً، وأمر أقرب خادم من خدمه المسلحين بأن يتوجه لاستدعاء الخصم وان يبلغه ان الشيخ عبدالله يريده. ويكفي أن ينطق الخادم باسم الشيخ عبدالله، حتى يهرع المشكو عليه الى دائرة الأمن العام ليقدم نفسه الى الشيخ. ويسأله الشيخ عن رأيه فيما ادعاه المدعي، فان أقر – وهو دائماً يقر –، فانه يطلب منه ان يسدد المبلغ في اليوم نفسه، ولا يقبل عذراً أو حجة مهما كانت. وان تشدد المدعي عليه بطلب الامهال الى غد، طلب منه الشيخ ان يحضر كفيلاً خلال ساعة أو ساعتين. والويل كل الويل اذا تأخر أو أنكر أو أهمل في الوفاء بما تعهد به أمام الشيخ، فالجزاء الرادع الرهيب جاهز وفوري ينفذه بضع عشرات من العبيد والخدم المسلحين القائمين على خدمة الشيخ.

فالسارق والزاني أو شارب الخمر أو المفطر في رمضان يؤتى به الى الشيخ عبدالله في مجلسه. وبدون مناقشة أو كلام كثير أو بحث عن الدافع أو السبب، يأمر (بطقه)، أي ضربه بعصى الخيزران المعدة لهذا الغرض. وينتقل الشيخ الى منصة تشرف على ساحة عامة، ويؤتى بالرجل مكبلاً بالحديد ويرمي به على الأرض. وتتجمع الجماهير للفرجة لأن الشيخ يقصد طبعاً أن يكون القصاص عبرة. ثم ينهال عليه إثنان من عبيد الشيخ – يتبدّلان كلما تعبا – ضرباً بعصي الخيزران قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم. ويصيح الرجل ويستنجد بالشيخ وجدوده وآبائه، وبالأنبياء والمرسلين وبرب العالمين، ولكن عبثاً، فالشيخ منشغل عن كل هذا بمطالعة احدى المجلات المصورة حيث يتصفحها ويقلب صورها ويناقش محتوياتها مع أقرب الواقفين الى جواره. وبعد ان

ينتهي الشيخ من المجلة، يفطن الى موضوع الشخص الذي تجري عملية (طقه)، فيشير باصبعه بالكف عنه، ويتوقف العبيد فوراً امتثالاً لأمر الشيخ. وعلى قدر اهتمام الشيخ بالمجلة، تتوقف حالة الشخص المضروب. فقد يكون محظوظاً وتنتهي الحكاية بجروح أو رضوض وتقرحات وتسلخات تشفى بسرعة ولا يلزمها أكثر من أيام في المستشفى. وقد يكون نصف محظوظ فيخرج من المعركة مكسور اليد أو بعض الأصابع أو ضلوع الصدر أو مشقوق فروة الرأس مكسور الأسنان..



رُوي أنهم أبلغوه مرة عن رجل شوهد مفطراً في رمضان، فأمر بجلبه. وانطلق العبيد المسلحون في إثره. وتشاء الصدفة ان يدخل عليه أحد الأشخاص شاكياً، وقبل ان يبدأ الشاكي بالكلام، صاح الشيخ به «أتفطر في رمضان يابن..، طقوه». وجرّوه الى الساحة كالعادة، وانهالوا عليه بالعصي وهو يصيح ويولول «أنا مسيحي، أنا غير المطلوب أنا شاكي». وظل يردد نفس الكلمات ولكن الشيخ كان منشغلاً في حديث مع أحد زواره. وفجأة التفت الشيخ الى المسكين وقال «هل تتوب عن الافطار في رمضان؟». فقال الرجل «أنا مسيحي». ويبدو ان الشيخ قد اعتبر رده تحدياً له لأنه لم يقل الكلمة المعتادة «أمرك خدامك طال عمرك»، ثم ان الشيخ لا يعرف معنى كلمة مسيحي لأنها غير دارجة في تلك الأنحاء. فأمر (بطقه) من جديد، وأعيدت الكرة. وهنا تشجع أحد الموجودين واستأذن الشيخ ليقول له «عمي طال عُمرك، يريد ان يقول انه نصراني». فأمر طويل العمر بايقاف الضرب وأخذ يلوم المضروب لماذا لم يقل ذلك من الأول..



جاؤوه ذات يوم بشخص متهم بأنه شيوعي، وبعد ان استفسر عن الذي يعمله، قالوا له أنه يشاغب ويثير المشاكل بين الأغنياء والفقراء.. فأمر (بطقه). وحدث المعتاد،

وعندما فطن الشيخ الى العملية الجارية، أمر بايقافها، وقال للمضروب «جامع خاص بالشيعة وبنيناه لكم، وشو تبي هالحين (ماذا تريد الآن) علشان جاي تعمل فساد بين الناس؟». وأخذ الرجل يستعطفه، وكاد يعفو عنه.. وهنا تقدم أحد محبي الأذى وقال للشيخ «هذا طال عمرك ليس بشيعي انه شيوعي». قال الشيخ «وشنو الفرق (أي ما هو الفرّق)؟». قال الواشي «انه من جماعة روسيا». فصاح الشيخ مستنكراً «طقوه مرة ثانية علشان أشوف روسيا شو تقدر تعمل، وخليها تيجي تخلصه»..



وجاءوه مرة بسيدتين متهمتين بالفسق، فأمر بضربهما بحسب الطريقة الخاصة بضرب النساء.. ذلك ان الشيخ حريص على تنفيذ أحكام الدين وأصوله، فهو يخشى عند ضربهن أمام الناس ان تتمزق ملابسهن وتصبح أجسامهن، وهي عورات، على مرأى من جمهور المتفرجين.. لهذا فانه خص النساء بطريقة مبتكرة، وهي ان تربط أرجلهن وأيديهن ثم توضع الواحدة منهن في كيس متين ويربط بابه بأحكام وتلقى على الأرض.. وينهال العبيد والخدم بالعصي على المرأة دون تحديد أو تصويب.. وقد تأت الضربة على أي موضع من جسمها؛ العين أو الرأس أو اليد أوالصدر، فهذا عندهم لا يهم، المهم انها داخل الكيس تصيح وتولول، والشيخ مسرور لأنه يشبه صياحهن هذا وما هن عليه داخل الكيس بالقطط التي تموء..



ظل الشيخ عبدالله الأحمد الصباح يسير في حياته على هذا النحو ولا يجرؤ أحد على مناقشته فيما يفعل، لأنه كان مستقيماً ويتصرف عن ضمير واقتناع ومبدأ.. وقد حدث ان جاءه المقيم البريطاني في الكويت أيام حرب السويس سنة ١٩٥٦ يعرض عليه بشكل غير مباشر وناعم جداً، مساعدة الحكومة البريطانية للشرطة

الكويتية في كبح جماح الساخطين والمستنكرين الكويتيين للعدوان الثلاثي على مصر. بحجة ان بريطانيا تخشى ان تتحول هذه المظاهرات الى أعمال شغب وحرق وتدمير قد تعجز عن حصرها الشرطة الكويتية.. فغضب الشيخ عبدالله رئيس الشرطة لهذا التدخل، وعبر عن غضبه بأن طلب من المترجم ان ينقل للمقيم البريطاني انه لا يقبل أي تدخل، وانه قادر على وضع حد لكل شيء بطريقته الخاصة، وأنهى المقابلة..

وكان الشيخ عبدالله قد صمم على خطة ونفذها فوراً.. وذلك بأن استدعى عبيده وحرسه وبعض الشرطة، ثم ركب سيارته الكاديلاك الفاخرة، وطلب منهم ان يتبعوه في سياراتهم، وان يفعلوا مثل ما يفعل هو. وسار موكب الشيخ عبدالله قاصداً احدى المظاهرات، وما ان رآه الناس حتى تصايحوا وركضوا فزعاً منه ورعباً. فأمر السائق بأن يتبعهم ويتعمد دوسهم بالسيارة، وفعل مثل ذلك العبيد والخدم بسياراتهم، وتواقع الناس بعضهم فوق بعض، وجرح العشرات ونقلوا الى المستشفيات وانتهت المظاهرات..



كان من الطبيعي ان يستغل بعض الخبثاء وضعاف النفوس تلقائية الشيخ عبدالله واندفاعه في اقامة العدل بحسب مفهومه المبني على العفوية والبساطة والحزم، فيقومون بالوشاية بالأبرياء. وهي حالات نادرة بسبب الخشية من عواقب كشفه لهؤلاء الوشاة وما سيحل بهم من انتقام رهيب. ومع ذلك فقد حدث ان وشى أحدهم للشيخ عن أحد الكويتيين زاعماً انه يتطاول في الحديث على الشيوخ.. فأمر باحضاره وضربه، وكان الرجل مسناً.. وقد تبين بعد انتهاء العملية ان الكويتي المضروب كان بريئاً. ولكن يبدو ان الضرب كان شديداً الى الحد الذي أقعد الرجل عن النهوض، واضطروا الى حمله حملاً الى المستشفى. وأثناء مروره بالشيخ عبدالله الأحمد، اعتذر له الشيخ قائلاً لا تؤاخذنا، سامحنا يا فلان. ولكن الرجل رفض مسامحته، بل قال انه سيختصمه الى رب العالمين يوم القيامة ويشكوه بوصفه رجلاً ظالماً.. فتأثر

الشيخ عبدالله وراح يرجو ويستحلف الرجل ان يعفو عنه، والرجل على موقفه. وزاره الشيخ بالمستشفى ووجد ان حالته الصحية متدهورة، فعرض عليه تعويضاً مادياً، فرفض.. وبعد ذلك بأيام توفي الرجل وهو لم ينطق بكلمة السماح. وشعر الشيخ عبدالله بالذنب وبأنه قتل نفساً بريئة، وساوره شعور بالاكتئاب والحزن الشديد وعذاب الضمير والخوف من حساب الآخرة، وتوفي هو الآخر بعد ذلك بوقت قصير..



وللشيخ عبدالله الأحمد تصرفات تجعل الناس تترحم على أيامه وتتمناها، خاصة بعد ان انتشرت في الكويت الآن حوادث السطو على الأموال والأعراض[1].

جاءه ذات يوم أحد الكويتيين يشكو اليه كويتياً آخر بأنه قد اعتدى على عرض ابن أخيه اليتيم ثم قتله. فأمر الشيخ باستدعاء المتهم، فأُتي به. وقال له الشيخ أمام عم المغدور «هل فعلت أنت هذا الذي يقوله فلان؟». قال «نعم وأطلب المسامحة أو دفع الدية (التعويض)». التفت الشيخ عبدالله الى المدعي بوصفه ولي الدم وقال له «هل تسامحه؟». قال «لا». قال «هل تقبل بالدية؟». قال «لا». وهنا طلب الشيخ من الحرس أن يعيدوا المذنب الى السجن. وما ان أدار ظهره حتى تناول الشيخ بندقية أحد الحرس الواقفين الى جواره وأعطاها لعم الصبي المقتول وقال له «ارميه» (أطلق عليه الرصاص) فرماه وأرداه قتيلاً، وانتهت القضية كلها في دقائق.. وهذا الأسلوب السريع، هو المحبب للكويتيين الذين نجدهم الآن يتبرمون من المحاكم وأصول التقاضي الحديثة التي تأخذ وقتاً طويلاً..



هذا وقبل ان انتهى من هذه الروايات عن المرحوم الشيخ عبدالله الأحمد، فاني

---

(١) كنا قد أشرنا في الفصل «مع وزارة الداخلية» الى تقرير عضو مجلس الأمة السيد سليمان المطوع الذي قدمه الى المجلس في جلسته المنعقدة في ١٩٦٣/١١/٥ الذي ذكر فيه أن حوادث هتك العرض للأطفال هي خمسة حوادث يومياً.

أود أن أؤكد ان هذا الشيخ كان نادر المثال في الكويت من حيث النزاهة والعفة ونظافة اليد. حتى ان الشيوخ الآخرين الأكبر منه سناً كانوا يخشونه لأنه لا يقبل لهم وساطة أو شفاعة فيما يعتقد انه الحق.. فقد جعل من سلوكه الشخصي المستقيم مضرب الأمثال والنموذج لدى الكويتيين والمقيمين على السواء حيث كان يقف بحزم أمام أي انحراف مهما كان مصدره.

وبمناسبة الحديث عن الشيخ عبدالله، فانه تحضرني حادثة كنت على اطلاع على ظروفها وملابساتها وتتعلق بابنه الشيخ مبارك عبدالله الأحمد. وهي لا تندرج تحت باب الطرائف، بل هي في صميم القيام بالواجب الانساني. فقد حدث ان أسهمت مع آخرين في التوسط لدى موظفي وزارة البريد والبرق والهاتف من أجل تعيين أحد الأشخاص فيها. وكان الشيخ مبارك هو الوزير. وشاء حظ هذا الشخص ان يتوفاه الله بعد ثلاثة أيام من بداية عمله ولم يكن قد تم تثبيته بالوظيفة بعد. فلجأت الى سكرتير الشيخ وكان صديقي، وشرحت له ظروف الرجل، وانه يعول أسرة كبيرة ومعها أسرة أخيه المتوفي. وطلبت منه ان يعرض الموضوع على الشيخ مبارك مبيناً ان القانون لا يؤهل أسرته لنيل أية مكافأة أو تعويض أو حتى راتب شهر واحد، وأن الأمر متروك لتقدير الشيخ وشهامته.. وقام الرجل بمسعاه الخيّر لدى الشيخ الذي أمر بصرف خمسمائة دينار من جيبه الخاص مساعدة لعائلة المتوفي. فكان عمله مما يستحق الاشادة والثناء.



لا يمكن لأي باحث أو كاتب عن الكويت، ان يغفل الحديث عن أمير الكويت السابق المرحوم الشيخ عبدالله السالم الصباح.. ذلك ان أيام حكم هذا الشيخ تعتبر أياماً حاسمة في حياة الكويت، فقد امتدت فترة حكمه ما بين ١٩٥٠ - ١٩٦٥ . وكانت للشيخ صفات مميزة تعارف عليها الكويتيون واشتهر بها بينهم. فهو معروف بالهدوء والصمت، وبأنه رجل متواضع جداً ويتصرف بشكل طبيعي لا كلفة فيه. وقد حدث أكثر من مرة انه كان يرغب في ترك الحكم زهداً به وبعداً عن مشاكل ومتطلبات العمل الرسمي التي كانت ترهقه وتلزمه بأن يضطلع بمهمة لا يحبها.



صورة قديمة نادرة للشيخ عبدالله السالم الصباح في شبابه

ولعل الكويت قد استفادت من هذه الصفات في الشيخ عبدالله السالم الصباح، حيث أمكنها ان تبتعد بعض الشيء عن الحكم العشائري الذي كانت عليه. وقد ظهر هذا واضحاً في تقبل الشيخ عبدالله للاقتراحات التي تهدف الى عمل دستور للبلاد، وانشاء مجلس وزراء ومجلس أمة. والموافقة على قوانين وأنظمة كان يجد في-الموافقة عليها لذة كبيرة لأنها ستلقي عن كاهله مسؤولية كان مفروضاً أن يضطلع بها شخصياً بموجب نظام الحكم الفردي القبلي المطلق. ومما لاشك فيه انه لو كان على رأس الكويت شيخ آخر خلافاً للشيخ عبدالله، لكانت شهوة الحكم والسلطان ورغبات التسلط، حافزاً لأن يقف في وجه أي تشريع يهدف الى الحد من سلطانه.

كان الشيخ عبدالله السالم الصباح يرفض البت في أي أمر قبل ان يحال الى جهة الاختصاص. فقد كان بوصفه أميراً للكويت- وهو بلد اعتاد سكانه أن يلجأوا للحاكم في كل صغيرة وكبيرة- مطروق الباب مقصوداً من الجميع، يطلبون منه الحكم فيما بينهم ومساعدتهم في حل مشاكلهم.. حتى الغرباء والأجانب، طلاباً ومرضى وهيئات ومؤسسات وجمعيات خيرية وانسانية وعلمية، كانت تبعث اليه برسائل تطلب المساعدة لما يسمعون به عن غناه وثروته الطائلة.. فكان يأمر بالرد عليهم بأن سمو الأمير لا توجد لديه مخصصات لمثل تلك المساعدات، وانه أمر باحالة الطلب الى الجهة المختصة لتبدي رأيها فيه[1].

---

(١) لقد أدى التوسع السريع للعمل الحكومي خلال السنوات الأخيرة، الى الاكثار من انشاء الهيئات والدوائر حتى تضطلع بتلك الاعمال الجديدة، وذلك كلما خطر ببال احد المسؤولين انشاءها. وكثيراً ما كان يتم انشاء هذه الهيئات أو المصالح قبل وجود الموظفين المؤهلين لتولي العمل فيها. وقد اقترحت بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير ان يكون للمجلس الأعلى الذي تشكل من رؤساء الدوائر لمساعدة الامير في ادارة شؤون الحكم، رئيس غير الأمير، تكون له صلاحية التصويت وادارة الجلسات والاشراف على سكرتارية المجلس وبعض المؤسسات التي تتطلب أهميتها ان تكون تابعة له كمجلس التخطيط. كذلك أوصت بتخفيض عدد الدوائر، وهي التوصية نفسها التي تقدم بها السيد «كار» ممثل الأمم المتحدة المقيم في الكويت. (للمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى الجزء الثاني من التقرير: الفصل الاول، الصفحات ١-٤).
هذا وقد تم اثر اعلان استقلال الكويت في يونيو ١٩٦١ ترتيبات اعلان تشكيل وزارة من تسعة عشر وزيراً ورئيس وزراء هو ولي العهد. وانشاء مجلس أمة من خمسين عضواً، ويحضر الوزراء غير الأعضاء بالمجلس اجتماعات المجلس كأعضاء بمقتضى وظيفتهم، ولا يحق للمجلس ان يحجب الثقة عن رئيس الوزارة، ولكن اذا قرر المجلس عدم امكانية التعاون مع الرئيس، فللحاكم ان يعين رئيساً جديداً ويؤلف وزارة جديدة، أو يحل المجلس ويدعو الناخبين لانتخابات جديدة.

كان الأمير في طعامه ولباسه وسلوكه، هو هو عبدالله السالم الصباح قبل عشرين وثلاثين وأربعين عاماً، فلم تأخذه أبهة الحكم ولم تؤثر فيه الثروة الخاصة التي يمتلكها والتي تزيد عن مائة مليون جنيه استرليني.

فطعامه بسيط لا يختلف في شيء عن طعام أي بيت كويتي متواضع، ويتكون من الأرز واللحم وصنف واحد من الخضار. ويندر ان يقيم الأمير حفلة رسمية لأن هذا يضايقه اذ يغير مواعيد طعامه ونوع هذا الطعام؛ فالأمير يفطر في الخامسة صباحاً، ويتغدى في الثانية عشرة، ويتعشى مع غروب الشمس، وينام في الثامنة مساء.

وقد غضب الأمير ذات يوم عندما قام المشرف على توريدات حرس الأمير وخدمه في قصر «الشعب»، باحضار سخان بوتاجاز لاستعماله في اعداد القهوة للشيخ بدلاً من استعمال الفحم، ولم يهدأ غضبه الا عندما أقنعه المشرف عملياً بأن طعم القهوة لن يتأثر بهذا التغيير الجديد.



كان الناس يستغربون بعض التصرفات التي كانت تتناقلها الألسن عن الأمير، ومن ذلك انه أثناء رحلاته الى الهند، التي كانت بمعدل رحلتين كل عام، فان الأمير كان يصطحب معه بعض المرافقين والأصدقاء والخدم والذين يعدّون قرابة الخمسة عشر شخصاً. وكان يأمر طباخه بأن يُطّبق على مرافقيه ذات النظام في الطعام الذي اعتاده هو. وكان يؤكد عليه ان يحضر لحماً لا يزيد عن اثنين كيلو، وخضاراً من صنف واحد فقط. وكانت له طريقة طريفة في مراقبة أمانة الخادم وتدقيقها، وهي مقارنة ما يقدمه له من قائمة أسعار المشتريات بتلك الأسعار المنشورة في الصحف الهندية المحلية، والتي كان يحرص على ان تترجم وتعرض عليه.. لقد كان الأمير يتصرف كما لو كانت كل هذه الثروة الهائلة ليس له فيها شيء بل هي من حق الذين يرثونه..



في الهند قام أحد الأثرياء العرب بوضع قصره الريفي الضخم تحت تصرف الأمير الشيخ عبدالله السالم، وكان الانتقال الى القصر بالسيارة صعباً لأن الطريق ضيق غير ممهد. لهذا كان الأمير وأتباعه ينتقلون بسياراتهم حتى بداية الطريق الضيق، وتتوقف السيارات وينزلون منها ليستلقوا «الركشا»، وهي عربة تتسع لراكب واحد ويجرها رجل. وكان الأمير يعرف ان هؤلاء (العربجية) البؤساء يطمعون في الراكب الجديد بأن يطالبوه بأجر أعلى من الأجر المعتاد في محاولة لاستغلاله. وكان الأمير يرفض ان يستغله هؤلاء الأشخاص، لهذا كان ينبه المرافق المختص بأن يدفع لهم الأجر العادي المقرر وهو أربعة «آنات» عن الشخص الواحد.



لم يعرف عن المرحوم الشيخ عبدالله السالم انه كان مغرقاً في الاتجاه الى النساء، بل كان يميل الى المحافظة والاعتدال في حياته الخاصة كما في العامة. حتى السينما فلم يكن يحفل بها، وغاية ما كان يهمه هو مشاهدة بعض الرقصات والاستماع الى بعض الأغنيات الكويتية المحلية[1].

وعندما يكون في الهند، فانه يتعمد التعرف الى مظاهر الحياة في المجتمع الهندي بما في ذلك الفنون الهندية، ولكن بلا اسراف أو تفريط. فيأمر أحد الاتباع بأن يدعو له مجموعة ثلاثية من الراقصين الذين يتجولون في الشوارع ويشحذون الناس. وهي مشكّلة من عازف وفتاتين، واحدة ترقص والثانية تغني. ويأتي الثلاثة في المساء الى حيث يقيم الأمير، وهو لا يكلفهم عناء الاستعداد للحفلة، بل يحضرون اليها بحالتهم الطبيعية، حفاة وبأسمال بالية. وهم في الغالب لا يعرفون شخصية الأمير، ويحرص هو

---

(١) هي من غناء ورقص أحفاد أولئك الرقيق الذين كان أجداد الشيخ عبدالله يتاجرون بهم ويجلبونهم من شرق أفريقيا ليتخذوا منهم خدماً وحرساً خاصاً. وفي عهد الشيخ أحمد الجابر، الذي سبق الشيخ عبدالله السالم في حكم الكويت، أصدر قراراً بتحرير هؤلاء العبيد. ولما لم يجد هؤلاء البؤساء مكاناً يلجأون اليه، فقد طلبوا السماح لهم بالاقامة حيث هم. وكما يحدث عادة للعبيد، فانهم يندبون حظهم وغربتهم عن أوطانهم وظلم سادتهم بنغم حزين وموسيقى بدائية جداً وبكلمات كلها عويل وأنين وتوجع. ومع الوقت اصطلح على تسمية هذه الأصوات والحركات بالفن الشعبي الكويتي.

على ذلك حتى لا يطمعوا به..

حدثني أحد الأصدقاء الكويتيين (م.م) عن تجربته كمرافق للأمير في احدى رحلاته العادية للهند، فقال:

كنت في بداية عملي في وزارة الخارجية الكويتية حين انتدبتني الوزارة لمرافقة الأمير الجليل في رحلة له الى الهند. وحملتنا الطائرة الى بومباي. وفي المطار كان قنصل الكويت العام فيها السيد العيسى في طليعة المستقبلين. وبالمناسبة فالسيد العيسى هو أحد كبار التجار الكويتيين في الهند، وقد جرى تعيينه في هذا المنصب لسنوات طويلة. وكان أثيراً لدى سمو الأمير وموضع تقدير منه ومن جميع الكويتيين الذين يترددون على الهند لما يتمتع به من دماثة وكرم.. وقد فهمت – والكلام ما زال للصديق المرافق للأمير – ان العادة قد درجت بأن يقوم القنصل بواجب ضيافة الأمير باقامة حفل غداء على شرف سموه وذلك في أحد المطاعم. وبالفعل فقد تحدد لذلك اليوم التالي لزيارتنا. وكم كانت دهشتي حين وجدت ان حفل الغداء هذا كان شحيحاً وخالياً من اللياقة في تكريم شخصية كبيرة مثل شخصية أمير البلاد. فقد اقتصر الطعام على أصناف هي أقل من العادية، الأرز واللحم والفاصوليا، وكانت الحلوى طبق من الجلي. وقد توقعت ان يغضب الأمير لتصرف القنصل، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. لا بل ان الأمير كان منشرحاً ويبدي ثناءه على حصافة القنصل وحكمته. وهي كلمات تعتبر من الشيخ شيء عظيم نظراً لقلة كلامه، فهو في العادة لا يعبر عما يدور بذهنه سوى ببضعة كلمات والتي هي أقرب الى الهمهمة منها الى الكلام.

بعد يومين أو ثلاثة، استدعاني صاحب السمو وقال لي «يا فلان نريد ان نقوم بواجب قنصلنا ونرد له دعوته». قلت له «أمرك طال عمرك، أين تريد ان نقيم الدعوة»؟ قال «في نفس المكان الذي دعانا اليه». قلت «حاضر». وكنت أتمنى ان لو ترك لي حرية الاختيار حتى أقيمها في أحد الفنادق الفخمة بدلاً من هذا المطعم المتواضع الذي، وكما أسلفت، كان موضع انتقادي.

توجهت الى المطعم واستدعيت مديره، وطلبت منه قائمة الطعام، وأمرته بأن

يعد لنا مائدة هائلة فيها كل أنواع الطعام الذي يقدمه، وان يجعله لثلاثين شخصاً مع اننا كنا في حدود الاربعة عشر. ودهش الرجل وسألني عن المناسبة. فقلت انها دعوة يقيمها أمير الكويت وأريدها ان تكون استثنائية ولائقة بمقامه. وكم كانت دهشتي حين راح الرجل يقنعني بأن أخفف من طلباتي.. وشرح لي الموقف بأنه معتاد على حفلات الأمير هذه، وانه - أي الأمير - يصر على ان يكون الطعام بسيطاً وغير مكلف. ولكنني لم أحفل باعتراضاته وأصررت على طلباتي. فقبل الرجل مرغماً..

في اليوم التالي توجهنا الى المطعم وأنا أتخايل زهواً حين رأيت المائدة وقد حوت كل ما لذ وطاب. ورحت أطالع وجه القنصل قبل وجه الأمير لأرى انطباعه عن المائدة وما حوته من أطعمة فاخرة، ظاناً اني أعلمه درساً في أصول اللياقة! وحين وقعت عينا الأمير على المائدة تمسمر في مكانه مذهولاً. ثم لم يلبث ان صاح بالمدير الذي كان يرحب به «ما هذا ومن طلب منك ان تعد كل هذا، أنت تعرف عوايدنا». والتفت أليّ طالباً ان أترجم له ما قال، ففعلت متلعثماً.. ثم قلت للأمير «المدير طال عمرك غير مسؤول، أنا الذي طلبت منه ذلك». فانحى عليّ باللائمة والتوبيخ في غضب واستنكار، ثم طلب ان ترفع جميع الأطباق، وان يبقى منها طبقان فقط، السمك والأرز.. ووقف الأمير والضيوف بعيداً حتى تم ما أراد. وقد لاحظت مدير الفندق وهو يهمس في أذن القنصل بكلمات لم أسمعها. وبعد ان انتهينا من تناول الطعام، عاد الأمير الى تقريعي وتأنيبي على فعلتي، مما زاد في ارتباكي أمام الضيوف وصاحب المكان الذي بدا متبرماً ومتشفياً! ثم مال عليّ القنصل ليقول معاتباً «يا فلان أنا أعرف منك بطبع الأمير، أم تظنني بخيلاً حين قدمت ما قدمت من طعام فاردت ان تفحمني بكرمك»؟ وأنهى الصديق كلامه عن الحادثة بأن قال، لقد اتصل بي القنصل بعد يومين قائلاً «لا بد انك لاحظت حديث مدير المطعم الهامس معي قبل ان يلبي طلب الأمير برفع الطعام الزائد عن المائدة»، قلت «نعم لاحظت». قال «لقد طالبني بأن أدفع قيمة ما أعده من طعام». ثم أردف ضاحكاً «وهكذا غرمتني ألفا وعشرين روبية، بينما دفعت أنت مائة وتسعين فقط»!.

الفهرس

الكويت ... الحقيقة

هذه المذكرات التي تمزج التاريخ بالسياسة بالنقد الاجتماعي في وصفها الحيّ لبعض جوانب الحياة في الكويت، لتؤكد التزامها بالموضوعية والتجرد.

لقد كان هذا البلد مصدراً للعيش للغالبية الساحقة من الوافدين إليه موظفين وعمالاً، مهنيين وحرفيين وتجاراً. وقد حالف الحظ بضع عشرات منهم فباتوا من أصحاب الملايين. وبين هؤلاء جميعاً طفت فئة من المنافقين والمتسلقين والمداحين.

لقد أولى الكتاب تاريخ الكويت حيزاً واسعاً، هدف من ورائه إلى كسر حلقة (الاختراع) والتزييف التي استقرت في عشرات الكتب والنشرات والمقالات التي أراد مخترعوها خلق أوهام عششت في الأذهان، وباتت من كثرة الترداد وكأنها حقائق ومعارف تجري على كل لسان وتتناقلها المعاهد والمدارس والجامعات ووسائل الاعلام داخل الكويت وخارجها دون تدقيق أو تمحيص.

إن المعلومات والأحداث والتجارب التي مر بها المؤلف، والتي حرص على تسجيلها بالأسماء والتواريخ والأماكن والملابسات، لا تدع مجالاً للشك في أن القصد كان، وكما جاء في عنوان الكتاب، أن تكون الكويت بحقيقتها أمام القارىء؛ مجتمعاً كونته الصدفة وحافظ على استمراره وجود الثروة النفطية التي لعبت لعبتها الخطرة والمدمرة في تقسيم العالم العربي إلى مجتمعين متباعدين أو بالأحرى متناقضين: مجتمع القلة ذات الثراء الفاحش الذي يعيش عيشة الكسل والرخاء ضمن دويلات ومشيخات النفط، ومجتمع الكثرة الساحقة من الفقراء التي تعيش في الدول العربية الأخرى، حيث تتحكم في معظمها فئات طفيلية (انفتاحية) تهدد بخلل اجتماعي قد يؤدي إلى كارثة حقيقية.

إن الكتاب وهو يسرد هذه الحقائق، يفعل ذلك بعين الناقد الذي لا يحابي جهة على حساب جهة أخرى، وهو بذلك يعبر عن الشجاعة في قول الحقيقة وليس الاكتفاء بمعرفتها.

اشرف على نشر وتوزيع هذا الكتاب
دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الاردن
دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله - فلسطين

السعر اربعة دنانير اردنية